الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Republique Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

Université Mohamed Khidher -Biskra
Faculté des Sciences Economiques et Commerciales de Gestion
Département des Sciences Commerciales

الموضوع

دور نظام المعلومات المحاسبية في تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

دراسة ميدانية بمؤسسة التسيير السياحي بسكرة (E.G.T.B)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية.

تخصص: محاسبة.

إعداد الطالب:

- **هلايلي إسلام**

إشراف الأستاذ:

أ . د / أحمد قايد نور الدين

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
شنشونة محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	رئيسا
أحمد قايد نور الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مقررا
شناي عبد الكريم	أستاذ محاضر – أ–	جامعة بسكرة	ممتحنا
عزوز ميلود	أستاذ محاضر – أ–	جامعة بسكرة	ممتحنا
عوادي مصطفى	أستاذ محاضر – أ–	جامعة الوادي	ممتحنا
تقرارت يزيد	أستاذ محاضر – أ–	جامعة أم البواقي	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2020/2019

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الافـتـتـاح

بِسْـمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيـمِ

(قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ)

الآية (32) من سورة البقرة

بِسْـمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيـمِ

(لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ)

الآية (285) من سورة البقرة

قال العماد الأصفهاني

(إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان مستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر).

العماد الأصفهاني

الإهـــداء

أهدي هذا العمل:

- إلى أبي الغالي أطال الله في عمره.
- إلى أمي العزيزة حفظها الله.
- إلى كل أفراد العائلة، أخواتي وإخواني.
- إلى جميع الأهل والأقارب.
- إلى كل الأحباب والأصدقاء.
- إلى كل من قدم لي يد المساعدة والنصح.

إســـلام

شكـــر وعرفـــان

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ)

الآية (152) من سورة البقرة.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا (لا يشكر الله من لا يشكر الناس) إسناد صحيح رواه أحمد وأبو داود والترمذي، وقيل معناه أن الله تعالى لا يقبل شكر العبد على إحسانه إليه إذا كان العبد لا يشكر إحسان الناس ويكفر أمرهم.

الحمد لله الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى، نحمده حمدا كثيرا طيبا مبارك فيه على أن وفقني في إتمام هذا العمل المتواضع.

كما لا يسعني في نهاية هذا العمل إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور أحمد قايد نور الدين على إشرافه على هذا العمل وعلى نصائحه وتوجيهاته القيمة ونسأل الله العلي العظيم أن يجعلها في ميزان حسناته، ولا أنسى أيضا أن أتقدم بشكري الجزيل لموظفين مؤسسة التسيير السياحي بسكرة ، وأخص بالذكر السيد يوسف العمري والسيد ناصر رحال، اللذين أبدو مساعدتهم لإنجاز هذا البحث، كما أتوجه بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا العمل وإثرائه.

إلى كل هؤلاء شكرا جزيلا.

إســـلام

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور نظام المعلومات المحاسبية في تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال استخدام المؤشرات المالية المشتقة من مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، وإسهامها في قياس الأداء المالي للمؤسسة لتقييمه وصولا إلى تطويره، ولتحقيق هذا الهدف قمنا بدراسة نظرية لمتغيرات الدراسة أولا وصولا إلى الدراسة الميدانية التي كانت بمؤسسة التسيير السياحي بسكرة (E.G.T.B)، والتي من خلالها قمنا بحساب المؤشرات المالية المشتقة من مخرجات نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة محل الدراسة وتحليلها وتفسيرها وكانت النتيجة موضحة للدور المهم الذي تمثله هذه المخرجات، حيث كلما كانت ذات جودة كلما ساهم ذلك في الحصول على مؤشرات مالية معبرة وتساعد على التقييم الموضوعي للأداء المالي للمؤسسة واتخاذ مختلف القرارات بهدف تطويره.

الكلمات المفتاحية: نظام المعلومات المحاسبية، معلومات محاسبية، قوائم مالية، الأداء، الأداء المالي، مؤشرات الأداء المالي، قياس الأداء المالي، تقييم الأداء المالي، تطوير الأداء المالي.

Summary:

The study aimed to shed light on the role of the accounting information system in developing the financial performance of the economic institution through the use of financial indicators derived from the outputs of the accounting information system, and its contribution to measuring the financial performance of the institution to evaluate it in order to develop it, and to achieve this goal we have studied a theory of the study variables first to reach The field study that was in the Tourism Management Corporation in Biskra (E.G.T.B), through which we calculated the financial indicators derived from the outputs of the accounting information system of the institution under study, analyzed and interpreted them, and the result was clear to the important role that these outputs represent, as the more quality they are, the more this contributes to obtaining on express financial indicators and help to objectively evaluate the financial performance of the institution and take various decisions in order to develop it.

Key words: accounting information system, accounting information, financial statements, performance, financial performance, financial performance indicators, measuring financial performance, evaluating financial performance, developing financial performance.

الفهارس

فهرس المحتويات

الموضـــــوع	الصفحة
الواجـــــــــهة	
الافـــــــــتتاح	
الإهـــــــــداء	
شــكر وعرفــان	
ملخص الدراسة	
الفـــــهارس	**XIII-I**
فهرس المحتويات.	**VII - II**
فهرس الأشــكال.	**IX -VIII**
فـهرس الـجداول.	**XI-X**
فهرس الـملاحق.	**XIII-XII**
مقـــــــــدمة.	**أ- ذ**
الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية.	**1- 70**
تمهـــــــــيد.	2
المبحث الأول: مدخل للنظام.	3
المطلب الأول: مفهوم النظام وعناصره.	3
الفرع الأول: تعريف النظام.	3
الفرع الثاني: عناصر النظام.	5
المطلب الثاني: أنواع النظام وخصائصه.	7
الفرع الأول: أنواع النظام.	7
الفرع الثاني: خصائص النظام.	8
المطلب الثالث: مبادئ النظام ومعايير الحكم علي كفاءته.	9
الفرع الأول: المبادئ العامة للنظام.	9
الفرع الثاني: معايير الحكم على كفاءة النظام.	10
المبحث الثاني: مدخل للمعلومات.	10
المطلب الأول: مفهوم المعلومات وعلاقتها بالبيانات والمعرفة.	10
الفرع الأول: تعريف المعلومات.	10
الفرع الثاني: علاقة المعلومات بالبيانات والمعرفة.	12
المطلب الثاني: الخصائص العامة للبيانات والمعلومات.	16

الفرع الأول: خصائص البيانات.	16
الفرع الثاني: خصائص المعلومات.	16
المطلب الثالث: أنواع المعلومات والبيانات وطرق الحصول عليها.	19
الفرع الأول: أنواع المعلومات والبيانات.	19
الفرع الثاني: طرق الحصول على المعلومات والبيانات.	21
المبحث الثالث: مدخل لنظام المعلومات.	22
المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات وأهدافه.	22
الفرع الأول: تعريف نظام المعلومات.	22
الفرع الثاني: أهداف نظام المعلومات.	25
المطلب الثاني: أنواع نظام المعلومات وعناصره.	25
الفرع الأول: أنواع نظام المعلومات.	25
الفرع الثاني: عناصر نظام المعلومات.	27
المطلب الثالث: تصميم نظام المعلومات والتحديات التي تواجهه.	29
الفرع الأول: تصميم نظام المعلومات.	29
الفرع الثاني: التحديات التي تواجه نظام المعلومات.	31
المطلب الرابع: وظائف ومهام نظام المعلومات وفعالياته.	33
الفرع الأول: وظائف ومهام نظام المعلومات.	33
الفرع الثاني: فعالية نظام المعلومات.	34
المبحث الرابع: مدخل لنظام المعلومات المحاسبية.	37
المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبية وعمليات تشغيله.	37
الفرع الأول: تعريف نظام المعلومات المحاسبية وأنواعه.	37
الفرع الثاني: تشغيل البيانات والعمليات في نظام المعلومات المحاسبية.	41
المطلب الثاني: مخرجات نظام المعلومات المحاسبية.	46
الفرع الأول: المعلومات المحاسبية.	46
الفرع الثاني: التقارير والقوائم المالية.	50
المطلب الثالث: مبادئ ومقومات نظام المعلومات المحاسبية.	61
الفرع الأول: مبادئ نظام المعلومات المحاسبية وأهدافه.	61
الفرع الثاني: مقومات نظام المعلومات المحاسبية.	63
المطلب الرابع: تصميم نظام المعلومات المحاسبية وتطويره.	65

الفرع الأول: تصميم نظام المعلومات المحاسبية.	65
الفرع الثاني: مسؤولية تصميم نظام المعلومات المحاسبية الفعال.	68
خلاصة الفصل.	70
الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.	**71- 157**
تمـــــــــهيد.	72
المبحث الأول: مدخل للمؤسسة الاقتصادية.	73
المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية وبيئتها.	73
الفرع الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية.	73
الفرع الثاني: المؤسسة الاقتصادية كنظام.	74
المطلب الثاني: أهداف ووظائف المؤسسة الاقتصادية.	77
الفرع الأول: أهداف المؤسسة الاقتصادية.	77
الفرع الثاني: وظائف المؤسسة الاقتصادية.	78
المطلب الثالث: مقومات المؤسسة الاقتصادية وتصنيفاتها.	80
الفرع الأول: مقومات المؤسسة الاقتصادية.	80
الفرع الثاني: تصنيفات المؤسسة الاقتصادية.	81
المبحث الثاني: مدخل لأداء المؤسسة الاقتصادية.	84
المطلب الأول: مفهوم أداء المؤسسة الاقتصادية.	84
الفرع الأول: مفهوم الأداء ومكوناته.	84
أولا: تعريف الأداء.	84
ثانيا: مكونات الأداء.	85
الفرع الثاني: أنواع الأداء ومستوياته.	88
أولا: أنواع الأداء.	88
ثانيا: مستويات الأداء.	91
المطلب الثاني: مفهوم تقيم أداء المؤسسة الاقتصادية.	92
الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء.	92
أولا: تعريف تقييم الأداء والمصطلحات القريبة منه.	92
ثانيا: أهداف وأهمية تقييم الأداء.	94
الفرع الثاني: خطوات ومتطلبات تقييم الأداء وتصميمه.	96
أولا: خطوات تقييم الأداء ومتطلباته.	96

ثانيا: تصميم نظام تقييم الأداء.	97
المطلب الثالث: الوظيفة المالية للمؤسسة الاقتصادية.	99
الفرع الأول: مفهوم الوظيفة المالية للمؤسسة الاقتصادية.	99
أولا: تعريف الوظيفة المالية.	99
ثانيا: تنظيم الوظيفة المالية وخصائصها.	101
الفرع الثاني: علاقة الوظيفة المالية بالأطراف المرتبطة بالمؤسسة ووظائفها.	102
أولا: وظائف الوظيفة المالية.	102
ثانيا: علاقة الوظيفة المالية بمختلف الأطراف المرتبطة بالمؤسسة.	102
المبحث الثالث: مدخل للأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.	104
المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.	104
الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته وأهدافه.	104
أولا: تعريف الأداء المالي.	104
ثانيا: أهمية وأهداف الأداء المالي.	105
الفرع الثاني: معايير الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه.	106
أولا: معايير الأداء المالي.	106
ثانيا: العوامل المؤثرة في الأداء المالي.	107
المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.	108
الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته وأهدافه.	109
أولا: تعريف تقييم الأداء المالي وخصائصه.	109
ثانيا: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.	110
الفرع الثاني: الأركان الأساسية لتقييم الأداء المالي وخطواته.	112
أولا: الأركان الأساسية لتقييم الأداء المالي.	112
ثانيا: خطوات تقييم الأداء المالي.	113
المطلب الثالث: مفهوم تحليل الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.	114
الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي وأهميته وأهدافه.	114
أولا: تعريف التحليل المالي واستعمالاته وأساليبه.	114
ثانيا: أهمية وأهداف التحليل المالي.	117
الفرع الثاني: مقومات ومراحل سير عملية تحليل الأداء المالي.	118
أولا: مراحل التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه ومصادر مدخلاته.	118

ثانيا: مقومات التحليل المالي لتقيم الأداء المالي ومحددات ذلك.	120
المطلب الرابع: مؤشرات تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.	122
الفرع الأول: مفهوم المؤشرات المالية.	122
أولا: تعريف المؤشرات وخصائصها.	122
ثانيا: أنواع المؤشرات وخطوات تصميمها.	123
الفرع الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي التقليدية والحديثة ومحدداتها.	125
أولا: مؤشرات تقييم الأداء المالي التقليدية.	125
ثانيا: مؤشرات تقييم الأداء المالي الحديثة.	141
ثالثا: محددات استخدام المؤشرات المالية التقليدية والحديثة في التحليل المالي.	143
المبحث الرابع: دور نظام المعلومات المحاسبية في تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.	144
المطلب الأول: دور المعلومة المحاسبية في تقييم الأداء المالي.	144
المطلب الثاني: دور المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرارات.	145
المطلب الثالث: دور المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية.	147
المطلب الرابع: دور نظام المعلومات المحاسبية في تطوير الأداء المالي.	150
الفرع الأول: دور نظام المعلومات المحاسبية في تطوير عملية اتخاذ القرارات.	150
الفرع الثاني: دور نظام المعلومات المحاسبية في تحقيق جودة التقارير المالية.	154
خلاصة الفصل.	157
الفصل الثالث: واقع نظام المعلومات المحاسبية بمؤسسة التسيير السياحي بسكرة (E.G.T.B) ودوره في تطوير أدائها المالي.	**225 -158**
تمـــــــــهيد.	159
المبحث الأول: نظرة عامة حول مؤسسة التسيير السياحي بسكرة (E.G.T.B).	160
المطلب الأول: نشأة المؤسسة وتغير رأس مالها الاجتماعي.	160
الفرع الأول: نشأة المؤسسة.	160
الفرع الثاني: مراحل تغير رأس المال الاجتماعي للمؤسسة.	160
المطلب الثاني: طبيعة عمل المؤسسة وإمكانياتها.	161
الفرع الأول: طبيعة عمل المؤسسة.	161
الفرع الثاني: إمكانيات المؤسسة.	162
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة التسيير السياحي بسكرة (E.G.T.B).	164
الفرع الأول: الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة.	164
الفرع الثاني: هيكل مديرية المالية والمحاسبة للمؤسسة.	166

المبحث الثاني: بيئة نظام المعلومات المحاسبية بالجزائر وواقعه لدى مؤسسة التسيير السياحي بسكرة (E.G.T.B) .	167
المطلب الأول: الإطار القانوني الذي ينظم عملية مسك المحاسبة آليا بالجزائر.	167
المطلب الثاني: الإطار القانوني الذي ينظم عملية التصريح الجبائي الإلكتروني لمخرجات نظام المعلومات المحاسبية بالجزائر.	172
المطلب الثالث: الإطار القانوني الذي ينظم عملية نشر مخرجات نظام المعلومات المحاسبية بالجزائر.	175
المطلب الرابع: واقع نظام المعلومات المحاسبية بمؤسسة التسيير السياحي بسكرة.	178
المبحث الثالث: دور مخرجات نظام المعلومات المحاسبية لمؤسسة التسيير السياحي بسكرة (E.G.T.B) في تطوير الأداء المالي للمؤسسة.	187
المطلب الأول: عرض قائمة الميزانية للفترة 2018/2015 ودراسة مؤشراتها المالية.	187
المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج للفترة 2018/2015 ودراسة مؤشراته المالية.	206
المطلب الثالث: عرض جدول التدفقات النقدية للخزينة للفترة 2018/2015 ودراسة مؤشراته المالية.	213
المطلب الرابع: عرض جدول تغير الأموال الخاصة للفترة 2018/2015 ودراسة مؤشراته المالية.	222
خلاصة الفصل.	225
خـــــاتـــمـــة.	230 -226
قائمة المراجع.	242 -231
المـــــــلاحق.	276 -243

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	توضيح النظام	4
02-01	نموذج الأساس العام لعناصر النظام	6
03-01	نظام متكامل لمعالجة البيانات	13
04-01	العلاقة بين البيانات والمعلومات	14
05-01	اختلاف النظرة إلى المعلومات باختلاف المستوي الإداري	15
06-01	تحويل المعلومات إلي قرارات	15
07-01	توضيح التفرقة بين نظام المعلومات المحاسبي والإداري	24
08-01	عناصر نظام المعلومات	28
09-01	دورة حياة نظام المعلومات	30
10-01	دور الإدارة في دعم العنصر البشري والعنصر الآلي في نظام المعلومات	36
11-01	فروع نظام المعلومات المحاسبية	39
12-01	نطاق نظام المعلومات المحاسبية	40
13-01	التوازي بين الدورة المحاسبية ودورة تشغيل البيانات	44
14-01	مراحل تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية	67
15-02	المؤسسة الاقتصادية طبقا لمدخل النظم	75
16-02	نظام المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة الاقتصادية	76
17-02	مقومات المؤسسة الاقتصادية	81
18-02	مصفوفة الكفاءة والفعالية	88
19-02	علاقة الوظيفة المالية بمختلف الأطراف المرتبطة بالمؤسسة	103
20-03	الهيكل الإداري للمؤسسة	165
21-03	هيكل مديرية المالية والمحاسبة	166
22-03	يوضح نافذة إدخال معلومات المؤسسة في البرنامج	183
23-03	يوضح نافذة إنشاء ملفات مساعدة لفروع المؤسسة	183
24-03	يوضح نافذة إنشاء يوميات خاصة بنشاط المؤسسة	184
25-03	يوضح نافذة توحيد النتائج المحاسبية لكل فروع المؤسسة	184
26-03	يوضح نافذة مختلف مخرجات نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة التي يمكن طابعتها	185
27-03	يوضح نافذة مخرجات نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة التي نص عليها (SCF)	185
28-03	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2015	191

29-03	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2016	193
30-03	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2017	194
31-03	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2018	196

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	خصائص المعلومات	19
02-01	مراحل بناء وتطوير نظام المعلومات	30
03-01	خطوات الدورة المحاسبية	42
04-01	أنواع التقارير التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبية	53
05-02	الفرق بين الكفاءة والفعالية	87
06-03	قدرات الاستقبال في مؤسسة التسيير السياحي بسكرة	162
07-03	مساحة كل وحدة وقيمتها بالدينار	163
08-03	توزيع العمال في المؤسسة	163
09-03	تطور قائمة الميزانية لجانب الأصول للفترة 2018/2015	188
10-03	تطور قائمة الميزانية لجانب الخصوم للفترة 2018/2015	189
11-03	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2015	191
12-03	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2016	192
13-03	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2017	194
14-03	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2018	195
15-03	الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول للمؤسسة لسنوات 2018/2015	197
16-03	الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم للمؤسسة لسنوات 2018/2015	197
17-03	تطور رأس المال العامل الإجمالي	198
18-03	تطور رأس المال العامل الصافي بطريقة أعلى الميزانية	199
19-03	تطور رأس المال العامل الخاص	199
20-03	تطور رأس المال العامل الأجنبي	200
21-03	تطور احتياجات رأس المال العامل	201
22-03	تطور الخزينة	201
23-03	تطور مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة للفترة 2018/2015	202
24-03	تطور نسب التمويل والاستقلالية المالية للمؤسسة للفترة 2018/2015	203
25-03	تطور نسب الهيكل التمويلي واليسر المالي للمؤسسة للفترة 2018/2015	204
26-03	تطور نسب هيكلة الأصول للمؤسسة للفترة 2018/2015	205
27-03	تطور نسب السيولة للمؤسسة للفترة 2018/2015	206
28-03	تطور جدول حسابات النتائج للمؤسسة للفترة 2018/2015	207

29-03	تطور المردودية التجارية	209
30-03	تطور المردودية الاقتصادية	210
31-03	تطور المردودية المالية	210
32-03	تطور التكامل العمودي	211
33-03	تطور الإنتاجية	211
34-03	تطور العائد على الاستثمار	212
35-03	تطور أرباح الأسهم	212
36-03	تطور جدول التدفقات النقدية للخزينة للمؤسسة للفترة 2018/2015	214
37-03	تطور مؤشر التدفق النقدي المتاح	216
38-03	تطور نسبة التغطية النقدية	217
39-03	تطور نسبة كفاية التدفق النقدي	217
40-03	تطور التدفق النقدي الحر	218
41-03	تطور نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية	218
42-03	تطور مؤشر النقدية التشغيلية	219
43-03	تطور العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي	219
44-03	تطور نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	220
45-03	تطور نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى حقوق الملكية	220
46-03	تطور نسبة تغطية التوزيعات النقدية	221
47-03	تطور نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات	221
48-03	تطور جدول تغيرات الأموال الخاصة للمؤسسة للفترة 2018/2015	222

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	نموذج الميزانية لجانب الأصول	244
02	نموذج الميزانية لجانب الخصوم	245
03	نموذج لمحتوى الميزانية لجانب الأصول	246
04	نموذج لمحتوى الميزانية لجانب الخصوم	247
05	نموذج لجدول حساب النتائج حسب الطبيعة	248
06	نموذج لجدول حساب النتائج حسب الوظيفة	249
07	نموذج لمحتوى جدول حساب النتائج حسب الطبيعة	250
08	نموذج لجدول التدفقات النقدية للخزينة حسب الطريقة المباشرة	251
09	نموذج لجدول التدفقات النقدية للخزينة حسب الطريقة الغير مباشرة	252
10	نموذج لجدول تغير الأموال الخاصة	253
11	نماذج لجداول يمكن إدراجها في الملحق	256-254
12	ميزانية مؤسسة التسيير السياحي بسكرة جانب الأصول لسنة 2015	257
13	ميزانية مؤسسة التسيير السياحي بسكرة جانب الأصول لسنة 2016	258
14	ميزانية مؤسسة التسيير السياحي بسكرة جانب الأصول لسنة 2017	259
15	ميزانية مؤسسة التسيير السياحي بسكرة جانب الأصول لسنة 2018	260
16	ميزانية مؤسسة التسيير السياحي بسكرة جانب الخصوم لسنة 2015	261
17	ميزانية مؤسسة التسيير السياحي بسكرة جانب الخصوم لسنة 2016	262
18	ميزانية مؤسسة التسيير السياحي بسكرة جانب الخصوم لسنة 2017	263
19	ميزانية مؤسسة التسيير السياحي بسكرة جانب الخصوم لسنة 2018	264
20	جدول حسابات النتائج لمؤسسة التسيير السياحي بسكرة لسنة 2015	265
21	جدول حسابات النتائج لمؤسسة التسيير السياحي بسكرة لسنة 2016	266
22	جدول حسابات النتائج لمؤسسة التسيير السياحي بسكرة لسنة 2017	267
23	جدول حسابات النتائج لمؤسسة التسيير السياحي بسكرة لسنة 2018	268
24	جدول التدفقات النقدية للخزينة لمؤسسة التسيير السياحي بسكرة لسنة 2015	269
25	جدول التدفقات النقدية للخزينة لمؤسسة التسيير السياحي بسكرة لسنة 2016	270
26	جدول التدفقات النقدية للخزينة لمؤسسة التسيير السياحي بسكرة لسنة 2017	271
27	جدول التدفقات النقدية للخزينة لمؤسسة التسيير السياحي بسكرة لسنة 2018	272
28	جدول تغير الأموال الخاصة لمؤسسة التسيير السياحي بسكرة لسنة 2015	273

29	جدول تغير الأموال الخاصة لمؤسسة التسيير السياحي بسكرة لسنة 2016	274
30	جدول تغير الأموال الخاصة لمؤسسة التسيير السياحي بسكرة لسنة 2017	275
31	جدول تغير الأموال الخاصة لمؤسسة التسيير السياحي بسكرة لسنة 2018	276

مقدمة

1. تمهيد:

تعيش المؤسسات اليوم في محيط يتميز بتغيرات اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية متسارعة ومعقدة، أدت إلى زيادة الحاجة إلى جمع البيانات ومعالجتها واستخدام المعلومات، هذه الأخيرة أصبحت المطلب الأساسي لنجاح المؤسسات بمختلف أشكالها في عصرنا الحالي الذي بات يفرض على معظم المؤسسات أن تقوم باستخدام المعلومات على مدار الساعة لمعرفة وضعيتها وخاصة المالية وكل ما يرتبط بوظائفها التي تتعلق بمحور نشاطها ومهامها الأساسية، لأجل ذلك أصبحت المعلومات أحد الموارد الهامة والمحددة لفعالية وكفاءة المؤسسات، لذلك اتجهت المؤسسات إلى تصميم وبناء أنظمة معلومات من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية لإدارة المؤسسة، وذلك لضمان وصول معلومات موثوقة ودقيقة وصحيحة إلى كافة المستويات الإدارية بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب من أجل استخدامها أفصل استخدام بما يضمن تحقيق أهداف المؤسسة.

وتطورت المحاسبة تبعا لتطور المجتمعات البشرية وحاجتها الاقتصادية فعندما كانت المجتمعات بسيطة كانت الحاجة إلى المحاسبة محدودة، ولا يتعدي دورها تسجيل الممتلكات من أجل حصرها والحفاظ عليها من الضياع، ولما تطورت المجتمعات ازدادت الحاجة إلى المحاسبة في النشاط الاقتصادي وتعددت سبل استخداماتها.

وتعد المحاسبة أهم وأقدم نظام للمعلومات في المؤسسة فهي أحد المصادر الرئيسية للمعلومات حيث أنها تقدم الجزء الأكبر من المعلومات التي تحتاجها كافة المستويات الإدارية والجهات الخارجية، كما أنها تعالج كما هائلا من البيانات عبر الطرق والأساليب المتعددة سواء يدوية كانت أو آلية، بالإضافة إلى علاقتها بمختلف أنظمة المعلومات الأخرى على مستوي المؤسسة.

وقد أدت التطورات أيضا إلى تطور أنظمة المعلومات المحاسبية، التي سمحت بظهور معلومات محاسبية متنوعة تلبي مختلف الحاجيات المتزايدة لمستخدميها حيث أن هذه المعلومات المحاسبية تشكل العصب الحيوي في عملية تقييم الوضعيات المالية للمؤسسات الاقتصادية.

ولهذا أولت المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الاقتصادية بصفة خاصة الاهتمام بأنظمة المعلومات المحاسبية حيث تراها هي السبيل الوحيد في توفير المعلومات الدقيقة والموثوق بها لقياس الأداء المالي الفعلي لأنشطة المؤسسة بواسطة مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات عن الأهداف المسطرة وبما يناسب عملية تقييم أدائها المالي، وبالتالي التعرف على مواطن القوة وتعزيزها، ومواطن الضعف ووضع الحلول، وعليه أصبحت المعلومات المحاسبية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية تستخدم في تقييم الوضعيات المالية للمؤسسات واتخاذ جميع القرارات الهادفة

إلى تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية على جميع المستويات، في حين أن اتخاذ القرار يمثل تحديا كبيرا للمدراء في كل المؤسسات، خاصة إذ تعلق الأمر بالقرارات المالية المتعلقة بالأداء المالي للمؤسسة والمتمثلة أساسا في قرارات الاستثمار وقرارات التمويل التي تعد من أصعب واعقد القرارات.

2. طرح التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية:

أما إذ عدنا إلي واقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وفي ضل انفتاح الاقتصاد الجزائري على مختلف الاقتصاديات العالمية، والذي فرض ظروفا تنافسية كبيرة في السوق الجزائرية على المؤسسات المحلية أو المؤسسات الأجنبية، أصبح لزاما على المؤسسات الجزائرية أن تساير التطور الحاصل في مجال الإدارة وعلى جميع المستويات، ولهذا فهي بحاجة إلي مواكبة تطورات أنظمة المعلومات وخاصة المحاسبية منها، من أجل تقييم وتطوير أداء المؤسسات وخاصة الأداء المالي الذي يعتمد على استخدام مؤشرات مالية تستمد معطياتها من مخرجات نظام المعلومات المحاسبية لقياس مدى إنجاز الأهداف، و يعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بالفرص في ميادين الأداء المختلفة التي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح في اتخاذ قراراتهم.

وبناء على الطرح السابق يمكننا صياغة التساؤل الرئيسي للدارسة على النحو التالي:

✍ **ما دور نظام المعلومات المحاسبية في تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟**

ولتوضيح التساؤل الرئيسي يمكن الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو نظام المعلومات المحاسبية وما هي المعلومات التي ينتجها و ما هي أهميتها واستخداماتها؟
- ماذا نقصد بالأداء والأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟
- ماذا نقصد بتقييم الأداء وتقييم الأداء المالي وكيف يمكننا تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟
- هل تقييم الأداء المالي يحتاج إلى المعلومات المحاسبية؟
- هل تبنى القرارات المالية للمؤسسة على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية؟
- كيف يمكن للمؤسسة أن تطور من أداءها المالي باستخدام نظام المعلومات المحاسبية؟

3. فرضيات الدراسة:

وللإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية للدراسة ننطلق من الفرضيات التالية والتي تعتبر إجابات مبدئية يمكن التأكد من صحتها أو نفيها من خلال الدراسة، وهي كتالي.

- يعتبر نظام المعلومات المحاسبية المصدر الأساسي في توفير المعلومات المحاسبية والمالية للمؤسسة.

- الأداء المالي هو الذي يعكس وضعية المؤسسة.
- تقييم الأداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة ومعرفة مواطن القوة وتعزيزها، ومواطن الضعف ووضع الحلول.
- يساهم نظام المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.
- تبنى القرارات المالية في المؤسسة على أساس مخرجات نظام المعلومات المحاسبية.
- إن نظام المعلومات المحاسبية في مؤسسة التسيير السياحي بسكرة يعمل على إنتاج معلومات محاسبية تساعد على تطوير الأداء المالي للمؤسسة.

4. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في التعرف على دور نظام المعلومات المحاسبية في توفير المعلومات المحاسبية المتمثلة أساسا في القوائم المالية للوقوف على الوضعية المالية للمؤسسة وتقيمها، والتأكيد على الدور الفعال لمخرجات نظام المعلومات المحاسبية في عملية قياس الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وتقييم الوضعيات المالية من أجل تطوير أدائها المالي مستقبلا.

5.أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة الوصول إلى الأهداف التالية.

- التعرف على نظام المعلومات المحاسبية ومختلف المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام ويوفرها لمستخدميه.
- إبراز دور نظام المعلومات المحاسبية في إنتاج معلومات محاسبية بخصائص نوعية.
- التعرف على الأداء المالي و مؤشرات قياسه وتقييمه.
- إبراز أهمية استخدام المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية والمستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية في التحليل المالي لقياس و تقييم الأداء المالي.
- إبراز مساهمة المعلومات المحاسبية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية في تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

6.أسباب اختيار الدراسة:

تم اختيار هذا الموضوع لعدة اعتبارات من أهمها.

- تزايد أهمية المعلومات، وخاصة المحاسبية منها من أجل مساعدة المؤسسة على معرف وضعيتها.
- التطورات الحاصلة على مستوي أنظمة المعلومات المحاسبية والتي أدت إلي ظهور أنظمة جديدة للمعلومات المحاسبية
- التأكيد على استخدام نظام المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

- محاولة تبين أهمية تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والتعرف على حيثياته باعتباره الركيزة الأساسية لسيرورة النشاط الاقتصادي.
- الرغبة والميول الشخصي في تناول مثل هذه الموضوعات.

7.صعوبات الدراسة:

كل دراسة بطبيعة الحال هي عرضة لجملة من الصعوبات المختلفة نذكرها فيما يلي.

- تشعب موضوع الدراسة وصعوبة الإلمام بكل جوانبه.
- صعوبة وجود مكان لإجراء الدراسة الميدانية نظرا لغياب التنسيق بين الجامعة والمؤسسات.
- صعوبة الحصول على المعلومات من المؤسسة محل الدراسة الميدانية.

8. إطار الدراسة:

قصد الإلمام بالتساؤل المطروح والوصول لأهداف الدراسة نحدد أطر الدراسة في الأتي.

- **الإطار النظري:** ويرتبط بعرض الأطر النظرية لمتغيرات الدراسة مع محاولة ربطها مع بعضها.
- **الإطار المكاني:** ترتبط هذه الدراسة بشكل عام بالتعرف على دور نظام المعلومات المحاسبية في تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وكإسقاط على الواقع اخترنا مؤسسة التسيير السياحي الواقع مقرها الاجتماعي ببسكرة.
- **الإطار الزمني:** امتدت فترة الدراسة التطبيقية من بداية سنة 2018 إلى غاية نهاية سنة 2019، أما مضمون ونتائج الدراسة التطبيقية مرتبطة بالوثائق المالية لفترة أربعة دورات محاسبية من سنة 2015 إلى غاية سنة 2018.

9. منهجية الدراسة:

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وأبعاده، وللإجابة على التساؤل الرئيسي المطروح واختبار صحة الفرضيات، سيتم استخدام المنهج الوصفي من أجل التعرف على نظام المعلومات المحاسبية والتعرف أيضا على الأداء المالي للمؤسسات وكيفية تقيمه، وسنستخدم المنهج التحليلي لإبراز العلاقة الموجودة بين نظام المعلومات المحاسبية وتطوير الأداء المالي، أما الجانب التطبيقي سنعتمد على دراسة حالة مؤسسة اقتصادية في الجزائر وذلك بإسقاط مختلف جوانب الدراسة النظرية على هذه المؤسسة.

10. الدراسات السابقة:

نجد أن موضوع نظام المعلومات المحاسبية وعلاقته بالأداء المالي من المواضيع التي نالت الاهتمام الكبير من طرف الباحثين من زوايا مختلفة ومن أهم تلك الدراسات التي تطرقت إلى هذا الموضوع أو مست أحدى متغيراته والتي إطلاعنا عليها الدراسات التالية.

- **الدراسة الأولى:** (ناصر محمد علي المجهلي، **2009**).

بعنوان "خصائص المعلومات المحاسبية و أثرها في اتخاذ القرارات دراسة حالة مؤسسة اقتصادية"، حيث تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول ما هي الخصائص التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية الملائمة لاتخاذ القرار ؟ و هل توجد علاقة بينهما؟

وأهم ما توصلت إليه الدراسة:

فيما يخص النتائج النظرية فقد توصل الباحث إلى.

- ✓ إن البيانات المالية تمثل الأداة الأولية لنظم المعلومات المحاسبية الذي تم تغذيته بها لمعالجتها و إخراجها في شكل معلومات محاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات.
- ✓ إن جودة المعلومات المحاسبية تعتمد بشكل أساسي على كفاءة التصميم لنظم المعلومات المحاسبية حيث أن جودة المخرجات تعتمد على جودة المدخلات.
- ✓ و لقد أثبتت العديد من الدراسات المتعلقة بجودة المعلومات المحاسبية و أثرها في اتخاذ القرار أنه توجد علاقة طردية بين جودة المعلومات المحاسبية و بين كفاءتها و ملاءمتها في اتخاذ القرارات.

أما فيما يخص النتائج الميدانية فقد توصل الباحث إلى:

- ✓ تأييد أغلبية أفراد العينة المستجوبين حول القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية و مدى ملاءمتها لتعديل سلوك متخذي القرار و تمكينهم من إطلاق تنبؤاتهم المستقبلية.
- ✓ اتفاق غالبية أفراد العينة بأن التقارير المالية التي تصدرها الشركات التجارية في اليمن تتضمن معلومات محاسبية لها قيمة استرجاعية تفيد و تؤكد و تصحح التنبؤات التي كانت في السابق.

أما أوجه الشبه بين هذه الدراسة وموضوع دراستنا، فهو محاولة دراسة نظام المعلومات المحاسبية وخصائص المعلومات المحاسبية التي ينتجها ولما له من دور في اتخاذ القرارات الإدارية خاصة المالية منها.

أما أوجه الاختلاف فتكمن أولا في هدف الدراسة فدراستنا تهدف إلى دراسة دور نظام المعلومات المحاسبية في تطوير الأداء المالي، أما هذه الدراسة فتهدف إلى دراسة خصائص المعلومات المحاسبية و دورها في اتخاذ القرارات، وثانيا من حيث الدراسة الميدانية إذ أن الدراسة الميدانية في هذه الدراسة كانت عبارة عن استمارة استبيانية، أما الدراسة الميدانية في بحثنا كانت عبارة عن دراسة حالة في مؤسسة التسيير السياحي بسكرة.

- **الدراسة الثانية:** (بزقراري حياة، **2011**).

بعنوان " دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة"، حيث تمحورت إشكالية الدراسة حول ما هو دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة للاقتصادية ؟

وأهم ما توصلت إليه الدراسة:

فيما يخص النتائج النظرية فقد توصلت الباحثة إلى.

- ✓ تقييم الأداء المالي بمختلف مؤشراته يعطي صورة واضحة عن وضعية المؤسسة مما يساعد على تحسين الاختلالات و استغلال الفرص.
- ✓ المعلومات المحاسبية أصبحت تلقى اهتمام كبير باعتبارها من الموارد الهامة والقوائم المالية من أهم هذه المعلومات باعتبارها المصدر الأساسي لتقييم الأداء المالي لذا يجب أن تتمتع بخصائص نوعية تساعد على اتخاذ القرارات المهمة لتحسن الأداء المالي.

أما فيما يخص النتائج الميدانية فقد توصلت الباحثة إلى.

- ✓ المؤسسة الاقتصادية تستطيع الاعتماد على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية المشتقة من مخرجات نظام المعلومات المحاسبية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومنه الوقوف على وضعية المؤسسة الحالية ومعرفة الاختلالات وذلك بغية تحسينها.

أما أوجه الشبه بين هذه الدراسة و دراستنا فيكمن في هدف الدراستين ألا و هو إبراز دور المعلومات المحاسبية المستمدة من مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

أما فيما يخص أوجه الاختلاف فتكمن في الدراسة الميدانية ففي هذه الدراسة كانت الدراسة الميدانية في مؤسسة المطاحن الكبرى بالجنوب بسكرة وقد قامت الباحثة بالتطرق إلى المؤشرات المالية المستخرجة من قائمة الميزانية وقائمة حسابات النتائج فقط وتحليلها وتفسيرها، أما دراستنا فقد كانت في مؤسسة التسيير السياحي بسكرة وقد تطرقنا إلى جميع القوائم المالية المستخرجة من النظام واشتقاق منها المؤشرات المالية وتحليلها وتفسريها.

- **الدراسة الثالثة:** (بن خروف جليلة، 2009).

بعنوان " دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي و اتخاذ القرارات دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجاز القنوات KANAGHAZ 2008/2005 " حيث تمحورت إشكالية الدراسة حول إلى أي مدى تساهم المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي و اتخاذ القرارات ؟

وأهم ما توصلت إليه الدراسة نذكر:

- ✓ النظم الخبيرة أهم مجالات تطبيق الذكاء الاصطناعي حيث تقوم باستغلال الخبرة و المهارات البشرية في حل المشاكل و برمجتها في الحاسوب لمعالجة المعلومات واقتراح الحلول الممكنة ولو في ظل المعلومات غير الكاملة و التي تحمل درجة كبيرة من عدم اليقين.
- ✓ تنتج القوائم المالية عن طريق إدراج العمليات التي تقوم بها المؤسسة وتقييدها في قائمتي الميزانية و جدول حسابات النتائج والملاحق وذلك اعتمادا على المخطط المحاسبي الوطني ومع تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد تم إضافة قائمتي جدول تدفقات الخزينة وجدول التغير في الأموال الخاصة، ويشكل هذا النظام الجديد تغييرا حقيقيا للثقافة المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسات الجزائرية نحو تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ الدولية، والذي يسمح بتقديم الوضعيتها المالية بكل شفافية.
- ✓ إن الاختلاف في عرض وإعداد القوائم المالية وطرق الإفصاح عن المعلومات وتقديمها يؤثر مباشرة على مستخدميها لأنهم بصدد اتخاذ قرارات وسط مجموعة من البدائل ، كما وأن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يزيد من درجة الإبلاغ المالي والمحاسبي في القوائم المالية.

أما أوجه الشبه بين هذه الدراسة ودراستنا فهو من خلال محاولة تقييم الأداء المالي بالاعتماد على المعومات المالية المستخرجة من القوائم المالية ودورها في اتخاذ القرار.

أما أوجه الاختلاف بين الدراستين فتكمن في أن الدراسة السابقة تم تقييم الأداء المالي انطلاقا من التحليل بواسطة النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي بالاعتماد على الميزانية فقط، أما فيما يخص دراستنا فقد تم تصنيف هذه المؤشرات حسب استخراجها من القوائم المالية والتطرق لكل قائمة على حدي.

- **الدراسة الرابعة: (عجيلة حنان، 2013).**

بعنوان " فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية حالة مؤسسة الأنابيب ALFAPIPE وحدة غرداية للفترة 2011/2008"، حيث تمحورت إشكالية البحث حول ما مدى مساهمة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

وأهم ما توصلت إليه الدراسة نذكر:

- ✓ إن المعلومات المحاسبية حتى تؤدي الدور المنوط بها يجب أن تتميز بجملة من الخصائص النوعية والتي تقسم إلى خصائص رئيسية وهي الملاءمة والموضوعية، أما الخصائص الثانوية فهي القابلية للمقارنة والثبات، بالإضافة إلى خصائص مرتبط بمستقبل المعلومة المحاسبية منها القابلية للفهم والاستخدام السليم لها.
- ✓ إن كفاءة مخرجات نظام المعلومات المحاسبية تعتمد على كفاءة المدخلات وعمليات المعالجة.

- ✓ إن مخرجات نظام المعلومات المحاسبية تمثل مدخلات للإدارة المالية حيث تعمل هذه الأخيرة على تبويبها وتحويلها إلى جملة من المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي وتصحيح مختلف الاختلالات والانحرافات.
- ✓ إن تقييم الأداء المالي يعطي صورة عن وضعية المؤسسة ومركزها المالي وهناك العديد من المؤشرات المالية للتقييم يمكن تصنيفها بطرق مختلفة.
- ✓ حتى تتمكن المؤسسة من تقييم أدائها بشكل فعال لابد من الاعتماد على جملة من المؤشرات المالية بدل الاعتماد على مؤشر واحد.
- ✓ إن القوائم المالية تعتبر أهم مصدر للمعلومات لتقييم الأداء المالي للمؤسسة بالإضافة إلى معلومات أخرى.
- ✓ إن المعلومات المحاسبية تساهم في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات بغية تحسين الأداء المالي.

أما أوجه الشبه بين هذه الدراسة ودراستنا هي الاعتماد على المعلومات المحاسبية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية المطبق في المؤسسة الاقتصادية في تقييم الأداء المالي والوقوف على جميع الاختلالات بغية تحسينه وتطويره في المستقبل.

أما فيما يخص أوجه الاختلاف فتكمن في الدراسة الميدانية ففي هذه الدراسة كانت الدراسة الميدانية في مؤسسة الأنابيب ALFAPIPE وحدة غرداية، أما دراستنا فقد كانت في مؤسسة التسيير السياحي بسكرة، كما وأننا تطرقنا إلى بعض المؤشرات الحديثة في تقييم الأداء المالي التي لم يتطرق لها في الدراسة السابقة.

11. تقسيمات الدراسة:

لكي نتمكن من الإحاطة بالموضوع محل الدراسة وللإجابة على التساؤل الرئيسي والفرضيات ارتأينا تقسيم الدراسة إلى جانبين، جانب نظري يضم فصلين وجانب تطبيقي يضم فصل واحد.

- الجانب النظري والذي يشمل فصلين حيث في الفصل الأول تطرقنا **للإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية** وحاولنا من خلال هذا الفصل التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بنظام المعلومات بصفة عامة ونظام المعلومات المحاسبية بصفة خاصة، أما الفصل الثاني تناولنا فيه **الإطار النظري للأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** وحاولنا التعرف على الأداء والأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية وكيفية تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مع التطرق إلي العلاقة بين متغيرات الدارسة.
- الجانب التطبيقي وهو دراسة حالة مؤسسة اقتصادية في الجزائر وهي مؤسسة التسيير السياحي بسكرة وحاولنا فيه التطرق إلى **واقع نظام المعلومات المحاسبية بمؤسسة التسيير السياحي بسكرة ودوره في تطوير أدائها المالي**، وذلك من خلال عرض تساؤل الدراسة وعناصره وفرضياته على المؤسسة محل الدراسة واستخدام الأدوات المناسبة من أجل الخروج بنتائج تخدم الدراسة.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية.

تمهيد:

تعتبر نظم المعلومات والتقنيات المرتبطة بتحليل وتصميم وتشغيل هذه النظم من أهم موضوعات القرن الحادي والعشرون، فقد أصبحنا نعيش بحق عصر المعلومات وتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد المعرفي، ولهذا ازدادت أهمية أنظمة المعلومات بصفة عامة وأنظمة المعلومات المحاسبية بصفة خاصة في هذا العصر، و تعتبر نظم المحاسبة أهم نظم المعلومات داخل المؤسسة الاقتصادية، حيث يكمن دورها الرئيسي في تمكين المسيرين الداخليين وكذا الأطراف الخارجية من الحصول على المعلومات المحاسبية التي تصف الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، وتختص نظم المعلومات المحاسبية بتوفير معظم المعلومات الاقتصادية التي يمكن التعبير عنها ماليا وتساعد في حل الكثير من المشكلات واتخاذ العديد من القرارات المالية التي تواجه الإدارة وأطراف أخري عديدة، وبناء على ذلك تكون المؤسسة قادرة على مواجهة مختلف ردود الأفعال في ضل التغير الدائم والمستمر لبيئة الأعمال المعاصرة من حيث زيادة حدة التنافس والتطورات التكنولوجية والاقتصادية المتلاحقة.

ولذلك سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف أكثر على مختلف المفاهيم المتعلقة بالنظام بصفة عامة ونظام المعلومات المحاسبية بصفة خاصة، وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث وهي كما يلي.

- **المبحث الأول: مدخل للنظام.**
- **المبحث الثاني: مدخل للمعلومات.**
- **المبحث الثالث: مدخل لنظام المعلومات.**
- **المبحث الرابع: مدخل لنظام المعلومات المحاسبية.**

المبحث الأول: مدخل للنظام. على الرغم من أن مصطلح النظام (system) تبلور كمفهوم علمي حديثا في نهاية الأربعينيات من القرن السابق، وهو مصطلح مشتق أساسا من كلمة (systema) اليونانية التي تعني الكل المركب من عدد من الأجزاء، إلا أنه يعد من المصطلحات الشائعة الاستخدام في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إذ اكتسب هذا المصطلح بمرور الزمن معاني جديدة ودلالات مختلفة لوصف مختلف الظواهر الإدارية والفنية والعلمية والظواهر العامة الأخرى.

المطلب الأول: مفهوم النظام وعناصره. وسنتطرق في هذا المطلب إلى أهم التعاريف التي تناولت النظام بصفة عامة وأهم عناصره.

الفرع الأول: تعريف النظام. كي نستطيع فهم النظام جيدا يجب أولا أن نتطرق إلى مختلف التعاريف التي تناولتها الأدبيات الخاصة بهذا المجال وهي كتالي.

1. يعرف النظام بأنه "مجموعة مترابطة ومتجانسة من الموارد والعناصر (الأفراد، التجهيزات، الآلات، الأموال، السجلات) التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين (حدود النظام)* وتعمل كوحدة واحدة نحوا تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف العامة في ظل الظروف أو القيود البيئية المحيطة".[1]
2. ويعرف كذلك بأنه "مجموعة الأجزاء التي تتفاعل وتتكامل مع بعضها البعض ومع بيئتها لتحقيق أهداف معينة، ووفقا لهذا المفهوم فإن النظام يتضمن عدد من العناصر والتي يمكن أن تمثل نظم فرعية داخل النظام، تلك النظم الفرعية تتفاعل وتتكامل مع بعضها البعض من أجل تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف التي يسعي النظام لتحقيقها وذلك في ضوء معطيات بيئية معينة."[2]
3. ويعرف كذلك النظام بأنه "مجموعة من الأجزاء المترابطة والتي تعمل معا لتحقيق الأهداف وقد يكون النظام طبيعي وقد يكون من صنع البشر، ولكل نظام حدوده التي تفصله عن (البيئة المحيطة)* به، ومعظم النظم تحصل

* **حدود النظام:** هي المنطقة الفاصلة بين نظام وأخر، إذ لا يمكن النظر إلى هذه الحدود على أنها ذات طبيعة مادية، فهي المنطقة التي يجب أن تمر من خلالها المدخلات والمخرجات أثناء التبادلات مع بيئة النظام.

[1] احمد السيد على حسين، **نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 13.

[2] احمد فوزي ملوخية، **نظم المعلومات الإدارية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 23- 24.

* **بيئة النظام:** تتمثل في كل العناصر المؤثرة في النظام أي التي تمده بالمدخلات والتي لا تخضع لسيطرة المطلقة أو رقابة النظام، وإذا كان عكس ذلك فإنها لا تعتبر من بيئة النظام بل تعتبر من مكونات النظام وليس عنصرا بيئيا.

على(مداخلتها من البيئة المحيطة بها وتقدم مخرجاتها لها)* ومن ثم تتفاعل أجزائها مع العناصر الأخرى خارج حدود النظام ".[1]

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي.

الشكل رقم (01-01): توضيح النظام.

المصدر: السيد عبد المقصود دبيان، وآخرون، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 69.

4. ويمكن تعريف النظام بأنه "مجموعة العناصر المترابطة المتناسقة التي تعمل مع بعضها البعض ضمن علاقات محددة وقنوات اتصال مخصصة، من أجل تحقيق هدف محدد من خلال استقبال المدخلات ومعالجتها وإجراء بعض العمليات عليها لإنتاج مخرجات مفيدة " ويعرف كذلك من طرف نفس الكاتب بأنه "مجموعة من العلاقات التي تربط أجزاء التنظيم بشكل منظم ضمن دورة مرسومة لتحقيق أهداف محددة" ويعرفه أيضا بأنه " التركيب الذي يتكون من أجزاء مترابطة مع بعضها ويقوم بمعالجة المدخلات ضمن آليات عمل منظمة للحصول على مخرجات مفيدة للتنظيم".[2]

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن النظام هو مجموعة من العناصر المترابطة التي تعمل معا لتحقيق هدف محدد، ويمكن القول أن لتعريف النظام يجب أن يكون التعريف مشتملا على ثلاثة عناصر هي كتالي.

1. أنه يتكون من مجموعة من الأجزاء.

2. أن يكون بين هذه الأجزاء علاقات متبادلة أو متداخلة أو معتمد بعضها على بعض.

3. أنها تعمل معا في سبيل تحقيق هدف مشترك.

---

* **المدخلات والمخرجات**: يمكن القول أن كلمتي المدخلات والمخرجات هي كلمات وصفية مؤقتة مرتبطة بالدورة الخاصة بها، فما تعد مدخلات في دورة ما قد تكون مخرجات في دورة سابقة لها، وما تعد مخرجات في دورة ما تكون مدخلات لدورة لاحقة.

[1] السيد عبد المقصود دبيان، ناصر نور الدين عبد اللطيف، **نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص17.

[2] إيمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزعبي، **نظم المعلومات الإدارية**، درا صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004، ص 30.

الفرع الثاني: عناصر النظام. وهي أربع عناصر أساسية تتمثل في المدخلات وعمليات المعالجة والمخرجات والتغذية العكسية وهي كتالي.

1. **المدخلات:**"هي مجموعة من المفردات التي يتكون منها النظام ويعتمد عليها بشكل أساسي وتتعدد مدخلات النظام وتتنوع على ضوء الأهداف التي يسعي التنظيم إلى تحقيقها فقد تكون بيانات أو مواد خام أو رأس مال أو موارد بشرية".[1]

ويمكن أن نفرق بين نوعين من المدخلات وهي كتالي: [2]

أ. **المدخلات المنتظمة:** وهي المدخلات الدائمة التي يستلمها النظام من مصدر معين بطريقة منتظمة كأن يستلم بيانات حول كمية المواد الأولية التي تمت توصيلها إلى الورشات وكمية المواد المنتجة وكمية المواد المباعة وتكون هذه المعلومات منتظمة وتبني عليها المؤسسة بعض الخطط التجارية.

ب. **المدخلات العشوائية:** وهذا النوع من المدخلات يطلق عليه أيضا مصطلح المدخلات المحتملة وهو غير منتظم حيث يختار النظام واحد فقط من عديد البدائل المتاحة له من البيئة الخارجية ويختلف هذا النوع من المدخلات عن المدخلات المنتظمة في انه لا يؤثر على عمليات النظام بقدر ما يؤثر في الكيفية أو الكفاءة التي ينجز بها النظام عملياته.

2. **العمليات:**"هي آليات العمل الدقيقة التي تحكم التفاعلات الداخلية المنتظمة لعناصر النظام وهي جميع العلاقات المبرمجة والأنشطة التحويلية التي تقوم بمعالجة المدخلات وتحويلها إلى مخرجات بحيث يكون إنجازها مرتبط بتحقيق أهداف محددة للتنظيم".[3]

3. **المخرجات:**"هي منتجات النظام أو مخرجات الأنشطة والعمليات التحويلية ويقدم النظام المخرجات للمستفدين على شكل منتجات جاهزة للاستخدام مثل السلع النهائية أو المعلومات المفيدة أو الخدمات المطلوبة، والتي بدورها تشبع حاجات ورغبات المستفيد وتحقق أهداف التنظيم".[4]

4. **التغذية العكسية:**"وهي التغذية الراجعة أو تأثير البيئة الخارجية على النظام والتي تحدد مدي ملائمة وصلاحية النظام وكفاءته في تحقيق الأهداف المطلوبة وتلبية الحاجيات للمستفدين من خلال تمرير الملاحظات عن أي قصور أو عيب في تطبيق النظام ليتم إصلاحها وتفادي حصولها مستقبلا ".[5]

---

[1] إيمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزعبي، **مرجع سابق**، ص 30.

[2] كمال الدين مصطفي الدهراوي، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص ص 5- 6.

[3] إيمان فاضل السامرائي،هيثم محمد الزعبي، **مرجع سابق** ، ص 31.

[4] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[5] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

والشكل التالي يمثل نموذج الأساس العام لعناصر النظام.

الشكل رقم (01-02): نموذج الأساس العام لعناصر النظام.

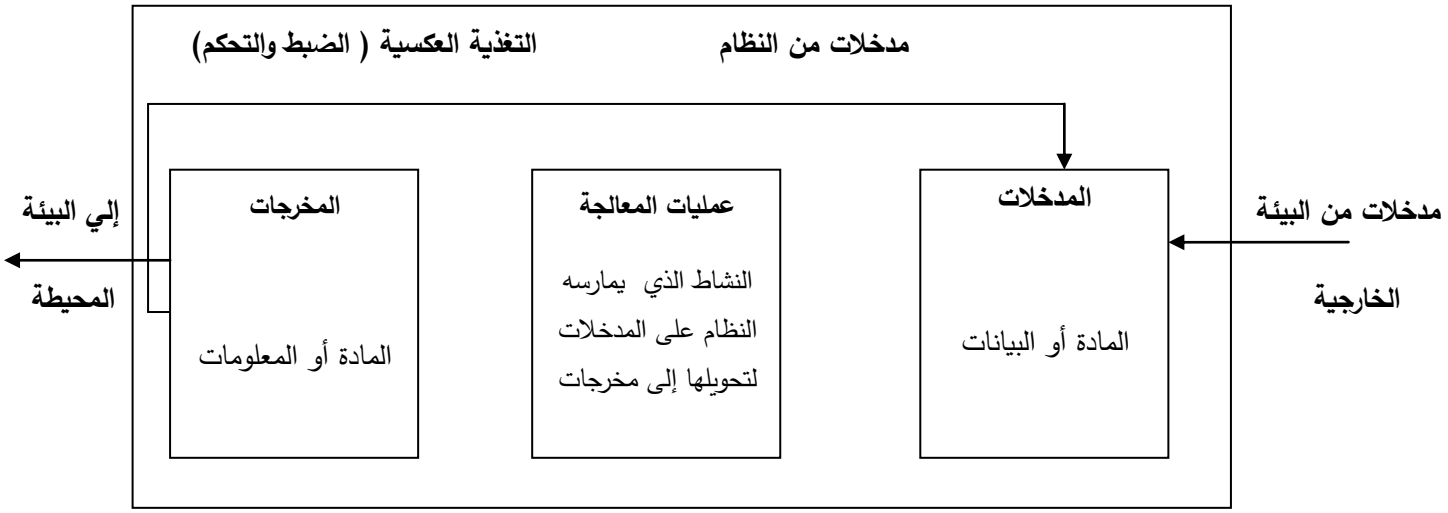

المصدر: محمد عبد حسين آل فرج الطائي، **المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2005، ص 20.

وإذا أردنا أن نميز بين بيئة وحدود النظام [1] (Environment and Boundries) نجد أن بيئة النظام تتمثل في المجال المحيط بالنظام والمجتمع الذي يعمل فيه ويتفاعل مع وحداته ونظمه الأخرى، أما حدود النظام فتتمثل في الخطوط المحددة للنظام وتفصله عن البيئة التي يعمل فيها، وبصفة عامة غالبا ما يصعب تحديد حد فاصل بين بيئة النظام وبين حدوده لأنه لا يمكن التحديد القاطع للنقاط التي ينتهي عندها حدود النظام وبداية البيئة التي يعمل فيها، إلا أنه من ناحية أخري لا بد من وجود حدود واضحة للنظام لأنها هي التي تحدد أنواع المدخلات والمخرجات التي تتدفق بين النظام وبين البيئة التي يعمل فيها، لذلك عادة ما يفترض وجود حدود واضحة للنظام تظهره كوحدة متميزة في البيئة التي يعمل فيها، وغالبا ما يتم تحديد حدود النظام بالرجوع إلى الأهداف التي يراد تحقيقها من وجوده، فمثلا هدف تحقيق أفضل ربح ممكن يجعل حدود النظام ممثلة في الإطار أو الحيز الذي يسمح ويتسع لوجود كل الموارد المطلوبة لتحقيق هذا الهدف، ويرتبط وجود أي نظام بوجود هدف معين أو مجموعة من الأهداف يراد تحقيقها من وجوده، فأهداف النظام هي المبرر الأساسي لاستمرار وجوده، كما أنها من أهم العوامل المحددة لكيفية تنسيق وتشغيل الموارد المتاحة للنظام، فأهداف النظام هي التي تحدد طريقة عمله وكيفية تنظيم وإدارة واستخدام الموارد المتاحة له والتنسيق فيما بينها بما يضمن تحقيق هذه الأهداف.

[1] **للإطلاع أكثر راجع** : أحمد السيد علي حسين، **مرجع سابق**، ص ص 15- 16.

المطلب الثاني: أنواع النظام وخصائصه. وسنتطرق في هذا المطلب إلى أهم أنواع النظام ومجمل خصائصها.

الفرع الأول: أنواع النظام (Classification Of Systems): يتم تصنيف أنواع النظام حسب عدة معايير وسنقوم نحن بإيراد أنواع النظم حسب استخدام خصائص النظم ومجالاتها وذلك كما يلي.[1]

1. النظم المفاهيمية والنظم المادية (Conceptual systems and physical systems):

أ. **النظم المفاهيمية:** تتكون أجزائها من مفاهيم مجردة تهدف إلى تفسير الظواهر التي تحيط بعالمنا سواء كانت تلك الظواهر طبيعية أو اجتماعية، وتعد النظريات خير مثال على ذلك النوع من النظم، فعلي سبيل المثال النظرية النسبية لأينشتاين لتفسر ظاهرة انتظار الضوء في الأثير.

ب. **النظم المادية:** فهي نظم ملموسة لها مكونات من أشياء أو أفراد أو خليط منهما، وعادة ما تكون النظم المادية مبنية على نظم مفاهيمية، فمثلا ظهور القنبلة الذرية إلى حيز الوجود اعتمد على نسبية الكتلة التي قدمتها النظرية النسبية لأينشتاين.

2. النظم المفتوحة والنظم المغلقة (Open Systems And Closed Systems):

أ. **النظام المفتوح:** هو الذي يتفاعل مع بيئته بحيث يؤثر فيها ويتأثر بها والجدير بالملاحظة أن كل مناقشتنا السابقة كانت تتعلق بالنظم المفتوحة، وتعتبر النظم البيولوجية والمنظمات ونظم المعلومات من أمثلة النظم المفتوحة.

ب. **النظام المغلق:** هي عبارة عن نظم لا تتأثر بالبيئة ولا تؤثر فيها، أي يمكن القول أنها نظم بلا بيئة، والنظم المغلقة توفر مدخلاتها ذاتيا كما أنها تستخدم مخرجاتها أي أنها في حالة سكون، والملاحظ في الظواهر المحيطة بنا انه لا يوجد ما يسمي بالنظم المغلقة، وإنما يمكن تصميم نظام مغلق كما يحدث في التجارب الفيزيائية حيث يقوم الباحث بعزل النظام عن البيئة، أيضا تعتبر التنظيمات البيروقراطية مثال لنظام المغلق.

3. النظم الطبيعية والنظم الاصطناعية (Natural Systems And Human made Systems):

أ. **النظم الطبيعية:** تعرف بأنها تلك النظم التي أوجدها الخالق عز وجل وبالتالي لم يتدخل الإنسان في نشأتها أو تحديد القوانين التي تنظم عمل أجزائها، مثال ذلك الإنسان والنبات والمجموعة الشمسية.

ب. **النظم الاصطناعية:** تعرف بأنها تلك النظم التي قام الإنسان بصنعها لخدمته وتعد النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والصناعية وغيرها مثال تلك النظم الاصطناعية.

[1] أحمد فوزي ملوخية، **مرجع سابق**، ص ص 29 –31.

4. النظم الاجتماعية والنظم الفنية – الاجتماعية (Systems Probabilistic Systems And Deterministic):

أ. **النظم الاجتماعية:** يشير مفهوم النظم الاجتماعية إلى مجموعة ثابتة نسبيا من العلاقات المتبادلة بين الأجزاء المكونة للنظام، سواء كانت أشخاصا أو جماعات، لذلك تعتبر الأسرة والنقابة والقوة البشرية في منظمة ما أمثلة على النظم الاجتماعية، تتميز في الحجم وتختلف من حيث تعدد الوظائف أو اقتصارها على وظيفة واحدة وذلك حسب الهدف الذي تسعي إلى تحقيقه.

ب. **النظم الفنية:** فيقصد بها النظم التي تعمل بدون تدخل من العنصر البشري سواء من حيث توفير المدخلات أو الأنشطة أو عمليات الضبط والصيانة للنظام، وتعد الأقمار الصناعية التي تدور حول الأرض مثال لتلك النظم الفنية.

ت. في حالة ما إذا كان نظام معين يجمع بين النظم الفنية والنظم الاجتماعية فإننا نكون بصدد نظام فني – اجتماعي هذا النظام يتخذ من التفاعل بين الجوانب الفنية والجوانب الاجتماعية في النظم أساسا لتحقيق أهدافه، فالنظام الإنتاجي على سبيل المثال يتضمن نظاما تكنولوجيا (فنيا) أي الآلات والمعدات والعمليات وأيضا نظام اجتماعيا يربط بين الذين ينفذون المهام الضرورية لهذا النظام.

5. النظم الدائمة والنظم المؤقتة (Permanent systems and provisional systems):

أ. **النظم الدائمة:** طالما أن النظم تميل إلى الفناء لذلك فان مفهوم النظم الدائمة هو مفهوم نسبي فالنظم التي تستمر لفترة زمنية أطول من أعمار مستخدميها يمكن أن نطلق عليها نظم دائمة على الرغم من التغيرات التي تحدث في تلك النظم.

ب. **النظم المؤقتة:** فهي التي تنشأ لتحقيق هدف معين خلال فترة معينة ينتهي بعدها النظام مثال على ذلك شركة المحاصة.

الفرع الثاني: خصائص النظام. بعد عرضنا لتعريف النظام وعناصره وأنواعه يصبح من الأهمية بمكان التعرف على خصائص النظام، حيث يصبح من الضروري على مستخدمي النظام التعرف على خصائص النظام باعتبارها الأساس الذي يستند إليه عند تعاملهم مع النظام، ويكمن تلخيص أهم خصائص النظام في ما يلي.[1]

1. تكاملية النظام: أي أنه يجب أن يحتوي النظام على كامل عناصره ومكوناته حتى يحقق الهدف المطلوب منه.

2. بساطة النظام: أي عدم احتوائه على علاقات وعمليات معقدة تعيق من حركة النظام ومن فهمه من قبل المستفيد.

3. انسيابية المعلومات: أي توافر قنوات الاتصال التي تسمح بمرور المعلومات داخل النظام وحرية حركتها بين أطراف النظام.

[1] إيمان فاضل السامرائي،هيثم محمد الزعبي، **مرجع سابق**، ص 32.

4. تعدد العناصر: إي أنه يجب أن يحتوي النظام على عنصرين على الأقل.
5. التميز: أي تميز كل مكون من مكونات النظام بخصائص معينة حسب طبيعة النظام.
6. الارتباط: أي ارتباط مكونات النظام وعناصره بعلاقات منظمة ومحكمة.
7. المخرجات: أن تؤدي عمليات معالجة المدخلات إلى مخرجات تحقق أهداف التنظيم وتلبي احتياجاته.

المطلب الثالث: مبادئ النظام ومعايير الحكم على كفاءته. وسنتطرق في هذا المطلب إلى مبادئ النظام وأهم المعايير التي تساعد في الحكم على كفاءته.

الفرع الأول: المبادئ العامة للنظام. لكي يؤدي النظام الهدف الذي أنشئ من أجله يجب أن يتمتع بمجموعة من المبادئ وهي كالأتي: [1]

1. **أهداف النظام:** فالنظام بلا هدف لا معنى ولا وجود له، فإذا كان النظام قائما فلا بد من تحديد أهدافه، وكذا الطرائق المناسبة للتعامل معه وإذا كنا نريد إنشاء نظام جديد ستكون نقطة البداية تحديد أهداف عامة للنظام.
2. **التكامل بين عناصر النظام:** فهذا المبدأ يقول أن النظام كوحدة متكاملة ليس مجرد مجموع العناصر المكونة له، وان عملية إرجاع صفات مكونات عناصر النظام إلى صفات عناصرها مفردة ومعزولة وإلغاء العلاقات فيما بينها سيؤدي إلى ضياع الصفات للمنظومة الكلية.
3. **الاعتمادية:** هو اعتماد نجاح عمل كل عنصر من عناصر النظام على موقعه من النظام وصفاته وعلاقاته مع العناصر الداخلية وكذلك اعتماده على المكونات الموجودة في البيئة المحيطة به، وعملية تفاعل المكونات والبيئة تظهر مدى قدرة النظام على الحياة و الاستمرار.
4. **التوازن والاضطراب:** فيقصد بالتوازن الاستقرار والأمان للنظام والعمل على تحقيق الأهداف، والاضطراب يقصد به حالة التحرك والاختلال والارتباك التي تصيب النظام نتيجة فقدان التوازن الداخلي والخارجي لسبب ما مثل اعتلال صحة الإنسان أو تعطل برامج الحاسوب فهما مبدآن غير متلازمان فتواجد احدهما يبقى وجود الآخر.

[1] سليم الحسنة، **نظم المعلومات الإدارية** ، دار الوراق، الطبعة الثالثة، الأردن، 2006، ص ص 8 – 10.

الفرع الثاني: معايير الحكم على كفاءة النظام. يمكن أن نعتمد على معايير عديدة للحكم على مدى كفاءة النظام و نستخلصها في النقاط التالية: [1]

1. دقة أداء الوظائف الأساسية و الفرعية.
2. سرعة الأداء وتكاليف التشغيل و الصيانة.
3. القدرة على التكيف البيئي وإمكانية الصيانة.
4. إمكانية استخدام نماذج متنوعة والأمان وجدوى تصنيفه.
5. البساطة والنمطية، الوزن، الحجم والشكل والنمط والتغليف.
6. التوافق مع نظم أخرى مجهزة مكملة.
7. سهولة التنقل والتركيب، قانونية ومشروعية الاستخدام.
8. مراعاة الجوانب الاجتماعية.

المبحث الثاني: مدخل للمعلومات. مما لاشك فيه أن المعلومات أصبحت تشكل دورا حيويا في حياة الأفراد والمجتمعات، كما أصبحت المحك الرئيسي لاتخاذ القرارات الصحيحة في عالم متغير يستند إلى العلم في كل شيء ولا يؤمن بالعشوائية حيث أصبح مركز الثقل اليوم في العالم يعتمد على المعرفة بدل الثروة.

المطلب الأول: مفهوم المعلومات وعلاقاتها بالبيانات والمعرفة. وسنتطرق في هذا المطلب إلى أهم التعاريف التي يمكن أن تطلق على المعلومات ونحاول التميز بينها وبين مختلف المصطلحات التي يمكن أن تتصادف معها.

الفرع الأول: تعريف المعلومات. من خلال الاطلاع على الأدبيات التي تناولت هذا المصطلح نستطيع إيراد التعاريف التالية للمعلومات.

1. تعرف المعلومات بأنها (المعرفة) * التي لها معني وتفيد الفرد الذي تقدم إليه في تحقيق أهدافه، وبالتالي فإن للمعلومات قيمة سواء لدي المؤسسة ذاتها أو لدى الأفراد المستخدمين لها وهذا ضروري حتى يتم اتخاذ القرارات السليمة وتحقيق الأهداف المرغوبة، ومعظم المعلومات التي تطلبها إدارة المؤسسة تكون معلومات محاسبية، وهذه المعلومات تمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، وتنتج المعلومات عادة من بيانات تم تشغيلها من قبل أتصبح ذات قيمة، فالبيانات تمثل حقائق أولية وأرقام وإذا ما تم تجميعها معا فإنها تمثل مدخلات نظام المعلومات".[2]

---

[1] محمد عبد العليم صابر، **نظم المعلومات الإدارية**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 2007 ، ص 35.

* **المعرفة:** يعني بالمعرفة حصيلة أو رصيد خبرة ومعلومات وتجارب ودراسات فرد أو مجموعة أفراد أو مجتمع معين في وقت محدد.

[2] السيد عبد المقصود دبيان، ناصر نور الدين عبد اللطيف، **نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، مرجع سابق**، ص 15.

2. وتعرف أيضا بأنها "حقائق أو مدلولات أو ملاحظات أو إدراكات أو أي شيء أخر يضيف إلى المعرفة وقد تكون في صورة كمية أو غير كمية، فالانفعالات الناتجة عن الأحاسيس والمشاعر السمعية والبصرية وغيرها مما تحدثه المناقشات والبرامج التلفزيونية تعتبر أمثلة للمعلومات غير الكمية ويوجد الكثير من أشكال المعلومات الكمية التي يتم تداولها من خلال أنظمة المعلومات المختلفة سواء كانت إدارية أو محاسبية".[1]
3. وتعرف أيضا بأنها " تلك البيانات التي تم تنظيمها ومعالجتها لكي تصبح ذات معني للمستخدم، ويحتاج المستخدمين لتلك المعلومات من أجل اتخاذ القرار المناسب أو من أجل تطوير وتحسين عملية اتخاذ القرار وبشكل عام فإن المستخدمين للمعلومات يتمكنون من اتخاذ قرار مناسب أكثر عندما تزداد كمية ونوعية المعلومات المتوفرة ".[2]
4. وتعرف أيضا بأنها بيانات تم إعدادها في شكل أكثر نفعا للفرد مستقبلا والتي لها قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع أو في القرارات التي سيتم اتخاذها، وهي مجموعة من البيانات تم تشغيلها بأسلوب معين حتى تصبح في الشكل الذي يؤدي إلى الاستفادة منها في اتخاذ القرار، وبالتالي تخفيض حالة عدم التأكد ومن ثم فالمعلومات هي ناتج معالجة البيانات بهدف خلق المعرفة لدي متخذ القرار، أي أن المعلومات تمثل إضافة للمعرفة فهي تمثل سياق ذو دلالة وبالتالي يتم تقيمها وفقا لمدى مساهمتها في الإضافة لمستوي معرفة مستخدميها.[3]

ومما سبق يمكن أن نعرف المعلومات بأنها عبارة عن مجموعة من البيانات المنظمة والمرتبطة بموضوع معين والتي تشكل الحقائق والمفاهيم والآراء والاستنتاجات والمعتقدات التي تشكل خبرة ومعرفة محسوسة ذات قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع ونحصل على المعلومات نتيجة معالجة البيانات من خلال عمليات التبويب والتصنيف والتحليل والتنظيم بطريقة مخصصة تخدم هدف معين.

[1] احمد حلمي جمعة، وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص7.
[2] نظال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم الذيبة، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار المسيرة ، الطبعة الأولى، الأردن، 2014، ص 17.
[3] منير نوري، **نظام المعلومات المطبق في التسيير**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 64.

الفرع الثاني: علاقة المعلومات بالبيانات والمعرفة. ونوضح العلاقة بين هذه المصطلحات في الأتي.

تضمنت التعاريف السابقة مصطلحين هامين جدا لنظام المعلومات هما البيانات والمعلومات حيث قد يستعمل هذين المصطلحين في الحياة العملية كمترادفين لوصف شيء واحد على الرغم من الاختلاف الشديد في مفهوم ومعني كل منهما لذلك يتطلب الأمر في بداية الحديث عن نظام المعلومات التحديد الواضح لمعني ومفهوم والفرق بين كل من المصطلحين (البيانات والمعلومات) حتى يمكن الحصول على الفهم الصحيح لهذين المفهومين، " إذ يعبر مصطلح البيانات عن حقائق مجردة ليست ذات معني أو دلالة في ذاتها بمعني أنها لو تركت على حالها فلان تضيف شيء إلى معرفة مستخدميها بما يؤثر على سلوكهم في اتخاذ القرارات لذلك تتضمن البيانات مجموعة من الحروف والرموز والأرقام التي تعبر عن حقيقة وقوع أحداث معينة داخل النظام أو نتيجة لتعامل النظام مع الأطراف الأخرى خارج النظام بيئة النظام، وهناك العديد من الوسائل التي تستخدم في عملية جمع البيانات منها المسح الإحصائي من خلال قوائم الاستقصاء والمقابلات الشخصية والمقابلات المتعمقة والملاحظات، وتستخدم البيانات بصورة معينة أو يتم وضعها في سياق أو ترتيب معين وهو ما يسمى بعمليات تشغيل البيانات للحصول على نتائج ذات معني ومفيدة لمتخذي القرارات تسمي المعلومات" [1] وكما أشرنا إلى ذلك سابقا إذ يعبر مصطلح المعلومات عن بيانات تم تشغيلها بطريقة معينة أدت إلي الحصول على نتائج ذات معني مفيد لمستخدميها، حيث أن استخدام المعلومات في اتخاذ القرارات يعد من أهم الأغراض التي تحتفظ المؤسسة بالبيانات من أجله.

وتختلف كذلك المعلومات عن المعرفة، فالمعرفة تمثل حصيلة أو رصيد خبرة ومعلومات ودراسة طويلة لدي شخص ما في وقت معين، ويختلف رصيد المعرفة لدي الشخص الواحد من وقت لأخر، وذلك بحصوله على خبرات جديدة، حيث تعبر الخبرة عن مجموعة من المعارف المثبتة والمختبرة والتي تخدم مواضيع عدة تم إثباتها وتعميمها وتجميعها وترقيمها بحيث نحصل من تراكمية المعارف على الخبرة، ويزيد الإنسان في العادة من معرفته بصفة مستمرة عن طريق التعلم والثقافة، وكذلك يختلف رصيد المعرفة من شخص لأخر، نظرا لاختلاف البيئة التي يعيش فيها كلاهما واختلاف التجارب والدراسة والخبرة التي يكتسبها كل منهما.[2] ويمكن القول بأن الغرض الأساسي من المعلومات هو زيادة مستوي المعرفة، وتقليل درجة انعدام الثقة لدى الأفراد فالمعلومات تزود مستقبليها بتصور عقلي على فكرة معينة أو مجموعة من الأشياء والأنشطة والأهداف.

ويمكن الاستعانة بالشكل التالي في الصفحة الموالية لتوضيح أكثر.

[1] احمد السيد على حسين، **مرجع سابق**، ص 25.

[2] حمدي أبو النور السيد عويس، **نظم المعلومات ودورها في صنع القرار الإداري**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2011، ص ص 55- 56.

الشكل رقم (01-03): نظام متكامل لمعالجة البيانات.

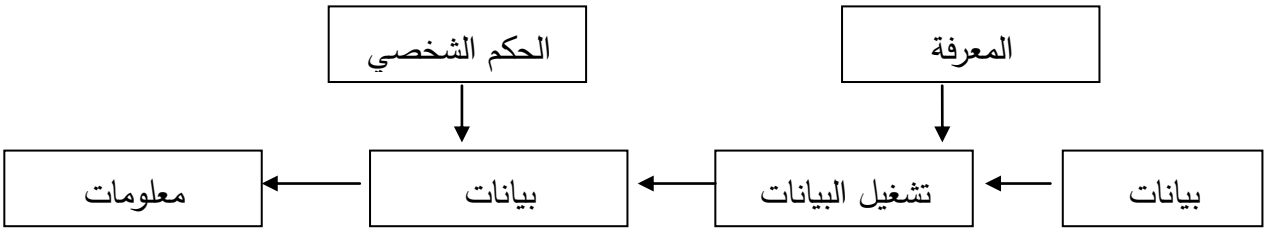

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على، إبراهيم سلطان، **نظم المعلومات الإدارية مدخل النظم**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 43.

وبناء على ما سبق نصل إلى أن المعلومات التي نتوصل إليها تعتمد أساسا على تلك البيانات التي نحصل عليها، وعلى مصدرها وخصائصها الباقية الأخرى لكن ذلك غير كافي، فالأمر كله يعتمد على حسن معالجة وعمليات تحويل تلك البيانات إلى الشكل المفيد والذي يخدم الغرض المحدد لها، و هو ما نشير به إلى عمليات معالجة البيانات، ويلاحظ من التعبير السابق أن البيانات تحتاج إلى عمليات وليس عملية واحدة في التحويل أو المعالجة، حيث انه يمكن لنا جمع أكثر من عملية واحدة في هذا الصدد للحصول على المعلومات التي نريدها من البيانات، ويمكن لهذه العمليات والتي قد يسميها البعض بعمليات البيانات أو عمليات التحويل (transformation processes) أن تتضمن ما يلي.[1]

1. **التصنيف (classification)**: كما هو في تصنيف البيانات مثلا التكاليف إلى ثابت أو متغيرة.
2. **الترتيب (sorting)**: هو تنظيم البيانات أو ترتيبها بمجموعات مترابطة وفقا لقواعد مقصودة كما في تنظيم البيانات عن الموظفين بموجب الاسم أو بموجب مقدار الراتب.
3. **التلخيص (aggregating)**: تلخيص البيانات من خلال حساب المجاميع لها أو المتوسطات أو عرضها بمخططات إحصائية مفيدة.
4. **الحساب (calculating)**: إجراء العمليات الحسابية اللازمة للوصول إلى النتائج المطلوبة، مثل حساب الأجر الإجمالي بضرب عدد الساعات التي عملها الموظف بأجر الساعة الواحدة.
5. **الاختيار (selecting)**: اختيار أو استبعاد بعض مفردات البيانات بناء على معايير معينة مثل إيجاد قائمة بالزبائن الذين تزيد مشترياتهم أو مبالغ فواتيرهم عن مبلغ محدد.

ويمكن التعبير عن العلاقة بين البيانات والمعلومات كما في الشكل التالي في الصفحة الموالية.

[1] فريد فهمي زيارة، **المقدمة في تحليل وتصميم النظم**، دار اليازوري، الأردن، 2010، ص 20.

الشكل رقم (01-04): العلاقة بين البيانات والمعلومات.

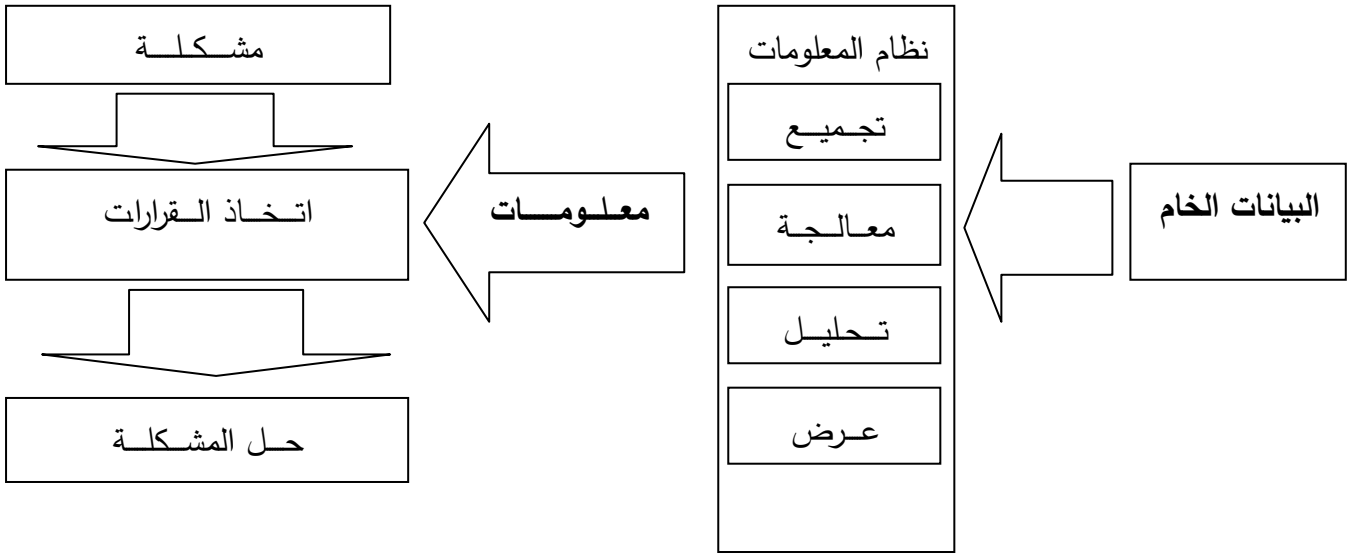

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على، احمد فوزي ملوخية، **مرجع سابق**، ص 6.

مما سبق نؤكد أن البيانات تعبر عن حقائق مجردة ليست ذات معني أو دلالة معينة في ذاتها وأن المعلومات هي بيانات تم تشغليها من خلال مجموعة معينة من العمليات الأساسية للحصول على نتائج ذات معني مفيد لمستخدميها، وأن ناتج تشغيل المعلومات ذاتها هي القرارات والتصرفات التي تتولد بناء على ما يتم توفيره من معلومات.

وعليه كذلك نصل إلى أن ما نعتبره بيانات وما لا نعتبره من البيانات يعتمد على الموقع أو المركز الذي ننظر منه إليها فما يعتبر بيانات لطرف معين هو معلومات لطرف أخر وما يعتبر معلومات ومخرجات لطرف ما قد يعتبر بيانات ومدخلات لطرف أخر ومن هذا نستنج أن كل من مفهوم البيانات والمعلومات هي مفاهيم نسبية وليست مطلقة. [1]

ويمكن الاستعانة بالشكل التالي في الصفحة الموالية الذي يوضح ذالك.

[1] فريد فهمي زيارة، **مرجع سابق**، ص 21.

الشكل رقم (01-05): اختلاف النظرة إلى المعلومات باختلاف المستوي الإداري.

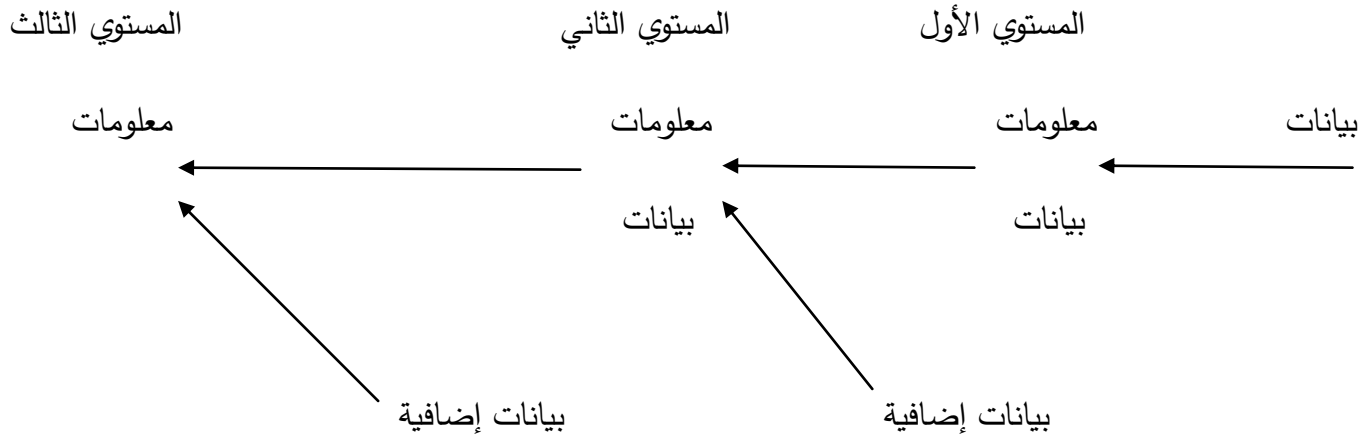

المصدر: محمد عبد حسين آل فرج الطائي، **مرجع سابق**، ص 130.

وعليه من الشكل السابق يمكن أن نؤكد القول بأن كلمتي البيانات والمعلومات هي كلمات وصفية مؤقتة مرتبطة بالدورة الخاصة بها، فما يعد معلومات في دورة ما تكون بيانات في دورة لاحقة لها وما تعد بيانات في دورة ما تكون معلومات لدورة سابقة لها.

ويتضح مما سبق أن ناتج تشغيل البيانات يتمثل في المعلومات، ولكن ما هو ناتج تشغيل المعلومات ذاتها لاشك انه القرارات أو التصرفات التي تتولد بناءا على ما يتم توفيره من معلومات ولا شك أن تلك القرارات سوف تختلف من متخذ قرار لأخر وفقا لقدراته وفي ضوء خبراته واتجاهاته ونمط تشغيله للمعلومات حيث تعتبر عملية اتخاذ القرار بمثابة محصلة تفاعل بين المعلومات وبين التشغيل الذهني للمعلومات من جانب متخذ القرار نفسه كما يتضح من الشكل التالي. [1]

الشكل رقم (01-06): تحويل المعلومات إلي قرارات.

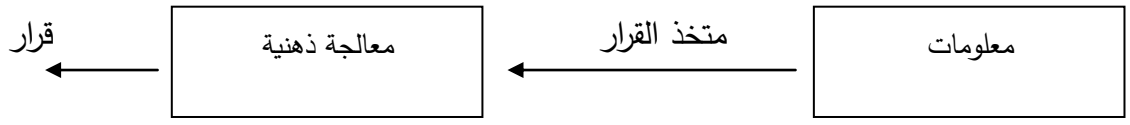

المصدر: السيد عبد المقصود دبيان، وآخرون، **مرجع سابق**، ص68.

ويعني ذلك أن القرار الملائم يعتبر دالة لكل من المعلومات الملائمة والتشغيل الذهني الملائم ونود أن نشير في هذه النقطة إلى تعدد أنماط متخذي القرارات بصدد قدراتهم الإدراكية على التعامل مع المعلومات .

[1] السيد عبد المقصود دبيان، وآخرون، **مرجع سابق**، ص 68.

المطلب الثاني: الخصائص العامة للبيانات والمعلومات. كما أشرنا سابقا تعتبر البيانات هي المادة الخام التي تستخرج منها المعلومات فهي الأساس الذي ترتكز عليه المؤسسة، وتترجمه بعد ذلك إلى معلومات، وبقدر ما تكون هذه البيانات صحيحة ومطابقة لواقع وطبيعة الأنشطة التي تجري داخل المؤسسة، أو في البيئة الخارجية بقدر ما تكون المعلومات المستخرجة منها صحيحة ودقيقة، ولذلك يتعين أن تتوافر في هذه البيانات وتلك المعلومات خصائص معينة حتى يمكن أن يكون لها الدور الفعال في صنع القرار.

الفرع الأول: خصائص البيانات. يجب أن تتوفر بعض الخصائص في البيانات المتاحة للمؤسسة حتى يمكنها أن تترجمها إلى معلومات وهذه الخصائص تتمثل في ما يلي.[1]

1. يجب أن تكون هذه البيانات كافية.

2. يجب أن تكون دقيقة ومطابقة لواقع الأمور ومعبرة عن الحقيقة.

3. يجب أن تزيد الأهمية النسبية لها عن تكاليف الحصول عليها.

4. يجب أن تكون حديثة حتى يمكن الاستفادة منها.

5. يجب أن تكون متسقة فيما بينها فلا يوجد بينهما تناقض أو تعارض.

6. يجب أن تكون شاملة بغير إيجاز مخل ولا تفصيل زائد.

ولتوافر البيانات بالخصائص المذكورة أنفا أهمية بالغة وكنقطة بداية في طريق نجاح المؤسسة، حيث يتم معالجة هذه البيانات للحصول على المعلومات التي تستخدم في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة، وبقدر ما يتاح من بيانات صحيحة وممثلة لطبيعة العمل بالمؤسسة، وبالتشغيل المناسب لهذه البيانات تنتج معلومات على نفس الدرجة من الدقة والجودة، كما أن أي قصور في البيانات سواء من ناحية الكفاية أو الدقة أو التوافق الزمني للاستخدام يؤدي بطبيعة الحال إلى حصول متخذي القرارات على معلومات غير صحيحة ومضللة.

الفرع الثاني: خصائص المعلومات. يجب توافر عدة خصائص في المعلومات المتاحة للمؤسسة حتى يمكنها التوصل إلى إصدار قرارات أكثر فاعلية وهذه الخصائص نوردها في ما يلي.

1. الملائمة: "بمعني أن تتلاءم المعلومات مع الغرض الذي أعدت من أجله، ويمكن الحكم على مدى ملائمة أو عدم ملائمة المعلومات بكيفية تأثير هذه المعلومات على سلوك مستخدميها، فالمعلومات الملائمة هي تلك التي ستؤثر على سلوك متخذ القرار وتجعله يعطي قرارا يختلف عن ذلك القرار الذي كان يمكن اتخاذه في حالة غياب هذه

[1] حمدي أبو النور السيد عويس، **مرجع سابق**، ص 89.

المعلومات، فمثلا المعلومات التي تساعد في اتخاذ قرارا لشراء سيارة فرنسية لن تكون ملائمة إذا كان المطلوب شراء سيارة يابانية."[1]

2. **الوقتية:** "بمعني تقديم المعلومات في الوقت المناسب بحيث تكون متوافرة وقت الحاجة إليها حتى تكون مفيدة ومؤثرة، وبطبيعة الحال لن تكون للمعلومات المقدمة لمتخذ القرارات والمتأخرة جدا عن موعدها أي قيمة أو تأثير على سلوكه مهما كانت درجة أهميتها، فمثلا المعلومات الملائمة جدا عن السيارات اليابانية لن تكون مفيدة إذا قدمت بعد أن تكون عملية الشراء قد تمت بالفعل".[2]
3. **السهولة والوضوح:** "بمعني أن تكون المعلومات واضحة ومفهومة لمستخدميها، فلا يجب أن تتضمن المعلومات أي ألفاظ أو رموز أو مصطلحات أو تعبيرات رياضية ومعادلات غير معروفة ولا يستطيع مستخدم هذه المعلومات أن يفهمها، فالمعلومات الغامضة غير المفهومة لن تكون لها أي قيمة حتى ولو كانت ملائمة وتم تقديمها في الوقت المناسب لمتخذ القرار، فمثلا تقديم معلومات عن السيارات باستخدام المصطلحات الفنية لأجزاء السيارة ونوع الصلب المستخدم في صناعة جسم السيارة ونوع المطاط المستخدم في صناعة إطارات السيارات لن تكون معلومة مفهومة للمستهلك العادي".[3]
4. **الصحة والدقة:** "يقصد بالمعلومات الصحيحة أن تكون معلومات حقيقية عن الشيء الذي تعبر عنه، ودقيقة بمعني عدم وجود أخطاء في إنتاج وتجميع والتقرير عن هذه المعلومات، فمثلا في حالة التقرير عن قيمة المبيعات لكل منفذ من منافذ التوزيع، يجب أولا أن تكون المعلومات صحيحة بمعني أن تكون قد حدثت بالفعل عمليات بيع بالقدر الذي يتم التقرير عنه، كما يجب أن تكون المعلومات دقيقة بمعني أن تكون خالية من أي أخطاء في العمليات الحسابية أو وضع مبيعات منفذ توزيع معين أمام منفذ توزيع أخر، فالمعلومات غير الصحيحة وغير الدقيقة ستعطي نتائج عكسية أي ستكون معلومات ضارة غير مفيدة حتى ولو كانت ملائمة ووقتية ومفهومة لمستخدميها".[4]
5. **الشمول:** "بمعني أن تكون المعلومات المقدمة معلومات كاملة تغطي كافة جوانب اهتمامات مستخدميها أو جوانب المشكلة المراد أن يتخذ بشأنها القرار، كما يجب أن تكون هذه المعلومات في شكلها النهائي بمعني أن لا يضطر مستخدميها لإجراء بعض عمليات تشغيل إضافية حتى يحصل على المعلومات المطلوبة، فمثلا قد لا يتضمن التقرير المقدم لمدير المبيعات عن الرقم الإجمالي لمبيعات الأسبوع رقم المبيعات الخاص بمنفذ أو أكثر من منافذ التوزيع مما يضطره للسؤال عن أرقام بيع هذه المنافذ التي لم تظهر في التقرير نفسه، وفي بعض الحالات يتضمن التقرير أرقام

[1] احمد حسين على حسين، **مرجع سابق**، ص.26.

[2] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[3] نفس المرجع السابق، ص ص 26- 27.

[4] نفس المرجع السابق، ص27.

المبيعات لكل منافذ التوزيع ولكن غير مصنفة وغير متجمعة في رقم إجمالي واحد مما يضطر مدير المبيعات إلى تصنيفها ثم تجميع الأرقام للحصول على المعلومات المطلوبة، ولا شك أن المعلومات غير الكاملة من حيث المضمون ومن حيث التشغيل ستؤثر سلبيا على مدى استفادة متخذ القرار من هذه المعلومات." [1]

6. **القبول:** "بمعني أن تقدم المعلومات في الصورة وبالوسيلة التي يقبلها مستخدم هذه المعلومات من حيث الشكل ومن حيث المضمون، فمن حيث الشكل يمكن أن تكون المعلومات في شكل تقرير مكتوب بلغة سهلة وواضحة ومفهومة أو في شكل جداول أو إحصائيات أو رسومات بيانية وما إلي ذلك، أما من حيث المضمون فيتعلق بدرجة التفاصيل المطلوبة، فلا تكون مختصرة بأكثر من اللازم مما قد يفقدها معناها، ولا تكون مفصلة بأكثر من للازم مما قد يؤدي إلى سرعة ملل المستخدم وبالتالي عدم قدرته على التركيز للحصول على المعلومات المطلوبة".[2]
7. **المنفعة:** "فيجب أن يكون هناك توازن بين تكلفة الحصول على المعلومات والمنفعة المتحصل منها في اتخاذ القرار، فهذه المعلومات تعتبر سلعة، ومن ثم فإن تكلفة الحصول عليها يجب أن توضع في الحسبان".[3]
8. **المرونة:** "وتعني المرونة تهيئة المعلومات من أجل تلبية الاحتياجات المختلفة لكافة المستفيدين، فالمعلومات التي يمكن استخدامها عن طريق المستفيدين في أكثر من تطبيق تكون أكثر مرونة من المعلومات التي يمكن أن تستخدم في تطبيق واحد".[4]
9. **إمكانية الوصول للمعلومات:** "ويعني بذلك سهولة وسرعة الحصول على المعلومات من جانب سلطة اتخاذ القرار، والنظام الذي يعطي استجابة متوسطة ومقدرا ضخما من المعلومات، مع سهولة الاستخدام، يعتبر أكثر قيمة وأعلى تكلفة من النظام الذي يعطي إمكانية وصول أقل للمعلومات فكمية المعلومات ليست مقياسا مطلقا، ولكن يمكن القول بوجود علاقة تناسبية بين قيمة وتكلفة المعلومات، وتتوقف قيمة المعلومات على كميتها وجودتها".[5]

حيث نتوصل مما سبق إلى أن المعلومات المفيدة هي تلك التي تتصف بالملائمة والوقتية والسهولة والصحة والشمول والمنفعة والمرونة والقبول في طريقة العرض ووسيلة التوصيل، فإذا توفرت هذه الخصائص في مخرجات نظام المعلومات تصبح هذه المخرجات بالفعل معلومات تمثل معرفة عن شيء لم يكن معلوما من قبل، ولا شك أن عملية إتخاذ القرارات سوف تختلف من متخذ قرار لأخر وفقا لقدراته وفي ضوء خبراته واتجاهاته ونمط تشغيله للمعلومات حيث تعتبر عملية اتخاذ القرار بمثابة محصلة تفاعل بين المعلومات وبين التشغيل الذهني للمعلومات من جانب متخذ القرار نفسه.

---

[1] احمد حسين على حسين، **مرجع سابق**، ص.27.

[2] نفس المرجع السابق، ص 28.

[3] حمدي أبو النور السيد عويس، **مرجع سابق**، ص 91.

[4] نفس المرجع السابق، ص 92.

[5] نفس المرجع السابق، ص 93.

وبناءا على ما سبق يمكن الاستعانة بالجدول التالي الذي من خلاله نلخص خصائص المعلومات باختصار.

الجدول رقم (01-01): خصائص المعلومات (characteristics of information).

الملائمة Relevant	المعلومات تكون ملائمة إذا قللت من حالة عدم التأكد وتساعد متخذ القرار من تعديل توقعاته.
الوقتية Timely	أن تقدم المعلومات إلى متخذي القرارات في الوقت المناسب لاتخاذ القرار المناسب.
السهولة والوضوح Facilité et clarté	بمعني أن تكون المعلومات واضحة ومفهومة لمستخدميها.
الصحة والدقة Santé et précision	يقصد بالمعلومات الصحيحة أن تكون معلومات حقيقية عن الشيء الذي تعبر عنه، ودقيقة بمعني عدم وجود أخطاء في إنتاج وتجميع والتقرير عن هذه المعلومات.
الكمال Complete	لا تعتبر المعلومات مفيدة إذا لم تكن مكتملة وتغطي جميع جوانب النشاط الذي تصفه.
قابلة للتحقيق Verifiable	أي أنه يوجد إجماع فكري على المعلومة بمعني أن طبيعة المعلومة تكون بشكل يؤدي إلى الوصول إلى نفس النتائج عند استخدامها من قبل أشخاص مختلفين.
المنفعة L'avantage	فيجب أن يكون هناك توازن بين تكلفة الحصول على المعلومات والمنفعة المتحصل منها في اتخاذ القرار.
المرونة Flexibilité	وتعني المرونة تهيئة المعلومات من أجل تلبية الاحتياجات المختلفة لكافة المستفيدين.
سهلة الوصول Accessible	ويعني بذلك سهولة وسرعة الحصول على المعلومات من جانب سلطة اتخاذ القرار.

المصدر: من إعداد الطالب.

المطلب الثالث: أنواع المعلومات والبيانات وطرق الحصول عليها. وسنتطرق في هذا المطلب إلى أنواع المعلومات والبيانات وأهم الطرق التي ممكن أن نحصل بها على المعلومات والبيانات.

الفرع الأول: أنواع المعلومات والبيانات. تختلف نوعية المعلومات والبيانات حسب الإمكانيات الفنية والبشرية لجمعها وحسب درجة أهميتها ومن أهم أنواع المعلومات والبيانات ما يلي.[1]

1. **المعلومات أو البيانات الكمية أو النوعية:** وتعتمد هذه المعلومات أو البيانات على الأرقام والإحصائيات والنسب المحددة، ولذلك فهي تتسم بالدقة، وتجمع هذه المعلومات من خلال مراقبة وقياس بعض العوامل أو الأرقام في الماضي والحاضر، وتستخدم هذه المعلومات في التنبؤ بأحوال المستقبل لأنها من الممكن معالجتها فنيا عن طريق

[1] حمدي أبو النور السيد عويس، **مرجع سابق**، ص ص 108- 110.

الحاسبات الآلية، أما المعلومات أو البيانات النوعية فهي عبارة عن أراء شخصية أو تقييمات لمسائل معينة، مبنية على ملاحظات أو المراقبة أو بناء على معلومات أخرى كمية، وهذه المعلومات لا يعبر عنها بالأرقام .

2. **البيانات والمعلومات الأولية أو الثانوية:** يمكن تصنيف المعلومات وفقا لهذا المعيار إلى معلومات أولية ومعلومات ثانوية فالمعلومات الأولية هي التي يتم جمعها لأول مرة أما المعلومات الثانوية فهي تلك التي قامت المؤسسة أو طرف أخر بتجميعها وتخزينها.
3. **المعلومات أو البيانات القديمة والحديثة:** تنقسم المعلومات أو البيانات من حيث تاريخ إعدادها إلى معلومات وبيانات قديمة، وبيانات ومعلومات حديثة، أما المعلومات والبيانات القديمة فتتمثل في كل ما يتعلق بما حدث في الماضي، أما المعلومات الحديثة فهي تعني كل ما يتعلق بالأحداث الجارية، وهي مفيدة في رسم سياسات المستقبل، كما أن المعلومات القديمة تعتبر خلفية تاريخية لنشاط المؤسسة، ويمكن الاستفادة منها في تفادي الأخطاء التي وقعت فيها الإدارة من قبل، و الأخذ بالتجارب الناجحة في اتخاذ القرارات الصائبة للإدارات السابقة.
4. **الآراء التي يقدمها الخبراء والمستشارون العاملون في الإدارة العامة:** وتتضمن هذه الآراء الاقتراحات والتوصيات و الاستشارات التي يقدمها هؤلاء الخبراء والمستشارون لسلطة اتخاذ القرار، والتي تلقي الضوء على المشكلة محل القرار، وتتوقف سلامة هذه الآراء وفائدتها في تحليل المشكلة على مدى ما يتمتع به هؤلاء الخبراء والمستشارين من علم وخبرة وقدرات ذاتية وحسن تقدير للأمور، وحتى يكون لأراء الخبراء والمستشارون وجود حقيقي، فإنه يتعين أن تتوافر لديهم بدورهم المعلومات اللازمة والكافية حول موضوع الاستشارة، وذلك حتى تتضح الصورة أمامهم، فيتمكنوا من إعداد الرأي أو الاقتراح المناسب، ويقع واجب تقديم هذه المعلومات على عاتق السلطة المستشيرة، فهي التي تطرح على الجهاز الاستشاري موضوع الاستشارة وهي أدري من غيرها بكل المعلومات الخاصة بها.

ومن جهة أخرى تتفاوت احتياجات المؤسسة من المعلومات حسب طبيعتها، ونجد أن تحديد طبيعة المعلومات يتوقف على المستخدم النهائي لتلك المعلومات ومن ثم يختلف تصنيف المعلومات من مستخدم لأخر لكن بصفة عامة يمكن تصنيف المعلومات وفقا للمعايير التالية.[1]

1. **درجة الرسمية:** وفقا لدرجة الرسمية فهناك معلومات رسمية ومعلومات غير رسمية فالمعلومات الرسمية هي كل المعلومات التي تخرجها وتقدمها نظم المعلومات داخل المؤسسة، أما المعلومات الغير رسمية فهي التي تأتي من خارج نظم المعلومات الخاصة بالمؤسسة.
2. **مصدر المعلومات:** هناك مصدري للمعلومات فأما تكون داخلية أو تكون خارجية، فالمعلومات الناتجة عن عمليات المؤسسة تعتبر داخلية أما المعلومات الناتجة عن بيئة المؤسسة تعتبر معلومات خارجية.

[1] منير نوري، **مرجع سابق**، ص 68.

3. **درجة التغير:** فالمعلومات قد تكون ثابتة لا تتغير فعلى سبيل المثال نجد أن أسماء العملاء لا تتغير فهي ثابت نوع ما، وفي المقابل قد تتغير أرقام مشترياتهم أو حسابهم لدى المؤسسة بصفة دورية فهي معلومات متغيرة.

الفرع الثاني: طرق الحصول على البيانات والمعلومات. من أهم الطرق المتبعة في الحصول على المعلومات والبيانات التي تعتمد عليها المؤسسة نجد طريقة الاتصالات الرسمية وطريقة الاتصالات الغير رسمية.[1]

1. **الاتصالات الرسمية:** وهذه الاتصالات على نوعين، فهناك اتصالات صاعدة وتعني نقل المعلومات من المرؤوسين في الأقسام والإدارات المختلفة إلى المستويات العليا في المؤسسة، وهذه الاتصالات تمد متخذ القرار بمعلومات عن أبعاد المشكلة وعن الظروف المحيطة بالمشكلة، وهناك اتصالات هابطة وتعني نقل المعلومات التي توجد في المستويات العليا واللازمة لاتخاذ القرارات من قبل الإدارات المتوسطة والتنفيذية، ونجاح هذه الاتصالات يعتمد على استعداد القيادة العليا لمد المرؤوسين في الإدارات الأخرى بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة والسليمة.
2. **الاتصالات الغير رسمية:** ويلجأ إليها متخذ القرار عندما لا يتمكن من الوصول إلى المعلومات المطلوبة من خلال قنوات الاتصال الرسمي، كأن تكون معلومات سرية، أو تكون خطوط الاتصال الرسمية غير كافية لنشر هذه المعلومات، أو يكون نشر هذه المعلومات من باب الفضائح التي لا يكشف عنها رسميا، كما يلجأ متخذ القرار إلى هذه الاتصالات عندما يتطلب الموقف الحصول على معلومات بسرعة، فيلجأ إلى قنوات الاتصال غير الرسمية، وعلى متخذي القرار في مثل هذه الاتصالات أن يكون حذرا عند تفسيره للمعلومات المقدمة، وأن يفهم المعاني التي تكمن وراء الألفاظ التي تستخدم في هذه الاتصالات، وأن يعمل على تغذية الاتصالات غير الرسمية بالحقائق والبيانات الصحيحة بدلا من الشائعات.

[1] **للإطلاع أكثر راجع:** حمدي أبو النور السيد عويس، **مرجع سابق**، ص ص 110- 112.

المبحث الثالث: مدخل لنظام المعلومات. يعيش عالم اليوم في مجموعة من النظم التي لا حصر لها، فهناك نظم للاتصالات ونظم اقتصادية ونظم سياسية ونظم قضائية ونظم لتأمين الاجتماعي، ومن بين هذه النظم نظام المعلومات.

المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات وأهدافه. حيث سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مختلف التعاريف المتعلقة بنظام المعلومات وتميزها عن المفاهيم القريبة منها وتوضيح أهم أهدافه بصفة عامة.

الفرع الأول: تعريف نظام المعلومات. ونورد له التعاريف التالية بناءا على ما إطلاعنا عليه من الأدبيات المتخصصة.

1. حيث يعرف نظام المعلومات بأنه "ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر والموارد تقوم بتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات من خلال شبكة من قنوات وخطوط الاتصال ويشمل هذا التعريف نظم المعلومات سواء كانت خاصة بجهات حكومية أو جمعيات ومؤسسات خيرية أو شركات عامة أو تجارية أو صناعية في مجال الأعمال وينطبق هذا التعريف على أي نظام للمعلومات سواء كان نظام يدوي بسيط يتكون من مجموعة من الملفات والدفاتر والمستندات أو كان نظام شامل ومعقد يقوم على إستخدام الحاسبات الالكترونية". [1]
2. ويعرف كذلك بأنه "عبارة عن النظام الذي يتكون من مجموعة من الأجزاء (المعلومات، الأفراد، التجهيزات، الإجراءات) المترابطة والتي تعمل معا بشكل متناسق من خلال مجموعة من العمليات المنتظمة (تجميع، تخزين، معالجة، تحليل) وعرض المخرجات والنتائج بالأشكال المختلفة للمعلومات (تقارير، أشكال، رسومات، مخططات) بحيث تزود النتائج المستفيدين من هذا النظام بطريقة تدعم وتخدم قراراتهم وتسهل أعمالهم وتمكنهم من التخطيط والرقابة على نشاطات المؤسسة". [2]
3. وإذا نظرنا إلى نظام المعلومات من جانبه التقني فيعرف بأنه " مجموعة العناصر المترابطة التي تجمع أو تسترجع وتعالج وتعامل وتحفظ وتنظم وتقدم أو توصل وتعرض المعلومات التي تستند وتقوم عليها قرارات المديرين في المؤسسة اللازمة لأداء نشاطات الأعمال فيها، والمقصود بمجموعة العناصر المترابطة هي المكونات الأساسية لنظام المعلومات والتي تتمثل في الأفراد المستخدمين للنظام والأجهزة والمعدات (hardware) والبرمجيات (software) وشبكات الاتصال والإجراءات المحددة في المؤسسة".[3]

[1] احمد السيد على حسين، **مرجع سابق**، ص 21.

[2] إيمان فاضل السامرائي،هيثم محمد الزعبي، **مرجع سابق**، ص 34.

[3] فريد فهمي زيارة، **مرجع سابق**، ص 14.

4. ويمكن أن نعرف نظام المعلومات المعتمد على الحاسبات الآلية " بأنه استخدام الحاسبات الآلية في تجميع وتشغيل وتخزين ونشر المعلومات، ويلاحظ أن الحاسبات الآلية بما تتضمنه من المكونات المادية (Hardware) والبرمجيات (Software) والتي تعد بمثابة الأدوات التي يستخدمها نظام المعلومات المعتمد على الحاسبات الآلية ومن ثم فهناك اختلاف بين نظم المعلومات والحاسبات الآلية" .[1]

ومما سبق يمكن أن نعرف نظام المعلومات **(Information System)** بأنه ذلك الإطار الذي يتم في ضله التنسيق بين الموارد (موارد بشرية ومادية) لتحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات (المعلومات) وذلك بغية تحقيق أهداف المؤسسة.

ويجب التفرقة بين نظام المعلومات والحاسبات الآلية، فالحاسب الآلي(Hardware) والبرمجيات (Software) المرتبطة به تعتبر أدوات ووسائل في نظم المعلومات الحديثة، ورغم أن نظم المعلومات التي كانت تعتمد بشكل كلي على النظم اليدوية (Manuel Systems) قد وجدت منذ فترة طويلة قبل نشأة الحاسبات الآلية، إلا أن ظهور الحاسبات الآلية قد أسهم بشكل مباشر في تطوير هذه النظم، وبالتالي فإن الحاسبات الآلية ما هي إلا أداة لتخزين ومعالجة واسترجاع وعرض المعلومات، أما البرمجيات فهي مجموعة من الإجراءات والتعليمات التي توجه وتتحكم في عمليات تشغيل الحاسبات الآلية، لذلك فإن معرفة كيفية تشغيل واستخدام الحاسبات الآلية والبرمجيات تعتبر أمرا هاما في تصميم نظام المعلومات الحديثة، مع الأخذ في الاعتبار أن الحاسبات الآلية هي جزء فقط من نظام المعلومات، وليست هي كل نظام المعلومات كما يعتقد البعض.[2]

و كذلك يمكن التفرقة بين نظامين هامين لنظم المعلومات في المؤسسات الاقتصادية هما نظم المعلومات المحاسبية Accounting Information System (AIS)، ونظم المعلومات الإدارية Management Information (MIS) System.[3] وسوف يتم التطرق إلى نظام المعلومات المحاسبي بشيء من التفصيل في المبحث التالي ولكن وجب عليا أن نقدم شيء من التفرقة بين نظام المعلومات الإداري ونظام المعلومات المحاسبي في ما يلي.

ويمكننا الاستعانة بالشكل التالي في الصفحة الموالية لتوضيح النظامين أكثر.

[1] أحمد فوزي ملوخية، **مرجع سابق**، ص 4.

[2] **للإطلاع أكثر راجع** : أحمد فوزي ملوخية ، **مرجع سابق**، ص ص 5 – 6.

[3] سمير كمال عيسسي، شحاتة السيد شحاتة، **نظم المعلومات المحاسبية في بيئة تكنولوجيا المعلومات مدخل تحليل وتصميم النظم**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 11.

الشكل رقم (01-07): توضيح التفرقة بين نظام المعلومات المحاسبي والإداري.

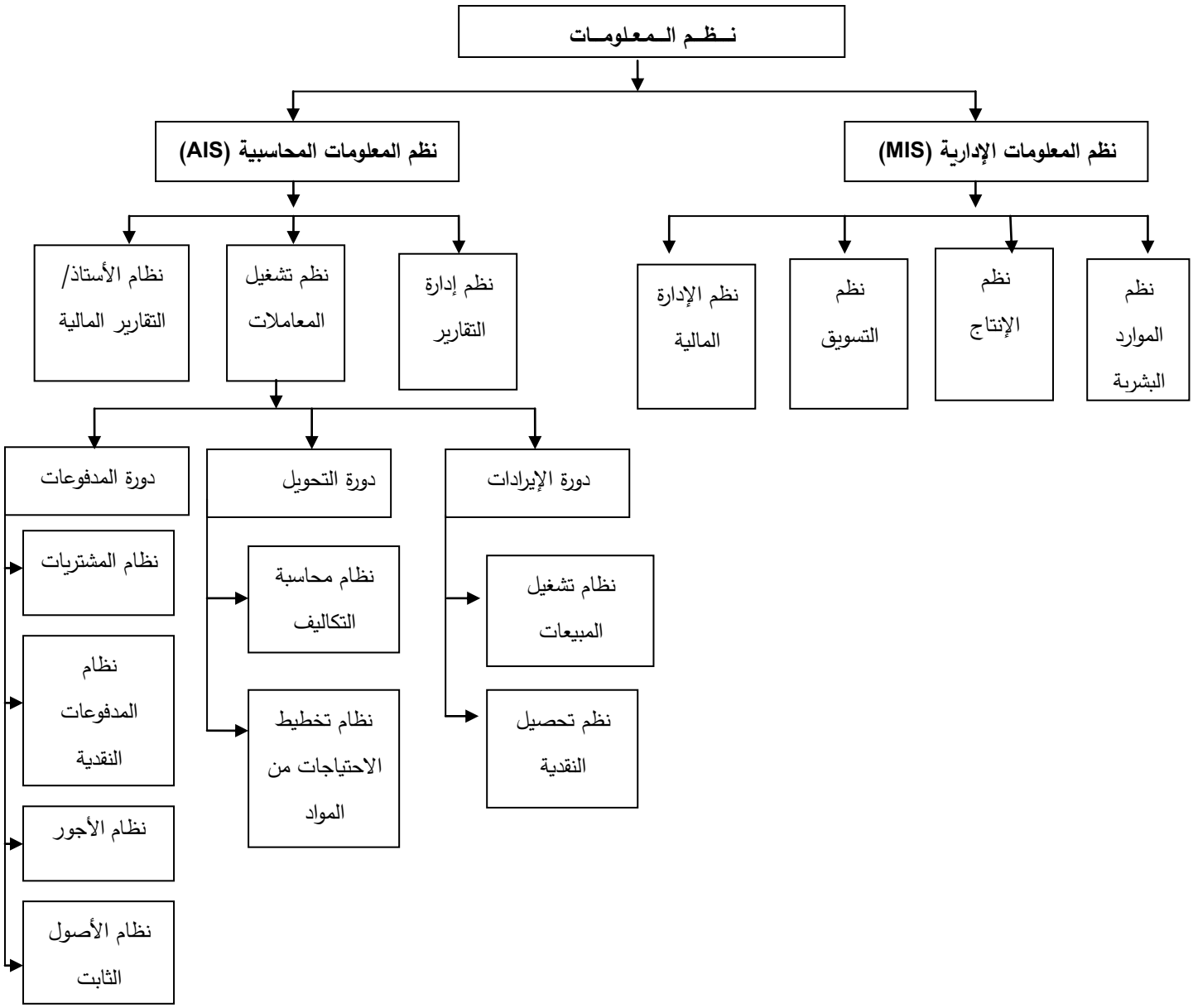

المصدر: سمير كمال عيسسي، شحاتة السيد شحاتة، **نظم المعلومات المحاسبية في بيئة تكنولوجيا المعلومات مدخل تحليل وتصميم النظم،** دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 11.

ومن الشكل السابق نعتبر نظام المعلومات المحاسبية أهم نظام معلومات بالمؤسسة، لكنه ليس النظام الوحيد حيث يوجد نظام معلومات إداري بالمؤسسة يحتوي على عدة نظم معلومات مثل (نظام المعلومات التسويقي ونظام معلومات شؤون العاملين وغيرهما) وتقوم هذه النظم بتزويد كل المديرين بالمعلومات الغير موجودة في نظام المعلومات المحاسبية.

الفرع الثاني: أهداف نظام المعلومات. يسعي نظام المعلومات إلى تحقيق عدة أهداف من أهمها ما يلي.[1]

1. **تحقيق الكفاءة:** من خلال أداء المهام بأسرع صورة وأقل تكلفة، مثل تقليل تكاليف العمالة من خلال استعمال أجهزة الحواسيب وكذا ربط المؤسسة بشبكة اتصالات تسمح باستقبال الطلبات بصفة مباشرة.
2. **تحقيق الفعالية:** من خلال القدرة على تحقيق الأهداف المسطرة للمؤسسة ومن العوامل التي تساعد على تحقيق الفعالية نجد اتخاذ القرارات الجيدة والرشيدة.
3. **تحسين الأداء:** وخاصة فيما يخص الخدمات المقدمة للعملاء، فتهدف نظم المعلومات إلى تقديم خدمات ذات مستوي أفضل لعملاء المؤسسة وذلك باستخدام التكنولوجية الحديثة.
4. **التعرف على الفرص واستغلالها:** تعمل المؤسسات في بيئة سريعة التغير الأمر الذي يتطلب منها ضرورة التكيف مع هذه التغيرات وليس هناك وسيلة أفضل من نظام المعلومات لرصد التغيرات ومساعدة مسيري المؤسسة في اتخاذ القرارات التي تمكنها من استغلال الفرص الجديدة.
5. **ربط العملاء بالمؤسسة:** من خلال استفادة كل من المؤسسة والعملاء من تكنولوجيا المعلومات، فيمكن للمؤسسة جعل عملاءها أكثر قربا وارتباطا من خلال تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها لهم ومن ثم كسب رضاهم عن خدماتها وبالشكل الذي يجعل من الصعب على هؤلاء العملاء التحول إلى المؤسسات المنافسة.
6. **التنسيق بين مختلف وظائف المؤسسة:** وذلك من خلال الاعتماد على العمل الجماعي للأفراد والمعدات بطريقة منظمة، وهذا ما يسمح بانتقال المعلومات بين مختلف المصالح في المؤسسة بغرض الاستفادة منها في تحقيق الخطط والاستراتجيات والأهداف المحددة من طرف الإدارة العليا.

المطلب الثاني: أنواع نظام المعلومات وعناصره. وفي هذا المطلب سنتطرق إلى أنواع نظام المعلومات بناء على ما جاء في مدخل النظم، وصولا إلى العناصر الأساسية لتشكيل أي نظام.

الفرع الأول: أنواع نظام المعلومات: وينقسم نظام المعلومات بناء على مدخل النظم إلى الأنواع التالية.[2]

1. **نظم تشغيل البيانات (Transaction Processing System):** يهدف هذا النوع من نظم المعلومات إلى خدمة المستويات التشغيلية داخل المؤسسة، ويعتمد هذا النظام على الحاسب الآلي لتسجيل البيانات الروتينية اليومية التي تتم في مجالات النشاط المختلفة مثل الأجور، نظم الحجز الفندقية وتتمتع نظم تشغيل البيانات بناحيتين أساسيتين وهما.

[1] خري عبد الناصر، **نظام المعلومات التسويقية**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 22.

[2] أحمد فوزي ملوخية، **مرجع سابق**، ص ص 11 – 14.

أ. رسم حدود المؤسسة وبنيتها من خلال ربط العملاء بالمؤسسة وإدارتها وبالتالي فإن فشل نظم تشغيل البيانات يؤدي إلى فشل النظام في الحصول على المدخلات من البيئة أو تصدير المخرجات إلى البيئة.

ب. تعد نظم تشغيل البيانات بمثابة منتج للمعلومات كي تستخدم بواسطة أنواع أخرى من نظم المعلومات سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

2. **النظم المعرفية (Knowledge System)**: تهدف تلك النظم إلى دعم العاملين في مجال المعرفة والمعلومات داخل المؤسسة من خلال ضمان وصول المعرفة الجديدة والخبرة الفنية بشكل متكامل، ويقصد بالعاملين في مجال المعرفة هؤلاء الأفراد المؤهلين بدرجة مهنية كالأطباء والمحامون والمهندسون حيث ينصرف مجال عملهم إلى خلق معلومات ومعرفة جديدة.

3. **نظم تجهيز المكاتب آليا(Office Automation System)**: تعد تلك النظم نوعا خاصا من نظم تشغيل المعلومات والتي يمكن استخدامها في نطاق أعمال وأنشطة المكاتب، وتجهيز المكاتب آليا يشمل كل أنواع نظم الاتصالات الرسمية والغير رسمية المتعلقة بتوصيل المعلومات المكتوبة وغير المكتوبة من شخص إلى أخر سواء داخل أو خارج المؤسسة، ومن أمثلة الأجهزة المستخدمة في تجهيز المكاتب معالج الكلمات، البريد الالكتروني، البريد الصوتي، شبكات الحاسب الشخصي، واجتماعات الفيديو.

4. **نظم المعلومات الإدارية (Management Informat System)**: بتزايد حجم المؤسسات وما تتعامل فيه من معلومات أصبحت نظم معالجة البيانات غير قادرة على توفير احتياجات متخذي القرار من معلومات ولذلك اتجهت المؤسسات إلى تطبيق نظم المعلومات الإدارية المعتمدة على الحاسب الآلي، ويمكن تعريف نظم المعلومات الإدارية بأنها نظم المعلومات المبنية على الحاسب الآلي والتي توفر المعلومات للمديرين ذوي الاحتياجات المتشابهة في المؤسسة.

5. **نظم دعم القرارات (Decission Support System)**: وهي نظم معلومات تهدف إلى مساعدة المديرين عند اتخاذهم لقرارات غير متكررة أي لا يمكن تحديدها مسبقا، وتعتمد نظم دعم القرارات على ما تنتجه نظم تشغيل البيانات ونظم المعلومات الإدارية من معلومات، وكذلك معلومات من خارج المؤسسة، ويتم تصميم نظم دعم القرارات وتنفيذها للاستجابة للاحتياجات غير المخططة من المعلومات مثل قرارات الإنتاج.

6. **نظم الإدارة العليا (Executive Support System)**: وهي تلك النظم التي يتم تصميمها لمساندة المديرين الذين يشغلون الوظائف الإدارية العليا في المنظمات والذين لهم تأثير ملموس على سياسات وخطط وإستراتجيات المؤسسة، وتتعامل تلك النظم مع القرارات التي تلعب البنية الخارجية دورا ملموسا ومؤثرا عند اتخاذها، أي أنها قرارات ذات درجة عالية من عدم التأكد بشأن المعلومات التي يحتاجها متخذ تلك القرارات.

7. **النظم الخبيرة (Expert System):** تستخدم النظم الخبيرة لمساندة متخذ القرار في التعامل مع القرارات غير الروتينية والتي لا يمكن التنبؤ بخطواتها، وتعتمد تلك النظم غير الروتينية على نتائج ما يطلق علية بالذكاء الاصطناعي، حيث تقوم تلك النظم على فكرة محاكاة عملية اتخاذ القرار التي يقوم بها الإنسان أو المتخصص في مجال معين.

الفرع الثاني: عناصر نظام المعلومات. يقصد بالعناصر المكونة لنظام المعلومات الأجزاء المادية للنظام والتي تضمن قيام النظام بوظائفه، وتتضمن هذه الأجزاء كل من وسائل التخزين والبرامج والقواعد وإجراءات التشغيل والأفراد وفي ما يلي شرح موجز لكل هذه العناصر.[1]

1. **الأجهزة:** يمكن أن تتضمن أجهزة نظام المعلومات المعين كل من التلفون، التلكس، الآلات الكاتبة، الآلات الحاسبة، والحاسبات الالكترونية بأجزائها المختلفة والمكملة لها مثل وحدة التشغيل المركزية، أجهزة المدخلات والمخرجات، وسائل الاتصال، وسائل إعداد البيانات.
2. **وسائل حفظ وتخزين البيانات:** وهي تتكون أساسا من الملفات والمستندات المكتوبة والميكروفيلم وآلات التصوير في النظم اليدوية ويضاف إلى ذلك الأشرطة والاسطوانات الممغنطة والكروت المثقبة في النظم القائمة على استخدام الحاسبات الالكترونية.
3. **البرامج:** وهي الأجزاء المادية لنظام المعلومات القائم على استخدام الحاسبات الآلية فقط، وهناك نوعين من البرامج الأول يسمي برامج النظام، والثاني يسمي البرامج التطبيقية، وبرامج النظام هي البرامج الخاصة بتشغيل الحاسب نفسه والاستفادة من كل قدراته ويقوم بإعدادها منتجو الحاسبات الالكترونية، كما أن برامج النظام هي التي تميز الحاسب الإلكتروني لشركة معينة عن الحاسب الإلكتروني لشركة أخري، وباختصار برامج النظام هي ما يستطيع الحاسب أن يفعله، أما البرامج التطبيقية فهي البرامج الخاصة بالوظائف المختلفة المطلوب تشغيلها باستخدام الحاسب مثل برامج الأجور، المخزون، حسابات العملاء، حسابات الموردين، التحصيلات والمدفوعات النقدية، ويمكن أن يقوم مستخدم الحاسب بإعداد هذه البرامج بنفسه كما يمكنه أن يحصل عليها سابقة الإعداد من شركات متخصصة وباختصار البرامج التطبيقية هي ما يطلب من الحاسب أن يفعله.
4. **قاعدة البيانات:** وهي الوعاء الذي يحتوي على البيانات الأساسية المخزنة على وسائل التخزين المختلفة والتي لابد من توافرها حتى يمكن القيام بعملية التشغيل، فالبيانات هي المادة الخام الأساسية التي سيقوم الحاسب بتنفيذ تعليمات البرامج التطبيقية عليها حرفيا للحصول على المعلومات.

[1] احمد السيد على حسين، **مرجع سابق**، ص ص 23 – 24.

5. **إجراءات التشغيل:** ينظر إلى إجراءات التشغيل على أنها جزء من الأجزاء المادية للنظام لأنها عادة ما تكون مطبوعة في كتيبات يطلق عليها دليل الاستخدام والتشغيل، وعادة ما يوجد نوعين من الإجراءات في نظم الحسابات الإلكترونية أحدهما لمستخدمي النظام، والذي يتضمن التعليمات الخاصة بإعداد البيانات وكيفية إدخالها والتعليمات الخاصة باستخدام وتشغيل الحاسب، أما الثاني فخاص بالعاملين في مركز الحاسب الإلكتروني أنفسهم الذين يقومون بتشغيل النظام.
6. **العنصر البشري:** وهو أهم جزء من الأجزاء المادية لنظام المعلومات حيث أنه هو الذي يجعل نظام المعلومات المعين قابل للتشغيل، ويتضمن العنصر البشري في نظام المعلومات القائم على استخدام الحاسبات الالكترونية محللي ومصممي النظم وواضعي البرامج اللذين يشتركون في عملية تحليل وتصميم وتنفيذ وتطوير نظام المعلومات، كما يشمل أيضا القائمين على تشغيل النظام في مركز الحاسب، والأفراد المسئولين عن جمع وحصر وإعداد البيانات في شكل معين لتصبح مدخلات مستخدمي النظام، وهم المستخدمين النهائيين للمعلومات التي ينتجها النظام.

ويمكن الاستعانة بالشكل التالي الذي يوضح عناصر نظام المعلومات بصفة عامة.

الشكل رقم (01-08): عناصر نظام المعلومات.

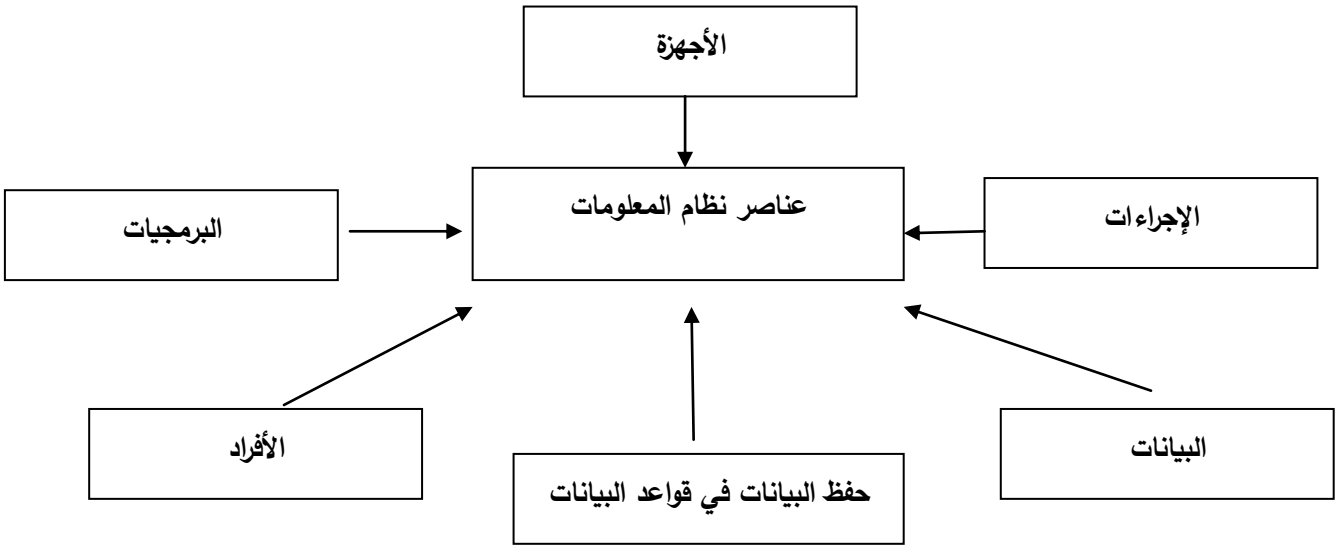

المصدر: من إعداد الطالب.

المطلب الثالث: تصميم نظام المعلومات والتحديات التي تواجهه. في هذا المطلب سنتحدث عن دورة حياة نظام المعلومات أي مراحل تصميمه وبناءه وصولا إلى أهم التحديات التي ممكن أن تصادف إي نظام للمعلومات.

الفرع الأول: تصميم نظام المعلومات. تعرف مرحلة بناء وتصميم وتطوير أي نظام للمعلومات (Information System) بدورة حياة النظام (Syste Development Life Cycle) وهي عبارة عن سلسلة متصلة ومتداخلة من المراحل والإجراءات لا يمكن تخطي بعض منها أو إهمالها أو تجاوزها وإلا فإن النظام سيكون فاشلا وناقصا.[1]

ومن الأخطاء الشائعة كما أشرنا إليه سابقا في التعامل مع نظم المعلومات اعتقاد الكثير أنها مجرد عملية التحول من الشكل اليدوي التقليدي إلى الشكل الآلي المحسوب، وهذا معناه أنها مجموعة أجهزة وبرمجيات مع توفر مبرمج وبهذا نحصل على نظام معلومات، إن هذه الفكرة أوهمت العديد من المؤسسات وأوقعتها بأخطاء فادحة أدت بها إلى فشل ذريع في تطوير نظام المعلومات المحسوب الجديد.

حيث انه بعد تصميم المؤسسة لنظام المعلومات الجديد يتزايد معدل استخدامه حتى يصل إلى أقصي كفاءة عملية ممكنة ثم ينتج الإحساس بمحدودية هذا النظام وعدم قدرته على التكيف مع التطورات المستمرة في البيئة المحيطة التي يخدمها وعدم قدرته على توفير الاحتياجات المتغيرة والمتزايدة لهذه البيئة من المعلومات، وينتج عن ذلك أن فكرة إجراء تعديلات جوهرية على نظام المعلومات أو فكرة التخلص منه وإحلاله بأخر جديد أكثر ملائمة لظروف المؤسسة واقدر على الوفاء باحتياجاتها لهذه المعلومات وهكذا تبدأ دورة جديدة لحياة نظام جديد.[2]

ومن هنا وبناء على ما سبق سنتناول مراحل بناء وتطوير نظام المعلومات ونوضحها لتكون منهجا علميا سليما لأية مؤسسة تعتزم بناء وتطوير نظام المعلومات لها، وقد اختلفت بعض الشيء المصادر والمراجع في تقسيمها لعدد من المراحل لبناء وتطوير نظم المعلومات ولكنها لم تختلف في جوهر هذه المراحل وطبيعة عملها، كما نود أن نوضح أن عملية بناء وتصميم نظام معلومات ناجح يقوم على أساس توفر عنصرين مهمين في العملية هما، الجانب التخطيطي للعملية والجانب الفني والتقني، وأي خلل في أحد هذين الجانبين سيؤثر حتما بشكل سلبي على سير العملية ونجاحها.

ويمكن أن نقسم مراحل بناء وتصميم وتطوير نظام المعلومات كما هو موضح في الجدول التالي في الصفحة الموالية.[3]

---

[1] إيمان فاضل السامرائي،هيثم محمد الزعبي، **مرجع سابق**، ص 202.

[2] نظال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم الذيبة، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص 23.

[3] **للإطلاع أكثر راجع:** إيمان فاضل السامرائي،هيثم محمد الزعبي، **مرجع سابق**، ص 203.

الجدول رقم (01-02): مراحل بناء وتطوير نظام المعلومات.

المرحلة الأولى	تحديد المشكلة أو الفرص	Problem Opportunities + Identification
المرحلة الثانية	تحليل النظام	System Analysis
المرحلة الثالثة	تحديد الاحتياجات من المعلومات	Information Requirements
المرحلة الرابعة	تصميم النظام	System Design
المرحلة الخامسة	الاختبارات وتطوير والتأكيد من الصلاحية	Test, Develop, and Validity
المرحلة السادسة	التطبيق والتنفيذ	System Implementaion
المرحلة السابعة	التقييم والمتابعة والصيانة	System Evaluation + Maintenance

المصدر: إيمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزعبي، **مرجع سابق**، ص 203.

والملاحظ من الجدول السابق أنه قد أغفل مرحلة مهمة كان لابد من إضافتها ألا وهي مرحلة التدريب، والتي برأينا نجدها في غاية الأهمية بالنسبة للمتعاملين مع النظام الجديد سواء مستخدمي النظام من موظفين المؤسسة أو من المستفيدين النهائيين وهم العملاء والمراجعين والجمهور، ونقترح أن يكون موقع مرحلة التدريب بالنسبة لمستخدمي النظام والمستفيدين النهائيين بعد مرحلة التطبيق والتنفيذ وقبل مرحلة التقييم.

ويمكننا الاستعانة بالشكل التالي الذي يوضح مراحل تطوير وتصميم نظام المعلومات أكثر.

الشكل رقم (01-09): دورة حياة نظام المعلومات.

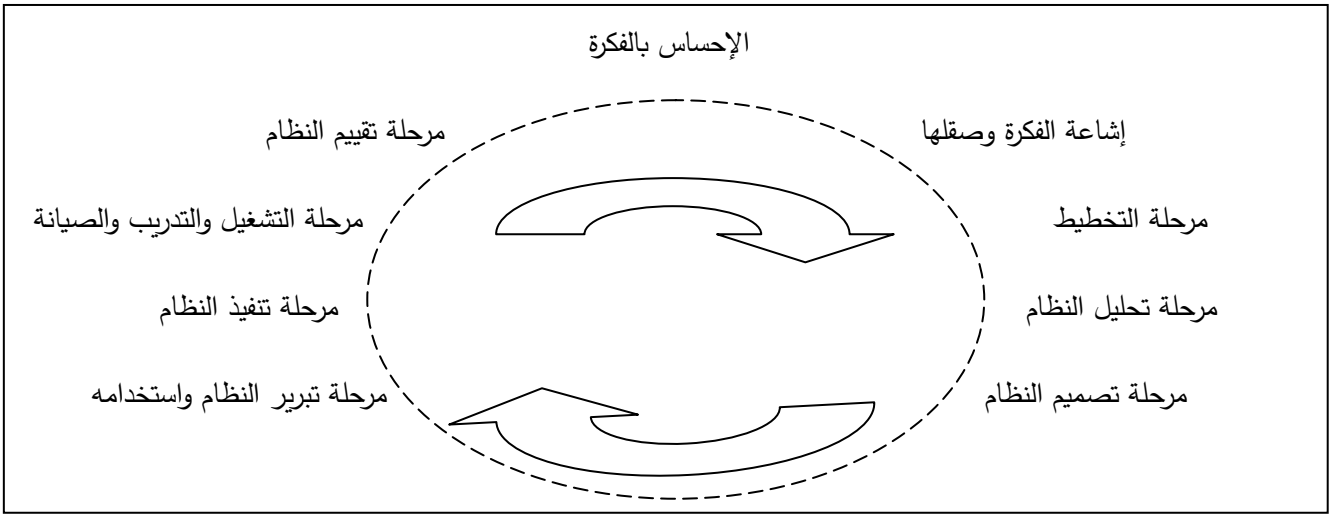

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نظال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم الذيبة، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، مرجع سابق، ص 24.

وعليه نقوم بشرح مختصر لهذه المراحل السالفة الذكر.[1]

1. مرحلة ما قبل التخطيط: وهي الإحساس بالفكرة وإشاعتها وخلق الحماس لها، دراسة الفكرة وصقلها، الحصول على اعتماد الإدارة ودعمها.
2. مرحلة تخطيط النظام: إتباع التخطيط الاستراتيجي لتطوير نظام المعلومات، تحديد المشروعات للازمة للوفاء بالاحتياجات من المعلومات، الحصول على اعتماد الإدارة، ابتكار أساليب تنفيذ مشروعات الخطة المعتمدة.
3. مرحلة تحليل النظام: استقصاء النظام الحالي وتحليل نتائج الاستقصاء، التعرف على احتياجات الإدارة من المعلومات، تحديد متطلبات النظام الجديد التي تم اعتمادها إعداد تقرير تحليل النظام ودراسة جدوى النظام واعتماده من الإدارة.
4. مرحلة تصميم النظام: تقييم بدائل تصميم النظام، إعداد مواصفات المدخلات والمعالجة والتخزين والمخرجات والرقابة، إعداد تقرير التصميم واعتماد الإدارة.
5. مرحلة تبرير النظام والاختيار: تحديد مدي ملائمة قبول التصميم، خطط الحصول على أجهزة الحاسبات وملحقاتها والبرامج المطلوبة، اختيار أجهزة الحاسبات والبرامج وإعداد تقرير عن الاختيارات النهائية ومبرراتها واعتماده من الإدارة.
6. مرحلة تنفيذ النظام: إعداد تفصيلات تصميم النظام، شراء وتركيب الأجهزة والمعدات والبرامج وتدريب العاملين.
7. مرحلة تشغيل والتدريب والصيانة: ويتم في هذه المرحلة تشغيل النظام وتكوين مستخدمين مع القيام بصيانته بصفة دورية.
8. مرحلة تقييم النظام: وتكون بعد تشغيل النظام لفترة معينة للوقوف على نقاط القوة وتثمينها ونقاط الضعف وتحسينها.

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه نظام المعلومات: ونستطيع إيجاز هذه التحديات في ما يلي.[2]

1. **بعض المعلومات الهامة لا يمكن إدخالها في النظام:** تعتبر بعض المعلومات الضرورية لعمليات صنع القرارات من طبيعة لا تسمح بعملية الإدخال في نظام المعلومات وذلك لصعوبة التعبير عنها بشكل نظامي (Systematic)، مثال ذلك الأفكار بشأن تقديم منتجات جديدة، أراء المستهلكين حول منتج معين، خطط المنافسين، القرارات السيادية التي تصدرها الدولة.

[1] نظال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم الذيبة، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سابق**، ص 24.

[2] إبراهيم سلطان، **نظم المعلومات الإدارية مدخل النظم**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص ص 11- 14.

2. **المعلومات عادة ما تحتاج إلى سياق يمكن تفسيرها من خلاله:** غالبا ما يهتم نظام المعلومات في المؤسسات بالبيانات الكمية نظرا لسهولة إدخالها، وهذه البيانات قد لا تكون على درجة عالية من الأهمية عند اتخاذ القرارات الإستراتجية في المؤسسة ما لم يتم ربطها مع معلومات أخرى، وبالتالي فإن قيمة المعلومات تتوقف إلى حد كبير على وجود سياق يتم تفسيرها من خلاله، يتوقف هذا السياق على ما يتوفر لدي مستخدم المعلومات من معرفة أساسية ومثال على ذلك فإن رصيد المخزون لا يكون له قيمة إلا إذا تم ربطه بمعلومات أخرى مثل حجم الطلب المتوقع.
3. **قيمة المعلومات تتناقص مع مرور الزمن:** تتناقص قيمة المعلومات بشكل سريع مع مرور الزمن، فالمعلومات ذات القيمة العالية الآن قد لا تكون كذلك مستقبلا، فتوقيت ظهور المعلومة يحدد إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، فمثلا رصيد المؤسسة في احد البنوك يمثل معلومات ذات قيمة عند لحظة إصدار شيك معين ولكن بمجرد إصدار الشيك تصبح هذه المعلومة عديمة القيمة.
4. **التغيرات البيئية تؤدي إلى تغيرات في الاحتياجات من المعلومات:** نتيجة لديناميكية البيئة المحيطة بنظام المعلومات فقد تواجه المؤسسة بعد إنفاقها مبالغ طائلة ومجهودات ضخمة أثناء دراستها لاقتناء نظام معلومات معين يخدم احتياجاتها في ضوء حصتها في السوق، وإذا تم إدماجها مع مؤسسة أخري أو ظهور تشريعات جديدة مما يؤدي إلى تغير حصتها في السوق، ومن ثم يصبح ما بذلته المؤسسة من مال وجهد غير ذي جدوى نتيجة للتغيرات التي حدثت.
5. **تكنولوجيا الحاسب الآلي في تغير سريع:** يعد التغير والتطور السريع والملموس في تكنولوجيا الحاسبات من التحديات التي تواجه نظام المعلومات حيث أن هذا التطور يؤدي إلي تقادم نظم المعلومات المبنية على الحاسب الآلي بعد فترة قصيرة من إتقانها مما يؤدى بالمؤسسة إما إلي تغير النظام وما يترتب عليه من أعباء مالية أو الإبقاء على النظام الحالي وهو ما تفضله المؤسسات توفيرا للتكاليف، وهو ما يؤدى إلي استخدام نظام معلومات اقل حداثة ولفترات طويلة نسبيا.
6. **النقص الملحوظ في العمالة الفنية الماهرة:** أدي نقص المبرمجين ومحللي النظم ذوي المهارة العالية إلى زيادة تكاليف عنصر العمل، وارتفاع معدل الدوران بين العاملين في إدارات وأقسام نظام المعلومات في المؤسسة، كما أدي زيادة الطلب على تطبيقات الحاسب الآلي إلى زيادة النقص في العمالة الفنية الماهرة والمتخصصة، وترتب على ذلك وجود فجوة في أقسام نظام المعلومات بالمؤسسات.
7. **المتطلبات من العمالة في تغير مستمر:** إن تعلم الفرد لمهنة مرتبطة بالحاسب الآلي ثم استمرار مزاولته لها مدى الحياة أمر غير وارد، فنتيجة للتطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والحاسبات، والصلة الوثيقة بين تكنولوجيا

المعلومات وحياة المؤسسات فقد استلزم الأمر أن يعيد العاملون والإداريون تعلمهم وتدريبهم بشكل متطور ومستمر لكي يواكبوا التغيرات السريعة بما لديهم من أدوات.

8. **التوقعات المغالي فيها:** يدرك القليل من الأفراد أن هناك مجهودا أو تكلفة تبذل من أجل الحصول على نظام فعال للمعلومات، وقد ظهر هذا الاتجاه كنتيجة لفعالية استخدام نظم المعلومات في العديد من التطبيقات التي يمكن ملاحظتها مثل نظم حجز تذاكر الطيران، وقد أدى هذا إلى أن المديرين يتصورون أنه يمكن تصميم نظام معلومات متكامل يربط المؤسسة ككل بأقل تكلفة وخلال فترة زمنية وجيزة بغض النظر عن حجم المؤسسة.

المطلب الرابع: وظائف ومهام نظام المعلومات وفعالياته. وفي نهاية الحديث عن نظام المعلومات نتطرق في هذا المطلب إلى أهم وظائفه ومهامه الأساسية مع وجوب التحدث عن معايره وكيفية الحكم على فاعليته.

الفرع الأول: وظائف ومهام نظام المعلومات. يقوم نظام المعلومات بالوظائف التالية تجميع البيانات، إدارة البيانات، ورقابة وضمان البيانات وأخيرا استخراج المعلومات وهذه الوظائف تتم بخطوات تمثل دورة تشغيل البيانات من مصادرها المتعددة إلى معلومات للمستخدمين المتعددين وفي ما يلي شرح موجز لهذه الوظائف.[1]

1. **تجميع البيانات:** وهناك عدة خطوات تتم في هذه المرحلة، والخطوة الأولى تتمثل في جذب البيانات إلى نظام المعلومات، وإذا كانت هذه البيانات كمية فإن الأمر يحتاج إلى القيام بعملية القياس، وبعد جذب البيانات للنظام يتم تسجيلها عن طريق كتابة ما يسمي بمستندات المصدر، ويحتاج الأمر إلى المصادقة على البيانات للتأكد من دقتها ثم تصنيفها إلى أقسامها الرئيسية، وأخيرا فإن البيانات قد يتم نقلها من نقطة الحصول عليها إلى مكان تشغيلها.
2. **تشغيل البيانات:** ولتحويل البيانات إلى معلومات فإن الأمر يحتاج إلى القيام بعدة عمليات إضافية، فقد يتم مصادقة وتصنيف البيانات كما قد يتم تلخيص البيانات عن طريق تجميع كميات من العمليات الفردية، وفي بعض الأحيان يتم نسخ أو (تصوير البيانات) في مستندات أخري أو وسائل حفظ أخري كما قد يتم تجميع البيانات في مجموعات متشابهة، وهذه البيانات الجماعية قد يتم ترتيبها وفقا لأسس معينة، وعندما يتعلق الأمر ببيانات كمية فانه قد يتم القيام بعمليات حساب ومقارنة لإنتاج بيانات جديدة .
3. **إدارة البيانات:** وظيفة إدارة البيانات تتكون من ثلاثة خطوات تخزين، تحديث، إستدعاء، والتخزين يعني وضع البيانات في ملفات أو قواعد بيانات وتقدم البيانات المخزونة تاريخ للأحداث، وتعكس حالة الوحدة الاقتصادية كما تخدم في عملية التخطيط ويتم تخزين البيانات إما على أساس دائم أو بصورة مؤقتة انتظارا لمزيد من التشغيل لهذه البيانات، وتحديث البيانات يتمثل في تعديل البيانات المخزونة لتعكس الأحداث والعمليات والقرارات المتخذة حديثا،

[1] كمال الدين مصطفي الدهراوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002/2003، ص ص 19 – 22.

ويؤدي التحديث إلى أن تعكس البيانات المعدلة الوضع الحالي للوحدة الاقتصادية أو الأحداث (القيم الحالية التي تدين بها المؤسسة للموردين أو القيم الحالية التي على المدينين للمؤسسة)، أما استدعاء البيانات فتعني استخراج البيانات المخزونة لإجراء مزيد من عمليات التشغيل عليها أو تحويلها إلى معلومات لمستخدمي نظام المعلومات.

4. **رقابة وحماية البيانات:** قد تحدث أخطاء في البيانات التي تدخل للتشغيل وقد تفقد هذه البيانات أو قد يتم التلاعب في السجلات أثناء التشغيل، ولذلك فإن احد الوظائف الهامة لنظم المعلومات هو حماية البيانات من التلاعب والتأكد من دقة البيانات وبالتالي دقة المعلومات.
5. **إنتاج المعلومات:** الوظيفة النهائية لنظام المعلومات هو وضع المعلومات في يد المستخدمين، ويتطلب ذلك عدة خطوات، لإنتاج التقارير والتي تحتوي على المعلومات الناتجة من التشغيل أو من البيانات المخزونة أو من كلاهما، ويضمن نظام المعلومات ضمان وصول التقارير في صورة مفهومة ومفيدة للمستخدمين.

الفرع الثاني: فعالية نظام المعلومات. فاعلية نظام المعلومات هي قدرة هذه النظم على تحسين جودة القرارات التي تخدمها من خلال ما تقدمه من معلومات وخدمات مختلفة، وهناك بعض الأبعاد للحكم على فاعلية نظام المعلومات وهي:

1. التوقيت المناسب في تقديم المعلومات (Timeliness).
2. مدي صحة ودقة المعلومات (Accuracy) .
3. مدي الشمولية في المعلومات المقدمة (Comprehensiveness).
4. كفاءة العنصر البشري كمستخدم لنظام المعلومات.
5. كفاءة العنصر الآلي المستخدم في نظام المعلومات.
6. اتجاه الإدارة نحو نظام المعلومات.
7. ملائمة البيئة التنظيمية السائدة.

وعموما فعالية نظام المعلومات ما هي إلا محصلة التفاعل بين العديد من المتغيرات التنظيمية والبيئية للمؤسسة التي يوجد فيها هذا النظام ومن بين الأبعاد العديدة والمتباينة للفعالية العوامل والمتغيرات التنظيمية المختلفة ونركز على الأبعاد السابق ذكرها التالية. [1]

1. **التوقيت المناسب في تقديم المعلومات:** إن قدرة نظام المعلومات على توفير القدر الكافي من المعلومات وفي الوقت المناسب لاستخدامها سوف يكون له الأثر الفعال فيما يتخذ من قرارات وما يرسم من خطط وبتالي فانه يمكن تحديد فعالية وكفاءة نظم المعلومات على ضوء تقديم المعلومات وقت طلبها حيث أن له انعكاسات على قدرة المسئولين على الاستجابة للأحداث.

[1] منير نوري، **مرجع سابق**، ص ص 113- 117.

2. **مدي الشمولية والإجمال في المعلومات المقدمة:** يقصد بالشمول في هذا المجال انه تكون المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات القائم معلومات شاملة تغطي جميع مجالات العمل سواء كانت مالية، أفراد، شراء، تخزين، سلوكيات، هذا وقد زادت أهمية المعلومات الشاملة في السنوات الأخيرة كأساس تعتمد عليه الإدارة في اتخاذ القرارات اللازمة لإدارة المؤسسات المختلفة سواء المتعلقة بوضع الخطط اللازمة أو مراقبة تنفيذ واتخاذ الإجراءات التصحيحية في حالة وجود اختلاف بين الخطط الموضوعة والتنفيذ الفعلي.
3. **مدي صحة ودقة المعلومات المقدمة:** صحة أو دقة المعلومات المقدمة للمستفيدين منها تعني خلوها من الخطأ بحيث تكون لهذه المعلومات درجة عالية من المنفعة لاستخدامها وعادة ما يطرأ نوعين من الأخطاء أخطاء في النقل وأخطاء في الحاسب، وتعتمد درجة الدقة المقبولة في المعلومات الإدارية على كيفية استخدامها فمعلومات التخطيط والرقابة تستلزم درجة عالية من الدقة ولا شك أن درجة نجاح القرارات التي تتخذ تتوقف بحجم كبير على دقة المعلومات التي اتخذت هذه القرارات في ضوءها.
4. **كفاءة العنصر البشري المستخدم للنظام:** يعتبر العنصر البشري العنصر الحاكم في تحقيق استغلال أمثل للتكنولوجية نظم المعلومات وتحقيق الهدف من وراء اقتنائها وإن فاعلية نظم المعلومات تتأثر بشكل مباشر بمدى كفاءة وقدرة العنصر البشري المستخدم لها، كما أن عدم تقديم الحلول لمشاكل هذا العنصر قد يؤدي إلى خلق العديد من المعوقات التي تؤثر على مستوي فاعلية هذه النظم، لذا تسعي الإدارة إلى رفع مستوي فاعلية نظم المعلومات القائمة بها من خلال.

أ. الاهتمام بالتخطيط وتنفيذ برامج فعالة لاختيار وتدريب الإطارات المستخدمة لنظم المعلومات على كيفية استخدام هذه النظم والاستفادة منها بشكل يسمح بتطوير معارف هذه الإطارات وينمي قدرتها، سواء بمعرفة الوحدة المختصة بالحاسب في المؤسسة أو الجهات الخارجية المختصة.

ب. الحرص على خلق وتدعيم اتجاهات ايجابية نحوا نظم المعلومات لدي مستخدميها من خلال بث الوعي حول الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه النظم في رفع مستوي أداء الأفراد.

ت. الاهتمام بمشاركة مستخدمي نظم المعلومات لمتخصصين هذه النظم في جهود تصميمها وتطويرها نظرا لعدم قدرة المتخصصين على تحديد المتطلبات التنظيمية المتعددة بدقة.

5. **كفاءة العنصر الآلي المستخدم في النظام:** السؤال المطروح في الوقت الحالي ليس عن استخدام الحاسب الآلي في نظام المعلومات أم لا ولكنه سؤال عن مدى استخدام الحاسبات الآلية في إنتاج المعلومات وكيفية استغلالها وإمكاناتها وطاقاتها في هذا المجال ويتحدد مستوى فعالية نظم المعلومات إلى حدى كبير على كفاءة الأجهزة والبرامج

والتطبيقات المستخدمة في تلك النظم، وفي سبيل تحقيق مستوي عالي من الفاعلية لنظم المعلومات القائم في المؤسسات تعمل الإدارة على .

أ. تطوير واستخدام الحاسب الآلي لكل العمليات الإدارية وتخطيط وتنظيم ورقابة واتخاذ القرارات على مستوي كافة الأنشطة الوظيفية.

ب. تطوير السياسات التي تعظم من عملية استخدام البرامج الجاهزة والتطبيقات المتنوعة للحاسب الآلي .

6. **اتجاه الإدارة نحو نظام المعلومات:** إن رفع كفاءة العنصر البشري أو العنصر الآلي في نظام المعلومات لن يأتي إلا من خلال اقتناع الإدارة بأهمية الدور الذي يؤديه هذا النظام من جانب ودعمها لهذين العنصرين الرئيسيين له من جانب أخر، بهدف رفع كفاءتهما الأمر الذي يقود إلى تحسين مستوي فاعلية نظام المعلومات بشكل عام ويكاد يتبلور دور الإدارة في مجال رفع مستوي الفاعلية لنظم المعلومات فيما يلي.

أ. وجود واستمرار الدعم لجهود تصميم وتطوير نظم المعلومات بما يعكسه من دعم معنوي ومادي يدفع النظام نحو تحقيق مستوي مرتفع من الفاعلية.

ب. التقييم المستمر لفاعلية أداء أجهزة نظم المعلومات في المؤسسة من أجل التعرف على مدى الاتفاق بين العائد من تلك النظم، وبين التكاليف المتنوعة التي تتحملها المؤسسة في سبيل وجود هذه النظم.

ت. الاهتمام بجعل عملية تصميم وتطوير نظم المعلومات الإدارية جزء من عمليات تطوير التنظيم الشامل.

والشكل التالي يوضح دور الإدارة في دعم العنصر البشري والعنصر الآلي في نظام المعلومات.

الشكل رقم (01-10): دور الإدارة في دعم العنصر البشري والعنصر الآلي في نظام المعلومات.

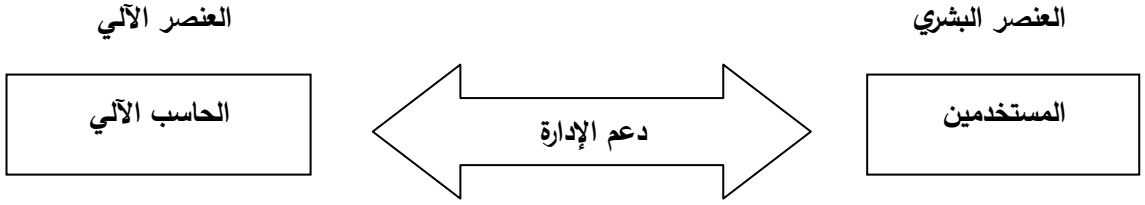

المصدر: منير نوري، **مرجع سابق**، ص117.

7. **ملائمة البيئة التنظيمية السائدة:** ونعني بالبيئة التنظيمية ذلك المناخ التنظيمي السائد في وحدات القطاع الاقتصادي ومدي مناسبته لقيام نظم معلومات إدارية متطورة وفعالة، ويشمل ذلك الهيكل التنظيمي، الثقافة التنظيمية، حجم المؤسسة، ضغوط العمل، أنماط الاتصالات، التداخل التنظيمي، وغيرها من العوامل التي يمكن أن تلعب دورا دافعا وايجابيا نحو بناء نظم معلومات ذات فعالية أو العكس.

المبحث الرابع: مدخل لنظام المعلومات المحاسبية. في كل مؤسسة قائمة هناك دور محاسبي مهم جدا يتمثل بالدرجة الأساس في معالجة بياناتها المالية والمحاسبية وتحويلها إلى معلومات مفيدة يستفيد منها كل المتعاملين، هذا الدور الذي يكمن في نظم المعلومات المحاسبية التي تقوم بأهم دور وهو إمداد المستفيدين بالمعلومات ومن هنا فإن لتلك النظم أهمية كبيرة فيما لو كان عملها في مؤسسات اقتصادية بحتة، وفيما سبق نكون قد تناولنا نظام المعلومات وعمل النظام في شتي المؤسسات بصورة عامة، وعليه سنتخصص في هذا المبحث في تناول نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية بصورة خاصة.

المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبية وعمليات تشغيله. حيث سنتطرق في هذا المطلب لمختلف التعاريف التي تطلق عن نظام المعلومات المحاسبية، مرروا بأنواعه، وصولا إلى كيفية تشغيل نظام المعلومات المحاسبية.

الفرع الأول: تعريف نظام المعلومات المحاسبية وأنواعه. ونورد له التعاريف التالية بناء على ما إطلاعنا عليه من أدبيات.

1. حيث يعرف نظام المعلومات المحاسبية بأنه " نظام يشمل المعالجة للعمليات المالية وغير المالية، و نظام المعلومات المحاسبية يمثل احدى النظم الفرعية في المؤسسة الاقتصادية، ويتكون من عدة نظم فرعية أخري تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة ومتناسقة ومتبادلة بهدف توفير المعلومات التاريخية الحالية والمستقبلية، المالية وغير المالية للجهات جميعها التي يهمها أمر المؤسسة الاقتصادية وبما يخدم تحقيق أهدافها". [1]
2. ويعرف نظام المعلومات المحاسبية "بأنه أحد مكونات التنظيم الإداري ويختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة إلى الأطراف الخارجية والداخلية كالجهات الحكومية والدائنين والمستثمرين وإدارة المؤسسة لاتخاذ القرارات ".[2]
3. ويمكن القول أيضا بأن لنظام المعلومات المحاسبية المواصفات الخاصة بنظام المعلومات بصفة عامة، كما أن له مواصفات متميزة عن بقية نظم المعلومات، وهذه الملامح ترتبط بالوظيفة المحاسبية، فنظام المعلومات المحاسبي يتعلق بالبيانات الاقتصادية الناتجة عن الأحداث الخارجية أو العمليات الداخلية، ومعظم هذه البيانات يعبر عنها في

[1] هشام عمر حمودي عبد، **استخدام نظام المعلومات المحاسبية وفقا للمنهج المحاسبي الشرعي في صندوق الزكاة لمحافظة نينوي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2016، ص 78.

[2] ستيفن موسكوف، مارك جسكمين، ترجمة كمال الدين سعيد ومراجعة أحمد أحمد حامد حجاج، **تصميم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات**، دار المريخ ، السعودية، 2002، ص 25.

صورة مالية و قد تكون غير مالية أحيانا وتترجم بعد ذلك إلى بيانات مالية، وفي جانب المخرجات نجد أن نظام المعلومات المحاسبية ينتج عنه مستندات وتقارير وقوائم وبعض المعلومات الأخرى المعبر عنها في صورة مالية.[1]

4. ويمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبية" بأنه ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في المؤسسة الاقتصادية، الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل المؤسسة الاقتصادية، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل المؤسسة الاقتصادية".[2]

ومن التعاريف السابقة نجد أن نظام المعلومات المحاسبية لا يعتبر بديل لنظام المعلومات الإداري ولا منفصل عنه ولكن يعتبر نظام من النظم الفرعية المكونة لنظام المعلومات داخل المؤسسة الاقتصادية، ويمكن القول بأن نظام المعلومات المحاسبية يعتبر من أهم وأكبر النظم الفرعية في نظام المعلومات للمؤسسة حيث يمتد نشاطه إلى كل المؤسسة الاقتصادية ويوفر المعلومات المالية لكل المستويات الإدارية، ويتداخل نظام المعلومات المحاسبية مع سائر النظم الفرعية الأخرى التي يكمن أن توجد في نظام المعلومات للمؤسسة ويستفيد منه مجموعة من المستخدمين داخلين وخارجيين على اختلاف مستوياتهم.

وتجدر الإشارة بأن كافة نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية تخضع للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما والتي يشار لها اصطلاحا ب (Generally Accepted Accounting Principles) (GAAP)، وتعتبر هذه المبادئ ضرورية لإعداد التقارير المالية التي يتم تقديمها للأطراف الخارجية ذات الاهتمام بالمؤسسة، وطبقا لهذه المبادئ فإن الأحداث ذات التأثير النقدي على المؤسسة يجب التعرف عليها وتسجيلها كعملية محاسبية (Accounting Transaction)، [3] وعليه فإن نظام المعلومات المحاسبي الذي يختص بتسجيل وتشغيل والتقرير عن العمليات المحاسبية التي تحققت من الزاوية التاريخية طبقا للمبادئ المحاسبية ذات القبول العام يمكن أن نطلق عليها نظام معلومات المحاسبة المالية (Financial Accounting Information System)، ومع ذلك فإن نطاق نظام تشغيل ومعالجة البيانات المحاسبية في المؤسسة يتجاوز عادة حدود المبادئ المحاسبية ذات القبول العام، فإذا تضمن نظام المعلومات المحاسبي إعداد الموازنات التخطيطية على أسس تقديرية فإن ذلك ينطوي على إجراءات للتعرف على الأحداث المالية المتوقعة مستقبلا وتقدير الآثار النقدية الناجمة عنها، ويعتبر ذلك خروجا على المبادئ المحاسبية ذات القبول العام

[1] كمال الدين مصطفي الدهراوي، **مرجع سابق**، ص 53.

[2] أحمد السيد علي حسين، **مرجع سابق**، ص 47.

[3] السيد عبد المقصود دبيان، ناصر نور الدين عبد الطيف، **مدخل تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية نظم تخطيط موارد المشروع**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015، ص 67.

وتجاوزا لمضمونها، لذلك فإن نظام الموازنات التخطيطية وما يماثله من نظم أخرى تستهدف توفير المعلومات للاستخدام الداخلي بواسطة إدارة المؤسسة والتي يمكن أن تمثل في مجموعها نظم معلومات المحاسبة الإدارية (Managerial Accounting Information System).

وعليه تجدر الإشارة إلى وجود نوعين من المعلومات المحاسبية إحدهما إجباري والأخر إختياري، فالمعلومات المحاسبية الإجبارية تكون مطلوبة بقوة القانون متمثلا في إلزام المؤسسات الاقتصادية بمسك الدفاتر وحفظ السجلات والمستندات وإنتاج التقارير المالية سواء كانت بطريقة يدوية أو آلية، ومن ناحية أخري هناك معلومات محاسبية اختيارية مثل أنظمة الموازنات والتقارير الخاصة بالإدارة الداخلية، فعلى الرغم من أهمية وفائدة المعلومات المحاسبية التي تخرجها هذه النظم إلا أنه يمكن أن تعمل المؤسسة الاقتصادية وتستمر في البقاء بدون هذه النظم الاختيارية.[1]

ويمكن الاستعانة بالشكل التالي الذي يوضح فروع نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية.[2]

الشكل رقم (01-11): فروع نظام المعلومات المحاسبية.

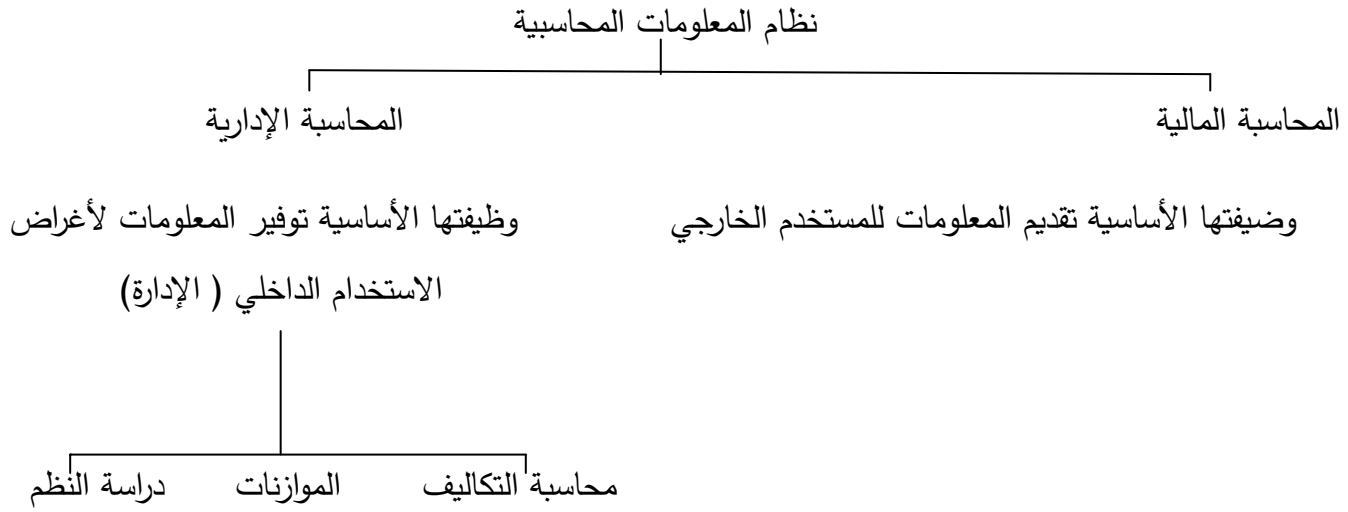

المصدر: مهدي مأمون الحسين، **نظم المعلومات المحاسبية والإدارية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ، الأردن 2013 ، ص 122.

وعليه من الشكل السابق نتوصل بأنه لا تعتبر المحاسبة المالية بديلة للمحاسبة الإدارية بل كل منهما مكمل للنظام الأخر، بمعني أن المعلومات التي يخرجها نظام المحاسبة المالية تستخدم في بعض أغراض المحاسبة الإدارية، كما أن معلومات المحاسبة الإدارية تستخدم لبعض أغراض المحاسبة المالية.

[1] احمد حسين علي حسين، **مرجع سابق**، 2006 ، ص 48.

[2] **للإطلاع أكثر راجع:** أحمد زكريا زكي عصيمي، **نظم المعلومات المحاسبية مدخل معاصر**، دار المريخ للنشر، السعودية، 2011، ص ص 37- 38.

وبعد توضيح فروع نظام المعلومات المحاسبي نتطرق لنطاق كل نظام من نظمه الفرعية ويمكننا الاستعانة بالشكل التالي.

الشكل رقم (01-12): نطاق نظام المعلومات المحاسبية.

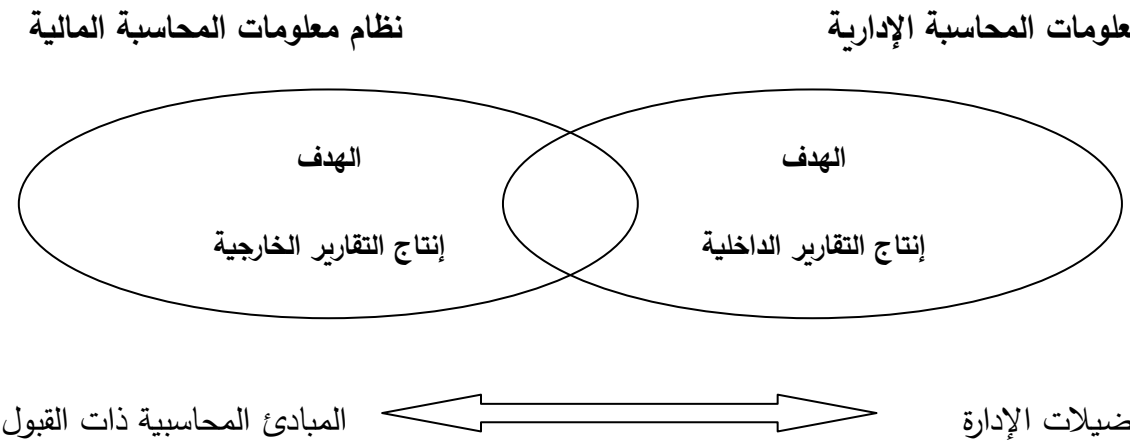

المصدر: السيد عبد المقصود دبيان، ناصر نور الدين عبد الطيف، **مدخل تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية نظم تخطيط موارد المشروع، مرجع سابق،** ص 69.

ويوضح الشكل السابق نطاق نظام المعلومات المحاسبية في صورة دائرتين متداخلتين وتشير الدائرة اليسري إلى نظام معلومات المحاسبة المالية، بينما تعبر الدائرة اليمني عن نظام معلومات المحاسبة الإدارية، حيث يتضح أن نظام معلومات المحاسبة المالية يهدف إلى إنتاج تقارير المعلومات التي تهم الأطراف الخارجية ذات الاهتمام بالمؤسسة، وأنه يتم إعداد هذه التقارير وفقا للمبادئ المحاسبية ذات القبول العام وأن نظام معلومات المحاسبة الإدارية يهدف إلى إنتاج تقارير المعلومات الداخلية التي تهتم بها إدارة المؤسسة لتسيير نشاطاتها وبناء خططها ومتابعة تنفيذها ورقابتها، وعلى ذلك فإن هذه التقارير يتم إعدادها وفقا للطرق المحاسبية التي تري إدارة المؤسسة أفضليتها عن غيرها من الطرق والمبادئ الأخرى بغض النظر عن درجة القبول العام لها، وتشير مساحة التداخل بين الدائرتين إلى أن كلا النظامين يشتركان في بعض المكونات الرئيسية لكل منهما.

وبذلك تعتبر نظم المعلومات المحاسبية لدي المؤسسات الاقتصادية من أهم نظم المعلومات لما لها من أهمية، ولذلك فإننا نهدف في ما يلي إلى التعريف بكيفية تشغيل نظام المعلومات المحاسبية عموما ونظام معلومات المحاسبة المالية خصوصا.

الفرع الثاني: تشغيل البيانات والعمليات في نظام المعلومات المحاسبية. وللإلمام بجميع عناصر هذا الفرع وجب علينا التطرق إلي الأتي.

أولا: تشغيل البيانات في نظام المعلومات المحاسبية. تتم المعالجة المحاسبية للبيانات فور تحقق الأحداث ذات الطابع الاقتصادي، حيث يتم تسجيل تلك الأحداث الاقتصادية على شكل عمليات محاسبية (Accounting Transaction)، ويتم تشغيل كل من مكونات نظم معلومات المحاسبة اليدوية لمعالجة هذه العمليات، ويتم التعبير عن الإجراءات التي يحتويها نظام المعلومات المحاسبية لتحقيق تلك المعالجة اصطلاحا بالدورة المحاسبية (Accounting Cycle).

ومصطلح الدورة المحاسبية يتكون من كلمتين الأولى كلمة دورة ويقصد بها مجموعة من الإجراءات أو الخطوات المتتابعة والمتكررة، حيث يتم تكرار نفس هذه الإجراءات من فترة لأخرى حسب طبيعة العمل، أما الكلمة الثانية فهي محاسبية والتي يقصد بها عملية القياس المحاسبي لتأثير العمليات المالية التي تجريها المؤسسة وتوصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية، وفي ضوء ذلك يمكن القول إن إلتصاق كلمة دورة بكلمة المحاسبية تعني أن الدورة تتعلق بالمجال المحاسبي، لذا يمكن تعريف الدورة المحاسبية على أنها مجموعة من الإجراءات أو الخطوات المتتابعة والنمطية التي يتم تطبيقها في المجال المحاسبي من أجل قياس أثر العمليات المالية على المؤسسة وتوصيل نتائج ذلك إلى مستخدمين المعلومات المحاسبية والمهتمين بالمؤسسة.[1]

وتتكون الدورة المحاسبية لمعالجة البيانات من ستة خطوات رئيسية سنتعرض لها بصورة موجزة على سبيل التذكير، والتي يتم تحقيقها من خلال نظام معلومات المحاسبة المالية اليدوي تنفيذا للدورة المحاسبية كما هو موضح في الجدول التالي في الصفحة الموالية.

[1] **للإطلاع أكثر راجع:** أحمد زكريا زكي عصيمي، **مرجع سابق**، ص ص 67- 68.

الجدول رقم (01-03): خطوات الدورة المحاسبية.

عنوان الخطوة	شرح الخطوة
تسجيل القيود المحاسبية Journalize	وتنطوي على إجراءات التعرف على الأحداث ذات التأثير الاقتصادي على المؤسسة، وتسجيل تلك الأحداث تسجيلا تاريخيا في شكل أحداث مالية.
تبويب الأحداث المالية Posting	ويتم تحقيق ذلك من خلال تلخيص الأحداث المالية المسجلة تسجيلا تاريخيا وتبويبها على أساس نوعي إجمالي في صورة حسابات يخصص كل منها لنوعية محددة من الأحداث المالية من وجهة نظر تأثيرها على مركز المؤسسة المالي من جهة أو تأثيرها على هيكل إيرادات ومصروفات المؤسسة من جهة أخري.
ميزان المراجعة Prepare Trial Balance	يتم إعداد ميزان المراجعة بصورة دورية في صورة جدول يفصح عن مجاميع الجانب المدين والدائن لكل حساب من الحسابات المبينة في سجلات المؤسسة ، أو يفصح عن أرصدة هذه الحسابات.
قيود التسوية Prepare Adjusting Entries	وهي قيود يومية يتم تسجيلها في نهاية الفترة المالية لإثبات التسويات الخاصة باستحقاق الإيرادات أو المصروفات للفترة المالية المعينة، أو لتصحيح الأخطاء التي يتم اكتشافها عند إعداد ميزان المراجعة أو مراجعة الحسابات.
إعداد التقارير المحاسبية Prepare Accounting Reports	ويتم في هذه الخطوة الاستناد إلى ميزان المراجعة النهائي لتلخيص محتواه من الحسابات في شكل تقارير مالية نهائية تفصح عن نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة ، كما تفصح أيضا عن مركز المؤسسة المالي في صورة أصول تعبر عن ملكية المؤسسة أو موجوداتها وحقوقها تجاه الغير، وخصوم تعبر عن التزامات المؤسسة للغير بما في ذلك ملاكها.
قيود الإقفال Close The Books	وهي مجموعة قيود نهائية تؤدي إلى إقفال حسابات المؤسسة عن الفترة المالية المنقضية، وإعادة فتح هذه الحسابات للفترة المالية التالية.

المصدر: السيد عبد المقصود دبيان، ناصر نور الدين عبد الطيف، **مدخل تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية نظم تخطيط موارد المشروع، مرجع سابق**، ص79.

ومنه فالدورة المحاسبية تكون في نظام المعلومات المحاسبية اليدوي وفي نظام المعلومات المحاسبية الآلي يطلق عليها بدورة تشغيل البيانات بدلا من مصطلح الدورة المحاسبية، وكلهما له نفس المخرجات وهي القوائم المالية.

حيث أن دورة تشغيل البيانات في نظام المعلومات المحاسبية الآلي تتكون من أربعة خطوات هي تجميع البيانات، تبويب البيانات، صيانة وتلخيص البيانات، وإنتاج التقارير وهي كما يلي.[1]

1. تجميع البيانات: تشمل عملية تجميع البيانات على تجميع البيانات الخام في شكل منطقي من خلال المستندات والفواتير وطلبات الشراء وغيرها من المستندات التي تبرر القيام بمختلف العمليات للمؤسسة.

[1] ثناء علي القباني، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002/2003، ص ص 27 – 29.

2. تبويب البيانات: وتشتمل عملية تبويب البيانات عملية إعداد الدفعة، والتحقق من صحتها وترتيب البيانات، وإعداد الدفعة هو تجميع مستندات العمليات ذات الطبيعة المتشابهة، والتحقق من صحتها هو اختبار دقة البيانات، وترتيب البيانات هو أن الترتيب يكون حسب نظام محدد من قبل، وتهدف عملية تبويب البيانات إلى تقليل أخطاء البيانات وجعل البيانات مستعدة للتشغيل في الخطوة التالية وهي صيانة وتلخيص البيانات .
3. صيانة البيانات وتلخيصها: وبمجرد إعداد الدفعة والتحقق من صحتها وترتيبها فإنها تكون جاهزة لعملية الصيانة والتي تشمل العمليات الحسابية والمقارنة والتلخيص والتخزين، وتشمل المقارنة العمليات المنطقية للبيانات مثل أكبر من يساوي وأصغر من، ويشمل التلخيص تلخيص البيانات في مجاميع ذات معنى مثل مجاميع المبالغ المطلوبة وإجمالي الخصومات وإجمالي الصافي المسدد، أما التخزين فيعني حفظ نتائج العمليات الحسابية على البيانات والمقارنات، وتلخيص وذلك في وحدة التخزين لإمكان استخدامها في المستقبل ويتم التخزين عادة في ملف.
4. إنتاج التقارير: وهي التقارير التي تحتاجها الإدارة عن أداء المؤسسة.

ونلاحظ أن خطوات تشغيل البيانات الأربعة السابقة الذكر تتفق مع الدورة المحاسبية حيث أن.[1]

1. خطوة إعداد قيود اليومية بما فيها قيود التسويات في المحاسبة اليدوية تساوي عملية تجميع وتبويب البيانات في دورة تشغيل البيانات.
2. الترحيل إلى الأستاذ العام وإعداد ميزان المراجعة بما فيه ميزان المراجعة بعد التسويات في المحاسبة اليدوية، تشبه صيانة البيانات وتلخيصها في دورة تشغيل البيانات.
3. إعداد القوائم المالية في المحاسبة اليدوية، تساوي إعداد التقارير في دورة تشغيل البيانات.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي في الصفحة الموالية:

[1] ثناء علي القباني، **مرجع سابق**، ص29.

الشكل رقم (01-13): التوازي بين الدورة المحاسبية ودورة تشغيل البيانات.

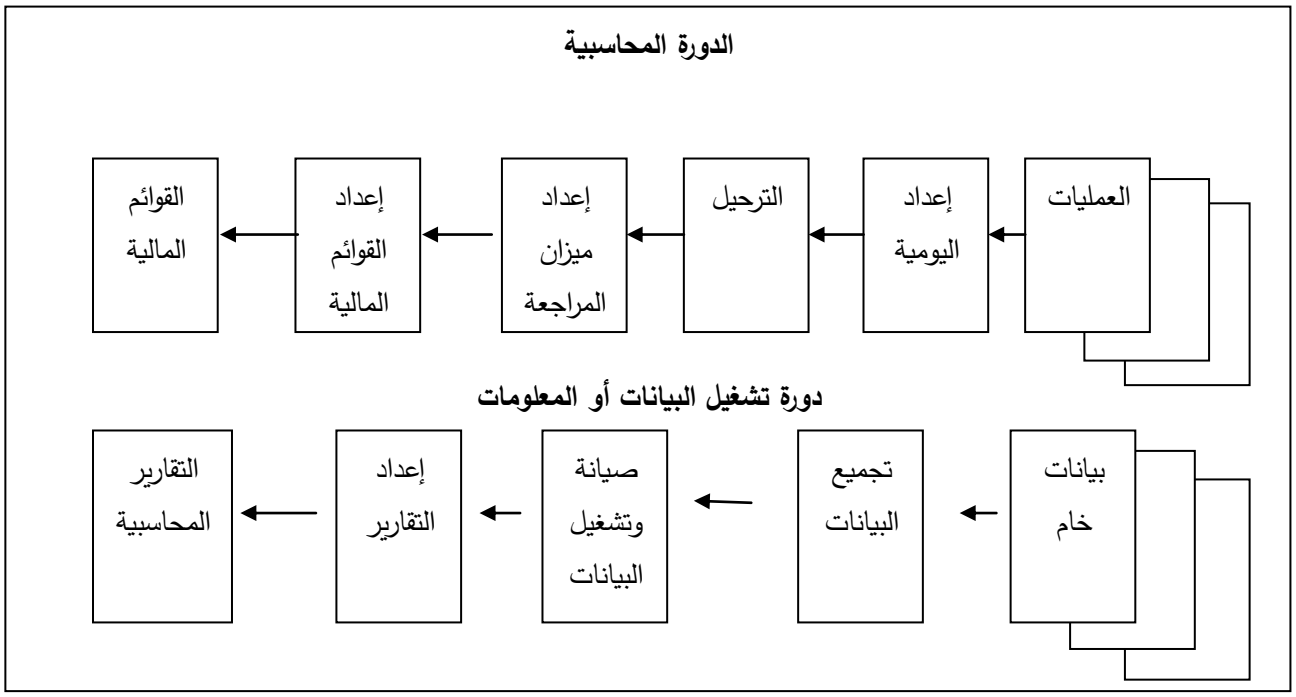

المصدر: من إعداد الطالب.

ثانيا: تشغيل العمليات في نظام المعلومات المحاسبية. توصلنا في المبحث السابق إلى أن أحد الأغراض الرئيسية لنظام المعلومات هو المساعدة في القيام بالعمليات اليومية للمؤسسة وهذا الغرض يتحقق من خلال تشغيل العمليات التي تتم مع الأطراف الداخلية والخارجية وإعداد المخرجات، كالمستندات الخاصة بالعمليات والتقارير المحاسبية والمالية، حيث يهتم بهذه العمليات المحاسبين لأن البيانات الخاصة بها لها طبيعة مالية، ولذلك فإن المحاسبين عادة ما يشاركون في تصميم مكونات الأنظمة التي تقوم بتشغيل العمليات، وهو ما يطلق عليها بالنظم الفرعية لنظام المعلومات المحاسبية ويتم تصميمها من أجل تنسيق الأنشطة الإدارية وتقديم عملية رقابية فعالة، حيث نجد أن كل نظام فرعي يرتبط ويراقب أكثر من نظام في دورة تشغيل العمليات، وتساعد هذه النظم الفرعية لتشغيل العمليات بالمؤسسة الاقتصادية في ربط المستويات الإدارية والتشغيلية بكل نظام المعلومات المحاسبية، وتسهل من تدفق المعلومات المحاسبية بين مختلف المستويات، بما يسمح للمؤسسة من معرفة وضعيتها المالية التي تسعا من خلالها لإعطاء صورة صادقة عن وضعيتها لمحيطها وبيئتها.

وفي ما يلي سنتطرق إلى أهم أربع دورات لتشغيل العمليات في أي مؤسسة اقتصادية للتوضيح أكثر.[1]

1. **دورة الإيرادات: (Revenue cycle):** حيث تتكون دورة الإيرادات من عنصرين رئيسيين هما المبيعات وعمليات استلام النقدية، وبالنسبة لدورة المبيعات فإن العميل يقوم بطلب المبيعات ويتم شحن البضاعة للعميل مرفقا بها فاتورة المبيعات وبالنسبة لعملية استلام النقدية فإن الشيك أو النقدية يتم استلامها من المستهلك وإذا كانت المبيعات بالأجل، فإن قيمة المبيعات يتم تسجيلها في حساب المدينين حتى يتم استلام قيمتها من العميل.
2. **دورة الإنفاق: (Expenditure Cycle):** وهناك عمليتين رئيسيتين لدورة الإنفاق، هما عملية المشتريات وسداد المصروفات وتتكون عملية المشتريات من طلب شراء المواد للدورة الإنتاجية وبالنسبة لعملية المدفوعات فإن إيصال السداد يتم إعداده ويتم إرسال المبلغ إلى المورد فإذا كانت المشتريات على الحساب فإن المشتريات يتم تسجيلها في حساب الموردين حتى يتم سدداها للمورد.
3. **دورة إدارة الموارد (Resource Management Cycle):** وتتكون هذه الدورة من العمليات الخاصة بالموارد المستخدمة بواسطة المؤسسة، وبالتالي فهي تتعلق بعمليات مثل شراء الأصول، استثمار وصرف النقدية، شراء وبيع الأصول الثابتة، شراء وبيع وتخزين البضاعة، سداد أجور العمال.
4. **دورة الأستاذ العام والتقارير المالية (General ledger and Financial Reporting Cycle):** وفي مركز كل الدورات السالفة الذكر، نجد دورة الأستاذ العام والتقارير المالية وفي هذه الدورة يتم استلام البيانات المتدفقة من نظم تشغيل العمليات وإعداد التقارير الفترية.

وقد تحتاج طبيعة بعض المؤسسات الاقتصادية إلى دورات أخرى، إضافة إلى الدورات السابقة الذكر وذلك حسب طبيعة نشاط المؤسسة وحجمه.

[1] كمال الدين مصطفي الدهراوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص ص 61- 63.

المطلب الثاني: مخرجات نظام المعلومات المحاسبية. وتمثل المعلومات المحاسبية المجسدة في القوائم المالية أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، وعليه سيتم التطرق إلى هذين المخرجين بشي من التفصيل بغية توضيح كيفية الاستفادة من القوائم المالية بما فيها من معلومات محاسبية من طرف مستخدمي هذه المخرجات.

الفرع الأول: المعلومات المحاسبية. تعد المعلومات المحاسبية النافذة الوحيدة التي يمكن من خلالها النظر إلى أحوال المؤسسة فالمهتمين بتلك المؤسسة لا يستطيعون اتخاذ قراراتهم بصورة عشوائية دون الاعتماد على تلك المعلومات.

أولا: مفهوم المعلومات المحاسبية. أشرنا سابقا أن المعلومات تعد المنتج النهائي للمادة الخام أي البيانات التي تم تشغيلها وفق سير مراحل نظام المعلومات أي أن المعلومات هي تكييف مقصود للبيانات، أما المعلومات المحاسبية بشكل خاص فتعرف بأنها " كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية والتي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل و التقارير المستخدمة داخليا" .[1]

ثانيا: أسباب الاهتمام بالمعلومات المحاسبية. وتحتل المعلومات المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية أهمية كبيرة وذلك بسبب الأتي.[2]

1. إن المعلومات المحاسبية تعد الدعامة الأساسية التي تبنى عليها القرارات المالية التي تتخذها المؤسسة الاقتصادية، وإن هذه المعلومات هي التي تبنى عليها الحقائق والتقديرات لأنها المادة الأولية لصناعة القرار الصائب وإن درجة دقة وموضوعية القرار تتناسب طردا مع دقة وكفاية المعلومات المحاسبية المتوفرة.
2. إن المعلومات المحاسبية تتصف بدرجة من الدقة أكثر من غيرها من المعلومات الأخرى، وذلك بسبب ما تحتويه نظم المعلومات المحاسبية من الأسس والضوابط والمعايير التي لا تخلو منها أي خطوة أو إجراء أو مستند في النظام.
3. إن المعلومات المحاسبية تتمتع بمستوي من المنطق قد لا يتوفر في غيرها من المعلومات وتستمد هذا المنطق من النظرية المحاسبية التي تحكم إنتاج المعلومات من مبادئ وفروض والتي تعد مرشدا في أداء العمل المحاسبي.

[1] هشام عمر حمودي عبد، **مرجع سابق**، ص87.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص 87- 88.

4. إن المعلومات المحاسبية هي الأساس الذي يعتمد عليه ملايين المستثمرين في سوق المال لتحديد قراراتهم الاستثمارية و هكذا يفترض في الأسواق الناضجة.
5. إن المعلومات المحاسبية للمؤسسات المدرجة في سوق المال دور رئيس في تحديد قرارات المقرضين والممولين لمشاريعها الجديدة.

ونري أن أهمية المعلومات المحاسبية لا تنحصر على المؤسسات الاقتصادية فقط فالمعلومات المحاسبية مطلوبة في المؤسسات كافة وفق نوع نشاطها، وذلك كله من أجل توفر معلومات محاسبية دقيقة بغية الحفاظ على ذمم وأموال وحقوق المساهمين.

ثالثا: أنواع المعلومات المحاسبية. يري بعض الباحثين أن أنواع المعلومات المحاسبية تنقسم إلى ما يلي .[1]

1. **معلومات تاريخية:** وهي معلومات تختص بتوفير سجل الأحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة العمليات الاقتصادية التي تمارسها المؤسسة الاقتصادية، لتحديد نتيجة النشاط وقياسها (من ربح أو خسارة) عن مدة مالية معينة وعرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة المؤسسة الاقتصادية ومدى الوفاء بالتزاماتها.
2. **معلومات عن التخطيط والرقابة:** وهي معلومات تختص بتوجيه اهتمام الإدارة إلى مجالات وفرص تحسين الأداء وتحديد مجالات أوجه انخفاض الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب.
3. **معلومات لحل المشكلات:** وهي تتعلق بتقييم بدائل القرارات والاختيار بينهما وتعد ضرورية للأمور غير الروتينية (أي التي تتطلب إجراء تحليلات أو تقارير محاسبية خاصة) وبذلك فهي تتسم بعدم الدورية، وعادة ما تستخدم هذه المعلومات في التخطيط طويل الأجل.

ويري البعض الأخر أن أنواع المعلومات المحاسبية تنحصر في المدة الزمنية التي يتم فيها الاستفادة من المعلومات، وهي (المعلومات المحاسبية عن المدة السابقة، والمعلومات المحاسبية عن المدة الحالية، والمعلومات المحاسبية عن المدة اللاحقة) والتي لا تخرج عن الأنواع الثلاثة السابقة أعلاه.

رابعا: جودة المعلومات المحاسبية. تعني جودة المعلومات المحاسبية مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية، الرقابية، المهنية والفنية بما يحقق الهدف من إستخدامها، وحتى تكون المعلومات المحاسبية مفيدة يجب أن تتوفر على مجموعة من الخصائص النوعية، إضافة على الخصائص العامة للمعلومات السابق

[1] هشام عمر حمودي عبد، **مرجع سابق**، ص ص 88- 89.

ذكرها في المبحث الثاني من هذا الفصل، ونستطيع إيراد الخصائص النوعية المتعلقة بالمعلومات المحاسبية على وجه الخصوص، والتي نص عليها مجلس معايير المحاسبة المالية (Financial Accounting Standards Board) (FASB) وفي هذا الإطار أصدر ذات المجلس بيان رقم (02) بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، حيث تم تقسيم الخصائص النوعية إلى خصائص أساسية وأخرى ثانوية.[1]

وفي ما يلي شرح موجز للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.[2]

1. **الخصائص الأساسية** : وتشمل على خاصيتين هما:

أ. **الملائمة:** المعلومات الملائمة هي تلك المعلومات التي تؤثر في سلوك متخذي القرار الاقتصادي بالمساعدة في تقييم الأحداث الماضية، الحاضرة والمستقبلية، وتحتوي على ثلاث خصائص فرعية هي:

- **قيمة التغذية العكسية:** أي المدى الذي يمكن لمتخذ القرار أن يعتمد عليه في تعديل توقعاته السابقة.
- **القيمة التنبؤية:** ويقصد بها قيمة المعلومات كأساس للتنبؤ بالتدفقات النقدية للمؤسسة أو بقوتها الإيرادية.
- **التوقيت المناسب:** أي ربط مدى ملائمة المعلومة لمتخذ القرار بتوقيت إيصالها له، لأن توصيل المعلومة لمتخذ القرار في الوقت غير المناسب يفقدها تأثيرها على عملية اتخاذ القرار، ومن ثم افتقادها للفائدة المرجوة منها.

ب. **الموثوقية:** ويقصد بها حسب البيان رقم (02) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالي(FASB) بأنها المعلومات الخالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة، وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله، وتتكون هذه الخاصية من ثلاث خصائص فرعية هي:

- **القابلية للتحقيق:** ويعني القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل القائمين بالقياس المحاسبي إذا ما تم استخدام نفس طرق القياس.
- **الصدق في التعبير:** تعني تمثيل المعلومات المحاسبية للواقع العملي، الذي يعكس الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية التي تمارسها المؤسسة.
- **الحياد:** أي عرض المعلومات المحاسبية دون تحيز لفئة معينة من مستخدمي القوائم المالية.

2. **الخصائص الثانوية:** وتتمثل فيما يلي:

أ. **الثبات:** يقصد بالثبات إتباع نفس الطرق المحاسبية في تسجيل الأحداث الاقتصادية والتقرير عنها بطريقة موحدة من دورة إلى أخرى.

---

[1] بلقاسم كحولي أحلام، معطي الله خير الدين، **دور التدقيق الداخلي في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية دراسة حالة المؤسسة المينائية سكيكدة**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة ، الجزائر، المجلد 06، العدد 9، 2018، ص 203.

[2] نفس المرجع السابق، ص 204.

ب. **القابلية للمقارنة:** تعتبر المعلومات المحاسبية التي تم قياسها والتقرير عنها بصورة متماثلة في المؤسسات المختلفة قابلة للمقارنة، ويقصد بالتماثل هنا أن تكون الإجراءات المحاسبية والقياس والتبويب وطرق الإفصاح والعرض المطبقة هي نفسها في مختلف المؤسسات.

حيث أن إستخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يواجه عدة مشكلات ومحددات لخصت على النحو التالي:[1]

1. احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية أي (الملاءمة و الموثوقية) إذ لا يوجد توافق بين ملاءمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلا قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها، أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملائمة.
2. احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب، ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية، كما في حالة أرقام التكلفة التاريخية.
3. ليست كل المعلومات الملائمة والموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة، لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر(اختبار مستوى الأهمية) إن البند يعد مفيدا وذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنه بطريقة محرفة إلى التأثير على متخذ القرار.
4. كذلك قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها (اختبار التكلفة/ العائد)، فالمعلومات التي لا ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف مستخدمي القوائم المالية لا تعتبر معلومات مهمة، وليس هناك ما يدعو إلى الإفصاح عنها، إن القاعدة العامة فيما يتعلق باختبار محدد التكلفة والعائد هي أن المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن كلفتها، وإلا فإن المؤسسة تتكبد خسارة عند الإفصاح عن تلك المعلومة، وذلك بسبب الإفصاح عن معلومات كلفتها تفوق منفعتها.
5. قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا أن مستخدمها تواجهه صعوبة فهمها، وتحليلها واستخدامها في نموذج القرار الذي يواجهه، على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة، وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة، ولكن هناك عدد كبير من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وتعليم مختلفة وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة مما يجعل من هذه المهمة صعبة للغاية.
6. بالرغم من أهمية المقارنة في عملية اتخاذ القرار، فإن ما يهتم به مستخدمو المعلومات المحاسبية مقارنة المعلومات الخاصة بمؤسسة معينة مع مؤسسات مشابهة أو منافسة أو مع القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه هذه المؤسسة، إلا أن عملية المقارنة سواء المكانية أو الزمانية قد لا تكون ذات جدوى عندما لا تلتزم المؤسسة بسياسة التماثل أو

[1] حامدي علي، **أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة مطاحن الأوراس باتنة الوحدة الإنتاجية التجارية أريس**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، غير منشورة، 2011 ، ص ص 107- 108.

الاتساق وعدم تغيير الطرق المحاسبية بمجرد الرغبة في التغيير وعند تغيير تلك الطرق فإنه من الضروري الإفصاح عن هذا التغيير والآثار المترتبة نتيجة هذا التغيير على الوضع المالي ونتيجة النشاط للمؤسسة ذات العلاقة.

الفرع الثاني التقارير والقوائم المالية. تعد التقارير والقوائم المالية الحاضن الوحيد للمعلومات المحاسبية والمالية فلا يمكن تقديم معلومات محاسبية ومالية للجهات الداخلية والخارجية إلا من خلال تقارير وقوائم متفق عليها وتكون على أشكال متعدد، وتعد تلك التقارير والقوائم المالية بمثابة مخرجات لنظام المعلومات المحاسبية، فالمسلم به عند المحاسبين أن إعداد التقارير والقوائم المالية ليس هدفا في حد ذاته وإنما الهدف هو توفير مصدر للمعلومات المفيدة تقدمه المؤسسة لمستخدمي تلك التقارير والقوائم وهذا واضح من خلال الإطار الفكري للمحاسبة إذ يبدأ هذا الإطار بمستوي مهم جدا وهو مستوى أهداف التقارير المالية ومن هنا فإن تناول هذا الفرع سيكون من خلال الأتي.

أولا: مفهوم التقارير والقوائم المالية: ونوجز لهم التعاريف التالية.

1. يعد مفهوم التقارير المالية أعم وأشمل من القوائم المالية ويدخل مفهوم القوائم المالية ضمن التقارير المالية وتعرف التقارير المالية بأنها " تمثل مصطلح واسع لتقديم كافة المعلومات التي تمكن كل من المستثمرين والدائنين وكافة الأطراف الأخرى المهتمة بالمؤسسة في التعرف على الأنشطة المالية الخاصة بالمؤسسة".[1]
2. أما مفهوم القوائم المالية فهي تعرف بأنها " تقارير مالية محاسبية تعد طبقا للمفاهيم والفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتحتوي على بيانات ومعلومات منتقاة من سجلات ودفاتر المؤسسة، وتهدف أساسا إلى إعلام الأطراف الخارجية والداخلية عن مدى نجاح أو إخفاق إدارة المؤسسة في تحقيق أهدافها ".[2]

ونري أن الفرق بين القوائم المالية والتقارير المالية يكمن في كون التقارير المالية أشمل وأعم من القوائم المالية، كما أن التقارير المالية قد تكون عل مدار السنة أما القوائم المالية فهي تعد في نهاية السنة، وأنها متعددة الأشكال والصور فيما تكون القوائم المالية ذات أشكال محددة أساسية أو إضافية وأخيرا فإن القوائم المالية تلتزم بالمبادئ المحاسبية عند الإعداد وليست بالضرورة أن تلتزم جميع التقارير المالية بالمبادئ المحاسبية فقد ترى الإدارة عرض بعض المعلومات اختياريا بعيد عن الالتزام بالمبادئ المحاسبية.

[1] طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص39.

[2] عمامرة ياسمينة، خديجة بلحياني، **أهمية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي scf دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير وحدة المدية**، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، جامعة تبسة الجزائر، المجلد 01، العدد01، 2018، ص 14.

ثانيا: أهداف التقارير والقوائم المالية. حسب الدراسة التي قامت بها لجنة أهداف القوائم المالية (لجنة تروبلود) تم الخروج بنتيجة عمل هذه اللجنة بتقرير نص على أثنى عشر هدف تكون في مجموعها هيكلا مستقلا يتكون من عدة مستويات تتدرج من العموميات إلى الخصوصيات، وتفصيل هذه الأهداف التي جاءت في تقرير تروبلود كما يلي.[1]

1. **الهدف الأول:** الهدف الأساسي للقوائم المالية توفير معلومات تساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية على أساس أن عملية اتخاذ القرارات تعد معيارا لمنفعة المعلومات.
2. **الهدف الثاني:** توفير معلومات عن النشاط الاقتصادي للمؤسسة الاقتصادية حتى تستفيد منها الفئات التي لا تملك السلطة أو القدرة للوصول لمعلومات عن المؤسسة الاقتصادية بشكل مباشر.
3. **الهدف الثالث:** توفير معلومات تساعد المستثمرين و المقرضين للقيام بالتنبؤات و إجراء المقارنات و تقييم التدفقات النقدية المتوقعة من حيث الكمية و التوقيت.
4. **الهدف الرابع:** إمداد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات الضرورية للقيام بالتنبؤات و المقارنات و تقييم مقدرة المؤسسة الاقتصادية على تحقيق الدخل (القدرة الإرادية).
5. **الهدف الخامس:** توفير معلومات تساعد في الحكم على مدى كفاءة الإدارة في استخدام موارد المؤسسة الاقتصادية، و أثر ذلك في تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية.
6. **الهدف السادس:** توفير معلومات واقعية و تفسيرية عن العمليات و الأحداث التي تساعد في التنبؤ و المقارنة و التقييم لقدرة المؤسسة الاقتصادية على تحقيق الدخل.
7. **الهدف السابع:** تقديم قائمة المركز المالي(الميزانية) تساعد في التنبؤ والمقارنة والتقييم للمقدرة الربحية (القدرة على تحقيق الدخل).
8. **الهدف الثامن:** تقديم قائمة عن الدخل الدوري، تساعد في التنبؤ و المقارنة و التقييم لقدرة المؤسسة الاقتصادية على تحقيق الدخل في المستقبل.
9. **الهدف التاسع:** تقديم قائمة بالنشاط المالي تسمح بالقيام بالتنبؤات والمقارنات والتقييم للمقدرة الإرادية (الدخلية) للمؤسسة الاقتصادية.
10. **الهدف العاشر:** تقديم قائمة بالتغيرات المالية المتصلة بالمستقبل، مما سيزيد من مقدرة مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ و تقييم الأحداث الاقتصادية المتوقعة.

[1] مداحي عثمان، **أهداف القوائم المالية**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد 07 ، 2012، ص 53- 54.

11.الهدف الحادي عشر: تقديم معلومات للأجهزة الحكومية يساعد في تقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية و مدى الفعالية في تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية.

12.الهدف الثاني عشر: تقديم معلومات عن أثر أنشطة المؤسسة الاقتصادية على المجتمع بصفة عامة.

ثالثا: مستخدمو التقارير والقوائم المالية: لا يختلف إثنان على أن المستخدمين للتقارير والقوائم هم إما مستخدمون داخليين أو مستخدمون خارجيين، ويمكن النظر إلى المستخدمين من عدة زوايا وفق طبيعة علاقة المستخدم مع المؤسسة أو وفق طبيعة المعلومة المستخدمة أو وفق نشاط المؤسسة ذاتها ويأتي تبويب المستخدمين كما يلي. [1]

1. **المستثمرون:** يهتم المستثمرون ومقدمو رؤوس الأموال بالمؤسسات التي يضعون فيها أموالهم بالنظر إلى العائد المحقق أو المتوقع تحقيقه من الاستثمار فيها مع مقابلة ذلك بمستوى المخاطرة المرتبطة بها، ومن ثم يحتاجون إلى المعلومات المحاسبية التي تمكنهم من تقييم النجاعة الاقتصادية والمالية للمؤسسة وصافي مركزها المالي، مما يساعدهم على اتخاذ قرارات الشراء والبيع والاحتفاظ بالاستثمار، كما أنهم يهتمون بتقييم قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح.
2. **الموظفون:** يهتم الموظفون بالمعلومات التي تسمح لهم بمعرفة ربحية المؤسسة وقدرتها على الاستمرار بما يحفظ مراكز عملهم، كما أنهم يهتمون بقدرتها على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم خاصة ما يرتبط منها بالطاقة الربحية (الجزء المتغير) ومنافع التقاعد.
3. **المقرضون:** يهتم المقرضون بقدرة المؤسسة على الوفاء وعلى تسديد الديون في تواريخ الاستحقاق كما أنهم قد يهتمون بمعرفة وضعية المؤسسة وتقدير قدرتها المستقبلية بغرض اتخاذ قرار ممارسات الخيارات، كخيارات تحويل القروض مثلا.
4. **الموردون والدائنون الآخرون:** يهتمون بدورهم أيضا بقدرة المؤسسة على دفع المبالغ المستحقة وكذلك بقدرتها على الاستمرار في نشاطها إذا كانت العلاقات التي تربطهم بها تعاقدية وترتبط بالأجل الطويل.
5. **العملاء والمدينون الآخرون:** يهتم العملاء بقدرة المؤسسة على الاستمرار في نشاطها بالنظر إلى حاجتهم إليها في مجال التموين وتسليم السلع المطلوبة منهم وتزداد هذه الأهمية إذ كان ارتباطهم بها طويل الأجل.
6. **الحكومات والوكالات العمومية:** تهتم الحكومات ومختلف مصالحها العمومية بعملية توزيع الموارد وكيفية تنظيم نشاطات المؤسسات بغرض تحديد السياسات الضريبية والاجتماعية فضلا عن الحاجات الإحصائية التي تسمح بإعداد الحسابات الوطنية.

[1] ماجد ماهر فهيم سابا، **مدى قابلية معايير إعداد القوائم المالية الدولية للتطبيق في فلسطين**، رسالة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، جامعة غزة، فلسطين، غير منشورة، 2008، ص 32.

7. **الجمهور:** قد يهتم الجمهور بالحصول على معلومات عن المؤسسات بغرض التعامل معها أو القيام بخيارات توظيف المدخرات في حالات الطلب العلني للادخار مثلا.

رابعا: أنواع التقارير والقوائم المالية التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبية. يقدم نظام المعلومات المحاسبية بالإضافة إلى القوائم المالية، مجموعة كبيرة من التقارير التي يمكن تصنيفها على أساس عدد من المعايير والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (01-04): أنواع التقارير التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبية.

المعيار	أنواع التقارير	الأمثلة على التقارير
الوظائف الإدارية	• تقارير تخطيطية • تقارير رقابية • تقارير تشغيلية	• تمثل الموازنات التقديرية التي تستخدم بكافة المستويات الإدارية كموازنات المبيعات وموازنات الإنفاق. • يوفر النظام المحاسبي مجموعة كبيرة من التقارير الرقابية للمستويات الإدارية المختلفة التي تهدف إلي التأكيد من أن التنفيذ الفعلي يتم بطريقة تحقق أهداف المؤسسة الاقتصادية بأقل تكلفة وأحسن كفاءة وإنتاجية ومن أمثلتها تقرير انحراف الإنتاج اليومي وتقرير استهلاك المواد. • هي التقارير التي تركز على الوضع الحالي لنظام العمليات داخل المؤسسة الاقتصادية لمساعدة الإدارة التشغيلية في التحكم والسيطرة على نظام العمليات يوم بيوم والنظام المحاسبي يقوم بإصدار العديد من التقارير التشغيلية مثل تقرير حول أرصدة المخازن أوامر الشراء وأوامر البيع.
درجة تفصيل التقارير	• تقارير موجزة • تقارير مفصلة	• تتضمن بعض الإحصائيات والنسب التي يستخدمها المدراء لتقدير مدى صحة سير العمل وتعد حسب الطلب أو بشكل دوري ومن أمثلتها معدل دوران المخزون وتقرير المبيعات الشهري أو الفصلي. • هي التقارير التي تعد دوريا بشكل دوري يومي أو فصلي وهي منتظمة من حيث الشكل ومن أمثلتها كشف أوامر البيع كشف أوامر الشراء كشف تسليمات المخازن.
اتجاه سير التقرير	• تقارير عمودية • تقارير أفقية	• يتم من خلالها تبادل المعلومات بين المستويات الإدارية المختلفة ضمن المؤسسة الاقتصادية وغاليا ما تتضمن معلومات حول التخطيط والرقابة. • وهي التي تتحرك من قسم إلي أخر ضمن نفس المستوي الإداري ويتم من خلالها تبادل معلومات تتعلق بتنفيذ العمليات التشغيلية ضمن المؤسسة الاقتصادية كإرسال نسخة من أمر البيع من قسم المبيعات إلي قسم الشحن لشحن بضاعة الزبون.

المصدر: إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص 102- 103.

إضافة إلى التقارير أعلاه قد يتطلب الأمر تقارير أخري بسبب حدث ما، هذا النوع من التقارير يعد عادة عندما يحدث حدث طارئ معين، تطلب فيه إدارة المؤسسة إعداد تقرير حول ذلك الحدث للجهة المختصة يتضمن معلومات وفق ما تحتاج إليه الجهة الطالبة لذلك التقرير.

وبالرجوع للحديث عن القوائم المالية فنجدها هي المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبية المالي وتتمثل في مجموعة من القوائم التي تلخص قدرا كبيرا من البيانات والمعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المؤسسة بقصد اتخاذ قرارات معينة.

ولقد حددت المادة 25 من القانون 07/11 من النظام المحاسبي المالي أنه على كل مؤسسة تدخل في مجال تطبيقها لهذا النظام أنها ملزمة بإعداد قوائم مالية سنوية، ويستثني في هذا الكيانات الصغيرة.

وتضبط القوائم المالية تحت مسؤولية مسيري المؤسسة ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر تلي إقفال السنة المالية وينبغي أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى، ويحدد بوضوح كل مكون من مكونات القوائم المالية، ويتم تبيان المعلومات الآتية بكل دقة ووضوح:[1]

1. تسمية الشركة: الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للوحدة التي تقدم تبيان الجداول المالية.
2. نوع القوائم المالية: (حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة).
3. تاريخ إقفال الحسابات.
4. العملة التي تقدم بها.

وتذكر كذلك معلومات أخرى تسمح بتحديد هوية المؤسسة:

1.عنوان مقر الشركة، الشكل القانوني، مكان الذي تنشط فيه والبلد الذي سجلت فيه.
2.الأنشطة الرئيسية، وطبيعة العمليات المنجزة.
3.اسم الشركة الأم وتسمية المجتمع الذي ترتبط به الوحدة عند الاقتضاء.
4.معدل عدد العاملين فيها خلال الفترة.

تقدم القوائم المالية وجوبا بالعملة الوطنية ويمكن القيام بجبر المبالغ الوارد ذكرها في القوائم المالية إلى ألف وحدة، وتقدم القوائم المالية كذلك المعلومات التي تتيح إجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **العدد 19**، الصادر في 28 ربيع الأول عام 1430الموافق لي 25 مارس سنة 2009، ص 22.

وقد حدد النظام المحاسبي المالي القوائم المالية بخمسة قوائم وهي كتالي: [1]

1. الميزانية.
2. حساب النتائج.
3. جدول سيولة الخزينة.
4. جدول تغير الأموال الخاصة.
5. ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويقدم معلومات مكملة للميزانية و حسابات النتائج.

وسنتطرق في ما يلي إلى القوائم المالية الرئيسية الواجب على المؤسسة إخراجها بواسطة نظام معلوماتها المحاسبية.

1. **قائمة المركز المالي (الميزانية):** حيث تعريف الميزانية بأنها صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة لمدة محددة عادت تكون سنة مالية وتظهر ذمة المؤسسة، والتي تتمثل في عناصر الأصول وعناصر الخصوم مجتمعة، سواء كانت المؤسسة شخص طبيعي أو معنوي، وتحتوي الميزانية على عمودين الأول للسنة الجارية والثاني مخصص للسنة السابقة حيث يضم أرصدة السنة السابقة فقط وتتضمن جميع العناصر المرتبط بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة.[2]

وتعتبر الميزانية بيانا لكافة الأحداث التي يتم تسجيلها في المؤسسة وتتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة والتي تفيد متخذي القرارات، وتقدم الموجودات والتزامات في شكل واحد أو في شكلان منفصلان عن بعضهما البعض وتضم معطيات السنة المالية الجارية والأرصدة الخاصة بالسنة المالية الماضية كما ينبغي أن تحتوي الميزانية على الأقل للعناصر التالية:[3]

أ. **الأصول (ASSETS):** هي كل المواد التي تخضع إلى رقابة المؤسسة الناتجة عن أحداث ماضية وتنتظر المؤسسة منها مزايا اقتصادية مستقبلية وتصنف الأصول على أساس الزمن (السيولة) إلى:

- **أصول غير متداولة (غير جارية):** وتشمل:

✓ القيم الثابتة المعنوية (شهرة المحل، قيم معنوية أخرى).

✓ القيم الثابتة المادية (الأراضي، المباني، قيم ثابتة أخرى، قيم ثابتة للتنازل، القيم الناتجة التجارية).

✓ الأصول المالية وتشمل (السندات المعاد تقييمها، سندات مساهمة ثابتة، مساهمات وحقوق مماثلة قروض وأصول مالية غير متداولة، أصول ضريبية مؤجلة).

- **أصول متداولة (جارية):** وتشمل المخزونات والحسابات الجارية، الزبائن والمدينون الآخرون.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **العدد 19، مرجع سابق**، ص 22.

[2] جمال معتوق، **تحليل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي scf دراسة حالة المؤسسة العمومية لإنتاج الحليب ومشتقاته مجمع CIPLAIT وحدة ملبنة التل مزلوق سطيف للفترة 2014-2015**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة قسنطينة ، الجزائر، العدد 48 ديسمبر 2017، ص 79.

[3] لبوز نوح، **مخطط النظام المحاسبي المالي الجديد المستمد من المعايير الدولية للمحاسبة**، مؤسسة الفنون المطبعية والمكتبية لولاية بسكرة، الجزء الأول، الجزائر، 2009، ص ص 40 – 42.

ب. **الخصوم والالتزامات (LIABILITIES):** هي التضحيات المستقبلية لمنافع اقتصادية نشأت نتيجة تعهد المؤسسة بتحويل الأصول أو تقديم خدمات إلى مؤسسة أخرى في المستقبل كنتيجة لعملية أو أحداث تمت في الماضي، وتصنف الخصوم على أساس الاستحقاق إلي.

- **الأموال الخاصة (حقوق الملكية):** تتكون من (رؤوس الأموال الخاصة قبل عملية التوزيع الخصوم الغير الجارية تتضمن الفائدة، رأس المال المطلوب، رأس المال غير المطلوب، الاحتياطات فرق إعادة التقدير).
- **الخصوم غير المتداولة:** وتشمل (قروض وديون مالية، التزام ضريبي، خصوم أخرى غير متداولة، الموردين والإيرادات المقدمة، الخصوم المماثلة).
- **الخصوم المتداولة:** وتشمل ضرائب، ديون، ودائنون آخرون، حسابات الخزينة (السالبة) وما يعادلها.

ويتم عرض الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي وفق المادة (1.220) من القانون 07/11 والتي يعرض من خلالها عناصر الأصول وعناصر الخصوم في الميزانية وتبرز بصورة منفصلة على الأقل الفصول الآتية عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول وهي كتالي.[1]

أ. في ما يتعلق بجانب الأصول: نجد التثبيتات المعنوية، التثبيتات العينية، الإهتلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)، الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا)، خزينة الأموال الايجابية ومعادلات الخزينة الايجابية.

ب. في ما يتعلق بجانب الخصوم: نجد رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال مع تمييز رأس المال الصادر(في حالة الشركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى، الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة، الموردون والدائنون الآخرون، خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)، المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا)، خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

ت. وفي حالة الميزانيات المدمجة إضافة لما سبق تظهر العناصر التالية المساهمات المدرجة في الحسابات حسب طريقة المعادلة، الفوائد ذات الأقلية.

ويوضح النظام المحاسبي المالي شكل الميزانية المالية في جدولين هما جدول الأصول وجدول الخصوم كما هو موضح في الملاحق رقم (01) و (02)، وكما يشترط أنه دائما وأبدا يكون جانب الأصول مساوي لجانب الخصوم وكما يتم عرض المحتوي المعلوماتي للميزانية لجانب الأصول وجانب الخصوم للتوضيح أكثر وفق الملحقين رقم (03) ورقم (04) على التوالي.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **العدد 19، مرجع سابق**، ص 23- 24.

2. **جدول حساب النتائج (حسب الطبيعة وحسب الوظيفة):** حيث يعرف جدول حساب النتائج وفق النظام المحاسبي المالي ووفق المادة (1.230) من القانون 07/11 بأنه بيان ملخص الأعباء والنواتج المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح / الكسب أو الخسارة.[1]

إضافة لما سبق يمكن أن ترتب الأعباء أو النواتج حسب طبيعتها أو حسب وظيفتها في جدول حساب النتائج للمؤسسة، كما يحتوي هذا الجدول على أرصدة السنة السابقة ومعطيات السنة المالية الجارية وهذا ما يسمح للمؤسسة بتقييم أدائها.[2]

ويتكون جدول حساب النتائج من. [3]

أ. النواتج: هي زيادة المنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل مدخولات أو زيادة الأصول أو انخفاض الخصوم التي يترتب عنها زيادة الأموال الخاصة، باستثناء الزيادات الناتجة عن تقديم مساهمات جديدة من طرف المساهمين إلى الأموال الخاصة.

ب. الأعباء: هي انخفاض المنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل مخرجات أو انخفاض الأصول التي يترتب عنها نقص الأموال الخاصة باستثناء التوزيعات إلى المساهمين في الأموال الخاصة، ويشمل أيضا الخسائر وكذا الأعباء الناشئة عن النشاطات العادية للمؤسسة مثل تكلفة البيع والأجور والاهتلاكات.

ت. النتيجة الصافية: تساوي النتيجة الصافية للسنة المالية الفارق بين مجموع النواتج ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية، ويكون مطابق لتغير الأموال الخاصة بين بداية السنة المالية ونهايتها، ما عدا العمليات التي تؤثر مباشرة على مبلغ رؤوس الأموال الخاصة ولا تؤثر على الأعباء أو النواتج، وتمثل النتيجة الصافية ربحا عند وجود فائض في النواتج على الأعباء وتمثل خسارة في الحالة العكسية.[4]

ويتم عرض جدول حساب النتائج حسب النظام المحاسبي المالي وفق المادة (2.230) من القانون 07/11 والتي يعرض من خلالها نتيجة السنة المالية سواء كانت ربح أو خسارة ويجب أن يحتوي جدول حساب النتاج وفق هذه المادة على المعلومات الدنيا التالية.[5]

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **العدد 19، مرجع سابق**، ص 24.

[2] جمال معتوق، **مرجع سابق**، ص 80.

[3] عبد الغاني دادان، عبد الوهاب دادان، **المنظور المالي للنظام المحاسبي المالي حسب المعيار المحاسبي الدولي 32 و39 وحول الصنف 1 و5** ، الملتقي العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، 2011، ص 371.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **العدد 27**، الصادر في 22 جمادي الأول عام 1429 الموافق لي 28 ماي سنة 2008، ص 14.

[5] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، **مرجع سابق**، ص ص 24- 25.

أ. تحليل الأعباء حسب طبيعتها والذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال.

ب. منتجات الأنشطة العادية.

ت. المنتوجات المالية والأعباء المالية.

ث. أعباء المستخدمين.

ج. الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.

ح. المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية.

خ. المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية.

د. نتيجة الأنشطة العادية.

ذ. العناصر الغير العادية (لمنتجات والأعباء).

ر. النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.

ز. النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

وفي حالة حساب النتائج المدمج إضافة لما سبق تظهر العناصر التالية حصة المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة المدمجة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية، حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية.

وتقوم المؤسسات بإعداد جدول حساب النتائج حسب الطبيعة وكما يمكنها إعداده أيضا حسب الوظيفة فتستعمل في ذلك زيادة على الجدول السابق مدونة حسابات حسب الوظيفة مكيفة مع خصوصياتها واحتياجاتها، ويوضح النظام المحاسبي المالي شكل جدول حساب النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظيفة في جدولين هما جدول حساب النتائج حسب الطبيعة وجدول حساب النتائج حسب الوظيفة كما هو موضح في الملاحق رقم (05) و (06) ، وكما يوضح المحتوي المعلوماتي لجدول حاسبات النتائج حسب الطبيعة وفق الملحق رقم (07).

3. **جدول سيولة الخزينة أو جدول التدفقات النقدية للخزينة (الطريقة المباشرة وغير المباشرة):** يعرف جدول سيولة الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي ووفق المادة (1.240) من القانون 07/11 بأنه جدول يهدف إلى إعطاء مستعملي القوائم المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية.[1]

يقدم جدول سيولة الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها) هذا ما جاءت به المادة (2.240) من القانون 07/11 التي تتضمن ما يلي.[2]

أ. التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل).

ب. التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار(عمليات سحب أموال عن اقتناء وتحصيل لأموال عن بيع أصول طويلة الأجل).

ت. التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض)

ث. تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم تقدم كلا على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلي سنة مالية أخري في الأنشطة العملياتية للاستثمار أو التمويل.

ويقدم جدول تدفقات الخزينة إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة وذلك كما يلي.[3]

أ. **الطريقة المباشرة:** تتمثل في.

- تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (الزبائن، الموردين، الضرائب) قصد إبراز تدفق مالي صافي.
- تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المالية المقصودة.

ب. **الطريقة الغير مباشرة:** وتتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ في الحسبان.

- أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (اهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين).
- التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة).
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة) تقدم كل على حدى.

ويوضح النظام المحاسبي المالي شكل جدول سيولة الخزينة بالطريقة المباشرة والطريقة الغير مباشرة وذلك وفق الملاحق التالية على التوالي أنظر الملحق رقم (08) والملحق رقم (09).

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، **مرجع سابق**، ص 26.

[2] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[3] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

4. **جدول تغير الأموال الخاصة:** يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.[1]

والمعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي.[2]

أ. النتيجة الصافية للسنة المالية.

ب. تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيراتها مباشرة كرؤوس الأموال.

ت. المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.

ث. عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض التسديد).

ج. توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

ويوضح النظام المحاسبي المالي شكل جدول تغير الأموال الخاصة وذلك وفق الملاحق رقم (10).

5. **ملحق الكشوف المالية:** يشتمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية هذا ما جاءت به المادة (1.260) من القانون 07/11 وهذه المعلومات كتالي.[3]

أ. القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية (المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفات لها مفسرة ومبررة)

ب. مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.

ت. المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيريها طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات.

ث. المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

ولقد فرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسات استخدام عدد من الجداول تفيد في فهم أفضل لبنود القوائم المالية والتي يمكن إيرادها في الملحق وهذه الجداول هي:

أ. جدول تطور التثبيتات والأصول غير الجارية.

ب. جدول الإهتلاكات.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، **مرجع سابق**، ص 26.

[2] نفس المرجع السابق ، ص 27.

[3] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

ت. جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية.

ث. جدول المساهمات (فروع ووحدات مشتركة).

ج. جدول المؤونات.

ح. كشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية.

ويوضح النظام المحاسبي المالي شكل تلك الجداول وذلك وفق الملاحق رقم (11).

المطلب الثالث: مبادئ ومقومات نظام المعلومات المحاسبية. في هذا المطلب نقوم بشرح مبادئ نظام المعلومات المحاسبية المستمدة أساسا من المبادئ المحاسبية مرورا بأهدافه، ثم نتطرق إلى مقومات نظام المعلومات المحاسبية التقليدية والحديثة مع محاولة منا لإسقاط المقومات التقليدية على المقومات الحديثة.

الفرع الأول: مبادئ نظام المعلومات المحاسبية وأهدافه: ونتطرق إليهما من خلال الأتي.

يرتبط نظام المعلومات المحاسبية بمجموعة من المبادئ الأساسية وهي كما يلي: [1]

1. **مبدأ التكلفة المناسبة:** يعتبر من أهم المبادئ التي توفر للإدارة احتياجاتها من المعلومات، ويحقق لها الرقابة الداخلية بتكاليف مناسبة لحجم المؤسسة وإمكانياتها المالية، ويجب توفر شرطين حتى يكون النظام المحاسبي قادر على توفير المعلومات وتحقيق الرقابة وهما:

أ. **شرط إجباري:** ويتمثل في ضرورة ضمان النظام المحاسبي تحقيق الحد الأدنى من الإجراءات التي تعمل على توفير المعلومات اللازمة والتي تتضمن متطلبات نظام الرقابة الداخلية.

ب. **شرط اختياري:** ويتمثل في إمكانية جعل النظام المحاسبي ذو قدرة عالية على تزويد الإدارة بمعلومات أوفر وأدق، وكذا تحقيق فعالية قصوى لنظام الرقابة الداخلية مع مراعاة جانب التكاليف ومقارنتها بالعائد المنتظر من هذه الإجراءات الاختيارية.

2. **مبدأ الثبات في إعداد التقارير:** هذا المبدأ يعتبر من المبادئ الأساسية في المحاسبة وعليه فإن أي نظام معلومات محاسبية يجب أن يكون قادرا على تحقيق واحترام هذا المبدأ والذي يتطلب أن تكون مخرجات النظام (التقارير المالية والختامية) معدة بطريقة واحدة وثابتة في كل الدورات، حتى يتمكن المستعملون لها من المقارنة بين عدة سنوات والاستفادة منها.

[1] أحمد العماري، **طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 01، نوفمبر،2001، ص ص 57- 59.

3. **مبدأ العمل الإنساني في إعداد التقارير:** مادام الفرد هو الثروة الحقيقية للمؤسسة فإنه من الضروري مراعاة جانب العلاقات الإنسانية بالتركيز على توفير الظروف الملائمة والمحفزة للأفراد لأداء مهامهم بشكل جماعي والقيام بدراسة مستفيضة للنفس البشرية وميولها.
4. **مبدأ الملكية:** إن تصميم نظام المحاسبي يتطلب مراعاة ما يتضمنه الهيكل التنظيمي للمؤسسة من خطوط السلطة والمسؤولية، لأنه على أساسها توضح أساليب الضبط والرقابة الداخلية، ويحدد أيضا خطوط الاتصال لتدفق البيانات والمعلومات من وإلى نظام المعلومات المحاسبية.
5. **مبدأ التوقيت السليم:** إن نتائج النظام توجه إلى جهات مختلفة لتتخذ القرارات المناسبة لذلك يجب أن يكون النظام المحاسبي المصمم قادرا على توفير هذه النتائج في الوقت المناسب وبالنوعية الجيدة.
6. **مبدأ المرونة:** يجب أن يكون النظام المصمم مرنا ليواجه كل التغيرات التي تحدث في المستقبل مع مراعاة الثبات والاستمرار في عرض البيانات أي التوافق بين مبدأ الثبات والاستمرار ومبدأ المرونة، بحيث يمكن التعديل أو الإضافة حسب الظروف التي تواجه المؤسسة دون المساس بمبدأ الثبات والاستمرار.

حيث أن أي نظام معلومات محاسبية غرضه الرئيسي توفير معلومات محاسبية للمستخدمين، وتوجد ثلاثة أهداف معينة تساعد في إنجاز الغرض الرئيسي وهو تحقيق أهدافه التي أنشئ من أجلها، و ذلك ليثبت فعاليته و كفاءته، و تتمثل هذه الأهداف فما يلي:[1]

1. **الهدف الأول: الدعم اليومي للعمليات.** إن أي مؤسسة اقتصادية تقوم بعدد من الأنشطة و الأحداث التي تسمى عمليات، و يقصد بها العمليات المالية المتبادلة أي انتقال قيمة أو منفعة بين طرفين نتيجة قرار أو عمل إداري وتتمثل الأحداث أو عمليات تبادل القيمة الاقتصادية في عمليات البيع مثلا التي تحدث في المؤسسات الاقتصادية وتترجم في عملية محاسبية يحتويها و يعالجها نظام المعلومات المحاسبية.
2. **الهدف الثاني: دعم اتخاذ القرار.** الهدف الثاني المهم لنظام المعلومات المحاسبية هو توفير معلومات لعملية اتخاذ القرار والذي عادة يجب أن يتخذ بالتناسب مع عمليات المؤسسة الاقتصادية التخطيطية والرقابية، وإن هذا الهدف غالبا ما يطلق عليه بمعالجة المعلومات.
3. **الهدف الثالث: انجاز الالتزامات المتعلقة بالإدارة.** إن أهمية الالتزامات تتحدد بتوفير المعلومات اللازمة إلى المستخدمين الخارجيين عن المؤسسات الاقتصادية، فعلى سبيل المثال المؤسسات الاقتصادية المندمجة أو ذات الملكية العامة لها التزامات كبيرة كما في المؤسسات الاقتصادية الصناعية ذات النفع العام، تلك المؤسسات الاقتصادية مطلوب أن توفر معلومات إلى أصحاب المصالح فيها الذين يشملون إضافة للمالكين، الدائنين، اتحادات

[1] إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص27.

العمل، اللجان التنظيمية، المحللين الماليين، المشاركين الصناعيين وحتى الجمهور العام، أما المِؤسسات الاقتصادية الأصغر والتي عادة يطلق عليها شركات المساهمة فهي عادة ما تصدر قوائم مالية دوريا إلى المساهمين، ويجب أن توفر تقارير عن الدخل الخاضع للضريبة إلى الجهات الحكومية.

الفرع الثاني: مقومات نظام المعلومات المحاسبية. يتواجد في نظام المعلومات المحاسبية مجموعة من المقومات وقد تختلف من مؤسسة اقتصادية إلى أخرى بسبب عدة عوامل منها حجم المؤسسة، نوع النشاط، الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتشغيل النظام وغيرها. وتشتمل هذه المقومات على:[1]

1. **المقومات التقليدية:** المقومات التقليدية وهي التي تمثل الحد الأدنى الضروري لتشغيل نظام المعلومات المحاسبية وهي مجموع المقومات التي ظهرت في شكلها الأولي مع ظهور المحاسبة وهي:

أ. **المستندات:** تعتبر المادة الأولية التي يستعملها النظام للقيام بعملية المعالجة.

ب. **دليل الحسابات:** يحتوي على خريطة حسابات تتضمن أسماء مختلف الحسابات الإجمالية و الفرعية التي تتضمنها الميزانية وحساب النتائج مع ترتيب هذه الحسابات في مجموعات متجانسة ومرقمة.

ت. **المجموعة الدفترية:** تتمثل في كافة الدفاتر والسجلات التي يتم مسكها في المؤسسة الاقتصادية.

ث. **مجموع التقارير والقوائم المالية:** تمثل مجموعة التقارير و القوائم المالية ناتج تشغيل نظام المعلومات المحاسبي في أي مؤسسة و خلاصة كل ما قامت به من عمليات ضمن نشاطها التجاري و غير التجاري خلال كل سنة مالية.

2. **المقومات الحديثة:** تحول نظام المعلومات المحاسبية إلى نظام يعتمد بشكل كبير على عناصر التكنولوجيا و بالتالي ظهور مقومات أخرى حديثة، حيث نجد:

أ. **أجهزة الإعلام الآلي:** أصبح النظام المحاسبي يعتمد بشكل كبير على أجهزة الإعلام الآلي نظرا لما تتوفر عليه من خصائص منها السرعة في معالجة البيانات وتحليلها وتقديم النتائج في الوقت المطلوب.

ب. **البرمجيات:** نظام المعلومات المحاسبي أصبح في الوقت الراهن في المؤسسات الاقتصادية عبارة عن برنامج مطبق على الكمبيوتر، وتقلص عمل المحاسب إلى شخص يقوم بإدخال البيانات المطلوبة فقط إلى الكمبيوتر لأن هذه البرمجيات تقوم بمختلف العمليات التي كان يقوم بها المحاسب يدويا.

ت. **قاعدة بيانات مركزية:** تهدف إلى تقليل أو منع تكرار البيانات وتجعلها متاحة لتطبيقات النظام المختلفة، وتسمح للعديد من المستفيدين بالتعامل معها بكفاءة ويسر.

[1] هلايلي إسلام، بلولة محمد أكرم، **دور نظم تخطيط موارد المؤسسة Entreprise Ressource Planning (ERP) في تحسين نظام المعلومات المحاسبي**. الملتقي الوطني الأول حول المحاسبة والتدقيق كدعامة لتحسين الاستثمار بالمؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 02 /12/ 2017، ص 10.

ث. **تكنولوجيا المعلومات و الاتصال:** تبنت المؤسسات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمل نظام المعلومات المحاسبي والتي أصبحت ضرورة ملحة لا يمكن الاستغناء عنها في نقل، معالجة وتخزين البيانات وإنتاج المعلومات واسترجاعها.

يمكن القول مما سبق بأن مقومات نظام المعلومات المحاسبية الذي يقوم على التشغيل الآلي للبيانات لا تختلف عن مقومات نظام المعلومات المحاسبية اليدوي، بمعنى أنه في كل الأحوال لا بد من وجود مجموعة مستندية، ومجموعة دفترية، دليل محاسبي وقوائم مالية وتقارير أخرى، مع ذلك فان استخدام الحاسب الآلي يؤثر على شكل كل مقوم من المقومات السابقة وعلاقته بالمقومات الأخرى، وهو ما سنوضحه في العرض التالي لطبيعة مقومات نظام المعلومات المحاسبية في ظل استخدام الحاسب الآلي. [1]

1. **الأثر على المجموعة المستندية:** تتخذ المستندات في ظل النظام اليدوي الشكل المعتاد الذي تظهر عليه فواتير البيع و الشراء، أو إيصالات السداد و التحصيل وغيرها، وتستخدم هذه المستندات مباشرة للتسجيل في الدفاتر و السجلات، أما في حالة التشغيل الآلي للبيانات، فان الأمر يستلزم بالضرورة تعديل في شكل أو طبيعة المستندات، أو استخدام مجموعة مستندية وسيطة تحتوي البيانات الموجودة في المستندات الأصلية، مترجمة بطريقة يفهماه الحاسب الآلي حتى يمكن تغذيته بهذه البيانات كمدخلات، فالمستندات في الواقع ما هي إلا وسائط تحمل البيانات، ولا شك أن طبيعة هذه الوسائط سوف تتأثر بالطريقة المستخدمة في تشغيل البيانات.
2. **الأثر على المجموعة الدفترية:** لا يقتصر تأثير الحاسب الالكتروني على المجموعة المستندية، بل يمتد أيضا ليشمل المجموعة الدفترية، ففي ظل النظام المحاسبي اليدوي تتخذ المجموعة الدفترية شكل مجلدات ويمكن لكل من يطلع على هذه المجلدات أن يقرا ما بها من بيانات، أما في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات، فان مجموعة الدفاتر والسجلات قد تتخذ شكل أشرطة ممغنطة أو أسطوانات ممغنطة، ومن الواضح أن المجموعة الدفترية بصورتها الجديدة، لا تتيح للمحاسب أو المراجع أو المدير إمكانية الاطلاع على ما بها من بيانات مباشرة، كما في حالة المجموعة الدفترية الموجودة في ظل النظام اليدوي.
3. **الأثر على الدليل المحاسبي:** الدليل المحاسبي يتضمن قائمة بأسماء الحسابات الإجمالية و الفرعية، كما يشتمل أيضا مجموعة القواعد التي تحكم التسجيل في كل حساب وإذا كان الدليل المحاسبي ضروريا بالنسبة للنظام اليدوي، فإنه أكثر ضرورة لنظام التشغيل الالكتروني للبيانات، حيث لا يمكن للحاسب الإلكتروني توجيه بيان معين إلى حساب معين، إلا إذا كان مخزن به أرقام أو أسماء الحسابات الإجمالية والفرعية.

[1] أحمد حلمي جمعة، وآخرون ، **مرجع سابق**، ص 25- 27.

4. **الأثر على القوائم المالية و التقارير الأخرى:** أدى استخدام الحاسب الآلي إلى التأثير على كل من نوعية القوائم و التقارير التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبية وعلى الوسائل المستخدمة في عرض هذه القوائم و التقارير، فلقد أدى استخدام الحاسب الآلي إلى دقة وسرعة الحصول على التقارير، هذا فضلا عن إمكان توفير تقارير إدارية أكثر فاعلية، نظرا لمقدرة الحاسب الآلي على تشغيل كميات هائلة من البيانات، و إمكانية تطبيق النماذج الكمية في حل مشكلات الإدارة.
5. **الأثر على تخزين البيانات والمعلومات المحاسبية:** يتم تخزين البيانات في ظل النظام المحاسبي اليدوي بحفظ المستندات الأصلية داخل ملفات خاصة، هذا بالإضافة إلى أن الدفاتر والسجلات التي تحتوي البيانات المسجلة تمثل أيضا وسائل للتخزين، أما في ظل نظام التشغيل الآلي، فإن طبيعة الحاسب تفرض صورة جديدة لتخزين البيانات و الوسائط المستخدمة في ذلك، ويمكن القول بأن هناك طريقتان أساسيتان لتخزين البيانات:

أ. وحدة التخزين الأصلية: والتي تعد أحد مكونات وحدة التشغيل المركزية للحاسب في تخزين البيانات والتي سوف يتم تشغيلها أو إعادة استخدامها في عمليات مستقبلية، و من الواضح أن وسيلة التخزين هذه بطبيعتها متصلة اتصالا مباشرا و دائما بوحدة التشغيل المركزية، لأنها جزء منها، كما أن أي بيان مخزن يمكن الوصول إليه مباشرة بصرف النظر عن موقع البيان داخل وحدة التخزين.

ب. وحدة تخزين البيانات خارج الحاسب: وهو ما يطلق عليه التخزين الخارجي ويتم التخزين على أشرطة أو اسطوانات ممغنطة.

المطلب الرابع: تصميم نظام المعلومات المحاسبية وتطويره. في هذا المطلب سنتطرق إلى كيفية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية والتحدث عن دورة حياة النظام وصولا إلى مسؤوليات تصميم نظام المعلومات المحاسبية.

الفرع الأول: تصميم نظام المعلومات المحاسبية (دورة حياة النظام Systems Life Cicle) . نظام المعلومات المحاسبية من الأهمية بمكان للمؤسسات الاقتصادية فهو يسهل عملية إدارة المؤسسات الاقتصادية بكفاءة وفعالية، وتأتي أهمية نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية من أهمية المعلومات نفسها في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الإدارية، وفي الواقع فإن نجاح المؤسسة الاقتصادية أو فشلها قد يرجع أساسا إلى مدى كفاءة نظام المعلومات المحاسبية بها، حيث تطرقنا في المبحث الثالث من هذا الفصل إلى سبعة خطوات لتصميم نظام المعلومات بصفة عامة، فإنها تتطابق مع المراحل الثلاثة التالية الذكر إلى حد ما، ويجب أن نوضح بأن لكل نظام خصائص معينة ترتبط بتصميمه وذلك حسب نوع المؤسسة الاقتصادية وحسب حجمها وأهدافها.

ويمر تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية (Systems Development and Systems Design) بثلاثة مراحل أساسية وهي كتالي.[1]

1. تحليل النظام.(Systems Analysis).
2. تصميم النظام (Systems Design).
3. استكمال وتنفيذ النظام (Systems Implementation) .

وفي ما يلي شرح موجز لهما.

1. **تحليل النظام (Systems Analysis):** ويتمثل تحليل النظام في عملية تقييم نظام المعلومات المحاسبية الحالي والبيئة التنظيمية التي يعمل بها حتى يتسنى تحديد التوصيات الخاصة بتحسين النظام الحالي ويتم في هذه المرحلة تجميع كمية ضخمة من البيانات الخاصة بتحديد أهداف النظام ومن ثم الحكم على مدى تحقيق النظام الحالي لهذه الأهداف ووضع التصور الكامل للنظام الجديد، وعادة ما تقدم الاقتراحات الخاصة بتحسين النظام الحالي إلى الإدارة في صورة نظام جديد مقترح وكيفية استكماله، وإذا ما اتخذت الإدارة قرار بالمضي في استكمال النظام الجديد فإن هذه الاقتراحات المقدمة من محلل الأنظمة ستتخذ أساسا لتحديد الخطوات اللازمة لتصميم النظام الجديد.
2. **تصميم النظام (Systems Design):** ويتمثل تصميم النظام في عملية ترجمة الاقتراحات المعروضة من محلل النظام إلى نماذج وخرائط ورسومات مختلفة تعكس النظام الجديد المقترح بحيث يشمل تصميم النظام وصف تفصيلي للنظام والنظم الفرعية الخاصة به من مخرجات، المدخلات، وأنشطة تشغيل البيانات، ونظم الرقابة الداخلية المتعلقة بها.
3. **استكمال وتنفيذ النظام (Systems Implementation):** وتتمثل هذه المرحلة في وضع التصميم المقترح موضع التنفيذ بدلا من النظام القديم وفي هذه المرحلة يتم شراء معدات الحاسبات الآلية (في حالة إحلال الكبيوتر مكان العمل اليدوي) وبرامج الكمبيوتر ويجب في هذه المرحلة تقييم واختبار النظام الجديد لتحديد ما إذا كان النظام الجديد يقدم فعلا المعلومات المطلوبة ويحقق الأهداف المرجوة منه كما أن البرامج التدريبية للأشخاص العاملين بالنظام الجديد يجب أن تعد وقد يحتاج الأمر إلى تعيين أفراد جدد بخبرات معينة لتشغيل النظام بكفاءة.

[1] كمال الدين مصطفي الدهراوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الثانية، **مرجع سابق**، ص ص 320- 322.

ويمكننا الاستعانة بالشكل التالي لتوضيح المراحل سالفة الذكر أكثر فأكثر.[1]

الشكل رقم (01-14): مراحل تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية.

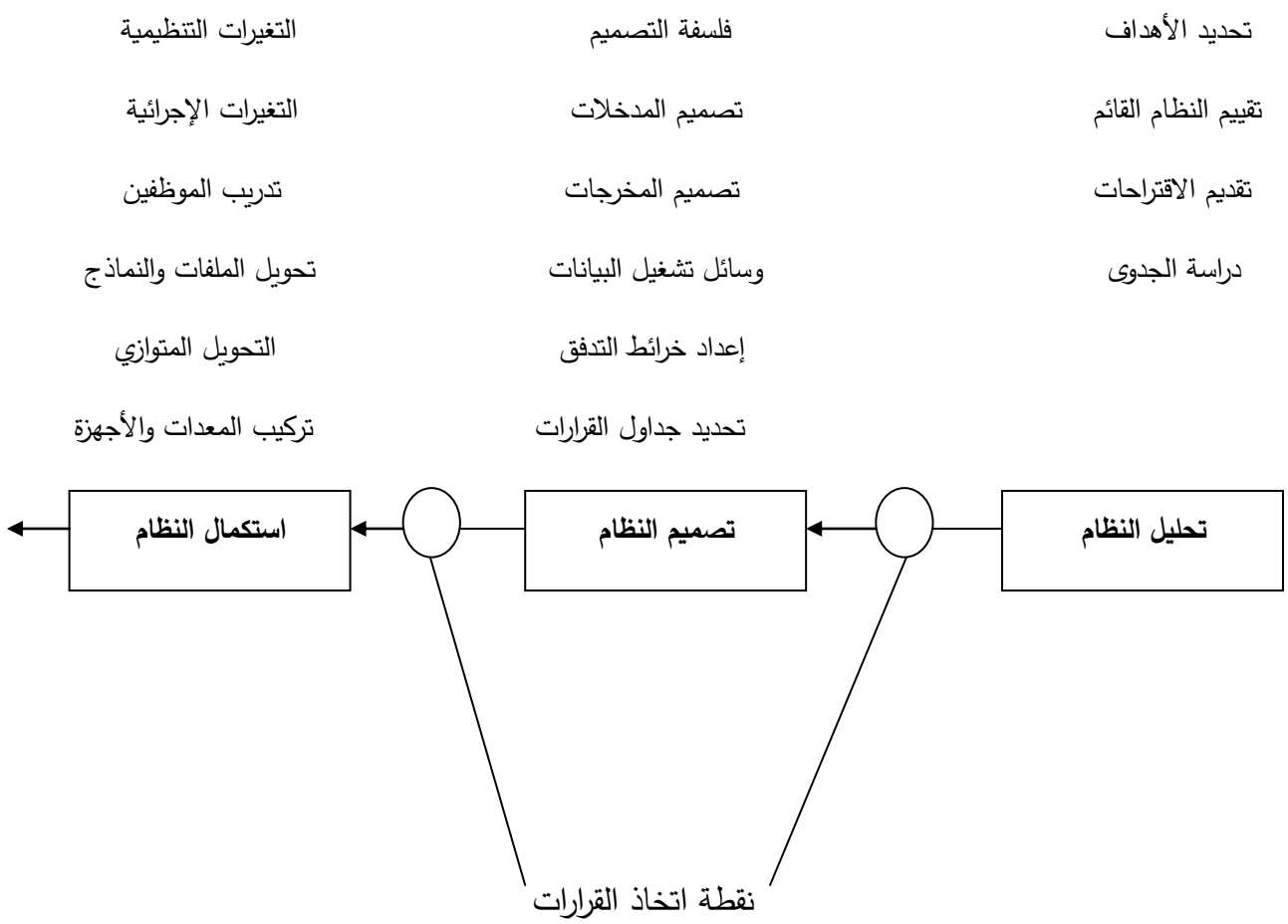

المصدر: كمال الدين مصطفي الدهراوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الثانية، **مرجع سابق**، ص 321.

من الشكل السابق نلاحظ أن مراحل تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية تتطابق مع مراحل تصميم أي نظام معلومات أخر إلا أنه لكل نظام معلومات خصائص معينة ترتبط بتصميمه وذلك حسب نوع المؤسسة الاقتصادية وحسب حجمها وأهدافها.

[1] **للاطلع أكثر راجع:** كمال الدين مصطفي الدهراوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الثانية، **مرجع سابق** ، ص ص 322 - 403.

الفرع الثاني: مسؤولية تصميم نظام المعلومات المحاسبية الفعال. بقيت نقطة أخيرة في هذا المطلب وهي من الذي يقع على عاتقة مهمة تصميم وبناء نظام المعلومات المحاسبية الفعال وما هي خصائصه؟ إن الإجابة على هذا التساؤل ترتبط باعتبارات عديدة منها حجم المؤسسة وطبيعتها وشكلها القانوني وغيرها. [1]

ففي المؤسسة الصغيرة يقوم المحاسب ببناء نظام المعلومات المحاسبية، وذلك لسهولة عملياته وبساطة نوعية البيانات التي يحتاجها، أما في المؤسسات كبيرة الحجم متعددة الأنشطة فإن بناء نظام المعلومات المحاسبية يحتاج إلى دراسات تفصيلية لا يستطيع فرد واحد القيام بها، ومن ثم فإن هذه المهمة يمكن أن تتولاها مجموعة من المتخصصين داخل المؤسسة أو خارجها، وبصفة عامة فإن مهمة تصميم نظام المعلومة المحاسبية في مثل هذه المؤسسات يمكن أن يتم من خلال المصادر الداخلية للمؤسسة، ويتولاها أفراد من إدارة المؤسسة لديهم قدرات، تابعين لمصلحة المحاسبة أو مصلحة متخصصة لدراسة النظام المحاسبي وتعديله، أو من خلال مصادر خارجية ممثلة في مكاتب المحاسبة والمراجعة أو المكاتب الاستشارية التي تقوم بهذه المهمة، وقد أدى التطور الحديث في إنتاج البيانات آليا إلى ظهور مكاتب متخصصة لدراسة وتعديل نظم المعلومات المحاسبية، علاوة على ذلك فإن المؤسسات التي تنتج التجهيزات الآلية والبرامج المتعلقة بإنتاج البيانات (مؤسسات البرمجة) غالبا ما تقدم للمؤسسات مجموعة من الأنظمة النمطية أو تكلف متخصصين لديها بالمشاركة في تصميم أنظمة المعلومات المحاسبية لعملائها من المؤسسات المختلفة.

وبعد تصميم نظام المعلومات المحاسبية يجب أن يتميز بمجموعة من الخصائص أو المميزات التي تجعل منه نظاما معلوماتيا مهما في المؤسسة، ويمكن ذكر أهم هذه الميزات فيما يلي:[2]

1. يجب أن يؤمن النظام المحاسبي سهولة التأكد من صحة المعطيات المحاسبية وإتباع طرق سهلة وسليمة في معالجتها.
2. يجب أن يتصف نظام المعلومات المحاسبية بالشمولية حيث يمتد إلى كل الأنشطة داخل المؤسسة، فلا يمكن تصور أي نشاط داخل المؤسسة لا يمسه نظام المعلومات المحاسبية بطريقة أو بأخرى باعتبار أن كل حركات هذه الأنشطة لها أثر مالي.
3. يعتبر أهم نظام معتمد في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرار داخل المؤسسة الاقتصادية، خاصة القرارات المالية لأنها تؤثر بطريقة مباشرة في مردودية المؤسسة وهيكلها المالي.
4. يزود الإدارة بالمعلومات المفيدة على جميع المستويات من أجل اتخاذ القرارات.

[1] السيد عبد المقصود دبيان، محمد الفيومي محمد، **في تصميم نظام المعلومات المحاسبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1994، ص 6.

[2] هشام أحمد عطية، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص ص32- 33.

5. يجب أن يحقق نظام المعلومات المحاسبية درجة عالية جدا من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها إلى معلومات محاسبية، وأيضا عند استرجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة في قواعد بيانات النظام وذلك عند الحاجة إليها.
6. أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه (mise à jour) وتطويره ليتلاءم مع التغيرات الطارئة للمؤسسة.
7. يجب أن يحتوي نظام المعلومات المحاسبية على نظام متعدد يضم المحاسبة العامة والمحاسبات الأخرى، لأن هذه الأخيرة تستمد معلوماتها في غالب الأحيان من المحاسبة العامة.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن من أهم الأنظمة في المؤسسة التي تهتم بإنتاج المعلومات نظام المعلومات المحاسبية الذي يعد عنصر هاما في تحديد كفاءة وفعالية المؤسسة للحفاظ على استمراريتها ونموها في ظل المنافسة الشديدة التي تواجهها، ويكون ذلك من خلال جمع وتصنيف ومعالجة البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات وتوصيلها إلى الأطراف المختلفة ذات العلاقة من أجل ترشيد قراراتها، إن نظام المعلومات المحاسبية المتكامل يضم مجموعة من الموارد التي توفر للمؤسسة المعلومات المحاسبية التي تتمتع بخصائص الجودة المطلوبة كما يعمل على تحسينها.

الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصل الأول من هذا البحث إلى نظام المعلومات المحاسبية ومناقشة جميع المفاهيم الأساسية حوله، توصلنا إلى أن نظام المعلومات المحاسبية وسيلة لإنتاج المعلومات في شكل تقارير وقوائم مالية وهذه الأخيرة تسمح بتقديم معلومات ومعطيات تعبر عن المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى أداء المؤسسات بصفة عامة والأداء المالي بصفة خاصة على اعتبار أنه يحظي باهتمام متزايد من طرف المؤسسات الاقتصادية و أن مدخلاته هي مخرجات نظام المعلومات المحاسبية مع التطرق لأهم مؤشرات قياسه، ومحاولة الربط بين متغيري الدراسة وذلك بالبحث في آليات نظام المعلومات المحاسبية التي تساهم في تطوير الأداء المالي.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث وهي كما يلي.

- **المبحث الأول: مدخل للمؤسسة الاقتصادية.**
- **المبحث الثاني: مدخل لأداء المؤسسة الاقتصادية.**
- **المبحث الثالث: مدخل للأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.**
- **المبحث الرابع: دور نظام المعلومات المحاسبية في تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.**

المبحث الأول: مدخل للمؤسسة الاقتصادية. تعتبر المؤسسات الاقتصادية بمثابة النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع، وهي تعبر عن علاقات اجتماعية، مادية وسياسية بين مختلف متعامليها، كما أنها توجد في بيئة مفتوحة تأثر وتتأثر بها وقد اتخذت المؤسسات الاقتصادية أشكال مختلفة استجابة لتنوع النشاط الاقتصادي ولهذا سنتطرق في هذا المبحث لمجموعة من المفاهيم حول المؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية وبيئتها. في هذا المطلب سيتم التعرف على المؤسسة الاقتصادية من مختلف زواياها و سيتم التحدث عليها أيضا كنظام.

الفرع الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية. يمكن أن نتطرق للمؤسسة الاقتصادية من خلال التعاريف التالية.

1. حيث تعرف المؤسسة الاقتصادية على أنها "شكل اقتصادي وتقني وقانوني واجتماعي لتنظيم العمل المشترك للعاملين فيها وتشغيل أدوات الإنتاج وفق أسلوب محدد لقيم العمل الاجتماعي بهدف إنتاج سلع أو وسائل الإنتاج أو تقديم خدمات متنوعة".[1]
2. وتعرف كذلك بأنها " منظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية، المادية والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زماني ومكاني معين".[2]
3. وتعرف كذلك بأنها "هي الوحدة الاقتصادية التي تتجمع فيها الكوادر البشرية والإمكانيات المادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي، ويعرفها نفس الكاتب بأنها كل مكان لمزاولة نشاط اقتصادي ولهذا المكان سجلات مستقلة " [3]
4. وتعرف أيضا بأنها مركز اتخاذ قرار اقتصادي مستقل أي هيا كيان يمزج بين الموارد البشرية والمالية و بالإضافة إلى الآلات والمعدات لإنتاج سلع وخدمات قابلة للبيع.[4]

نستنتج من خلال تعاريف المؤسسة الاقتصادية السابقة بأنها مجموعة من الأنظمة الفرعية المترابطة فيما بينها بالعديد من العلاقات التبادلية (نظام الموارد البشرية، نظام الإنتاج، نظام التسويق، النظام المالي، نظام المعلومات) فضلا عن ضرورة الإلمام بجزء مهم من النظام الكلي للمؤسسة وهو البيئة الخارجية للمؤسسة التي تعتبر عنصرا مهما من عناصر النظام، وهي عبارة عن تنظيم مستقل ماليا يتمتع بشخصية قانونية مستقلة عن مالكيها، تقوم بعملية الدمج والتنسيق بين عوامل الإنتاج المختلفة لخلق منتجات وخدمات قابلة للبيع والتداول من أجل تحقيق الربح وتعظيمه مع مرور الوقت.

---

[1] صمويل عبود، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1982، ص 58.

[2] غول فرحات، **الوجيز في اقتصاد المؤسسة**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008، ص 8.

[3] عمر ضخري، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2006، ص 24.

[4] Gilles bressy et Christian kontuyt, **Economie d'entreprise**, 7 éme, édition Dalloz, France, 2004, p 02.

الفرع الثاني: المؤسسة الاقتصادية كنظام. وكما أشرنا في الفصل السابق أن بيئة النظام تتمثل في كل العناصر والعوامل المؤثرة في النظام والتي لا تخضع لسيطرة أو الرقابة التامة للنظام وإذا تحدثنا على بيئة المؤسسة الاقتصادية كنظام نجد عدة عناصر أو جهات مثل الحكومة والمستهلكين والمنافسين والتي تمثل البيئة المحيطة بالمؤسسة الاقتصادية لأنها تؤثر بدرجة كبيرة على أداء المؤسسة الاقتصادية، فهذه العناصر لا تخضع كلية لرقابة أو سيطرة المؤسسة الاقتصادية، ويمكن الاستعانة بالشكل رقم (02-15) لتوضيح درجة الرقابة أو السيطرة للمؤسسة على عناصر بيئتها، وتتمثل درجة الرقابة أو السيطرة بالمنطقة المظللة كما هو موضح في الشكل وهي تختلف من عنصر لأخر، فمثلا قد تستطيع المؤسسة الاقتصادية السيطرة أو رقابة عنصر العمالة أو رأس المال بدرجة أكبر منها بالنسبة للحكومة أو المنافسين، والخط المتقطع المحيط بالوحدة الاقتصادية يمثل حدود النظام (System Boundries) وهو متقطع ليعكس التأثير المتبادل بين النظام والعناصر الواقعة خارج هذه الحدود فكل شيء يقع داخل هذه الحدود يكون تحت سيطرة النظام أو المؤسسة الاقتصادية، وتنعكس هنا كفاءة المؤسسة الاقتصادية كنظام في هذه الحالة في كيفية تطويع الإدارة لهذه العناصر وهذه الموارد المحدودة والتي تأتي من خارج النظام لخدمة أهداف النظام وتحقيق أقصى كفاءة ممكنة لعملياتها، وعليه نعتبر المؤسسة الاقتصادية نظام مفتوح لتفاعل أجزاء نظامها مع عناصر أخرى خارج حدودها، فالمؤسسة تشتري موادها الأولية من نظم أخرى خارج حدودها، وتخضع للوائح وقوانين الحكومة التابعة لها وتحصل عل عنصر العمالة والبيانات أيضا من البيئة المحيطة بها و كذلك فإن المؤسسة الاقتصادية تصدر مخرجاتها إلى البيئة المحيطة والنظم الأخرى، وتجدر الإشارة هنا إلى أن حدود النظام يتم تحديدها حسب الغرض الذي يود الوصول إليه، أي أن لكل نظام حدوده الفاصل بينه وبين غيره من الأنظمة، وإن لكل نظام نظم فرعية (Subsystems)، فالمؤسسة الاقتصادية كنظام قد تنقسم إلى عدة نظم فرعية من بينها نظام المعلومات المحاسبية الذي بدوره ينقسم إلى نظام المعلومات المحاسبي المالي ونظام المعلومات المحاسبي الإداري كما أشرنا إلى هذا سابقا ونظام المعلومات المحاسبي المالي هو بدوره كذلك ينقسم إلى نظم فرعية أخري.

ويمكن الاستعانة بالشكل التالي في الصفحة الموالية لتوضيح المؤسسة الاقتصادية طبقا لمدخل النظم.[1]

[1] **للإطلاع أكثر راجع:** كمال الدين مصطفي الدهراوي، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سابق**، ص ص 9 - 11.

الشكل رقم (02-15): المؤسسة الاقتصادية طبقا لمدخل النظم.

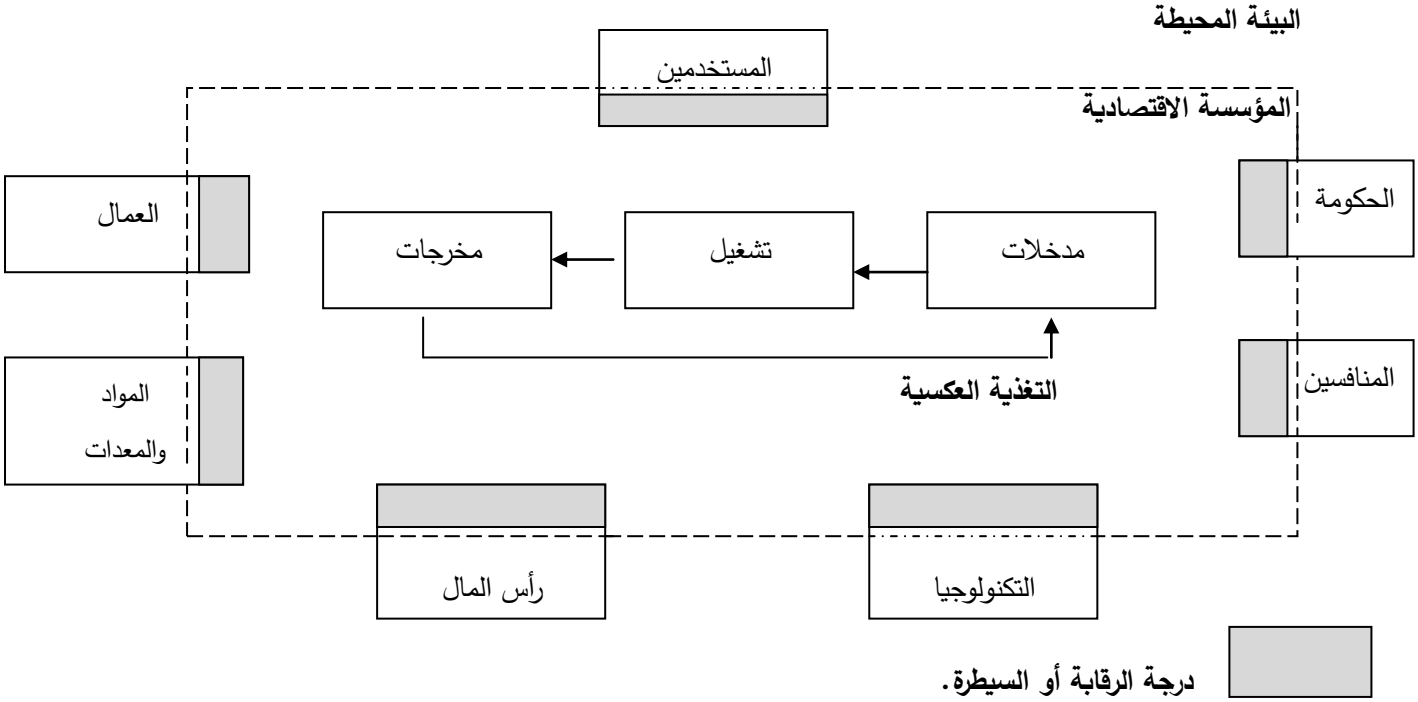

المصدر: كمال الدين مصطفي الدهراوي، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، مرجع سابق، ص 10.

وتمثل المؤسسة الاقتصادية البيئة التي يعمل بها نظام المعلومات المحاسبية، وعلى ذلك فإن المؤثرات التي تؤثر على نشاط المؤسسة الاقتصادية تؤثر أيضا على نشاط نظام المعلومات المحاسبية وخاصة تلك المعلومات التي تقدم إلى الأطراف الخارجية وكما يبدو من الشكل رقم (02-16) فإن مخرجات نظام المعلومات المحاسبية تتأثر بالبيئة المحيطة سواء كانت مؤثرات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

ويمكننا الاستعانة بالشكل التالي في الصفحة الموالية من أجل توضيح نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية.

الشكل رقم (02-16): نظام المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة الاقتصادية.

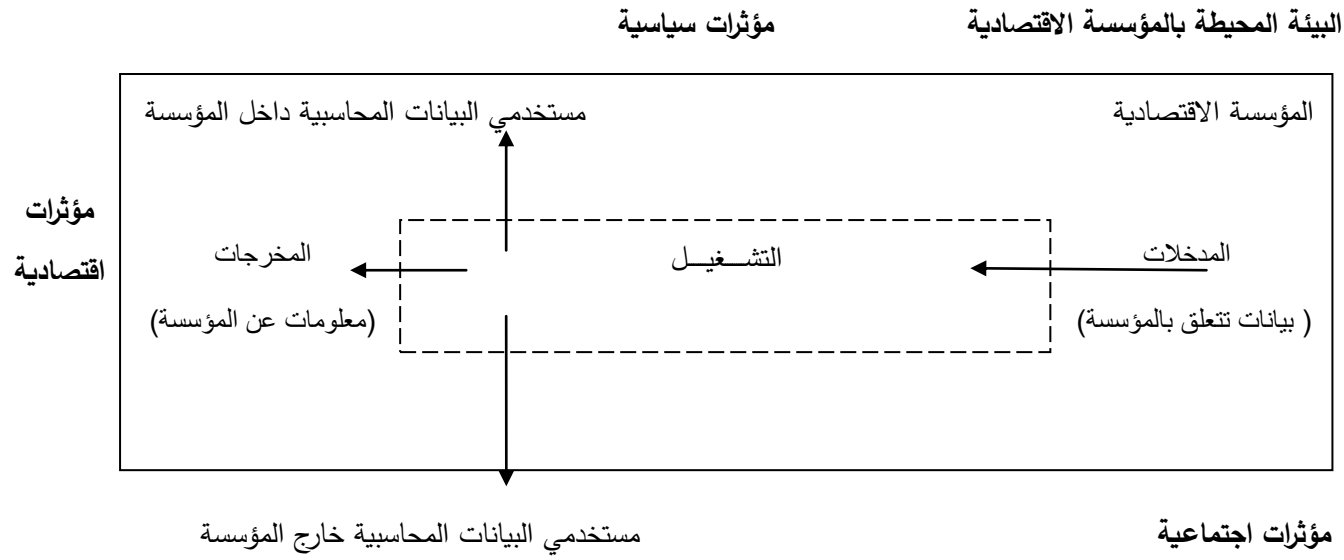

المصدر: كمال الدين مصطفي الدهراوي، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، مرجع سابق، ص 50.

ومما سبق نجد بأن إذا نظرنا إلى المحاسبة كنظام نجده أنه مغلق نسبيا عكس المؤسسة كنظام، لأن نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة يتضمن إجراءات تشغيل تهدف إلى تحويل مدخلات معينة إلى مخرجات من نوعية أخرى مع استخدام إجراءات للرقابة الداخلية تتحكم وتحد من التأثيرات الناتجة عن المتغيرات البيئية المحيطة بالنظام، وكما أشرنا سابق بأن مدخلات هذا النظام تتمثل في الأحداث الاقتصادية التي يمكن التعبير عنها ماليا لتصبح أحداث مالية يهتم النظام بتسجيلها وتبويبها والتقرير عنها وتتولي إجراءات تشغيل النظام المحاسبي تسجيل تلك الأحداث الاقتصادية بوصفها أحداث مالية في شكل قيود لليومية وتبويب تلك الأحداث في صورة حسابات وتلخيصها في شكل ميزان أو موازين للمراجعة ثم التقرير عنها في تقارير متباينة، وتتمثل مخرجات هذا النظام في التقارير المحاسبية والمالية التي يمكن أن تتمثل في القوائم المالية أو التقارير المالية.

المطلب الثاني: أهداف ووظائف المؤسسة الاقتصادية. وفي هذا المطلب سنتطرق إلى أهم أهداف المؤسسة الاقتصادية ومختلف وظائفها التي يمكن أن تؤديها.

الفرع الأول: أهداف المؤسسة الاقتصادية. إن أصحاب المؤسسات الاقتصادية سواء كانت عمومية منها أو خاصة، يسعون وراء إنشائهم للمؤسسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، والتي تختلف وتتعدد باختلاف أصحاب وطبيعة وميدان نشاط المؤسسات، ويمكن تلخيص هذه الأهداف في النقاط التالية:

1. **الأهداف الاقتصادية:** وتتمثل الأهداف الاقتصادية لأي مؤسسة في ما يلي.

أ. **تحقيق الربح:** يعتبر تحقيق الربح المبرر الأساسي لوجود المؤسسة لأنه يسمح لها بتعزيز طاقتها التمويلية الذاتية التي تستعملها في توسيع قدراتها الإنتاجية وتطويرها أو على الأقل الحفاظ عليها وبالتالي الصمود أمام منافسة المؤسسات الأخرى و الاستمرار في الوجود.[1]

ب. **عقلنه الإنتاج:** أي الاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج ورفع إنتاجياتها من خلال التخطيط المحكم والدقيق للإنتاج والتوزيع ثم مراقبة تنفيذ الخطط والبرامج وذلك بهدف تفادي الوقوع في المشاكل الاقتصادية والمالية والإفلاس في آخر المطاف نتيجة لسوء استعمال عوامل الإنتاج.[2]

ت. **تغطية المتطلبات التي يحتاجها المجتمع:** وهذا من خلال تحقيق كامل عناصر الإنتاج لتلبية الحاجات المتزايدة، ويجب أن يحقق الإنتاج مستوى عالي من المرونة، وأن يتم الإنتاج في وقته المحدد دون تقديم أو تأخير، وأن يتم تسليمه لطالبيه في الوقت المحدد.[3]

2. **الأهداف الاجتماعية:** من بين الأهداف الاجتماعية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيقها ما يلي: [4]

أ. **ضمان مستوى مقبول من الأجور:** يعتبر العمال في المؤسسة من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها، حيث يتقاضون أجورا مقابل عملهم بها، ويعتبر هذا المقابل حقا مضمونا قانونا وشرعا وعرفا، إذ يعتبر العمال العنصر الحيوي والحي في المؤسسة إلا أن مستوى وحجم هذه الأجور تتراوح بين الانخفاض والارتفاع حسب طبيعة المؤسسة وطبيعة النظام الاقتصادي والمستوى المعيشي.

ب. **تحسين مستوى معيشة العمال:** إن التطور السريع الذي شهدته المجتمعات في الميدان التكنولوجي يجعل العمال أكثر حاجة إلى تلبية رغبات تتزايد باستمرار بظهور منتجات جديدة بالإضافة إلى التطور الحضاري لهم.

---

[1] ناصر دادي عدون، **الإدارة والتخطيط الاستراتيجي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، 2009، ص ص17 – 18.

[2] نفس المرجع السابق ، ص 18.

[3] عمار زيتوني، **مصادر تمويل المؤسسات مع دراسة للتمويل البنكي**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد ،09 مارس، 2006، ص43.

[4] ناصر دادي عدون، **مرجع سابق**، ص19.

ت. **توفير التأمينات ومرافق للعمال:** تعمل المؤسسات على توفير بعض التأمينات مثل التأمين الصحي والتأمين ضد حوادث العمل وكذلك التقاعد، بالإضافة إلى المرافق العامة مثل تعاونيات الاستهلاك والمطاعم.

ث. **تأهيل العمال:** حيث يتم تدريب وتطوير العاملين ورفع مستويات مهاراتهم المهنية، وهذا عن طريق إخضاع العمال إلى دورات تكوين وتدريب من أجل رفع المستوى المهني، والتخصص حسب القدرة المهنية للعمال.

3. **الأهداف التكنولوجية:** من بين الأهداف التكنولوجية التي تؤديها المؤسسة ما يلي.[1]

أ. **البحث والتنمية:** حيث مع تطور المؤسسات عملت على توفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علميا، وترصد لهذه العملية مبالغ قد تزداد أهمية لتصل إلى نسبة عالية من الأرباح، ويمثل هذا البحث نسبا عالية من الدخل الوطني في الدول المتقدمة، وخاصة في السنوات الأخيرة، إذ تتنافس المؤسسات فيما بينها على الوصول إلى أحسن طريقة إنتاجية وأحسن وسيلة، تؤدي إلى التأثير على الإنتاج ورفع المردودية الإنتاجية في المؤسسة.

ب. كما أن المؤسسة الاقتصادية تؤدي دورا مساندا للسياسة القائمة في البلاد في مجال البحث والتطور التكنولوجي نظرا لما تمثله من وزن في مجموعها وخاصة الضخمة منها من خلال الخطة التنموية العامة للدولة المتوسطة الأجل، التي يتم من خلالها التنسيق بين العديد من الجهات ابتداء من مؤسسات البحث العلمي، والجامعات والمؤسسات الاقتصادية.

الفرع الثاني: وظائف المؤسسة الاقتصادية: للمؤسسة عدة وظائف تمكنها من أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي وهي كما يلي.

1. **الوظيفة المالية:*** تعتبر الوظيفة المالية من أهم الوظائف في المؤسسة، فالمؤسسة لا تقوم بنشاطها من إنتاج وتسويق دون توافر الأموال اللازمة لتمويل أوجه النشاط المختلفة وأوجه الإنفاق، وتعرف الوظيفة المالية على أنها مجموعة من المهام والعمليات، التي تسعى في مجموعها إلى البحث عن الأموال في مصادرها الممكنة بالنسبة للمؤسسة، بعد تحديد الحاجات التي تريدها من الأموال من خلال برامجها وخططها الاستثمارية . [2]

[1] ناصر دادي عدون، **مرجع سابق**، ص21.

[*] **الوظيفة المالية:** سيتم التطرق إليها بشي من التفصيل في المباحث التالية.

[2] ناصر دادي عدون، **مرجع سابق**، ص 263.

2. **وظيفة التموين:** التموين كمجموعة من المهام والعمليات، يعني العمل على توفير مختلف عناصر المخزون المحصل عليها من خارج المؤسسة، بكميات وتكاليف ونوعيات مناسبة طبقا لبرامج وخطط المؤسسة ومن هذا التعريف يتضح لنا أن وظيفة التموين تنقسم إلى مهمتين فرعيتين مهمة الشراء ومهمة التخزين.[1]

أ. مهمة الشراء: هي مجموعة من الأنشطة التي تختص بتوفير مستلزمات النشاط من خارج المؤسسة بالكمية والجودة والأسعار المناسبة، وفي التوقيت ومن المصدر المناسبين. [2]

ب. مهمة التخزين: هي مجموعة من الإجراءات والأعمال التي تقوم بها المؤسسة على أساس أنظمة محكمة، ووفق صيغ معينة وعبر أجهزة مختصة، لتأمين الإمداد المستمر بالمستلزمات السلعية لعمليات التشغيل في الزمن المحدد وبالكميات والنوعية المطلوبتين.[3]

3. **وظيفة الإنتاج:** يعتبر الإنتاج الوظيفة الأساسية للمؤسسات الإنتاجية فهو المبرر لوجودها و الحافز على استمرارها وبقاءها كون الإنتاج يرتبط بإشباع الحاجات الإنسانية وبالتالي فإنه يستمر ما دامت الحاجة الإنسانية قائمة ويمكن تعريفها بأنها "عملية إنتاج المنفعة أو المنافع التي يقام العمل من أجل خلقها وبيعها كوسيلة لتحقيق الربح" . [4]

4. **وظيفة التسويق:** يعد التسويق من المفاهيم التي استقطبت انتباه واهتمام العديد من الاقتصاديين والباحثين خلال العقود الأربعة الأخيرة وتركز هذا الاهتمام حول كيفية تعريف مفهوم التسويق، ويعرف التسويق على أنه مجموع العمليات والمجهودات التي تبذلها المؤسسة من أجل المعرفة أكثر لمتطلبات السوق، وما يجب إنجازه في مجال مواصفات المنتوج الشكلية والتقنية حتى تستجيب أكثر لهذه المتطلبات من جهة، وكل ما يبذل من جهود في عملية ترويج وتوفير المنتوج للمستهلك في الوقت المناسب وبالطريقة الملائمة حتى تبيع أكبر كمية ممكنة منه وبأسعار ملائمة تحقق أكثر أرباحا لها.[5]

5. **وظيفة الموارد البشرية:** تحتل وظيفة الموارد البشرية مكانة هامة في المؤسسة، فهذه الأخيرة لها أموال، زبائن، تكنولوجيا، أسواق، ولتشغيل كل هذا فهي بحاجة إلى محرك أساسي وهو الأفراد، وتعرف وظيفة الموارد البشرية على أنها مجموعة النشاطات المتعلقة بحصول المؤسسة على احتياجاتها من الموارد البشرية، وتطويرها وتحفيزها والحفاظ عليها، بما يمكن من تحقيق الأهداف بأعلى مستويات من الكفاءة والفعالية.[6]

---

[1] ناصر دادي عدون، **مرجع سابق**، ص 264.

[2] علي الشرقاوي، **المشتريات وإدارة المخازن**، الدار الجامعية ، بيروت، لبنان،1995، ص 20.

[3] أحمد طرطار، **الترشيد الاقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1993 ، ص 75.

[4] سعاد نائف برنوطي، **إدارة الأعمال الصغيرة**، دار وائل لنشر، عمان، الأردن، 2005، ص 226.

[5] ناصر دادي عدون، **مرجع سابق**، ص 327.

[6] جمال الدين محمد المرسى، **الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية**، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر،2003 ، ص 36.

المطلب الثالث: مقومات المؤسسة الاقتصادية وتصنيفاتها. من خلال هذا المطلب سنتعرف على أهم المقومات التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية وصولا إلى ذكر مختلف تصنيفاتها.

الفرع الأول: مقومات المؤسسة الاقتصادية. تستند مقومات المؤسسة الاقتصادية على الأسس التالية وهي.[1]

1. **الملكية:** لابد لأية مؤسسة اقتصادية من مالك سواء كان هذا المالك فردا أو جماعة طبيعيين أو معنويين وقد تكون الملكية خاصة أو عامة أو مختلطة (شراكة بين القطاع العام والخاص).
2. **الشخصية المعنوية:** ويقصد بها الكيان المستقل عن شخصية المالكين والذي يمكن المؤسسة من مباشرة جميع التصرفات والأعمال التي تساعدها على تحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها حيث باستطاعتها استثمار أموالها في جميع الأغراض التي جاءت في قانون أو نظام التأسيس مع الإشارة إلى أن الشخصية المعنوية للمؤسسة الاقتصادية توفر جميع مزايا هذه الشخصية ومنها أهلية التعاقد وتحمل المسؤوليات القانونية والتعاقدية.
3. **الاستقلال المالي:** أي استقلال الذمة المالية للمؤسسة عن ذمة المالكين وهذا يعني أن أموال المؤسسة ضمان لدائنها لا ينافسهم أصحاب المؤسسة فيها، وتبعا لاستقلال المالي تتمتع المؤسسة بكامل الحرية في إدارة أموالها والقيام بالتصرفات المالية بشكل مستقل عن إرادة احد المالكين.
4. **مشروع اقتصادي:** ويقصد بذلك أن يكون نشاط المؤسسة ذا طبيعة اقتصادية (زراعية، صناعية، مالية، تجارية، وغير ذلك) وأن يكون هذا النشاط هادفا إلى الربح.
5. **ممول ذاتيا:** أي يكون لها رأس مال وموارد ذاتية توظفها في تشغيل نشاطها ولا تعتمد على المنح والمساعدات في ذلك وإن حدث ذلك فهو حالة طارئة تخرج عن القواعد التي تنظم عمل المؤسسة الاقتصادية.
6. **الرقابة:** ويراد في ذلك خضوع نشاط المؤسسة إلى التدقيق والرقابة على إعداد الكشوف المالية المؤدية إلى إعداد الحساب الختامي لنشاط المؤسسة برمته تمهيدا لعرضه على الجمعية العامة للمؤسسة.
7. **مجلس الإدارة:** لابد من إدارة نشاط المؤسسة من قبل مجلس تنتخبه الجمعية العامة حسب القانون والذي يأخذ على عاتقه رسم السياسات واتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاط العام للمؤسسة والحديث هنا لا ينطبق على مؤسسات الأشخاص التي يديرها أفراد عادة قد يكون المالك أو العائلة المالكة أو مجموعة أفراد قلائل بينما مجلس الإدارة هو السمة البارزة في المؤسسات الاقتصادية.

ويمكن توضيح النقاط السابقة من خلال الشكل التالي في الصفحة الموالية.

[1] مجيد جعفر الكرخي، **تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص 17- 18.

الشكل رقم (02-17): مقومات المؤسسة الاقتصادية.

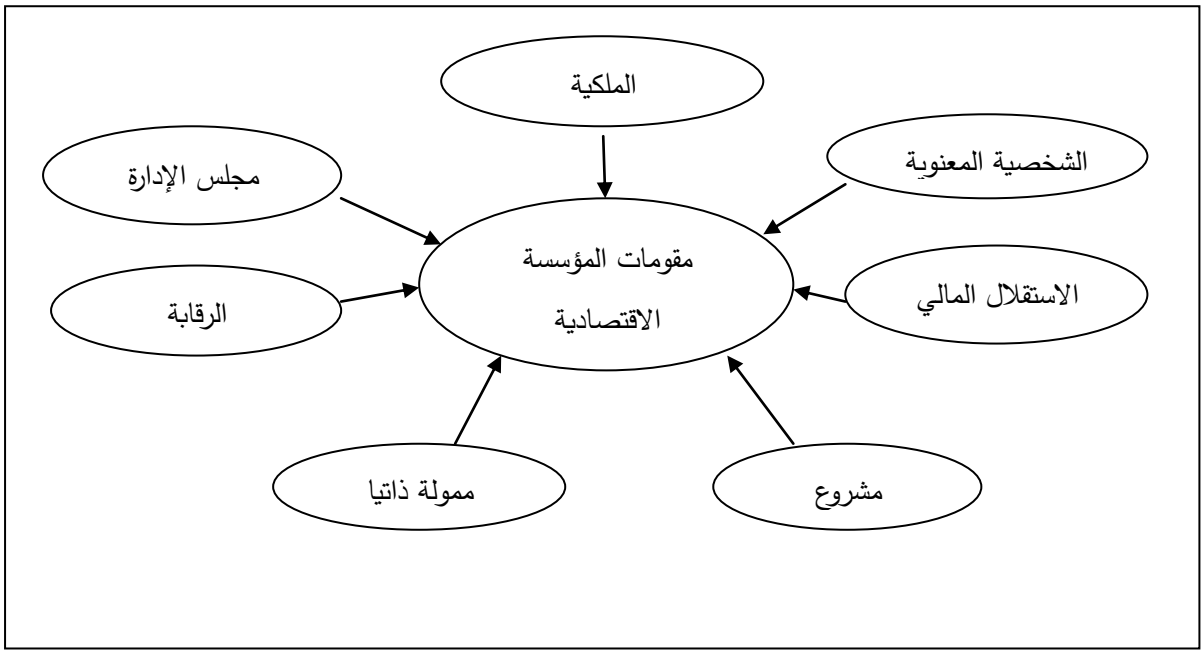

المصدر: من إعداد الطالب.

الفرع الثاني: تصنيفات المؤسسة الاقتصادية. هناك عدة أشكال يمكن أن تأخذها المؤسسات الاقتصادية، ومن المفيد التميز بينهما بدلالة بعض المعايير، حتى يتضح لنا تنوع المؤسسات، ومن المعايير الأكثر استعمالا في تصنيف المؤسسات الاقتصادية ما يلي.

1. **تصنيف المؤسسات حسب المعيار القانوني:** طبقا لهذا المعيار يمكن تصنيف المؤسسات إلى شركات الأشخاص وشركات الأموال، حيث تندرج شركات التضامن، شركات التوصية، وشركات المحاصة ضمن شركات الأشخاص، بينما شركات المساهمة وكذا شركات ذات المسؤولية المحدودة و شركات التوصية بالأسهم تندرج ضمن شركات الأموال ونتطرق إليهم في التالي.

أ. **شركات الأشخاص:** وهي الشركات التي يكون فيها الخطر بتوظيف الأموال غير محدود، تتأسس بين مجموعة من الأشخاص بحيث لكل شريك في هذه الشركات صفة التاجر وهو مسؤول من غير تحديد ومتضامن في كل أمواله عن ديون الشركة، أي هو مسؤول إتجاه الشركة ليس فقط بأموال المساهمة بل وكذا بأمواله الخاصة .[1]

و تنقسم إلى ما يلي:

[1] أحلام مخبي، **تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك دراسة حالة شركة الأشغال العامة والطرقات**، رسالة ماجستير، تخصص البنوك والتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، غير منشورة، 2007، ص، 11.

- **شركة التضامن:** كل شريك فيها يتصف بصفة التاجر وله مسؤولية غير محدودة إتجاه ديون المؤسسة، تسيير هذه الأخيرة من طرف الشركاء أو بموجب القانون الأساسي للمؤسسة فيتم تعين مدير أو أكثر من الشركاء وغير الشركاء، تحل الشركة لحظة وفاة أحد الشركاء أو إفلاسه أومنعه من ممارسة مهنته التجارية أو فقدان أهليته التجارية.[1]
- **شركة التوصية البسيطة:** وتشمل فئة (الشركاء المتضامنين)* وهم الذين يحق لهم إدارة المؤسسة، مسؤولون بصفة شخصية وبالتضامن عن ديون المؤسسة مسؤولية غير محدودة، وفئة أخرى ألا وهي فئة (الشركاء الموصون)* وهم الذين يقدمون جزءا فقط من رأس المال وتتحدد مسؤوليتهم بقدر الحصة التي ساهموا بها .[2]
- **شركة المحاصة:** هي عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر المساهمة في مشروع اقتصادي معين عن طريق تقديم حصة مالية بهدف اقتسام ما يحققه المشروع سواء كانت أرباحا أم خسائر دون أن يتم إشهارها أي أن وجودها منحصر بين المتعاقدين وغير معدة لاطلاع الجمهور عليها.[3]

ب.شركات الأموال: تقوم هذه المؤسسات على الاعتبار المالي، من خصائص هذا النوع أنه لا أثر للاعتبار الشخصي، رأس مالها مقسم إلى أسهم قابلة للتداول، وتنقسم إلى:

- **شركة المساهمة:** هي المؤسسة التي ينقسم رأسمالها إلى حصص، تتكون من شركاء لا يقل عددهم عن 7 شركاء ولا يتحملون الخسائر إلا بقدر مساهمتهم، ويمكن أن تأسس الشركة باللجوء العلني للادخار بين المساهمين أو بالاكتتاب المغلق ولكل شروطه. [4]
- **الشركة ذات المسؤولية المحدودة:** تتكون هذه الشركة من شركاء يقدم كل منهم حصة من رأس مالها، ومسؤولية كل شريك تتحدد بمساهمته ولا يتحمل الخسائر إلا في حدود ما قدمه من حصص، ولا يمكن أن تتعدى إلى أمواله الخاصة، ينقسم رأس مال الشركة إلى حصص متساوية القيمة وغير قابلة للتداول، ويمكن أن يؤسس هذا النوع من الشركة من طرف شخص وحيد وتسمي المؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة.[5]
- **شركة التوصية بالأسهم:** تتكون هذه المؤسسة من شركاء متضامنين لهم المسؤولية المطلقة وشركاء موصين كما هو الحال بالنسبة لشركة التوصية البسيطة، وتتعين بإسم تجاري لا يتضمن إسم أحد الشركاء الموصين الذين تكون لهم

---

[1] **للإطلاع أكثر راجع:** القانون التجاري الجزائري، **الكتاب الخامس في الشركات التجارية**، الفصل التمهيدي، المواد 551، 553، 562، 563،2007 ، ص ص 138- 140.

* **الشركاء المتضامنون في شركة التوصية:** هم الشركاء التجار المسئولون دوما وشخصيا عن الديون الاجتماعية.

* **الشركاء الموصون:** هم الشركاء الذين لا يمتلكون صفة التاجر، وليسوا مسئولين إلا بقدر المساهمة التي ساهموا بها.

[2] **للإطلاع أكثر راجع:** القانون التجاري الجزائري ، **مرجع سابق**، المادة 563، مكرر من 01 إلى 10 ، ص ص 140- 142.

[3] أحلام مخبي، **مرجع سابق**، ص ص11- 12.

[4] **للإطلاع أكثر راجع:** القانون التجاري الجزائري، **مرجع سابق**، المواد 592، 593، 594 ، ص ص 150-151 .

[5] **للإطلاع أكثر راجع:** القانون التجاري الجزائري، **مرجع سابق**، المواد من 564 إلى 571، ص ص 142- 144.

المسؤولية المحدودة بقدر ما ساهموا به من رأس مال المؤسسة، وتكون هذه المساهمة في شكل أسهم تتميز بقابليتها للتداول.[1]

2. **تصنيف المؤسسات حسب معيار الحجم:** تعددت المعايير المأخوذة لتصنيف المؤسسات بناءا على الحجم من بلد لآخر وكذا من قطاع لآخر، فهناك من يصنفها بناءا على عدد العمال وهناك من يصنفها على أساس رقم الأعمال، وعليه تقسم حسب هذا المعيار المؤسسات إلى مؤسسات منتهية الصغر، صغيرة، متوسطة وكبيرة الحجم.[2]

وفي ما يلي ذكر أهم خصائص كل نوع من هذه المؤسسات.[3]

أ. **المؤسسة منتهية الصغر:** هي المؤسسة التي تشغل من عامل 1 إلى تسعة 9 عمال وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين 20 مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة 10 ملايين دينار.

ب. **المؤسسات الصغيرة:** عرفها القانون الجزائري وهي المؤسسة التي تشغل ما بين 10 إلى 49 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار جزائري.

ت. **المؤسسات المتوسطة:**عرفها القانون الجزائري على أنها مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 شخصا، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة 100 وخمسمائة 500 مليون دينار .

ث. **المؤسسات الكبيرة:** هي تلك المؤسسات التي تشغل ما بين 500 إلى 900 شخصا وتساهم بقسط كبير فيما يخص رقم الأعمال المحقق، لها دور مهم في الاقتصاد الرأسمالي بالخصوص من خلال ما تقدمه سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

3. **تصنيف المؤسسات حسب معيار الملكية:** وتصنف المؤسسات حسب هذا المعيار إلى ثلاثة تقسيمات وهي كتالي.[4]

أ. **المؤسسات الخاصة:** وهي جميع المؤسسات التي تعود ملكيتها لفرد أو مجموعة أفراد (شركات أموال أو أشخاص).

ب. **المؤسسات المختلطة:** تضمن في مجملها كل المؤسسات التي تكون ملكيتها مشتركة بين الخواص والدولة.

ت. **المؤسسات العامة:** هي المؤسسات التي تكون ملكيتها للدولة، وتضم بصفة عامة القطاعات المهمة والضخمة، تهدف الدولة من وراء سيطرتها على القطاعات المهمة هي تفادي ظاهرة الاحتكار من قبل القطاع الخاص وبذلك تضمن مصلحة المجتمع .

---

[1] أحلام مخبي، **مرجع سابق**، ص12.

[2] **للإطلاع أكثر راجع:** غول فرحات، **مرجع سابق**، ص ص 16- 19.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية **العدد 77**، الصادرة في 30 رمضان عام 1422 الموافق لي 15 ديسمبر سنة 2001، المتضمن القانون رقم 18/1 المؤرخ في2001/12/12، المادة 5 ، 6 ،7، ص 6.

[4] أحلام مخبي، **مرجع سابق**، ص13 .

4. **تصنيف المؤسسات حسب معيار النشاط:** وتصنف المؤسسات وفق هذا المعيار إلى التصنيفات التالية.[1]

أ. **المؤسسات الصناعية:** هي كل المؤسسات التي تنشط في قطاع الصناعة، منها مؤسسات الصناعات الثقيلة والتي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ومهارات عالية لنشاطها، ومنها مؤسسات صناعية تحويلية أي صناعات خفيفة.

ب. **المؤسسات الفلاحية:** هي المؤسسات التي تهتم برفع إنتاجية الأرض أو استصلاحها ويتنوع إنتاجها ما بين نباتي وحيواني.

ت. **المؤسسات التجارية:** وهي التي يتمثل نشاطها في التجارة أي القيام بعملية توزيع الخيارات المادية والخدمات.

ث. **المؤسسات المالية:** منها البنوك، مؤسسات التأمين، والتي تقوم بالنشاط المالي.

ج. **المؤسسات الخدماتية:** وهي التي تقوم بتقديم خدمات منها مؤسسات النقل وعيادة الطب وكذا مكاتب الخبرات.

المبحث الثاني: مدخل لأداء المؤسسة الاقتصادية. يحظى مفهوم الأداء بأهمية كبرى في تسيير المؤسسات، لذا نال ولا يزال ينال الاهتمام المتزايد من طرف الباحثين والمفكرين والممارسين في مجال الإدارة والتسيير، وهذا من منطلق أن الأداء يمثل الدافع الأساسي لوجود أية مؤسسة من عدمه، كما يعتبر العامل الأكثر إسهاما في تحقيق هدفها الرئيسي ألا وهو البقاء والاستمرارية وتطوير نشاطها، ولهذا نهدف من خلال هذا المبحث إلى تسليط الضوء على جميع المفاهيم المتعلقة بالأداء وتقييمه لجميع وظائف المؤسسة وصولا إلى أهم وظيفة للمؤسسة الاقتصادية وهي الوظيفة المالية لما لها من اعتبارات داخل أي مؤسسة وسيكون تطرقنا إليها بمثابة التعريف بمكانتها في المؤسسة وبداية للحديث عن الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم أداء المؤسسة الاقتصادية. في هذا المطلب سنتطرق إلى أداء المؤسسات بصفة عامة وذلك من خلال المرور بأهم تعريفاته ومختلف مكوناته وتفصيلها وصولا إلى شرح أهم أنواعه ومستوياته.

الفرع الأول: مفهوم الأداء ومكوناته. وسنتناول هذا الفرع في النقاط التالية.

أولا: تعريف الأداء. إن تعريف الأداء ليس حديثا بل توجد عدة دراسات من الناحية النظرية والتطبيقية التي تهدف إلى تدقيق تعريفه، إلا أنه لا يوجد اتفاق عام حول تعريفه، ويعود سبب تنوع واختلاف التعاريف إلى كونه مفهوم واسع الاستعمال، وعليه يمكن التطرق إلى تعريف الأداء من خلال ما إطلاعنا عليه من أدبيات في ما يلي.

[1] إسماعيل عرباجي، **اقتصاد المؤسسة أهمية التنظيم ديناميكية الهياكل**، دار المحمدية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1996، ص 16.

1. يعتبر قاموس اللغة الفرنسية " LAROUSSE " كلمة الأداء " PERFORMANCE " بأنها كلمة انجليزية مشتقة من الكلمة القديمة " PERFORMANCE " المأخوذة من الكلمة " PERFORMER "والتي تعني أتم أو أنجز أو أدى.[1]
2. عرف (Peter Drucker) الأداء على أنه " يعبر عن قدرة المؤسسة على البقاء والاستمرارية محققة التوازن بين رضي المساهمين ورضا العاملين ".[2]
3. ويعرف الأداء بأنه " انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستخدامها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها ".[3]
4. ويعرف أيضا بأنه " إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة أو بمعنى القيام بعمل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة ومنه الأداء يعني الوصول للمخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها " ،[4] ويعرف كذلك بأنه محاولة تحقيق المؤسسة للأهداف المسطرة مع حسن استخدام الموارد المتاحة.[5]

ومن التعاريف السابقة يمكن أن نعرف الأداء بأنه قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها وخططها المسطرة باستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة أي القدرة على تحقيق الأهداف.

ثانيا: مكونات الأداء: يتكون مصطلح الأداء من مكونين رئيسين هما الفعالية والكفاءة، أي أن المؤسسة التي تتميز بالأداء هي التي تجمع بين عاملي الفعالية والكفاءة في تسييرها، وعليه سنقوم بتحليل وتفصيل هذين المصطلحين الهامين.

1. **الكفاءة:** ولقد تعددت مفاهيم وأبعاد الكفاءة وعليه نورد لها التعاريف التالية بما يفي غرض الدراسة.

أ. حيث تعرف الكفاءة بأنها " القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات، والنشاط الكفء هو النشاط الأقل تكلفة". [6]

ب. وتعرف كذلك بأنها " الاستخدام الأمثل للموارد المؤسساتية بأقل تكلفة ممكنة دون حصول أي هدر يذكر". [7]

---

[1] **Dictionnaire Larousse de la langue Français**, 2001, P 766.

[2] Peter Drucker, **L'avenir du management selon drucker**, edition irllage mondial, Paris, 1999, P 73.

[3] الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد ،07، 2010، ص 218.

[4] بوخمخم عبد الفتاح، **تحليل وتقييم الأداء الاجتماعي في المنشآت الصناعية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، المجلد 13، العدد02، 2002، ص 126.

[5] Claudalazar ,Salimsepari , **contrôle de gestion**, 5 éme, édition dunod, France, 2001, p 11.

[6] Vincent plauchet, **mesure et amélioration des performances industrielles**, tome 2 UPMF, France, 2006, p 7.

[7] حسن إبراهيم بلوط، **المبادئ والاتجاهات الحديثة في إدارة المؤسسات**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2005، ص 41.

ت. وتعرف كذلك الكفاءة بأنها" القدرة على استخدام الموارد المتاحة لإنجاز الأداء المطلوب كما يجب".[1]

ث. وتعرف الكفاءة بأنها العلاقة بين المجهودات المبذولة في استغلال الموارد من جهة والمنفعة الحقيقية التي تحصل عليها المؤسسة من جهة أخري. [2]

ومن التعاريف السابقة يمكننا القول بأن الكفاءة هي القدرة على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة كما تعني الوصول إلى أفضل علاقة ممكنة بين المدخلات والمخرجات ويمكن الإشارة إلى أن الكفاءة هي إنجاز الكثير بأقل ما يمكن أي العمل على تقليل الموارد المستخدمة سواء كانت بشرية أو مادية.

2. الفعالية. وتعددت مفاهيمه هي الأخرى وعليه نورد لها التعاريف التالية بما يفي غرض الدراسة.

أ. وتعرف الفعالية بأنها " تلبية احتياجات المستخدمين والمؤسسة والجهات التي تتعامل معها على وجه السرعة".[3]

ب. وتعرف الفاعلية بأنه أداة من أدوات مراقبة التسيير في المؤسسة، وهذا من منطلق أن الفعالية هي معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المسطرة.[4]

ت. وتعريف الفعالية حسب (Vincent plauchet) إذ ينظر هذا الكاتب إلى الفعالية على أنها " القدرة على تحقيق النشاط المرتقب، والوصول إلى النتائج المرتقبة.[5]

ث. ومنهم من يري بأن مصطلح الفعالية يتعلق بدرجة بلوغ النتائج، أي الفرق بين النتائج المحققة والنتائج المتوقعة، وهي في الوقت نفسه ترتبط بدرجة تحقيق الأهداف، وعليه يمكن القول أنه كلما كانت النتائج المحققة (أي ما تم تحقيقه من أهداف) أقرب من النتائج المتوقعة (أي الأهداف المسطرة) كلما كانت المؤسسة أكثر فعالية، والعكس بالعكس والعكس صحيح.[6]

وعليه نتوصل إلى أن مصطلح الفعالية يعبر عن مدى تحقيق الأهداف المسطرة وفقا للموارد المتوفرة أي تقيس كل ما يتعلق بدرجة بلوغ النتائج في ضل الإمكانيات المتوفرة، إذا نستنتج مما سبق أن الفعالية تعني عمل الأشياء الصحيحة، كما يمكن من جهة أخرى ربط الفعالية بمخرجات المؤسسة، حيث يمكن التعبير عنها بنسبة قيمة المخرجات الفعلية إلى المخرجات المتوقعة أو المخططة.

---

[1] عريوة محاد، **إشكالية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن sbsc في القطاع العمومي المحلي لقياس وتقييم الأداء المستدام دراسة عينة من المجالس الشعبية البلدية في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 15، 2016، ص 145.

[2] J. Barraux, **l'entreprise et performance globale outils, évaluation et pilotage**, édition economica, France, 2000, p 33.

[3] عطاء الله عمر، **تكنولوجيا شبكة الانترنت والتجارة الالكترونية وتأثيرها على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، قسم المحاسبة، المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة باتنة، الجزائر، غير منشورة، 2017، ص 87.

[4] B. Dervaux, A . Coulaud, **dictionnaires du management et de contrôle de gestion**, 2éme, édition dunod, Paris, 1999, p78.

[5] Vincent plauchet, **Référence précédente**, p6.

[6] الشيخ الداوي، **مرجع سابق**، ص 220.

3. التميز بين الكفاءة والفعالية: هناك ارتباط وثيق بين الكفاءة والفعالية لكن هذا لا يعني أنهما مترادفان فالمؤسسات يمكن أن تكون فعالة ولكن في نفس الوقت غير كفؤة إلى حد كبير، كما يمكن أن تتمتع بقدر كبير من الكفاءة وتكون غير فعالة وقد فرق "(Peter Drucker، بيتر دراكر)" بينهما حيث اعتبر الفعالية بأنها " عمل الأشياء الصحيحة" أما الكفاءة فهي " عمل الأشياء بشكل جيد"، كما تعتبر الفعالية أوسع من الكفاءة لأنه من غير المعقول أن نتصور مؤسسة تحقق أهداف طويلة ومتوسطة المدى وتحافظ على البقاء إذا كانت تقوم بتبذير مواردها أي دون كفاءة، وبناءا على ذلك إذا كانت الفعالية تمثل درجة نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها الإستراتيجية، فإن الكفاءة تعتبر أحد العناصر الهامة في تحقيق الفعالية وتعتبر متغير في دالة الفعالية. [1]

ومن أجل توضيح الفرق أكثر بين الكفاءة والفعالية نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (02-05): الفرق بين الكفاءة والفعالية.

المفاهيم	الاهتمام	تعالج	التحليل	معايير القياس
الكفاءة	بالوسيلة	الموارد	كيفية الوصول	المدخلات مثل العمل، المعلومات، المعدات.
الفعالية	بالهدف	النتائج	نقطة الوصول	المخرجات مثل الأرباح، العائد، رقم الأعمال.

المصدر: دريدي أحلام، **دور استخدام بحوث العمليات في تحسين أداء المؤسسات الجزائرية دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية،** أطروحة دكتوراه، تخصص الأساليب الكمية في التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة بسكرة، الجزائر، غير منشورة، 2018، ص 7.

وعليه فإنه يمكننا القول بأن الأداء يتكون من عنصرين أساسيين هما الكفاءة والفاعلية وبذلك يعرف الأداء انطلاقا من هذين البعدين(الكفاءة والفعالية) معا بأنه قدرة المؤسسة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفها.

ويمكن توضيح الأداء أكثر من منظور الكفاءة والفعالية وذلك بالاعتماد على مصفوفة الأداء من خلال الشكل التالي في الصفحة الموالية.

[1] دريدي أحلام، **مرجع سابق**، ص 7.

الشكل رقم (02-18): مصفوفة الكفاءة والفاعلية.

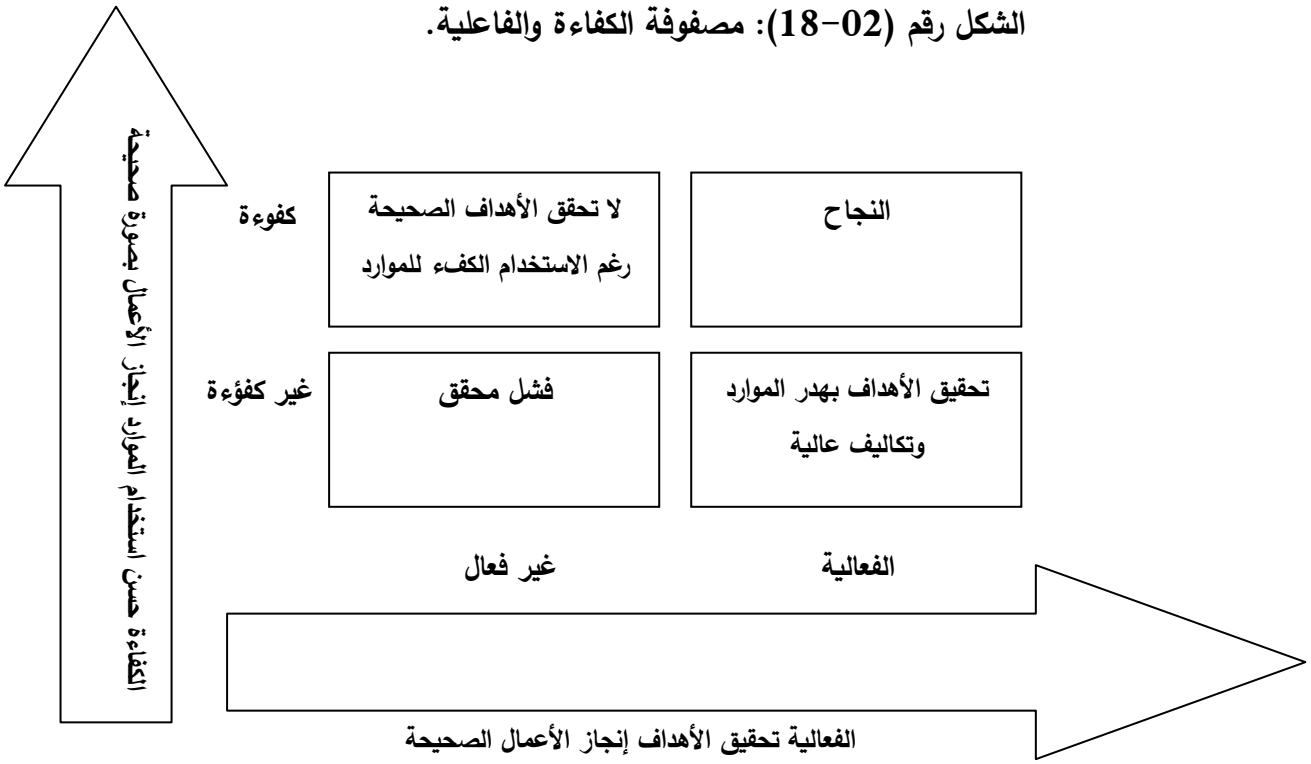

المصدر: وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، **سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص 49.

من الشكل السابق نستنتج بأن المؤسسات التي تستطيع تحقيق عنصري الكفاءة والفاعلية هي وحدها القادرة على التطور والنمو وانجاز الأهداف الصحيحة بصورة صحيحة، بينما المؤسسات الغير كفؤة والغير فعالة يكون مصيرها الانهيار لأنها لم تستطع انجاز أهدافها أو أنجزت الأهداف الخاطئة بصورة خاطئة، أما المؤسسات الفعالة التي لا تتمتع بالكفاءة سوف تستطيع البقاء من خلال تحقيق أهدافها ولكن ليس بكفاءة المطلوبة وربما لا تستطيع التنافس في الأمد البعيد، إلا أن المؤسسات الكفء التي لا تتمتع بالفعالية يكون الانحدار التدريجي مصيرها لعدم قدرتها على تحقيق أهداف أصحاب المصالح أي انجاز الأهداف الصحيحة رغم أنها تستخدم الموارد بصورة غير كفؤة.

الفرع الثاني: أنواع الأداء ومستوياته. وسنتناول هذا الفرع في النقاط التالية.

أولا: أنواع الأداء. إن تصنيف الأداء وتحديد أنواعه يطرح إشكالية اختيار المعيار الدقيق والعملي الذي يمكن الاعتماد عليه لتحديد مختلف الأنواع ويمكن تحديد أبرز معايير التقسيم إلى أربعة أشكال وهي معيار المصدر معيار الشمولية، المعيار الوظيفي، معيار الطبيعة، وللأداء المؤسسي أنواع عديدة تختلف باختلاف معايير التقسيم حيث تحدد هذه الأنواع حسب المعايير السابقة الذكر في ما يلي.

1. **معيار المصدر**: وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى أداء داخلي وأداء خارجي.

أ. **الأداء الداخلي:** كذلك يطلق عليه اسم أداء الوحدة أي أنه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد فهو ينتج على أساس التركيبة التالية: [1]

- **الأداء البشري:** وهو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن إعتبارهم مورد إستراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم.
- **الأداء التقني:** ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.
- **الأداء المالي:*** ويكمن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

وعليه فالأداء الداخلي هو الأداء الناتج من موارد المؤسسة الضرورية لسير نشاطها من موارد بشرية موارد مالية موارد مادية.

ب. **الأداء الخارجي:** هو الأداء الناتج عن تغيرات البيئة المحيطة بالمؤسسة فهو ينتج عن المحيط الخارجي للمؤسسة وبالتالي فإن المؤسسة لا يمكنها التحكم في هذا الأداء، حيث قد يظهر هذا الأداء في نتائج جديدة تتحصل عليها المؤسسة على سبيل المثال قد يزيد حجم المبيعات في المؤسسة بحسب تحسن الأوضاع الاقتصادية، أو نتيجة إعانات تحفيزية من طرف الدولة حيث أن هذه التغيرات قد تنعكس على الأداء ايجابيا أو سلبيا، وبالتالي يجب على المؤسسة قياس وتحليل هذا الأداء لأنه يمكن أن يشكل تهديدا لها فهي لا تتحكم فيه كما هو الحال بالنسبة للأداء الداخلي.[2]

---

[1] صابر عباسي، **أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية دراسة تحليلية قياسية لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وجباية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، غير منشورة، 2012، ص 84.

* **الأداء المالي:** سيتم التطرق إليه بالتفصيل في المباحث التالية.

[2] محمد سليماني، **الابتكار التسويقي وأثره على تحسين أداء المؤسسة دراسة حالة ملبنة الحضنة بالمسيلة**، رسالة ماجستير، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، غير منشورة، 2007، ص ص 117- 118.

2. **معيار الشمولية:** حسب هذا المعيار يقسم الأداء إلى.[1]

أ. **الأداء الكلي:** يتحقق من خلال الإنجازات أو النتائج التي تساهم في جميع الوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها و لا يمكن إرجاع انجاز هذا الأداء إلى مساهمة عنصر دون غيره والأداء الكلي للمؤسسة يمكن أن يعكس مستوى تحقيق المؤسسة لأهدافها بصفة شاملة كالأرباح النمو الاستمرارية باعتبارها مؤشرات لقياس مستوى الأداء الكلي للمؤسسة.

ب. **الأداء الجزئي:** يتحقق من خلال الأداء على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة وينقسم بدوره إلى عدة أنواع مختلفة باختلاف المعيار المعتمد حيث يمكن أن يقسم حسب المعيار الوظيفي إلى الأداء المالي، الأداء التسويقي، الأداء الإنتاجي.

3. **المعيار الوظيفي:** حسب هذا المعيار يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى.[2]

أ. **الأداء التسويقي:** تتلخص وظيفة التسويق في عملية تخطيط، تنفيذ، متابعة، تطوير، تسعير، ترويج، توزيع السلع والخدمات، لخلق التبادل الذي يحقق الإشباع والمنافع لكل من الأفراد والمؤسسات والمجتمع، ويتم الأداء التسويقي وفقا لمجموعة من المعايير نذكر منها عدد الأسواق الجديدة، حصة السوق، مستوى المبيعات، عدد شكاوي العملاء، التكاليف التسويقية كنسبة من المبيعات.

ب. **الأداء الإنتاجي:** يسعى النظام الإنتاجي إلى توفير كم ونوع المنتجات المستهدفة في الوقت المناسب والتكلفة المناسبة، ويمكن التحكم في كفاءة النظام الإنتاجي من خلال مجموعة كبيرة من المؤشرات تنطوي ضمن بنود التقييم التالية (المواد الخام، جودة المنتجات، الطاقة الإنتاجية، الكفاءة الإنتاجية، العمالة، التكاليف)

ت. **الأداء التمويلي:** يمثل أداء الوظيفة التمويلية على مستوى المؤسسة في الحصول على الأموال المطلوبة بالقدر المناسب والوقت المناسب وتقدير استخدامها بشكل كفؤ وفعال، وذلك للوصول إلى الأهداف والنتائج المالية المرغوبة.

ث. **أداء وظيفة المشتريات:** وظيفة المشتريات هي الوظيفة المسؤولة عن انتقاء السلع والخدمات المهمة لتأدية وظائف المؤسسة وتتمثل أهميتها في مختلف مكونات الأداء من التكلفة الجودة، النوعية، الوقت.

ج. **أداء الموارد البشرية:** يعبر أداء المورد البشري من العناصر الأساسية للعملية الإنتاجية بعد المواد الأولية، حيث لابد من عمليات فحص وتمحيص للموارد البشرية المستخدمة في العملية الإنتاجية من حيث النوع والكم لأن مثل هاته المتغيرات تكون عبئ على الإنتاج والأداء وسبب للانحرافات وارتفاع تكلفة الإنتاج مما يؤدي إلى عدم تحقيق

---

[1] عبد المليك مزهودة، **دور وأهمية التسيير في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية**، رسالة ماجستير، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، غير منشورة، 1998، ص41.

[2] وليد احمد صالح العطاس، **دور السياسات الصناعية في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة مسمكة لتعليب الأسماك، الجمهورية اليمنية خلال الفترة 2004/ 2008**، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، غير منشورة، 2010، ص41.

الأهداف والخطط المرسومة، لذا لابد من استخدام عنصر المورد البشري حسب المنافع الاقتصادية منها وليس بدافع امتصاص الفائض من الأيدي العاملة أو تخفيض البطالة.

ح. **أداء وظيفة الصيانة:** وتعرف الصيانة بأنها إصلاح التلف الناتج عن الاستعمال، وكذا الوقاية من هذا التلف لتجنب وقوعه والمحافظة على القدرة لأداء العمل بشكل اقتصادي.

4. **معيار الطبيعة:** يمكن تقسيم الأداء حسب هذا المعيار تبعا للأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها والتي تقسم إلى.[1]

أ. **الأداء الاقتصادي:** ويتمثل في القيمة المضافة التي تحققها المؤسسة من خلال نشاطها، وهذا الأخير يعتبر الهدف الأساسي للمؤسسات الاقتصادية.

ب. **الأداء الاجتماعي:** يتمثل في تلك الأهداف الاجتماعية المسطرة للمؤسسة من خلال انجازها سواء في مجتمعها الداخلي أو الخارجي.

ت. **الأداء الثقافي:** يتمثل في استحداث بعض المؤسسات لثقافات خاصة بها ومحاولة غرسها سواء في محيطها الداخلي للأفراد أو محيطها الخارجي.

ث. **الأداء السياسي:** تسعى بعض المؤسسات لتسطير الأهداف السياسية كتمويل الحملات الانتخابية من أجل تحقيق بعض الامتيازات والتي تضمن لها البقاء والنمو في نفس الوقت.

ثانيا: مستويات الأداء. توجد مجموعة من المستويات للأداء يمكن للمؤسسة الاقتصادية من خلالها التعرف على مستوى أدائها، وتتمثل هذه المستويات في:[2]

1. **الأداء الاستثنائي:** يبين التفوق في الأداء ضمن الصناعة على المدى البعيد والعقود المربحة، وكذا الالتزام الواضح من قبل الأفراد ووفرة السيولة وازدهار الوضع المالي للمؤسسة.
2. **الأداء البارز:** يكون فيه الحصول على عدة عقود عمل كبيرة، امتلاك إطارات ذات كفاءة، امتلاك مركز ووضع مالي متميز.
3. **الأداء الجيد جدا:** يبين مدى صلابة الأداء، واتضاح الرؤية المستقبلية إلى جانب التمتع بالوضع المالي الجيد.

---

[1] بركات نعيمة، **دور تقييم الأداء في تحسين الخدمات العمومية**، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر ، غير منشورة، 2005 ، ص36.

للإطلاع أكثر عن تصنيفات الأداء راجع: محمد زرقون، الحاج عرابة، **أثر إدارة المعرفة على الأداء في المؤسسة الاقتصادية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة ، الجزائر، العدد 01، 2014، ص ص 125- 127.

[2] خالد محمد بن حمدان، وائل محمد صبحي إدريس، **الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي**، دار اليازوري، الأردن، 2007، ص ص385- 386.

4. **الأداء الجيد:** يكون فيه تميز للأداء وفق المعدلات السائدة مع توازن نقاط القوة والضعف في المنتجات أو الخدمات وقاعدة العملاء، مع امتلاك وضع مالي مستقر.
5. **الأداء المعتدل:** يمثل سيرورة أداء دون المعدل، وتغلب نقاط الضعف على نقاط القوة في المنتجات الخدمات وقاعدة العملاء، مع صعوبة في الحصول على الأموال اللازمة للبقاء والنمو.
6. **الأداء الضعيف:** والذي يمثل الأداء دون المعدل بكثير، مع وضوح لنقاط الضعف في جميع المحاور تقريبا فضلا عن وجود صعوبات خطيرة في استقطاب الإطارات المؤهلة، مع مواجهة مشاكل خطيرة في الجوانب المالية.

المطلب الثاني: مفهوم تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية. إن تقييم الأداء له مفاهيم عديدة تختلف بين العديد من الباحثين والمختصين، فينظر له أحيانا بأنه عملية قياسية لمجموعة من المؤشرات والبعض الأخر يعبر عنه بالمؤشرات القياسية النوعية لكون الأداء يشمل جميع وظائف المؤسسة وتقييم الأداء قد يتجزأ إلى مستويات مختلفة حسب نشاط المؤسسة فنجد للمؤسسة أداء على مستوى الإنتاج وأداء على مستوى التسويق والمستوى المالي ونجد أن الأداء المالي واحد من المهام الأساسية لمعرفة وضعية المؤسسة وهو الرابط بين جميع الأنظمة والوظائف، وبغية الوصول إلى فهم صحيح للأداء المالي وتقييمه وجب علينا التطرق إلى تقييم الأداء بصفة عامة من خلال الأتي.

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء. تعمل المؤسسات باستمرار على تقييم أدائها بهدف تطويره وتحسينه والوقوف على الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية، وللتعرف أكثر على عملية تقييم الأداء وأهدافه وأهميتها نتطرق إلى ما يلي.

أولا: تعريف تقييم الأداء والمصطلحات القريبة منه. ونتطرق إلى التعاريف التالية بناء على ما تم الاطلاع عليه من أدبيات بغية الإلمام بتعريف تقييم الأداء.

حيث تجب الإشارة في هذا الصدد بأن قبل أي عملية تقييم يجب أن يكون هناك قياس، وإذا تعلق الأمر بتقييم الأداء فيجب أن يكون هناك قياس الأداء أولا، ثم تأتي مرحلة التقييم، ويمكننا توضيح قياس الأداء من خلال التعاريف التالية.

1. حيث يعرف القياس بأنه " عملية التقييم الجبري للشيء ووضعه في ضيعة رقم أو عدد أو مبلغ أو نسب مصحوبة بوحدة قياس كالوزن، الطول، الوحدات النقدية، وبذلك تكون النتيجة صماء من غير تعليق ولا تتضمن معني الشئ المراد تقييمه".[1]

[1] بن خروف جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرار دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجاز القنواتKANAGHAZ 2008/2005**، رسالة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، غير منشورة، 2009، ص 71.

2. ويعرف كذلك قياس الأداء بمفهومه الواسع بأنه التقييم الذي يسمح برؤية (قراءة) التطورات واستخراج الانحرافات في إطار المقارنة مع الهدف أو محددات أخرى، ويمكن النظر إليه بأنه يمثل كل العمليات والدراسات التي تهدف إلى معرفة العلاقة بين الموارد المتاحة والكفاءة في استخدامها، ويظهر ذلك من خلال دراسة الفرق بين ما تم تحقيقه من أهداف وما تم التخطيط له.[1]

وبعد مرحلة القياس تأتي مرحلة التقييم وهي التعليق أو إصدار حكم على النتيجة المتحصل عليها.

وقبل البدء في شرح مفهوم تقييم الأداء يجب الإشارة إلى أن هناك خلط كبير في استخدام مفهومي التقييم والتقويم، حيث أنه عندما يستخدم لفظ التقييم فهذا يعني تطبيق مفهوم القياس للواقع الحالي بشكل علمي ومدروس، بينما لفظ التقويم هو عملية تصحيح المسارات وتعديلها.

ومما سبق وبعد توضيح المفاهيم المرتبط بعملية تقييم الأداء نتطرق إلى هذا الأخير من خلال الأدبيات التي تناولته.

1. يعرف تقييم الأداء بأنه "جميع العمليات والدراسات التي ترمي لتحديد مستوي العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها من قبل المؤسسة الاقتصادية مع دراسة تطور العلاقة المذكورة خلال فترات زمنية متتابعة أو فترة زمنية محددة عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف والمتحقق من الأهداف بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة".[2]
2. ويعرف كذلك بأنه " الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط المؤسسة بهدف قياس النتائج المتحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات وغالبا ما تكون المقارنة بين ما هو متحقق فعلا وما هو مستهدف في نهاية فترة زمنية معينة هي سنة في الغالب".[3]
3. ويعرف بأنه " قياس أنشطة المؤسسة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد إلى النتائج المحققة خلال الدورة المالية بالإضافة إلى تحليل تلك النتائج ومعرفة الانحرافات التي وقعت ثم اقتراح حلول لتلك الانحرافات من أجل تحقيق أداء جيد في المستقبل، وتتركز عملية تقييم الأداء على الأركان الأساسية المتمثلة في وجود أهداف محددة مسبقا وقياس الأداء الفعلي واتخاذ القرارات المناسبة من أجل معالجة الانحرافات الممكن حدوثها في نشاط المؤسسة".[4]

---

[1] قبايلي محمد، **نظام المعلومات المحاسبية كمحدد لميكانيزمات قياس الأداء على مستوي المؤسسة**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة 02، الجزائر، العدد 19، 2018، ص 200.

[2] مجيد الكرخي، **مرجع سابق**، ص 31.

[3] احمد محمد موسي ،**استخدام النسب البسيطة والمركبة في تقييم الأداء على مستوي الوحدة الاقتصادية**، مجلة التكاليف، العدد 03، المجلد 02، 1993، ص 67.

[4] سبتي إسماعيل، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ضل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF دراسة حالة مؤسسة ملبنة التل بسطيف للفترة 2014 /2016**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد الاقتصادي 34 ، ص 421.

4. ويعرف أيضا بأنه " الفحص الدوري والتنظيمي لأداء المؤسسة بصفة تسمح بتحديد رؤية واضحة عن وضعية المؤسسة، حيث نتوصل من خلال عملية التقييم إلى وضع المقاييس العاجلة الواجب اتخاذها للقيام بالتعديلات التي تهدف إلى الرفع من الكفاءة والمردود الإجمالي للمؤسسة الاقتصادية"، ويعرف نفس الباحث تقييم الأداء بأنه عملية تقييم لأداء المؤسسة فتهدف من خلاله إلى متابعة نشاطها، ومعرفة توجهها المستقبلي، من أجل اكتشاف التهديدات التي تواجهها والفرص المتاحة لها لاغتنامها وتحويلها إلى ميزة تنافسية، ومن هنا تظهر أهمية تقييم الأداء.[1]

وبناء على التعاريف السابقة نستطيع أن نقول عن تقييم الأداء بأنه عبارة عن عملية تحليل انتقادي شامل للخطط و الأهداف واستغلال الموارد المالية والبشرية والمادية أحسن إستغلال وبأعلى كفاءة بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق الأهداف والخطط المرسومة، كما تسمح عملية تقييم الأداء في المؤسسة بتحديد الانحرافات الناشئة ليتمكن المسيرون من اتخاذ قرارات تصحيحية وتفادي تلك الانحرافات في المستقبل.

إذن و وبناءا على ما سبق، يمكننا تلخيص خصائص نظام تقييم الأداء في ثلاث نقاط هي كما يلي.[2]

1. **الشمولية:** حيث يهدف تقييم الأداء في المؤسسة إلى التطرق لمختلف الأداءات الوظيفية مثل الأداء المالي، الأداء التجاري، الأداء البشري.
2. **الاستمرارية:** ويتم ذلك بالتقييم الشامل بصفة مستمرة ومتكررة، في إطار إرشادات وتوجيهات تسمح بتوضيح العمل والقيام بالإصلاحات اللازمة.
3. **المرونة:** لابد أن يتم التقييم بالمرونة اللازمة حتى يتسنى للمقيم توجيه مختلف الإجراءات بناءا على الوضع القائم، لأن الجمود لا يساعد على مقاومة النقائص وإضافة أو إقتراح حلول وبدائل وتقنيات جديدة.

ثانيا: أهداف وأهمية تقييم الأداء. وسنتناول هذا العنصر في النقاط التالية.

حيث تهدف عملية تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة إلى تحقيق الأهداف التالية.[3]

1. الوقوف على مستوى إنجاز المؤسسة الاقتصادية مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها.
2. الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وإرشاد المنفذين إلى وسائل تلافيها مستقبلا.

---

[1] صيودة إيناس، **دور تحليل جدول التدفقات النقدية للخزينة في تقييم الأداء والوضعية المالية للمؤسسة تحليل جدول تدفقات الخزينة للجزائرية للمياه بومرداس**، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة بومرداس ، الجزائر، المجلد 07 ، العدد01، ص 155.

[2] محمد زرقون، الحاج عرابة، **مرجع سابق**، ص 126.

[3] مجيد الكرخي، **تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية بإستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014، ص 32.

3. تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في المؤسسة الاقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به وذلك من خلال قياس أداء كل قسم من أقسام المؤسسة وتحديد إنجازاتها سلبا أو إيجابا الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام بإتجاه رفع مستوى أداء المؤسسة.
4. الوقوف على مدى كفاءة إستخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائد أكبر بتكاليف أقل وبنوعية جيدة.
5. تسهيل تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج تقييم الأداء لكل مؤسسة وصولا للتقييم الكلي.
6. تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها في المسار الصحيح بما يوازي بين الطموح والإمكانيات المتاحة حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن الإرتجالية والتقديرات الغير واقعية.

وعليه تنبع أهمية تقييم الأداء من كونه عملية تهدف إلى التعرف على مدى كفاءة استخدام عوامل الإنتاج، ومتابعة تطور تلك الكفاءة في فترات متتالية من خلال مقارنة ما تحقق منها بالهدف، وذلك بغية اتخاذ قرارات جديدة تعدل مسار الأنشطة لتحقيق الأهداف المرغوبة، وترجع أهمية تقييم الأداء إلى ما يلي:[1]

1. يقوم بتقدم معلومات مفصلة إلى أصحاب المصالح المرتبطين بالمؤسسة حول قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها، مما يكسب المؤسسة الاعتراف بالنجاح داخل المؤسسة وخارجها، زبائن جدد، مصادر جديدة وولاء أطراف جديدة.
2. يفيد في تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الهامة سواء للتطوير أو الاستثمار أو عند إجراء تغييرات جوهرية.
3. يعمل على ترشيد الطاقة البشرية في المؤسسة مستقبلا حيث يتم إبراز العناصر الناجحة وتنميتها، أو تلك غير المنتجة التي يتطلب الأمر الاستغناء عنها، أو محاولة إصلاحها لزيادة كفاءتها.
4. يمنح تقييم الأداء الفرصة لمراجعة وتقييم قدرة المؤسسة على انجاز عملها، ومعرفة الثغرات الموجودة في المهارات، ومعرفة مصادر التمويل والبنية التحتية للمؤسسة، ومدى فعالية الإجراءات والهياكل التنظيمية، ونقاط القوة والضعف عند المؤسسة.
5. منح الفرصة لخلق اتفاق وتعاون في مجال الأعمال والذي يمكن أن يكون مدخلا قويا في محاولة تحقيق الأهداف خاصة الكبيرة منها، والتي تحتاج إلى جهود أخرى غير التي تملكها المؤسسة.

[1] سارة عزايزية، **مدخل إستراتيجي لتقييم الأداء في عصر المعلومات**، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة ، جامعة تبسة، الجزائر، العدد 01، 2018، ص ص 204- 205.

6. يمنح تقييم الأداء القدرة على تقييم الجودة وكفاءة الأداء الحالي، فلا يمكن قياس التطور إذا لم تكن هناك قاعدة، مما يمنح المؤسسة الفرصة لتمييز المناطق المراد تطويرها وتجهيز ما يلزم لتحقيق ذلك.
7. يزود بالمعلومات اللازمة لأجل عملية التقرير بها لكل المساهمين، كما أنه يزود بتقرير عن التطور لكل المسؤولن عن إنجاز الأعمال بالمؤسسة.

الفرع الثاني: خطوات ومتطلبات تقييم الأداء وتصميمه. ونتطرق لي هذا العنصر في النقاط التالية.

أولا: خطوات تقييم الأداء ومتطلباته. لتقييم الأداء للمؤسسة الاقتصادية يجب إتباع مجموعة من الخطوات التي نستطيع إيجازها في الأتي.[1]

1. **جمع البيانات والمعلومات الإحصائية:** حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة خلال فترة معينة.
2. **تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية:** للوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات.
3. **إجراء عملية التقييم:** باستخدام النسب والمعايير الملائمة للنشاط الذي تمارسه المؤسسة على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام للمؤسسة جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.
4. **اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم:** كون نشاط المؤسسة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة وإن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها، وحددت أسبابها، ووضع الخطط لسير نشاط المؤسسة نحو الأفضل في المستقبل.
5. **تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:** التي حدثت في الخطة وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارة التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمحصت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

[1] عبد الرحمان محمد سليمان رشوان، **دور استخدام نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، جامعة أم البواقي الجزائر، العدد 10، 2018، ص 283.

و تتطلب عملية تقييم الأداء بعض المتطلبات الأساسية التي من شأنها الارتقاء بدرجة التقييم إلى مستوى من الدقة والموثوقية الذي يساعد على اتخاذ القرارات السليمة في تصحيح الانحرافات وتحديد المسؤوليات والارتفاع بالنتائج إلى المستويات المرغوبة ومن هذه المتطلبات نذكر ما يأتي.[1]

1. أن يكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة الاقتصادية واضحا تتحد فيه المسؤوليات والصلاحيات لكل مدير ومشرف بدون أي تداخل بينهما.
2. أن تكون أهداف خطة الأداء بينة وواضحة وواقعية قابلة للتنفيذ وهذا لا يتم دون دراسة هذه الأهداف دراسة مستفيضة ومناقشتها مع كل المستويات داخل المؤسسة الاقتصادية لكي تأتي الأهداف متوازنة تجمع بين الطموح المطلوب والإمكانيات المتاحة للتنفيذ.
3. أن يتوفر للمؤسسة الاقتصادية محاسبين متمرسين في عملية تقييم الأداء المالي متفهمين لدوره وعلى دراية بطبيعة نشاط المؤسسة وقادرين على تطبيق المعايير والنسب والمؤشرات التقويمية بشكل صحيح.
4. أن يتوفر للمؤسسة الاقتصادية نظاما متكاملا وفعالا للمعلومات والبيانات والتقارير للازمة لتقييم الأداء سواء كان مالي أو إداري، بحيث تكون إنسيابية المعلومات سريعة ومنتظمة تساعد المسئولين في الإدارات على اختلاف مستوياتهم من اتخاذ القرار السليم والسريع وفي الوقت المناسب لتصحيح الأخطاء وتفادي الخسائر.
5. أن تكون الإجراءات والآليات الموضوعة لمسار عمليات تقييم الأداء بين الإدارات المسئولة عن تقييم الأداء في الهيكل التنظيمي واضحة ومنظمة ومتناسقة ابتداء من المستوى التشغيلي إلى المستوي الإستراتيجي و كذا العكس وإلا تعرقلت العمليات التقييمية والتصحيحية للأداء في هذا المستوى أو ذلك وضاعت الجدية المطلوبة من اتخاذ القرارات المتعلقة بعملية تقييم الأداء.
6. وجود نظام حوافز فعال سواء كانت هذه الحوافز مادية أو معنوية أو كانت إيجابية أو سلبية بحيث يحقق هذا النظام ربطا متينا بين الأهداف المنجزة فعلا وبين الخطط منها، لأن غياب مثل هذا النظام يضعف من قوة وجدية القرارات المتخذة بشأن تصحيح المسار في عملية التقييم والارتقاء بها إلى المستوي المرسوم.

ثانيا: تصميم نظام تقييم الأداء. تمر عملية تصميم نظام تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية بالمراحل التالية.[2]

1. **التعريف بالعملية:** تعمل المؤسسة على اختيار الأنشطة التي لها بالغ الأهمية في تلبية احتياجات العملاء (كل من الأنشطة الداخلية والخارجية)، فالكثير من الجهود يمكن أن تهمل إذ لم يتم البدء بقياس الأنشطة المهمة أولا، ولتحديد الأنشطة المهمة يجب طرح أسئلة حول الخدمة التي تقدمها المؤسسة؟ الزبائن الذين تستهدفهم، فهم العمليات الداخلية

[1] مجيد الكرخي، **مرجع سابق**، ص ص 42- 43.

[2] سارة عزايزية، **مرجع سابق**، ص ص 205- 206.

(ما الذي يتم إنجازه؟ كيف يتم إنجازه؟ كيف تبدأ الأنشطة؟ وكيف تنتهي؟) ويمكن إجراء تخطيط بياني للمساعدة على فهم الأفراد الجيد للعمليات التي يتم القيام بها.

2. **تحديد الأنشطة الحرجة لأجل قياسها:** إنه من المهم التركيز على الأنشطة الحرجة بهدف قياسها، فعند اختيار الأنشطة من المهم التركيز على العمليات المهمة بدلا من الأشخاص، فالأنشطة الحرجة هي التي تؤثر على كل من كفاءة، فعالية، جودة، توقيت، إنتاجية النشاط ككل، فهي التي تؤثر على الأولويات الإدارية، الأهداف التنظيمية، والأهداف الخارجية الخاصة بالزبون.
3. **تحديد الأهداف والمعايير التنظيمية:** في هذه المرحلة تحدد عوامل النجاح الحرجة سواء للفرع أو المؤسسة، وهو ما يمنح التركيز للأهداف ويبقي على ما هو مهم منها، ويوجد نوعان من الأهداف التنظيمية منها طويلة الأجل والتي تختص بالأداء الخاص بعدة سنوات مستقبلية وأخرى سنوية تتواجد بالموازنات السنوية، ولأغراض تقييم الأداء لابد من وضع معايير للأداء ويتم التعبير عنها في صورة أهداف محددة، ويعبر عنها بصورة عامة في المستويات العليا ولكنها تتبلور بصياغة أكثر تحديدا للمستويات الإدارية الدنيا.
4. **تحديد مقاييس الأداء:** بعد تحديد المؤسسة للأهداف التي تريد تحقيقها، يتم في هذه المرحلة ربط الأهداف الإستراتيجية بمقاييس الأداء، والتي يجب أن يتم تحديدها بطريقة تسمح بتوفير معلومات ملائمة عن مدى التطور في تحقيق الأهداف المحددة، فهنا يتم تحديد الكيفية التي سيتم من خلالها التعبير عن الأهداف بطريقة كمية، ويتم الحصول في نهاية هذه المرحلة على مقاييس ملائمة توفر معلومات مفيدة عن الأداء.

وإن تصميم نظام فعال لتقييم الأداء يتطلب من المؤسسة توفير المستلزمات التالية.[1]

1. **العمليات:** وجود العمليات الخاصة بمراجعة، تعديل، وتحديد مقاييس الأداء.
2. **الكوادر البشرية:** توفر المهارات اللازمة لاستعمال، إيضاح، تعديل مقاييس الأداء.
3. **الثقافة:** إن الثقافة الموجودة بنظام قياس الأداء الحالي تضمن أنه تم تقدير وإدراك أهمية الحصول على مقاييس للأداء ملائمة ومناسبة.
4. **الأنظمة:** توفير أنظمة مرنة تمكن من جمع، تحليل، والتقرير عن البيانات الملائمة.

ومن الأنظمة الواجب توافرها بنظام تقييم الأداء الفعال ما يلي.

أ. **نظام رقابة خارجي:** والذي يعمل بإستمرار على رقابة التطورات والتغييرات في المحيط الخارجي.

ب. **نظام رقابة داخلي:** والذي يعمل باستمرار على رقابة التطورات والتغييرات في المحيط الداخلي ويرفع التحذيرات ويعطي إشارات عند حدود أداء تم بلوغها.

[1] سارة عزايزية، **مرجع سابق**، ص ص 209- 210.

ت. **نظام تغذية راجعة:** والذي يستعمل المعلومات الممنوحة من نظامي الرقابة الداخلي والخارجي لأخذ القرار بشأن تعديل الأهداف الإستراتيجية وتحديد الأولويات.

ث. **نظام تخصيص داخلي:** لتخصيص الأهداف التي تم تعديلها والأولويات لأجزاء محددة من النظام.

المطلب الثالث: الوظيفة المالية للمؤسسة الاقتصادية. وبحديثنا عن الأداء وتقييمه بصفة عامة في المؤسسة الاقتصادية في ما سبق من مطالب هذا المبحث، نجد الأداء يشمل جميع وظائف المؤسسة، وإن من أهم الوظائف التي يجب تقييمها هي الوظيفة المالية للمؤسسة، وينعكس نشاط الوظيفة المالية في الأداء المالي، وبغية الوصول إلى فهم صحيح للأداء المالي وتقييمه وجب علينا كذلك التطرق إلى الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة.

الفرع الأول: مفهوم الوظيفة المالية للمؤسسة الاقتصادية. تعتبر الوظيفة المالية من أهم الوظائف بالمؤسسة وهي المحدد للأداء المالي للمؤسسة، وهي لا تقتصر على تأسيس البني التحتية للمؤسسة وإنما المحافظة على استمراريتها وتطويرها، ومن هنا ظهرت أهميتها في توفير الأموال اللازمة لتحريك عناصر الإنتاج، ومنه تطوير القيمة المالية للمؤسسة وزيادتها والمحافظة على السيولة لتحقيق أعلى نسبة من الأرباح أو حمايتها من خطر الإفلاس أو التصفية، وبهذا أصبح بقاء المؤسسة في ميدان الأعمال وتطورها يتوقف إلى حد كبير على كفاءة أداء الوظيفة المالية وقدرتها على مجابهة التحديات، وللإلمام بجميع جوانبها سنتطرق إليها في ما يلي.

أولا: تعريف الوظيفة المالية. ونورد لها التعاريف التالية بناء على ما تم الاطلاع عليه من أدبيات.

1. هي مجموعة المهام والأنشطة التي تقوم بها عدد من المصالح والأقسام تهدف إلى إدارة التدفقات النقدية المالية والبحث عن الموارد المالية الضرورية، والاستخدام الأمثل لها، كما تتجلى الوظيفة المالية في المهام التي يقوم بها المسيرون الماليون من وضع خطط للتمويل والحصول على موارد مالية ومن ثم استخدام هذه الموارد بشكل يؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة، ولتحقيق هذه الأهداف ينبغي تطبيق قواعد التحليل المالي الذي يعتبر قاعدة لاتخاذ القرارات من طرف المسيرين، وقاعدة لمراقبة مختلف العمليات المالية وتوجيهها نحو المسار المخطط له.[1]
2. وتعرف الوظيفة المالية بأنها هي تلك الوظيفة التي تقوم بنشاطات مالية متنوعة وذلك من خلال تنفيذها لوظائف فنية متخصصة كالتحليل المالي، إعداد وتفسير التقارير المالية، الموازنات التقديرية، الاندماج، إعادة التنظيم المالي وغيرها ومن خلال تنفيذها لوظائف إدارية كالتخطيط التنظيم التوجيه الرقابة ولكن بصيغة مالية، وبإنجاز الوظائف بكفاءة تستطيع تحقيق الأهداف المحددة لها وبالتالي المساهمة في تحقيق أهداف المؤسسة.[2]

[1] اليأس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي للإدارة المالية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2006 ، ص 33.

[2] كمال المغربي وآخرون، **أساسيات في الإدارة**، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1995، ص 317.

3. وتعرف أيضا بأنها " جميع أوجه النشاط الإداري أو الوظيفة الإدارية المتعلقة بتنظيم حركة الأموال اللازمة لتحقيق أهداف المؤسسة بكفاية إنتاجية عالية والوفاء بالتزاماتها المستحقة عليها في مواعيدها".[1]
4. وتعرف كذلك الوظيفة المالية بأنها ليست مجرد وظيفة تختص بإجراءات تدبير الموارد المالية اللازمة، بل تتعلق باتخاذ القرارات في مجال الاستثمار والتمويل، كما تختص بالتخطيط المالي الذي تسعي من خلاله المؤسسة لمعرفة ما ستكون عليه الأوضاع في المستقبل وذلك قبل اتخاذ أي قرار، والرقابة المالية للوقوف على حقيقة المركز المالي للمؤسسة وللحكم على مدى سلامة القرارات التي تم اتخاذها بالفعل.[2]

وعليه من التعاريف السابقة نستطيع القول بأن الوظيفة المالية هي جزء من الإدارة أوكلت إليها مهمة تحقيق الأهداف المرتبطة بالبيئة المالية وحمايتها من المخاطر المالية الداخلية والخارجية والتي تنشط في إطار منسق مع مختلف الوظائف الأخرى ويمكننا تلخيص نشاط الوظيفة المالية في بلوغ الأهداف التالية.

1. ضمان تمويل مختلف أنشطة المؤسسة.
2. التخطيط المالي وإعداد الموازنات التقديرية.
3. مراقبة التدفقات المالية وتسييرها بما يتوافق مع قواعد التوازن المالي.
4. مساعدة المسيرين في الإدارة العليا على وضع الاستراتجيات ورسم معالم السياسة المالية.

ومما سبق نتوصل إلى أن الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية تهدف إلى بلوغ ثلاثة عناصر أساسية وهي كتالي.[3]

1. زيادة القيمة الحالية للمؤسسة.
2. المحافظة على سيولة المؤسسة لحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية.
3. تحقيق العائد المناسب على الاستثمار (الربحية).

[1] عبد الحليم كراجه وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي أسس مفاهيم تطبيقات**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولي، عمان، الأردن، 2000، ص 14.

[2] محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 8.

[3] عبد الحليم كراجة وآخرون، **مرجع سابق**، ص 26.

ثانيا: تنظيم الوظيفة المالية وخصائصها. تمارس الوظيفة المالية في المؤسسة تحت لواء الإدارة المالية وظيفتين هما الوظيفة الإدارية والوظيفة التنفيذية وهما على النحو التالي.[1]

1. **الوظيفة الإدارية وتتضمن:**

أ. تحديد سياسة إدارة الأصول.

ب. تحديد مصادر التمويل وكمياته ومواعيده.

ت. التخطيط المالي وإدارة السيولة.

ث. الرقابة على الأداء المالي.

ج. تحديد سياسة توزيع الأرباح.

2. **الوظيفة المالية التنفيذية وتتضمن:**

أ. الإشراف على الإيرادات والمدفوعات وإدارة النقد.

ب. الإشراف على الأوراق المالية ومتابعتها.

ت. الاهتمام بتفاصيل التمويل الخارجي وخدماته.

ث. مسك الدفاتر وإعداد التقارير المالية.

ويمكن إجمال خصائص الوظيفة المالية للمؤسسة الاقتصادية في ما يلي.[2]

1. أنها تتغلغل في جميع أوجه نشاطات المؤسسة فأي نشاط لا يكون بمعزل عن النواحي المالية.
2. أن القرارات المالية قرارات ملزمة للمؤسسة في أغلب الأحيان ولذلك وجب الحذر الشديد عند اتخاذ هذه القرارات.
3. أن بعض القرارات المالية مصيرية للمؤسسة يتوقف عليها نجاح المؤسسة أو فشلها.
4. أن نتائج القرارات المالية لا تظهر سريعا وهذا يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة.

[1] عبد الحليم كراجة وآخرون، **مرجع سابق**، ص 20.

[2] زياد رمضان، **أساسيات الإدارة المالية**، دار صفاء للنشر، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن، 1996، ص 12.

الفرع الثاني: علاقة الوظيفة المالية بالأطراف المرتبطة بالمؤسسة ووظائفها.وسنتناول هذا الفرع في النقاط التالية.

أولا: وظائف الوظيفة المالية. ويمكن إجمال وظائف الوظيفة المالية في النقاط التالية.[1]

1. **التخطيط المالي (تقدير الاحتياجات المالية):** وتتضمن هذه الوظيفة قيام المدير المالي بالتعرف على الاحتياجات المالية للمؤسسة طويلة الأجل وكذلك قصيرة الأجل وذلك في ضوء خططها للمستقبل مستعينا على ذلك بالموازنات التقديرية.
2. **القرارات الاستثمارية (إدارة الموجودات، استثمار الأموال):** وتشمل هذه الوظيفة جميع القرارات الخاصة باستثمار الأموال في مختلف أنواع موجودات المؤسسة وقرارات تصنيفها.
3. **القرارات التمويلية (الحصول على التمويل):** وتشمل البحث عن مصادر التمويل المناسبة لمواجهة الاحتياجات المالية التي تكون قد حددتها مسبقا وعندما تحدد المصدر الذي ستلجأ إليه للتمويل فعليها أن تراعي الملائمة بين طبيعة الاستخدام وأن تهتم أيضا بالكلفة والزمن والتركيبة المناسبة للجانب الأيسر للميزانية.
4. **الرقابة المالية:** وهي عبارة عن مقارنة الأداء الفعلي للخطط المالية مع المتوقع وذلك لكي يتم معرفة الانحرافات وتقصي أسباب حدوثها ومن ثم إيجاد الحلول المناسبة لمعالجة هذه الانحرافات.
5. **قرارات توزيع الأرباح:** تتضمن سياسة توزيع الأرباح تحديد النسبة التي سيتم دفعها نقدا للمساهمين والأرباح التي سيتم دفعها على شكل أسهم مجانية كما تتضمن العمل على استقرار معدلات التوزيع على المدى الزمني.
6. **معالجة بعض المشكلات الخاصة:** وبطبيعة الوظيفة هي ما قد تقوم به الإدارة المالية عند مواجهتها لبعض المشاكل ذات الطبيعة الخاصة التي لا يتكرر حدوثها كثيرا.

ونري أن من بين المشاكل التي يمكن أن تواجه المؤسسة وتقع ضمن إختصاص الوظيفة المالية عمليات التصفية وكذلك عمليات الإندماج والإنضمام كما يقع ضمن إختصاصها إجراء التعديلات المالية لتصحيح أوضاع المؤسسة المالية وتجنيبها الفشل.

ثانيا:علاقة الوظيفة المالية بمختلف الأطراف المرتبطة بالمؤسسة. إن الوظيفة المالية ترتبط ارتباطا وثيقا بجميع الوظائف الأخرى فلا يمكن عزل الوظيفة المالية عن باقي الوظائف الإدارية، إذ أن جميع النشاطات المنبثقة عن تلك الوظائف تبني بوجه أو بأخر على الوظيفة المالية لأن الأموال هي المحرك الأساسي لجميع أعمال أي مؤسسة ونقطة ارتكازها وهدفها الأول. ويمكننا توضيح هذه العلاقة من خلال الشكل التالي في الصفحة الموالية.

[1] أيمن محمد الشنطي، عامر عبد الله شقر، **مقدمة في الإدارة والتحليل المالي**، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2007 ، ص ص 28- 29.

الشكل رقم (02-19): علاقة الوظيفة المالية بمختلف الأطراف المرتبطة بالمؤسسة.

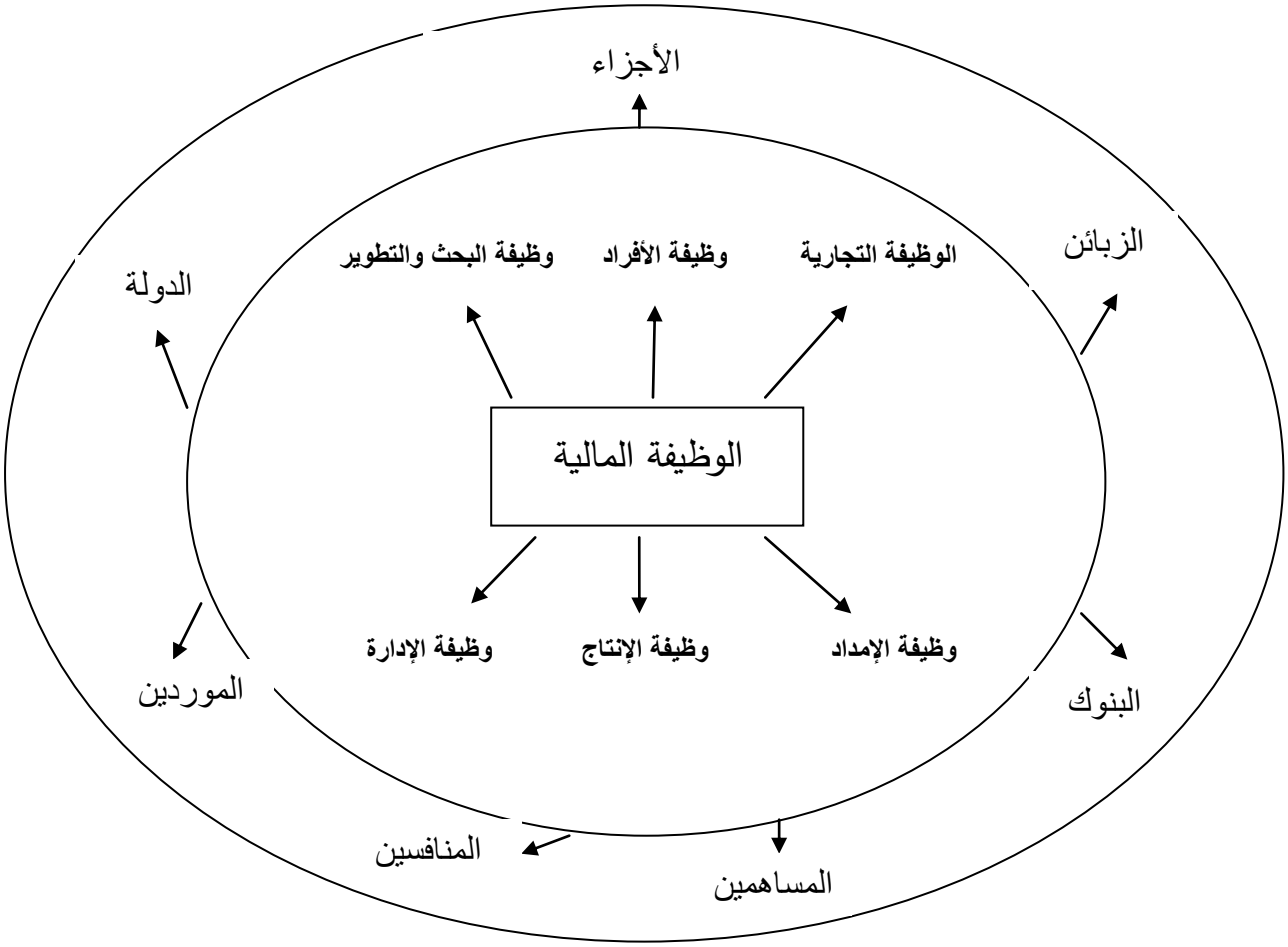

المصدر: مجنح عتيقة، **دور التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية**، رسالة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية ، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، غير منشورة، 2006، ص 81.

من الشكل السابق نجد أن الوظيفة المالية في المؤسسة هي محور لكل الأطراف الداخلية والخارجية عن المؤسسة، فلكي تقوم الأطراف الداخلية بالاستثمارات التي تراها في مصلحة المؤسسة فإنها تعود أولا للوظيفة المالية التي تدرس مدى مردودية الاستثمار ومدى ارتباطه بتحقيق أهداف المؤسسة، فكل الوظائف عند طرح احتياجاتها فإنها تعود للوظيفة المالية حتى تقدر مدى القدرة على تحقيق هذه الاحتياجات، أما الأطراف الخارجية عن المؤسسة فإنها تعتمد عند تقييم المؤسسة وقدرتها على سداد قروضها ومورديها وتسديد أجور عمالها على القوائم المالية التي تصدر عن الوظيفة المالية من خلال نظام معلوماتها المحاسبية و التي تعطي صورة عن وضعية المؤسسة وحالتها المالية ومدى تحقيقها للأهداف الموضوعة.

من خلال ما سبق نتوصل أن مفهوم الوظيفة المالية في تطور مستمر حيث كانت في الماضي تسعي إلى تدبير الأموال اللازمة للمؤسسات فقط ثم بدأت هذه الوظيفة تأخذ مفهوما أكثر شمولا لتبلغ بذلك عملية اتخاذ القرارات بشأن نوعية الأموال المطلوب تدبيرها، وبهذا نجد أن الوظيفة المالية أصبحت تقوم بعملية التخطيط المالي الذي تهدف من خلاله إلى

التعرف على ما ستكون عليه الأوضاع في المستقبل وذلك قبل اتخاذ أي قرار ويلي ذلك القيام بالرقابة على العناصر المالية للوقوف على حقيقة المركز المالي للمؤسسة والحكم على مدي سلامة القرارات التي تم اتخاذها.

المبحث الثالث: مدخل للأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. يعتبر الأداء المالي من الوظائف الرئيسية في المؤسسات الاقتصادية حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي للأنشطة من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات عن الأهداف المسطرة سابقا، ويعتبر الأداء المالي أداة للحكم الشخصي وأداة للحكم الموضوعي على المؤسسات وعلى مستوى أنشطتها ومدى تحقيق الأهداف.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. في هذا المطلب سنتطرق إلى جميع المفاهيم المتعلقة بالأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته وأهدافه. ونتناول هذا الفرع من خلال النقاط التالية.

أولا: تعريف الأداء المالي. ليس من السهل تحديد مفهوم دقيق للأداء المالي وذلك نظرا لاختلاف وجهات النظر بين الكتاب والباحثين، ومن التعريفات التي قدمت للأداء المالي من خلال الأدبيات نجد ما يلي.

1. حيث يعرف الأداء المالي بأنه "جزءا من الأداء الكلي للمؤسسات ويركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، وهو الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسات، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة، والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم" [1]
2. ويعرف الأداء المالي بأنه " تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على الاستغلال الأمثل لمواردها، كما يساعد أيضا على اتخاذ القرارات المالية والتسييرية الملائمة، وذلك بناء على مجموعة من المؤشرات المالية."[2]
3. وكذلك يعرف الأداء المالي بأنه " العملية التي يتم من خلالها استكشاف واشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مؤسسة اقتصادي يسهم في تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة وخواصها، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسات" ويعرف كذلك الأداء المالي من طرف نفس الباحث بأنه " الوضع المالي الذي تسعي أي مؤسسة

[1] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص 45.

[2] خنفري خيضر، بورنيسة مريم، **تحليل الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية البترولية سونطراك**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 02، الجزائر، المجلد 09، العدد 02، 2018، ص 154.

إلى تحقيقه، وعليه فإن تعدد مستوياتها وفقا لقدرات المؤسسة في تحقيق أهدافها وبالذات المالية منها بالكفاءة والفاعلية اللازمتين فيما يخص إدارة الموارد واستخدامات المؤسسة وإدارة أصولها وتحقيق التوازن المالي ".[1]

4. ويقصد بالأداء المالي "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية".[2]

ومن التعاريف السابقة نستخلص بأن الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية هو الكفاءة والفعالية معا للنشاط المالي المتعلق بالمؤسسة أي القدرة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرف، وتختلف الخطط والأهداف والموارد من مؤسسة إلى أخرى حسب نوع المؤسسة وحجم نشاطها.

ثانيا: أهمية وأهداف الأداء المالي. ويمكن حصر الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها من خلال الأداء المالي في الأتي:

1. **تحقيق الأرباح:** إن قدرة المؤسسة على توليد الأرباح تشير إلى الإدارة الفعالة والرشيدة لها، فعليها توفير الحد الأدنى من الربح الذي يغطى احتياجاتها ويضمن المكافأة العادلة لكل الأطراف المشاركة.[3]
2. **التوازن المالي:** يعتبر التوازن المالي هدفا ماليا تسعى الوظيفة المالية لبلوغه، لأنه يمس بالاستقرار المالي للمؤسسة فالعجز المالي يسلب المؤسسة استقلالها تحت تأثير اللجوء إلى الاقتراض .[4]
3. **تحقيق المردودية:** تعتبر من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها، وكمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل (الرأس المال الاقتصادي والرأس المال المالي) على تحقيق النتيجة.[5]
4. **السيولة واليسر المالي:** تهدف أي مؤسسة اقتصادية إلى توفير السيولة الكافية و اللازمة لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل في موعد استحقاقها لأن عدم الوفاء بالالتزامات له تأثير مباشر على الأوضاع الحالية و المستقبلية للمؤسسة، كما تهدف المؤسسة إلى بلوغ مستوى اليسر المالي، فالمؤسسة التي تدير السيولة واليسر المالي بشكل فعال بإمكانها أن تؤمن التحصيل والدفع والاستثمار وكذا توزيع الأرباح والاحتفاظ بها .[6]

---

[1] شعوبي محمد فوزي، التيجاني إلهام، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2011/2005**، مجلة أبحاث إقصادية وإدارية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 17، جوان 2015، ص ص 30-31.

[2] شنين عبد النور، زرقون محمد، **دراسة قدرة المؤشرات التقليدية والحديثة على تفسير الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة دراسة حالة بورصة الجزائر للفترة 2013/2000**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة ورقلة ، الجزائر، العدد 01 ، 2015، ص 243.

[3] فلاح حسن الحسني، **إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2013 ، ص 234.

[4] جميل أحمد توفيق، **الإدارة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986 ، ص 21.

[5] صالح مهدي محسن العامري، **إدارة الأعمال**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 602.

[6] عبد الغفار حنفي، **تقييم الأداء ودراسات الجدوى**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005 ، ص 55.

و للأداء المالي أهمية بالغة في المؤسسة الاقتصادية نذكر منها أهمها وهي كما يلي:[1]

1. تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.
2. وتنبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسات واستثماراتها وفقا للأهداف العامة للمؤسسات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.
3. متابعة ومعرفة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بالمؤسسة.
4. متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعتها.
5. المساعدة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية.
6. المساعدة في فهم التفاعل مع البيانات المالية.

الفرع الثاني: معايير الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه: وللإلمام بجميع جوانب هذا الفرع نتطرق إلى التالي.

أولا: معايير الأداء المالي. إن التوصل إلى رقم معين لا يعني شيئا للمحللين الماليين ما لم تتم مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة الموقف المالي للمؤسسة، وهناك عدة معايير للمقارنة أشار إليها عدد من الكتاب وهي كالتالي:

1. **المعايير التاريخية:** تعتمد هذه المعايير على أداء المؤسسة للسنوات السابقة وأهمية هذا المعيار تستمد من فائدته في إعطاء فكرة عن الاتجاه العام للمؤسسة والكشف عن مواضع الضعف والقوة وبيان وضعها المالي الحالي مقارنة بالسنوات السابقة، وذلك لغرض الرقابة على السنة المطلوبة وتقييم الأداء من قبل الإدارة العليا ولكن يعاب على هذا المعيار عدم قدرته على المقارنة بين وضع المؤسسة المالي وأوضاع المؤسسات الأخرى.[2]
2. **المعايير المطلقة:** تأخذ هذه المعايير شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المؤسسات وتقاس بها النسب ذات العلاقة في مؤسسة معينة مثل نسبة التداول (2) مرة والنسبة السريعة (1) مرة.[3]

---

[1] محمد محمود الخطيب، **مرجع سابق**، ص 46.

[2] علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **حوكمة المؤسسة والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص ص 73- 74.

[3] أسعد حميد العلي، **الإدارة المالية**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2012، ص 78.

3. **المعايير القطاعية (الصناعية):** تشير هذه المعايير إلى معدل أداء مجموعة من المؤسسات في القطاع الواحد، أي مقارنة النسب المالية للمؤسسة بالنسب المالية للمؤسسات المساوية لها في الحجم وفي النشاط، إلا أنه يعاب على هذا المعيار عدم الدقة بسبب التفاوت من حيث الحجم والنشاط. [1]
4. **المعايير المستهدفة:** وهي نسب تستهدف إدارة المؤسسة تحقيقها من خلال تنفيذ الموازنات (الخطط) وبالتالي فإن مقارنة النسب المتحققة مع تلك المستهدفة تبرز أوجه الإبتعادات بين الأداء الفعلي والمخطط وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.[2]

ثانيا: العوامل المؤثرة في الأداء المالي. هناك عدة عوامل داخلية وخارجية تؤثر في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، تتمثل هذه العوامل في.

1. **العوامل الداخلية الإدارية والفنية المؤثرة على الأداء المالي:** وتتلخص هذه العوامل المؤثرة في الأداء المالي كالآتي.[3]

أ. **الهيكل التنظيمي:** هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسات وأعمالها، ففيه تتحد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، ويؤثر الهيكل التنظيمي على الأداء من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار والأفراد والمساعدة في اتخاذ قرارات تكون أكثر فاعلية.

ب. **المناخ التنظيمي:** هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، حيث يقوم المناخ التنظيمي على سلامة ضمان الأداء بصورة ايجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال المؤسسات.

ت. **التكنولوجيا:** هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندرج ضمن التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقا للمواصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة، وعلى المؤسسات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات والتي لابد لهذه المؤسسات من التكيف مع التكنولوجيا

[1] علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **مرجع سابق**، ص 74.

[2] أسعد حميد العلي، **مرجع سابق**، ص 78.

[3] محمد محمود الخطيب، **مرجع سابق**، ص ص 48 – 51.

واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

ث. **الحجم:** يقصد بالحجم هو تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم المؤسسات منها إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية، ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات سلبا فقد يشكل الحجم عائقا لأداء المؤسسات حيث إن بزيادة الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فاعلية وإيجابا من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالمؤسسة وأن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم المؤسسات، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسات وبينت أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.

2. **العوامل الخارجية التي تؤثر على الأداء المالي:** تواجه معظم المؤسسات مجموعة من المتغيرات الخارجية التي تؤثر على الأداء المالي منها على سبيل المثال:[1]

أ. منافسة المؤسسات الأخرى العاملة في نفس نوع النشاط.

ب. القوانين والقواعد والسياسات الجمركية والضريبية التي تطبق على المؤسسات.

ت. الحالة الاقتصادية والسياسات والمالية بالدولة.

ث. درجة التقدم التكنولوجي المتوقع في إنتاجية المؤسسة.

وهناك صعوبة تواجه إدارة المؤسسة للتحكم في هذه العوامل الخارجية، حيث أن أقصى ما تستطيعه المؤسسة القيام به هو توقع الأحداث المستقبلية لهذه المتغيرات الخارجية، ومحاولة إعداد مجموعة من السيناريوهات البديلة لسلوك المؤسسة المتوقع (خاصة بنود محفظة الأصول والخصوم) وذلك لمواجهة التطورات المتوقعة في المستقبل.

المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. تعتبر عملية تقييم الأداء المالي من الضمانات الأساسية واللازمة التي تساهم في عملية نمو واستمرار وتطوير نشاط المؤسسة المالي، حيث نجد أن المعلومات المحاسبية تشكل جوهر عملية اتخاذ القرارات المالية، لما تقدمة من معلومات وبيانات مالية تعكس الوقائع المالية للمؤسسة المستخدمة في تقيم أدائها المالي، وعليه وجب التحدث عن عملية التقييم في الأتي.

[1] أسامة عبد الخالق الأنصاري، **الإدارة المالية**، كتب عربية للنشر والتوزيع الإلكتروني، الإسكندرية ، مصر، 2006، ص 155.

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته وأهدافه. في هذا الفرع سنتطرق إلى جميع المفاهيم المتعلقة بتقييم الأداء المالي للمؤسسات وذلك من خلال تعريفه وتوضيح أهميته وأهدافه.

أولا: تعريف تقييم الأداء المالي وخصائصه. إن معظم الباحثين يرون أن الأداء المالي لا يكون فعالا إلا من خلال تشخيص الصحة المالية للمؤسسة، وذلك من خلال الوقوف على نقاط القوة والضعف في المؤسسة، ومدى قدرتها على إنشاء القيمة من خلال الاعتماد على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بالمؤسسة وعليه نتطرق إلى تعريف تقييم الأداء المالي من خلال ما إطلعنا عليه من أدبيات في الأتي.

1. حيث يعرف تقييم الأداء المالي بأنه تقديم حكما (judgement) ذو قيمة (of value) على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المؤسسة، وبمعني أخر يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا.[1]
2. ويعرف أيضا بأنه " قياس أداء أنشطة المؤسسة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد على النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويميه واحدة بالإضافة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى النتائج أعلاه و اقتراح الحلول اللازمة للتغلب على تلك الأسباب بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل".[2]
3. ويعرف تقييم الأداء المالي بأنه " تشخيص لوضعية المؤسسة لمعرفة مدى استغلالها لمواردها المتاحة، واكتشاف الثغرات وتداركها ويتم ذلك باستخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف المسطرة ومقارنتها بما حقق فعلا ".[3]
4. ويعرف كذلك بأنه " قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة للمؤسسة وهذا لخدمة أطراف متعددة لها علاقة بالمؤسسة".[4]

ومن خلال التعاريف السابقة نتوصل إلى أن تقييم الأداء المالي هو حكم عن مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة وتحديد مدى كفاءة المؤسسة وفاعليته في تحقيق ذلك، مقارنة مع غيرها من المؤسسات وعبر مختلف فترات نشاطها، كذلك هو عملية تهدف أساسا إلى تحسين وتطوير الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، من خلال معرفة المعوقات والانحرافات ومظاهر الضعف التي تسفر عنها عملية التقييم، ومعرفة أسبابها من أجل الوصول إلى الطرق الكفيلة بعلاجها لمنع حدوثها في المستقبل.

---

[1] السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال (والتحديات الراهنة)**، دار المريخ للنشر، السعودية، 2000، ص 38.

[2] فوائد عبد المنعم الجميعي، **تقويم دور المؤسسة النوعية في العراق**، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل ، بغداد ، العراق، العدد10، 1984، ص 83.

[3] محمد فيصل مايده، أحمد الصالح سباع، **دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي وتعظيم قيمة المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة سوف للدقيق**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 03، ديسمبر 2017، ص 249.

[4] حطاب دلال ، نور الدين زعيبط، **تقييم الأداء المالي باستخدام نسب النقدية المشتقة من جدول تدفقات الخزينة دراسة حالة مؤسسة أريسلور ميتال عنابة مركب الحديد والصلب 2014/2012**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، جوان 2017، ص 342.

ويجب أن يتصف نظام تقييم الأداء المالي بوجود الخصائص التالية.[1]

أ. يعتبر وظيفة من الوظائف الإدارية ولا يمكن أن تكون منفردة بذاتها، لأن وجودها مرهون بوجود وظائف الإدارية الأخرى.

ب. عملية تقييم الأداء المالي تتعلق بالمستقبل.

ت. مراعاة مبدأ التكلفة والعائد إي لابد أن يحقق نظام تقييم الأداء المالي عائد أكبر من التكلفة.

ث. تتصف عملية تقييم الأداء المالي بالمرونة إي أن تكون المؤشرات المستخدمة مناسبة لنشاط المؤسسة.

ج. تعتبر عملية مستمرة وتشمل كل مراكز المسؤولية في المؤسسة وكل أوجه النشاط.

ح. الوضوح والعدالة في تقييم الأداء المالي.

خ. تكون مرتبطة بأهداف المؤسسة، ويتم استخدامها بصورة منتظمة ومستمرة.

ثانيا أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. حيث تتمثل أهمية تقييم الأداء المالي في الآتي.[2]

1. يوفر تقييم الأداء المالي قياسا لمدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الفاعلية والكفاءة في تعزيز أداء المؤسسة لمواصلة البقاء والاستمرار.
2. يظهر تقييم الأداء المالي مدى إسهام المؤسسة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدرة من النتائج بأقل التكاليف والتخلص من عوامل التبذير والهدر والضياع في الوقت والجهد والمال.
3. يوفر نظام تقييم الأداء المالي المعلومات الضرورية لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.
4. يظهر تقييم الأداء المالي تطور المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو التحول نحو السوء عن طريق نتائج الأداء الفعلي زمنيا من فترة إلى أخرى ومكانيا بالمؤسسات المماثلة.
5. يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمؤسسات المختلفة مما يؤدي إلى تطوير أداءها.
6. يؤدي إلى تحديد العناصر الكفء لوضعها في المواقع الكفء الأكثر إنتاجية وتحديد العناصر التي تحتاج إلى المساعدة والتدريب للنهوض بأدائها.

---

[1] زبيدي البشير، **تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة دراسة حالة مجمع صيدال 2015/2012**، مجلة الدرسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 10، الجزء 03، 2017، ص 191.

[2] سيد محمد علي، **تصميم نظام لتقويم الأداء بالمصارف التجارية في ضوء مخرجات نظم المعلومات المحاسبية**، رسالة ماجستير، تخصص الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، غير منشورة، 2009، ص 35.

7. تقييم الأداء المالي يساعد على تحقيق الأهداف المحددة في الخطط والعمل على إيجاد نظام سليم للحوافز والمكافئات.
8. تحدد عملية تقييم الأداء المالي المركز الإستراتيجي للمؤسسة ضمن البيئة الاقتصادية التي تعمل بها وتحديد الآليات وحالات التغيير لتحسين المركز التنافسي.
9. تحقيق درجة من المواءمة والانسجام بين الأهداف والإستراتيجيات المعتمدة والبيئة التنافسية.
10. تحديد درجة الاتساق بين الأهداف والإستراتيجية المحددة لتحقيقها وقدرة الإدارة على اختيار البدائل الإستراتيجية.

نتوصل إلى أن من أهميه عملية تقييم الأداء المالي معرفة مدى تحقيق المؤسسة الاقتصادية لخططها ولأهدافها، وعملية تقييم الأداء المالي هي في حقيقتها جزء من العملية الرقابية للمؤسسة، حيث أن هذا التقييم يهدف إلى معرفة ما تم تحقيقه من أهداف في الظروف الموجود فيها نشاط المؤسسة والمراقبة لاكتشاف الانحرافات والعمل على معالجتها.

وعليه تهدف عملية تقييم الأداء المالي إلى تحقيق الأهداف التالية.[1]

1. معرفة مستوى إنجاز المؤسسة الاقتصادية للخطط المكلفة بأدائها.
2. الكشف عن أماكن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة الاقتصادية و إجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وإرشاد المنفذين إلى وسائل تلافيها مستقبلا.
3. تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في المؤسسة الاقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به وذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية وتحديد إنجازاته سلبا أو إيجابا.
4. الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقه رشيدة وتحقق عائدا أكبر بتكاليف أقل وبنوعية أجود.
5. تحقيق تقويم شامل للأداء المالي على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج تقييم الأداء المالي ابتداء بالمؤسسة ثم الصناعة ثم القطاع وصولا للتقويم الشامل.
6. تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها في المسار الذي يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة حيث تشكل نتائج تقييم الأداء المالي قاعدة معلوماتية كبيره في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاجية والتقديرات غير الواقعية.
7. تنشيط الأجهزة الرقابية على أداء عملها عن طريق المعلومات التي يقدمها تقييم الأداء المالي فيكون بمقدورها التحقق من قيام المؤسسات الاقتصادية بنشاطها بكفاءة عالية وانجازها لأهدافه المرسومة كما هو مطلوب حيث

[1] نادر أحمد أبو شيخه، **الكفاية الإنتاجية ووسائل تحسينها في المؤسسات العامة**، المنظمة العربية، الجزائر، 1982، ص46.

تقدم تقارير الأداء أفضل المعلومات التي يمكن أن تستخدم في متابعة وتطوير المتطلبات الإدارية والاقتصادية والمالية لمختلف المؤسسات الاقتصادية.

الفرع الثاني: الأركان الأساسية لتقييم الأداء المالي وخطواته. في هذا الفرع سنتطرق إلي جميع الأركان الأساسية المتعلقة بتقييم الأداء المالي للمؤسسات وتوضيح خطوات ذلك.

أولا: الأركان الأساسية لتقييم الأداء المالي. ليحقق الأداء المالي أهدافه لابد من توفر أركان أساسية تتمثل في الأتي.[1]

1. **وجود أهداف محددة سلفا:** من المسلم به أن التقييم لا يوجد إلا حيث توجد أهداف محددة سلفا وقد تكون في صورة خطة أو سياسة أو معيار أو نمط أو قرار، فاللوائح المالية وقوانين الموازنة وما تتضمنه من قواعد وضوابط وكذلك التكاليف النمطية ومعدلات الأداء المعيارية أهداف محددة مسبقا تتم على أساسه الرقابة.
2. **قياس الأداء المالي الفعلي:** يتم قياس أو تقدير الأداء الفعلي عادة بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية من بيانات ومعلومات، ويجب توفير عاملين مدربين للقيام بهذه الأعمال مع استخدام الآلات المستحدثة متى كان ذلك مناسبا مع سرعة عرض نتائج القياس أو التقدير على من بيده سلطة إحداث التغيير واتخاذ القرارات الخاصة بها فإن عامل السرعة له أثر في فاعلية النظام المحاسبي.
3. **مقارنة الأداء الفعلي بالمستهدف:** يتم مقارنة الأداء الفعلي بالمستهدف لتحديد الخطأ والانحراف ليس هذا فحسب بل ولتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية وجعلها قادرة على مجابهة الأخطاء في المستقبل ويجب أن يركز التقييم على الانحرافات الهامة ويقارن بين النتائج المحققة والأهداف الموضوعة.
4. **اتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح الانحرافات:** إن اتخاذ القرار لتصحيح انحراف ما يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة من الأهداف المحددة مسبقا وقياس الأداء الفعلي ومقارنة ذلك الأداء المحقق بالهدف المخطط، فإن تحليل الانحراف وبيان إنسيابه يساعد على تعدد المواقف واتخاذ القرار المناسب الذي يجب أن يكون في الوقت المناسب محددا بوضوح نوع التصحيح المطلوب آخذا في الاعتبار جميع الظروف المحيطة بالقرار.

[1] أفراح حمد النبيل الطيب، **دور التحليل المالي في تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني 2009**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان، غير منشورة، 2010، ص 39.

ثانيا: خطوات تقييم الأداء المالي. لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية لا بد من إتباع مجموعة من الخطوات الأساسية والتي يمكننا تلخيصها في الأتي.[1]

1. الحصول على القوائم المالية السنوية وهي الميزانية وجدول النتائج وجدول تدفقات الخزينة وبيان تغير الأموال الخاصة والملحق وهي التي تتضمن الأداء المالي للمؤسسة خلال الفترة.
2. حساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء المالي مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي واختيار منها ما يستخدم في عملية تقييم الأداء المالي بصورة متكاملة.
3. دراسة وتقييم وتحليل النسب المالية ومن ثم تحديد الانحرافات الموجبة والسالبة التي تعكس مواطن القوة والضعف في الأداء الفعلي من خلال مقارنتها بالأداء المستهدف أو المتوقع أو مقارنتها مع أداء المؤسسات التي تعمل في نفس قطاع النشاط .
4. وضع التوصيات الملائمة بالاعتماد على عملية تقويم الأداء المالي من خلال نتائج النسب المحسوبة بعد معرفة أسباب هذه الفروق أو الانحرافات وأثرها على المؤسسات واقتراح كيفية لمعالجتها و للتعامل معها للحد منها مستقبلا.

من خلال ما سبق نجد أن عملية تقييم الأداء لها أهمية كبيرة في المؤسسة، فعلى أساسها يتم تحديد مدى تحقيق النتائج المرسومة وكذلك يتم التأكد من الاستغلال الأمثل لمواردها، ولتقييم الأداء المالي في المؤسسة يتم استعمال العديد من الأدوات والطرق إلا أننا سنركز إهتمامنا على الطرق الأكثر إنتشارا واستعمالا والتي تعتمد على عامل الكم، كون الأداء المالي يعتمد على أرقام وإحصائيات رقمية ومن هنا يمكن ذكر أهم الطرق من بينها التحليل المالي، بحوث العمليات، الموازنات التقديرية، لوحة القيادة، حيث أجمع معظم الباحثين على أن التقييم الجيد للأداء المالي يعتمد على التحليل المالي ويعد هذا الأخير من الطرق والأدوات المهمة لدراسة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وهو ما سنتطرق إليه في المطلب التالي.

[1] حطاب دلال، نور الدين زعيبط، **مرجع سابق**، ص 343.

المطلب الثالث: مفهوم تحليل الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. يعتبر التحليل المالي أداءة لاستخلاص المعلومات المالية من واقع البيانات المتوفرة بالقوائم المالية على وجه الخصوص بهدف التعرف على أداء المؤسسة في الماضي والحاضر والتنبؤ بأدائها في المستقبل وهذا من أجل مساعدة إدارة المؤسسة والمستثمرين وغيرهم على اتخاذ القرارات وفقا لأسس سليمة ومدروسة و بالشكل الذي يساهم في سرعة تحقيق أهدافها عامة والأهداف المالية خاصة، وعليه يتم التأكيد على أهمية التحليل المالي الذي يسمح بأساليبه المتعددة من توفير أدوات ومعايير رقابية فعالة تسمح بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة من جوانبها المتعددة.

الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي وأهميته وأهدافه. في هذا الفرع سنتطرق إلى جميع المفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي للمؤسسات وذلك من خلال تعريفه وذكر أهم استعمالاته وأساليبه وتوضيح أهميته وأهدافه.

أولا: تعريف التحليل المالي واستعمالاته وأساليبه: ويمكن التطرق إلى التحليل المالي من خلال التعاريف التي تناولتها أدبيات هذا الموضوع وهي كتالي.

1. حيث يعرف التحليل المالي بأنه " دراسة القوائم المالية بعد تبويبها بإستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة عليها وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق منها مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أدائها وتقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة ".[1]
2. ويعرف التحليل المالي بأنه عملية مراجعة للمعلومات المالية والمحاسبية بهدف التقييم الموضوعي للأداء المالي والاقتصادي للمؤسسة. [2]
3. ويعرف كذلك بأنه طريقة لفهم المؤسسة من خلال حالتها المالية، هذه الطريقة تتعلق بإعطاء حكم عام على مستوى أداء المؤسسة ووضعيتها المالية الحالية والمستقبلية.[3]
4. ويعرف أيضا بأنه " دراسة نموذجية باستعمال أدوات تقنية ومعلومات محاسبية ومالية للمؤسسة من أجل إعطاء تقدير حول المخاطر الماضية والحالية والمستقبلية الناجمة عن الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها".[4]

---

[1] منير شاكر محمد، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص 12.

[2] Jean pierre lahille , **Analyse financière**. 3 éme, édition dunod, paris , France, 2007,p 01.

[3] Alain Marion ,**Analyse Financière concepts et méthodes**, 4 éme, édition dunod, Frances,2007,p 01.

[4] غالمي العالية، **التحليل المالي وأدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة**، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد 01، مارس 2018 ، ص 168.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا القول بأن التحليل المالي هو وظيفية يكفلها نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية يهدف إلى استخلاص معلومات مالية من واقع القوائم المالية لتقييم الأداء وتشخيص الوضعية المالية من حيث السيولة والربحية والنشاط والتوازن المالي بهدف إتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة، ويأخذ في حسبانه دراسة البيئة الداخلية للمؤسسة التي تترجم بنقاط القوة والضعف مع عناصر البيئة الخارجية التي تظهر في شكل الفرص والتهديدات ومنه نتوصل إلى أن التحليل المالي لا يتوقف عند تحليل وتقييم الأداء المالي لأنشطة المؤسسة الداخلية فقط وإنما يمتد ليشمل البيئة الخارجية للمؤسسة التي تتعامل معا بصورة مباشرة.

وإضافة إلى ما سبق يمكن أن نفرق بين نوعين من التحليل وهما على التوالي التحليل المالي والتحليل المحاسبي، حيث نجد أن التحليل المالي هو فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لمؤسسة معينة عن فترة أو فترات ماضية بقصد تقديم معلومات تفيد عن مدى تقدم المؤسسة خلال فترة الدراسة والتنبؤ بنتيجة أعمال ونشاط المؤسسة عن فترات مقبلة ولا يسمح عادة للمحلل المالي بالحصول على البيانات الداخلية الغير منشورة، أما التحليل المحاسبي فيتسع ليشمل دور التحليل المالي بالإضافة إلى الحصول على البيانات الغير منشورة المتعلقة بحسابات التكاليف والموازنات التخطيطية للمؤسسة وتقارير المحاسبة الإدارية ويهدف التحليل المحاسبي إلى نفس الأهداف التي يقدمها التحليل المالي إلا أن نتائج التحليل المحاسبي أعمق وأكثر تفصيلا من التحليل المالي.[1]

ويمكن استعمال التحليل المالي في الأغراض التالية.[2]

1. **التحليل الائتماني: (credit Analysis)** الذي يقوم بهذا التحليل هم المقرضين وذلك بهدف التعرف على الأخطار التي قد يتعرضون لها في حالة عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها في الوقت المحدد لها.
2. **التحليل الاستثماري: (Investment Analysis)** الذي يقوم بهذا التحليل هم المستثمرون من أفراد وشركات حيث ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم ومقدار العوائد عليها كما أن هذا النوع من التحليل يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في خلق مجالات استثمار جديدة بالإضافة إلى قياس ربحية وسيولة المؤسسة.
3. **تحليل الاندماج والشراء: (Merger and Acquisition Analysis)** يستخدم هذا النوع من التحليل أثناء عمليات الاندماج بين مؤسستين فتتم عملية التقييم للقيمة الحالية للمؤسسة المنوي شراؤها كما يحدد قيمة الأداء المستقبلي المتوقع للمؤسسة بعد الاندماج في المستقبل.

[1] محمد ابراهيم عبد الرحيم ، **مرجع سابق**، ص 133.

[2] أيمن الشنطي، عامر شقر، **مقدمة في الإدارة والتحليل المالي**، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص ص 127- 128.

4. **التخطيط المالي: (Planning)** يعتبر التخطيط المالي من أهم الوظائف للإدارات وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصور بأداء المؤسسة المتوقع في المستقبل وهنا تلعب أدوار التحليل المالي دورا هاما في هذه العملية من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع في المستقبل.
5. **الرقابة المالية: (Financial Supervision)** تعرف الرقابة المالية بأنها تقييم ومراجعة للأعمال للتأكد من أن تنفيذها يسير وفقا للمعايير والأسس الموضوعة وذلك لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب.
6. **تحليل تقييم الأداء: (Performance evaluation analysis)** يعتبر تقييم الأداء في المؤسسة من أهم إستعمالات التحليل المالي فيتم من خلال عملية إعادة التقييم الحكم على مستوى الأرباح وقدرة المؤسسة على السيولة وسداد الالتزامات وقدرتها على الائتمان بالإضافة إلى تقييم الموجودات.

وبعد تحديد الغرض من التحليل المالي يجب على المحلل المالي أن يختار الأسلوب المناسب للتحليل الذي يسمح له باستنباط مجموعة من المؤشرات المالية عن أنشطة المؤسسة مصدرة البيانات وفي الغالب ما نجد جميع أساليب التحليل المالي تعتمد على مبدأ المقارنة لذا تتعدد أساليبه حسب اتجاه وطبيعة ومجال المقارنة على النحو التالي.[1]

1. فحسب اتجاه المقارنة يمكن للتحليل المالي أن يكون راسيا (vertical) متى تمت المقارنة بين أرقام حدثت في نفس الفترة المالية ويطلق على هذا النوع من التحليل أي التحليل الراسي مصطلح (commonsize statements).
2. كما يمكن للتحليل المالي أن يكون أفقيا (horizontal) متى تمت المقارنة بين قيم البند نفسه ولكن على مدار عاميين متتاليين أو أكثر ويطلق على هذا النوع من التحليل أي التحليل الأفقي مصطلح تحليل الاتجاهات (trend analysis) وهنا تجدر الإشارة بأن موضوعية وواقعية نتائج التحليل ترتفع كلما طال الأفق الزمني(time horizon) للفترات الزمنية المقارنة.
3. ويمكن للتحليل المالي أن يتخذ شكل النسب المالية (ratios) وذلك عن طريق المقارنة بين بند معين من بنود قائمة مالية معينة وبند أخر في نفس القائمة أو في قائمة أخرى معدة للمؤسسة خلال فترة المحاسبية نفسها.
4. ومن أحدث أساليب التحليل المالي ما يقوم على المفاهيم المشتقة من النظرية الحديثة للمعلومات ويطلق على هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي مصطلح تحليل المكونات (decompositions analysis) وبموجب هذا الأسلوب تنسب قيمة البند في قائمة معينة إلى القيمة الإجمالية للباب الذي ينتمي إليه لتظهر في صورة كسر

[1] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني الأساليب و الأدوات والاستخدامات العلمية**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006، ص ص 24- 25.

(fraction) ثم بعد ذلك تستخدم الدالة اللوغرتمية (lograthmic function) ليتم اشتقاق مؤشرات تقيس قيمة المعلومات التي تتوفر بسبب التغيير الحادث في قيمة البند على مدار الفترة المحاسبية.

ثانيا: أهمية وأهداف التحليل المالي. يهدف التحليل المالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المالية، المتمثلة بقراءة وتفسير البيانات المالية وتشكيلها بطريقة تساعد فئات مختلفة على اتخاذ القرار المالي المتعلق بنشاطات وعمليات مالية مختلفة ومن الأهداف التي يسعي التحليل المالي إلى تحقيقها ما يلي.[1]

1. تحديد المركز المالي للمؤسسة وتحديد قيمتها السوقية.
2. تحديد مركز المؤسسة الائتماني سواء كان قدرة المؤسسة على الاقتراض أو قدرتها على خدمة دينها.
3. تحديد نسبة المخاطرة المحيطة بكل عملية مالية أو نشاط استثماري.
4. تحديد اتجاهات المؤسسة وطريقة أدائها وسياستها المالية.
5. تحديد فعالية وجدوى الاستثمار في كل نشاط .
6. المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل كلفة وأعلى عائد.
7. تقديم المعلومات المالية الجاهزة التي تساعد المسؤولين في كل المواقع عند اتخاذ القرارات التي لها أثر مالي.
8. توجيه أصحاب الأموال والراغبين بالاستثمار إلى مجالات الاستثمار المختلفة والعائد المتوقع من كل مجال.
9. تحديد نسبة العائد المتحقق على أموال الملاك في كل مؤسسة ودرجة المخاطرة المرافقة لها.
10. تحديد نسبة نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها ونسبة الأرباح المحققة.

وإن التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة يعتبر الخطوة الأولى في مراحل فهم وتفسير محتواها بهدف استخدامها في مجالات اهتمام المستخدمين وتلبية أغراضهم المتعددة، ويمكننا حصر أهمية التحليل المالي في ما يلي.[2]

1. التعرف على المركز المالي للمؤسسة.
2. تقييم الأداء المالي للمؤسسة.
3. ترشيد القرارات الاقتصادية الواردة من خلال القوائم المالية.
4. وسيلة في يد المؤسسة لمعرفة قدراتها المالية والإدارية.
5. يساعد في تقييم المؤسسات المختلفة تقيمنا شاملا ويمكن من خلاله الحكم عليها بالاستمرارية في نشاطها أم لا.
6. يعتبر أداة تخطيط تساعد في التنبؤ بمستقبل المؤسسة.

---

[1] هيثم محمد الزعبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000، ص ص 166-167.

[2] بحري علي، **تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة تطبيقية في مؤسسة مطاحن الحضنة للفترة 2016/2011**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 17، العدد الاقتصادي35 /01، ص 350.

الفرع الثاني: مقومات ومراحل سير عملية تحليل الأداء المالي. في هذا الفرع سنتطرق إلى مراحل التحليل المالي مع ذكر الأطراف المستفيدة منه مرورا بمصادر مدخلاته ووصولا إلى مقومات التحليل المالي ومحدداتها.

أولا: مراحل التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه ومصادر مدخلاته: يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل، وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه، ويتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحله هي كما يلي.[1]

1. **تحديد هدف التحليل بدقة:** من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى، ومن هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.
2. **تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي:** في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.
3. **اختيار أسلوب التحليل المناسب:** تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، ومنها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب.
4. **إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار:** في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي.
5. **التوصل إلى الاستنتاجات:** تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في إبداء رأي فني محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.
6. **صياغة التقرير:** التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج التي تم التوصل إليها.

وعليه نتوصل إلى أن المحلل المالي يعتمد في تنفيذ عملية التحليل على جملة من الخطوات المتتابعة تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل وهى تبدأ بتحديد غرض التحليل وجمع البيانات الضرورية المتعلقة بموضوع التحليل ثم إختيار

[1] عبد الرحمان محمد رشوان ، محمد عبد الله أبو رحمة، **تحليل العلاقة بين الهندسة المالية والتحليل المالي وأثرها على ترشيد قرارات المستثمرين**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة 02، الجزائر، المجلد 05، العدد01، 2018، ص ص 148- 149.

أدوات التحليل المناسبة التي بواسطتها يستطيع المحلل الوصول إلى نتائج معينة تتعلق بموضوع التحليل تساعده في وضع التصورات المطلوبة من خلال تفسير النتائج المحققة.

وهناك جهات عديدة تستفيد من التحليل المالي فمنها ما هو داخلي يخص المؤسسة نفسها ويتمثل بالمستويات الإدارية المختلفة وهناك جهات خارجية تستفيد من التحليل المالي تتمثل في جميع الأطراف خارج المؤسسة سواء كانت لهم صلة بالمؤسسة أو لا وبصورة عامة فإن الجهات التي تستفيد من التحليل المالي هي.[1]

1. **إدارة المؤسسة:** تقوم إدارة المؤسسة بأعمال التحليل المالي وذلك لتحقيق الأغراض التالية.
   - **أ.** قياس سيولة المؤسسة.
   - **ب.** قياس ربحية المؤسسة.
   - **ت.** تقييم كفاءة المؤسسة وإدارة أصولها وخصومها.
   - **ث.** اكتشاف الانحرافات السلبية في الوقت المناسب ومعالجتها.
   - **ج.** معرفة مركز المؤسسة بشكل عام بين مثيلاتها في نفس القطاع.
2. **المستثمرون:** يهتم المستثمرون بالتحليل المالي لتحقيق الأغراض التالية.
   - **أ.** قدرة المؤسسة على توليد الأرباح في المستقبل وذلك من خلال إحتساب القوة الإرادية لها.
   - **ب.** معرفة درجة السيولة لدى المؤسسة وقدرتها على توفيرها لحمايتها من الوقوع في العسر المالي.
   - **ت.** تمكين المستثمرين من اكتشاف فرص استثمار مناسبة تتلاءم مع رغباتهم.
3. **المقرضون:** كما بينا في التحليل الائتماني حيث الغرض منه هو معرفة درجة السيولة لدى المؤسسة وهذا يتناسب مع المقرضون أصحاب الديون قصيرة الأجل بالإضافة إلى معرفة درجة ربحية المؤسسة على المدى الطويل وهذا يتناسب مع المقرضون أصحاب الديون طويلة الأجل.
4. **الجهات الرسمية:** تقوم الجهات الرسمية ممثلة بالدوائر الحكومية بأعمال التحليل المالي لتحقيق.
   - **أ.** إحتساب ضريبة الدخل المستحقة على المؤسسة.
   - **ب.** التسعير لإنتاج المؤسسة أو خدماتها.
   - **ت.** لأغراض متابعة نمو وتطور المؤسسة وخاصة الصناعية منها.
5. **مكاتب الخبرة المالية:** هي فئات متخصصة بالتحليل المالي تقوم بتحليل أداء المؤسسة وبيان وضعها المالي بناء على تكليف من بعض الجهات مقابل الحصول على أتعاب.

[1] عدنان تايه النعيمي وآخرون، **أساسيات في الإدارة المالية**، دار الميسرة للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص10.

ونجد أن مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي متعددة وتتوقف على طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي، وكذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة، سواء كانت كمية أو وصفية، ويمكن حصر مصادر تلك المعلومات فما يلي.[1]

1. البيانات المحاسبية الختامية وتشمل جميع الكشوف المالية الصادرة من نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة مثل الميزانية العامة، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة تغير الأموال الخاصة، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية.
2. تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.
3. التقارير المالية الداخلية والتي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية.
4. المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة.
5. النشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث.

ثانيا: مقومات التحليل المالي لتقييم الأداء المالي ومحددات ذلك. لكي تنجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة وهي الوصول إلى مؤشرات مالية واقعية تعطي صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة من جوانبها المتعددة تكون أقرب إلى الحقيقة، وللوصول إلى ذلك لابد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها، منها ما يتعلق بالمحلل المالي نفسه ومنها ما يتعلق بمنهج وأساليب وأدوات التحليل المالي المستخدمة من طرف المؤسسة ومنها ما يتعلق بمصادر المعلومات التي تحصل عليها المؤسسة، لذلك لابد من توفير مجموعة مقومات تقود نحو تحقيق الأهداف المنشودة.

بناءا على ما تقدم يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي في الأتي.[2]

1. أن تتمتع مصادر المعلومات التي يحصل عليها المحلل المالي بقدر معقول من المصداقية والموثوقية وأن تتسم المعلومات نفسها المستخدمة في عملية التحليل بقدر متوازن من الموضوعية والملائمة أي أن نتائج العملية التحليلية ووقتها تتوقف على دقة ومصداقية البيانات التي اعتمد عليها المحلل المالي.
2. أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل المالي منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل بالإضافة إلى استخدامه لأساليب تجمع بين الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعي إليها وتحقيقها.
3. أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المؤسسة ونشاطها والعناصر التي تعتمد عليها وكذلك البيئة العامة المحيطة بها مثل المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية.

[1] عبد الرحمان محمد سليمان رشوان، **مرجع سابق**، ص280.

[2] محمد مطر، **التحليل المالي و الائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000، ص 4.

4. أن يبرز الفروض التي يبنى عليها عملية التحليل وكذلك المتغيرات الكمية والنوعية التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة.
5. أن لايقف التحليل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة بل يسعي إلى تشخيص أسبابها وتوقع اتجاهاتها المستقبلية.
6. أيضا من المقومات أن يتصف المحلل المالي بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره في كشف الحقائق كما هي، قبل قيامه بتفسيرها بالإضافة إلى عدم التحيز الشخصي أثناء التفسير.
7. أن يكون المحلل المالي مؤهلا تأهيلا علميا وعمليا مناسبا وقادرا على استخدام الوسائل الصحيحة لتلخيص المالي للوصول إلى غايات التحليل وتفسير النتائج التي يصل إليها لاستقرار المستقبل.

وعليه فإن التحليل المالي كأي فرع من فروع المعرفة يستند إلى مجموعة مقومات يهدف من خلالها لتحقيق أغراضه النظرية والعملية للوصول إلى أهدافه التحليلية بدقة ومصداقية وبمعلومات كافية.

مما سبق توصلنا بأن التحليل المالي أداة هامة في تقييم المركز المالي أو الأداء المالي للمؤسسة وذلك لاقتراب المحلل المالي من حقيقة الأوضاع السابقة والراهنة، إلا أن المدى الذي يصل إليه يتوقف على مجموعة من المحددات التي يمكن إجمالها في النقاط التالية.[1]

1. تركيز إهتمام المحلل المالي على جانب أو نشاط واحد دون غيره من جوانب المؤسسة الأخرى مثال لذلك يركز المحلل المالي على السيولة بالدرجة الأولى في حين نجد أن المستثمر يركز على الربحية وهكذا.
2. مدى استمرارية وثبات استعمال المؤسسة للمبادئ والطرق المحاسبية المتعارف عليها والإشارة في حالة تغيرها، لأن التغير فيها ينتج عنه تغيير في النتائج التي يمكن أن يحصل عليها المحلل وبالتالي تصبح القوائم المالية للمؤسسة غير قابلة للمقارنة.
3. اختصار البيانات المالية في القوائم المالية يحد من قدرة المحلل المالي في الوصول إلى نتائج دقيقة واستنتاج دقيق.

ونرى بأنه على الرغم من وجود تلك المحددات والمشكلات إلا أن التحليل المالي يبقى أهم الأساليب المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي.

ومن ذلك نستنتج بأن التحليل المالي ينصب على القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسة الاقتصادية بواسطة نظام المعلومات المحاسبية أي أنها عملية استخلاص المعلومات من مخرجات نظام المعلومات المحاسبية وملحقاته ودراستها

[1] **للإطلاع أكثر راجع:** عبد الحليم كراجه وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص 167 – 168.

بصورة مستفضية وتفسيرها وتحليلها وفق أساليب رياضية وإحصائية لغرض الوصول إلى كفاءة وفعالية الوظيفة المالية في تلك المؤسسة وصولا إلى تحقيق الأهداف المنشودة.

وبحكم دراستنا هذه نقترح أن تكون هناك اختصاصات فرعية في مجال التحليل المالي كي تكون عملية تقييم أداء المؤسسات أكبر وأكثر شمولية بحيث تشمل جميع مفاصل هذه المؤسسات من أجل تطوير وتحسين أداء المؤسسات الكلي وليس المالي فقط، ومن ثم تطوير الاقتصاد بصورة عامة حتى تكون عملية اتخاذ القرارات ووضع الخطط والعملية الإدارية بصورة عامة عملية علمية ودقيقة تنطلق من خلال دراسة واقعية تأخذ جميع هذه العوامل بعين الاعتبار.

المطلب الرابع: مؤشرات تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. يتوقف الأداء المالي الكفء والفعال للمؤسسة الاقتصادية على قدرتها على إنشاء القيمة ومجابهة المستقبل تبعا لأهداف النظرية المالية الحديثة، وهذا الأخير لا يتحقق إلا من خلال مؤشرات يمكنها من خلالها تقييم الأداء المالي، ولا تكون نسب تلك المؤشرات ذات مدلولية في التحليل المالي إلا إذا تم مقارنتها بنسب ذاتها على مدار عدة سنوات سابقة، للتعرف على التطور في هذه النسب واتجاهات هذا التطور، أو مقارنة هذه النسب بالنسب المرجعية (المعيارية) لتحديد درجة الانحراف أو المقارنة بالنسبة لنفس المؤسسات التي تنتمي لنفس القطاع، وعموما تنقسم مؤشرات تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية إلى مؤشرات تقليدية ومؤشرات حديثة وهذا ما سنتطرق إليه في فروع هذا المطلب.

الفرع الأول: مفهوم المؤشرات المالية. وقبل التطرق إلى مؤشرات الأداء المالي تجدر بنا الإشارة إلى مفهوم المؤشر بصفة عامة وجميع المصطلحات المتعلقة به.

أولا: تعريف المؤشرات وخصائصه. ويمكننا التطرق إلى المؤشر من خلال ما إطلعنا عليه من أدبيات في ما يلي.

1. يعرفه قاموس التسيير (Dictionnaire de gestion)" المؤشر بأنه معلومة بصفة عامة تكون في شكل رقمي، تسمح بمتابعة التوقعات التي تنتج عن تسيير المؤسسة ".[1]
2. ويعرف المؤشر بأنه عبارة عن مقياس كمي أو نوعي يستخدم لقياس ظاهرة معينة أو أداء محدد خلال فترة زمنية معينة، ويعرف كذلك من طرف نفس الباحث بأنه مقياس يستخدم في تحديد حجم المشكلة وقياسها قياسا دقيقا للوقوف على الوضع الراهن لها، ويسمح بمتابعة الخطة الموضوعة وتقييم الأداء أولا بأول والوقوف على التقدم نحو تحقيق الأهداف، ويعرفه كذلك بأنه أداة تستخدم في تحويل البيانات الإحصائية المستخرجة من السجلات والمستندات

[1] عريف عبد الرزاق، **أهمية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية**، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، غير منشورة، 2008، ص 34.

الإدارية من مادة خام إلى مؤشرات لها جوانبها وأبعادها المختلفة التي تساعد على التشخيص وتحديد المشكلات وبالتالي تساعد على التخطيط والقيام بأعمال المتابعة والتقييم والتقويم للأداء.[1]

ومما سبق نتوصل إلى أن المؤشر هو أداة لقياس الأداء، يكون عادة في شكل رقمي ومن خلاله يتمكن مسؤولي المؤسسة من مقارنة نتائجها بالمعايير المرجعية سواء كانت نتائج لمؤشرات سابقة أو نتائج معيارية أو مقارنة مع المنافسين.

ولي يكون المؤشر معبر جيد عن وضعية المؤسسة يجب أن يتميز بالخصائص التالية.[2]

1. **معنوية المؤشر:** وهي المعلومات التي يقدمها المؤشر، والتي تعكس بطريقة دقيقة الظاهرة التي نرغب في ملاحظتها.
2. **الوضوح:** يعني سهولة فهمه من طرف الجميع .
3. **سرعة الحصول على المؤشر:** وهذا من أجل القيام بالتصحيحات اللازمة، وفي الوقت المناسب.
4. **الشمولية:** وتعني أن المؤشرات تغطي جميع جوانب المؤسسة.

ثانيا: أنواع المؤشرات وخطوات تصميمها: في ما يلي نسعى إلى الإلمام بجميع أنواع المؤشرات مع توضيح خطوات تصميم مؤشرات مالية جيدة.

1. **أنواع المؤشرات:** هناك العديد من المؤشرات، وتختلف حسب المعيار المعتمد في التقييم، وسنحاول في ما يلي تقديم مجموعة منها.[3]

أ. **المؤشرات الشخصية:** المؤشرات الشخصية هي التي ترجع إلى تصورات الأفراد، فرأي العمال في ظروف العمل داخل المؤسسة يعد من المؤشرات الشخصية.

ب. **المؤشرات الموضوعية:** أما المؤشرات الموضوعية هي التي لا يمكن أن تولد تناقض لدى الأطراف المعنية، أي أنها تؤدي إلى نفس النتيجة مهما كان المقيم.

ت. **المؤشرات النوعية:** المؤشرات النوعية هي مؤشرات يصعب قياسها مثل رضاء العمال عن ظروف العمل.

ث. **المؤشرات الكمية:** المؤشرات الكمية فتسهل عملية قياسها وهي علي نوعين المؤشرات المالية (النقدية)، والمؤشرات الغير نقدية (العينية).

---

[1] يمن محمد حافظ الحماقي، **مفهوم المؤشرات وأنواعها ومعايير وخطوات إعدادها**، بدون دار نشر، عين شمس، مصر، 2015، ص 2.

[2] زبيدي البشير، **دور التقارير المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة ميدانية مجمع صيدال**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 01، الجزائر، غير منشورة، 2011، ص 65.

[3] نفس المرجع السابق، ص 66.

2. **خطوات تصميم المؤشرات:** توجد عدة شروط يجب مراعاة توافرها في المؤشرات الجيدة والتي من خلال استخدامها يمكن الحكم على الأداء بطريقة كفئ وفعالة وهي كما يلي.[1]

أ. **الواقعية:** بحيث لا تكون سهلة التحقيق بشكل لا يحث الأفراد على بذل المزيد ولا تكون مبالغا فيها بحيث يتعذر الوصول إليها، مما ينعكس في النهاية على معنويات الأفراد.

ب. **الارتباط بالنشاط:** المؤشر الذي لا يرتبط بالنشاط هو مؤشر عديم القيمة.

ت. **الدقة:** يجب أن يحدد المؤشر بدقة حتى لا يصبح عرضة للتأويل أو التفسير من قبل الأشخاص سواء الذين يتم تقييمهم أو القائمين على عمليات قياس وتقييم الأداء.

ث. **المرونة:** عملية وضع المؤشرات لا تعني أن الإدارة يجب أن تلتزم بها مهما تغيرت الظروف، حيث يجب أن يتغير المؤشر كلما تغيرت الظروف.

ج. **عدم المغالاة في عدد المؤشرات:** حيث أن ذلك قد يعقد من العملية الرقابية، كما توجد خطورة عند إهمال استخدام بعض المؤشرات.

ح. **الموثوقية:** يتعلق الثبات بالمقياس وليس بالأداء، لأن أداء الفرد يتغير أو يخضع للتقلبات.

خ. **أن يكون عملي:** لابد من مراعاة سهولة استخدام المقياس ووضوحه والقصر النسبي للوقت وقلة الجهد الذي تستغرقه عملية القياس.

ويمكن الاعتماد على مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى تحقيق الوظيفة المالية للأداء المستهدف بالكفاءة والفعالية، و نجد أن المؤشرات المالية من بين الأدوات الضرورية في عملية التقييم، حيث أنها تظهر العلاقات القائمة بين الأرقام التي تتضمنها القوائم المالية لأن هذه الأخيرة بشكلها الرقمي المجرد تعتبر صماء خالية من أي مدلول في نظر المقيم إلا أنها تعتبر المادة الأولية لإعداد التحليلات والقيام بربط الأرقام ببعضها البعض أي حساب المؤشرات التي تهدف إلى إصدار أحكام وتعليقا وشرحا وافيا حول البنية المالية للمؤسسة، أما المؤشرات التي سيتم التطرق إليها في هذا البحث هي المؤشرات الأكثر شيوعا وهي مؤشرات كمية سهلت الحساب وهي في مجملها مؤشرات مالية وهذا يعود إلى طبيعة المعلومات المعتمد عليها في تقييم الأداء المالي وسنتطرق إلى أبرز المؤشرات التي يمكن استخدامها في تقييم وتطوير الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية.

[1] محمد أحمد محمد أبو قمر، **تقويم أداء بنك فلسطين المحدود باستخدام بطاقة قياس الأداء**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، غير منشورة، 2009، ص 25.

الفرع الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي التقليدية والحديثة ومحدداتها. ونتطرق لها وفق التالي.

أولا: مؤشرات تقييم الأداء المالي التقليدية. إنطلاقا لقياس الأداء المالي من خلال النتائج المالية والمحاسبية التي حققتها المؤسسة نتطرق إلى المؤشرات المالية التقليدية حسب استعمالاتها في القوائم المالية كما يلي.

1.مؤشرات قائمة الميزانية. وهي كما يلي.

1.1 مؤشرات التوازن المالي: لكي تكون البنية المالية للمؤسسة في حالة توازن مالي يجب أن تمول أصولها الثابتة بالموارد المالية الدائمة، وأصولها المتداولة عن طريق الديون قصيرة الأجل، بعبارة أخرى يجب أن يتساوى حجم الأصول الثابتة مع الأموال الدائمة وحجم الأصول المتداولة مع الديون قصيرة الأجل، وتعرف هذه القاعدة بإسم قاعدة التوازن المالي وتوجد ثلاثة مؤشرات للتوازن المالي وهي كما يلي.

1.1.1 رأس المال العامل: يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي، خاصة على المدى القصير، ويعتبر أيضا هامش أمان بالنسبة للمؤسسة ويمكن حساب رأس المال العامل بطريقتين هما كتالي.[1]

رأس المال العامل من أعلى الميزانية = الأموال الدائمة– الأصول الغير جارية

رأس المال العامل من أسفل الميزانية = الأصول الجارية – الخصوم الجارية

ويمكن عرض حالات رأس المال العامل كما يلي.

أ. من منظور أعلى الميزانية: يعبر رأس المال العامل عن العلاقة بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة ويمكن حصر ثلاث حالات وهي كتالي.

- الحالة الأولى: رأس المال العامل الموجب (الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة)، في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة (أي أن المؤسسة إستطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة).
- الحالة الثانية: رأس المال العامل سالب (الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة)، في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة، حيث يلبي جزء من الاحتياجات فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.
- الحالة الثالثة: رأس المال العامل المعدوم وهي حالة نادرة الحدوث أي تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات.

[1] العيد صوفان، **مطبوعة بعنوان محاضرات في التحليل المالي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2018، ص ص 20 – 21.

ب. من منظور أسفل الميزانية: يعبر رأس المال العامل عن الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل، حيث يمثل رأس المال العامل من أسفل الميزانية مدى قدرة المؤسسة على الاستجابة للالتزامات القصيرة الأجل عن طريق تحويل أصولها المتداولة إلى نقود سائلة يتم بواسطتها تسديد القروض قصيرة الأجل ويمكن حصر حالتين هما كتالي.

- الحالة الأولى: رأس المال العامل موجب أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض القصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، ويبقي فائضا ماليا يمثل هامش أمان.
- الحالة الثانية: رأس المال العامل السلبي بمعني أن الأصول المتداولة القابلة للتحصيل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير.

وينقسم رأس المال العامل بدوره إلى ما يلي.[1]

أ. رأس المال العامل الإجمالي: ويحسب بالعلاقة التالية.

رأس المال العامل الإجمالي= مجموع الأصول المتداولة

أو رأس المال العامل الإجمالي= مجموع الأصول – الأصول الثابتة

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، وهذا يعني أننا نقوم بتحديد الأموال التي يمكن استرجاعها في فترة قصيرة، وتحديد مسار المؤسسة هل هو في طريق النمو أو التدهور.

ب. رأس المال العامل الخاص: ويحسب بالعلاقة التالية.

رأس المال العامل الخاص= الأموال الخاصة– الأصول الثابتة

الهدف من دراسة رأس المال العامل الخاص، هو البحث عن استقلالية المؤسسة إتجاه الغير، ومدى تمكنها من تمويل استثماراتها بأموالها الذاتية.

ت. رأس المال العامل الصافي: ويحسب بالعلاقة التالية.

من أعلى الميزانية رأس المال العامل الصافي= الأموال الدائمة– الأصول الثابت

من أسفل الميزانية رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة– الديون قصيرة الأجل

وهو يتطابق في حسابه وتفسيره مع رأس المال العامل

[1] بن خروف جليلة، **مرجع سابق**، ص 90،

الهدف من دراسة رأس المال العامل الصافي هو معرفة مقدار هامش الأمان الذي تستطيع توفيره المؤسسة من خلال تمويل أصولها الثابت بواسطة أمولها الدائمة وإذا كان موجب فهذا مؤشر إيجابي يدل على أن الأموال الدائمة كافية لتغطية الأصول الغير جارية أي وجود فائض في دورة الاستثمار يعتبر هذا الفائض هامش أمان تستخدمه المؤسسة في تمويل اختلالات (عجز) دور الاستغلال الناتجة عن كون الخصوم الجارية (الديون قصيرة الأجل) غير كافية لتغطية الأصول الجارية.

ث. رأس المال العامل الأجنبي: ويحسب بالعلاقة التالية.

رأس المال العامل الأجنبي= مجموع الديون

أو رأس المال العامل الأجنبي= مجموع الخصوم – الأموال الخاصة

أو رأس المال العامل الأجنبي= رأس مال عامل إجمالي – رأس مال عامل الخاص

الهدف من دراسة رأس المال العامل الأجنبي تحديد مدى إلتزام المؤسسة بوعودها إتجاه الغير، وإظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت أصولها، هذا بدوره يحدد لنا مدى ارتباط المؤسسة بالغير.

2.1.1 احتياجات رأس المال العامل: هي قيمة رأس المال العامل التي تحتاجها المؤسسة لتغطية العجز الحاصل في دورة الاستغلال بسبب عدم قدرة الخصوم الجارية (الديون قصيرة الأجل) على تغطية الأصول الجارية ويحسب بالعلاقة التالية.[1]

احتياجات رأس المال العامل= احتياجات التمويل الدورية– موارد التمويل الدورية

حيث أن:

أ. احتياجات التمويل الدورية هي احتياجات تمويل قصيرة الأجل، تتكون من المخزونات والحقوق وتحسب بالعلاقة التالية.

احتياجات التمويل الدورية= الأصول الجارية – خزينة الأصول

ب. موارد التمويل الدورية هي التزامات إتجاه الغير قصيرة الأجل، تتكون من الديون القصيرة الأجل ما عدى خزينة الخصوم وتحسب بالعلاقة التالية.

موارد التمويل الدورية = الخصوم الجارية – خزينة الخصوم

ويمكن عرض حالات احتياجات رأس المال العامل في الأتي.

[1] يوسف بومدين، فاتح ساحل، **تيسير التسيير المالي للمؤسسة**، دار بلقيس، الطبعة الأولى، الجزائر، 2016، ص ص 17– 18.

أ. إذا كان موجبا: معناه أن احتياجات التمويل الدورية تفوق موارد التمويل الدورية مما يعني وجود عجز في تمويل دورة الاستغلال ما يستدعي وجود رأس مال عامل صافي موجب يساوي على الأقل قيمة العجز حتى تكون المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

ب. إذا كان معدوما: معناه أن احتياجات التمويل الدورية تساوي موارد التمويل الدورية وهي حالة توازن دورة الاستغلال، لكن هذه الحالة قد تكون خطيرة على المدى القصير إذا كان رأس المال العامل الصافي سالب.

ت. إذا كان سالبا: معناه أن احتياجات التمويل الدورية أقل من موارد التمويل الدورية، أي وجود فائض في تمويل دورة الاستغلال، هذه الحالة لا تستدعي وجود رأس مال عامل صافي موجب، أما في حالة ما إذا كان رأس المال العامل الصافي موجب فهذا معناه أن المؤسسة قد حققت فائضا في تمويل دورة الاستثمار وفاضا في تمويل دورة الاستغلال الشيء الذي قد يؤدي إلى تحقيق المؤسسة لخزينة مرتفعة (أي وجود موارد مالية تفوق الاحتياجات).

3.1.1 الخزينة: وتحسب بالعلاقة التالية.[1]

الخزينة= رأس مال العامل الصافي – احتياجات رأس المال العامل

أو الخزينة = خزينة الأصول- خزينة الخصوم

ويمكن عرض حالات الخزينة كما يلي.

أ. إذا كانت الخزينة موجبة أي وجود فائض، على المؤسسة أن تحسن استغلاله اعتمادا على مشاريعها التنموية المستقبلية وفترات إستحقاق الديون وتحصيل الحقوق.

ب. إذا كانت الخزينة معدومة هي الحالة المثلى أي أن المؤسسة قد استعملت كل دينار متاح لها لكن تبقي هذه الحالة نظرية لأن نشاط المؤسسة يستدعي دائما وجود قيمة معينة من السيولة.

ت. إذا كانت الخزينة سالبة أي وجود عجز على مستوي الخزينة هذه الحالة سيئة قد تدفع بالمؤسسة إلى العسر المالي إذا كانت قيمة العجز معتبرة وحان وقت إستحقاق الديون ويمكن تسيير الخزينة في هذه الحالة وفقا للتدابير مختلفة يمكن للمؤسسة أن تعمل بها.

[1] يوسف بومدين، فاتح ساحل، **مرجع سابق**، ص ص 18- 19.

2.1 النسب المالية: تعتبر النسب المالية أداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وتفسير نتائج السياسات المالية المعتمدة في المؤسسة، إلا أن أهمية هذه النسب تختلف بإختلاف الأطراف المستعملة لها ويمكن تفصيلها كتالي.

1.2.1 نسب التمويل والاستقلالية المالية: تعبر هذه المجموعة من النسب عن الهيكل التمويلي للمؤسسة ومكوناته ومدى اعتمادها على المصادر المختلفة للتمويل سواء الداخلية أو الخارجية ومن أهم هذه النسب نجد. [1]

أ. **نسبة التمويل الدائم:** وتحسب بالعلاقة التالية.

نسبة التمويل الدائم= الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة

تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة للمؤسسة وحتى تكون هذه النسبة كمؤشر إيجابي للمؤسسة فإنه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل، أي قيمة الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة، وهذا ما يجعل رأس المال العامل معدوما.

ب. **نسبة التمويل الخاص:** وتحسب بالعلاقة التالية.

نسبة التمويل الخاص= الأموال الخاصة/ الأصول الثابتة

توضح هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها بإمكانياتها الخاصة وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كان ذلك مؤشرا على الاستقلالية المالية للمؤسسة في تمويل استثماراتها.

ت. **نسبة الاستقلالية المالية:** وتحسب بالعلاقة التالية.

نسبة الاستقلالية المالية= الأموال الخاصة/ مجموع الخصوم

تقيس هذه النسبة درجة استقلالية المؤسسة عن دائنيها، وعادة ما يفضل الماليون أن تكون هذه النسبة محصورة بين 1 و2 وإذا كانت كذلك فإن البنك يوافق على إقراض المؤسسة.

ث. **نسبة قابلية السداد:** وتحسب بالعلاقة التالية.

نسبة قابلية السداد= مجموع الديون/ مجموع الأصول

تقيس هذه النسبة مدى تمويل المؤسسة لأصولها من خلال الاقتراض وكلما إنخفضت هذه النسبة دلت على قدرة المؤسسة على تسديد ديونها بحيث تعبر عن ضمان أكبر لديون الغير لدى المؤسسة، وبالتالي حظ أكبر للحصول على ديون أخرى في حالة طلبها وبالتالي فإن هذه النسبة تقيس قدرة المؤسسة على تلبية إلتزاماتها.

[1] بن خروف جليلة، **مرجع سابق**، ص ص 85 – 87.

2.2.1 نسب الهيكل التمويلي واليسر المالي: أوضحنا فيما سبق بعض النسب ذات العلاقة بتحليل في الأجل القصير، ولكن قد يريد المحلل المالي الحكم على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل، أي مدى اليسر المالي وبالتالي فيجب البحث عن النسب ذات الدلالة المناسبة ومن بين النسب الشائعة الإستخدام ما يلي.[1]

أ. **نسبة المديونية العامة:** وتحسب بالعلاقة التالية.

نسبة المديونية العامة = مجموع الديون/ الأموال الخاصة

نسبة المديونية تعبر عن مدى ضمان ديون الغير وكلما كانت أقل من النسبة المعيارية 0.5 كان أفضل للمؤسسة ويعني ذلك أن المؤسسة تمول ميزانيتها بأكثر من النصف من أموالها الخاصة، وأن أموالها الخاصة أكبر من مجموع الديون.

ب. **نسبة المديونية طويلة الأجل:** وتحسب بالعلاقة التالية.

نسبة المديونية طويلة الأجل = الخصوم الجارية+ الخصوم الغير جارية/ الأموال الخاصة

تستخدم هذه النسبة كمؤشر على مدى المخاطرة التي يغامر بها المقرضون.

ت. **نسبة المديونية قصيرة الأجل:** وتحسب بالعلاقة التالية.

نسبة المديونية قصيرة الأجل = الخصوم الجارية/ الأموال الخاصة

تبرز هذه النسبة العلاقة بين مقدار الأموال المقدمة من طرف أصحاب المؤسسة ومقدار الأموال الخارجية قصيرة الأجل.

3.2.1 نسب هيكلة الأصول: توضح نسب الهيكلة للأصول تشكيلة الذمة المالية للمؤسسة أي طبيعة الاستخدامات وطبيعة تمويلها ومن بين النسب الشائعة الإستخدام ما يلي. [2]

أ. **نسبة الأصول الثابتة:** وتحسب بالعلاقة التالية.

نسبة الأصول الثابتة = الأصول الثابتة/ مجموع الأصول

تساعد هذه النسبة على توجيه سياسة الاستثمار داخل المؤسسة من أجل الاستغلال الأمثل للتثبيتات وبالتالي رفع المردودية الاقتصادية لها، وهذه النسبة مهمة في تقييم درجة سيولة مجموع الأصول وعادة تكون أكبر من أو يساوي 60 بالمئة، والنسبة الأكثر أهمية هي المتعلقة بالأصول الثابتة الصافية لأن هذه الأخيرة درجة سيولتها ضعيفة جدا.

---

[1] لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، رسالة ماجستير، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، غير منشورة، 2012، ص ص 100-101.

[2] يوسف بومدين، فاتح ساحل، **مرجع سابق**، ص ص 66- 67.

ب. **نسبة الأصول المتداولة:** وتحسب بالعلاقة التالية.

نسبة الأصول المتداولة= الأصول المتداولة/ مجموع الأصول

توضح هذه النسبة سياسة تسيير رأس المال العامل الصافي.

ت. **نسبة المتاحات:** وتحسب بالعلاقة التالية.

نسبة المتاحات= المتاحات/ مجموع الأصول

توضح هذه النسبة مدى أهمية المتاحات (السيولة زائد أشباه السيولة) بالنسبة للأصول ولكن لا يعتمد المحلل المالي على هذه النسبة لوحدها لتميز المتاحات بعدم إستقرارها، حيث أن تحليل الخصوم الجارية ومعرفة أجال استحقاقها من شأنه أن يساعد المحلل المال على الاستغلال الأفضل لنسبة المتاحات وهذه النسبة تختلف من مؤسسة إلى أخرى حسب طبيعة نشاطها.

4.2.1 نسب السيولة: هي النسب التي تقيس العناصر السائلة والأقرب إلى السيولة من أجل معرفة أن المؤسسة لا تعاني عسر مالي في مجال سداد التزاماتها أي مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، إذن هذه النسب تقيس وضعية المؤسسة من حيث توازنها المالي قصير الأجل وتشمل ما يلي.[1]

أ. **نسبة السيولة العامة:** وتحسب بالعلاقة التالية.

نسبة السيولة العامة= الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل

توضح هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للديون قصيرة الأجل، ومن المفروض أن تكون سيولة المؤسسة كبيرة كلما إرتفعت هذه النسبة.

ب. **نسبة السيولة المختصرة:** وتحسب بالعلاقة التالية.

نسبة السيولة المختصرة= (الأصول المتداولة – المخزونات)/ الديون قصيرة الأجل

يتم استبعاد المخزونات من هذه النسبة باعتبارها العنصر الأقل سيولة، بالإضافة إلى كون المخزون يتطلب وقتا طويلا حتى يتم تحويله وبيعه، فإذا كانت هذه النسبة تساوي 1 أو أكبر فإن المخزون غير ممول عن طريق الديون قصيرة الأجل.

ت. **نسبة السيولة السريعة:** وتحسب بالعلاقة التالية.

نسبة السيولة السريعة = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

[1] العيد صوفان، **مرجع سابق**، ص ص 13- 14.

تعتبر هذه النسبة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسة من ناحية السيولة، وتبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها، وإرتفاع هذه النسبة عن 1 يعني إما تراجع في نشاط المؤسسة أو نقص في تجديد الاستثمارات أو فائض في السيولة غير مستغل.

5.2.1 نسب النشاط: وهي مؤشرات إستدلالية على كفاءة النشاط ويأتي ذلك من خلال كفاءة توظيف الأصول لتوليد وتعظيم الإيرادات، تحقيقا لمعدلات الربح المستهدفة لذلك ترتكز معدلات قياس الكفاءة على نسب المبيعات إلى الأصول لذلك يطلق عليها نسب معدلات الدوران، والنتائج تتميز بالمرة وليست نسب مئوية وفي ما يلي أهم هذه النسب.[1]

أ. **معدل دوران مجموع الأصول:** ويحسب بالعلاقة التالية.

معدل دوران مجموع الأصول = صافي المبيعات/ مجموع الأصول

وليس هناك معدل معياري له إلا أنه يمكن المقارنة مع نسبة النشاط الذي تنتمي لها المؤسسة، فإن وجد أن معدل المؤسسة أعلى من معدل النشاط فإن ذلك يشير إلى نقص الاستثمار في الأصول أو الاستغلال المفرط فيها، وإذا كان معدل المؤسسة أقل من معدل النشاط فإن ذلك يشير إلى زيادة لا لزوم لها في الاستثمار أو عدم استغلال الأصول.

ب. **معدل دوران الأصول العاملة:** ويحسب بالعلاقة التالية.

معدل دوران الأصول العاملة = صافي المبيعات / الأصول العاملة

يمكن لهذا المعدل أن يحكم على مدى إستغلال أصول المؤسسة في نشاطها، وعندما لا توجد أصول إشتركت في العمليات فإن معدل دوران الأصول العاملة يكون هو نفسه معدل دوران مجموع الأصول.

ت. **معدل دوران الأصول الثابت:** ويحسب بالعلاقة التالية.

معدل دوران الأصول الثابت = صافي المبيعات/ مجموع الأصول الثابت

عند مقارنة معدل المؤسسة بمعدل النشاط، وكان معدل المؤسسة مرتفعا يدل على ضرورة زيادة الاستثمار في هذا النوع من الأصول، أما إنخفاضه فيعني الاستثمار الزائد عن الحاجة، والنسبة النمطية لهذا المؤشر هي 5 مرة.

ث. **معدل دوران الأصول المتداولة:** ويحسب بالعلاقة التالية.

معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات / مجموع الأصول المتداولة

يركز هذا المعدل على مدى إستخدام الأصول المتداولة لتوليد المبيعات، ولمعرفة كفاءة هذا المعدل يجب مقارنته بمعدل النشاط.

[1] هيثم محمد الزعبي، **مرجع سابق**، ص ص 240 – 242.

ج. **معدل دوران الذمم:** ويحسب بالعلاقة التالية.

معدل دوران الذمم = صافي المبيعات الآجلة / إجمالي الذمم

أو متوسط فترة التحصيل= 360/ معدل دوران الذمم

إذا كان المعدل السنوي لدواران الذمم 6 مرات فإنه يعني بالمتوسط إمكانية تحصيل ذمم اليوم بعد شهرين أما إذا كان معدل الدوران 4 فإنه يعني أن علينا إنتظار ذممنا ثلاثة أشهر حتى تعود أموالنا المستثمرة وتتم المقارنة لفترة التحصيل مع الشروط التي تبيع المؤسسة بضائعها فإذا كانت متقاربة عدت عاملا جيدا، والنسبة النمطية لمتوسط فترة التحصيل هي 20 يوم.

ح. **معدل دوران المخزون السلعي :** ويحسب بالعلاقة التالية.

معدل دوران المخزون السلعي = تكلفة المبيعات العامة/ رصيد المخزون السلعي

ويقارن هذا المعدل مع معدلات المؤسسات المماثلة في نفس النشاط فإذا كان المعدل منخفضا في الوقت الذي كانت فيه المبيعات مرضية فإن ذلك يدل على وجود مخزون سلعي كبير، والنسبة النمطية لهذا المؤشر هي 9 مرة.

خ. **معدل دوران صافي رأس المال:** ويحسب بالعلاقة التالية.

معدل دوران صافي رأس المال = صافي المبيعات / صافي رأس المال العامل

أو = صافي المبيعات / الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة

وتوضح هذه العلاقة مدى توسع المؤسسة في نشاطها أو إحتفاظها بسيولة أكثر من اللازم ويدل المعدل المرتفع على كفاءة نشاطات المؤسسة فيما يدل المعدل المنخفض على عدم كفاءتها، والنسبة النمطية لهذا المؤشر هي 1.8 مرة.

د. **معدل دوران الحسابات الدائنة:** ويحسب بالعلاقة التالية.

معدل دوران الحسابات الدائنة = معدل رصيد الحسابات الدائنة / المشتريات * 360

ويقيس هذا المعدل مدى نجاح تحقيق الملائمة بين سياستي البيع والشراء وكلما إنخفض معدل دوران الذمم الدائنة وزاد عن متوسط فترة الائتمان كلما كان ذلك مؤشرا على تخفيض الضغوطات التي ستواجهها المؤسسة من زاوية السيولة.

وإرتفاع هذا المعدل يعد مؤشرا على حصول المؤسسة على تسهيلات إئتمانية جديدة أو مدة أطول في الوفاء.[1]

[1] عبد الحليم كراجة وآخرون، **مرجع سابق**، ص 176.

2.مؤشرات جدول حسابات النتائج: إنطلاقا من المعلومات التي ينتجها حساب النتائج حسب الطبيعة وفقا للنظام المحاسبي المالي يمكن إستخراج النسب التالية التي تعتبر كمؤشرات مالية لقياس الأداء أي إعتمادها كمعيار كمي لتقييم الكفاءة والفعالية وهي كتالي.[1]

1.2 نسب المردودية: وهي كتالي.

أ. **المردودية التجارية:** وتحسب بالعلاقة التالية.

المردودية التجارية= النتيجة العادية / رقم الأعمال

إذا كانت هذه النسبة منخفضة فمعناه أن المؤسسة لا تتحكم جيدا في التكاليف (تكاليف عالية) وبالتالي فالمؤسسة ضعيفة الكفاءة.

ب. **المردودية الاقتصادية:** وتقيس مدى تحقيق رأس المال الاقتصادي (مجموع الأصول) للفائض النقدي وتحسب بالعلاقة التالية.

المردودية الاقتصادية = النتيجة العملية / الأصول

أو = الفائض الخام للاستغلال/ الأصول

والنسبة الأولى أفضل مدلوليه لأن اهتلاكات الأصول محسوبة في النتيجة العملية مما يجعلها أصدق تعبير.

ت. **المردودية المالية:** وتحسب بالعلاقة التالية.

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

وهي مساهمة الأموال الخاصة في خلق النتيجة الصافية هذه المردودية تأخذ بعين الاعتبار مدى مساهمة مصدر التمويل الداخلي في تحقيق الثروة القابلة للتوزيع، إرتفاع هذه النسبة دليل على فعالية إستخدام الأموال الخاصة.

ويمكن للمؤسسة إستخدام النسبة التالية.

المردودية المالية= النتيجة العادية الصافية / الأموال الخاصة

وهذا من أجل التخلص من أثر النتيجة غبر العادية لأن هذه الأخيرة ناتجة عن ظروف إستثنائية لا تتكرر بالضرورة وبالتالي لا تبنى عليها التنبؤات.

[1] يوسف بومدين، فاتح ساحل، **مرجع سابق**، ص ص 35- 38.

2.2 المؤشرات المختلفة: وهي كتالي.

أ. **درجة التكامل العمودي:** وتحسب بالعلاقة التالية.

درجة التكامل العمودي = القيمة المضافة للاستغلال/ رقم الأعمال

أو = القيمة المضافة للاستغلال/ إنتاج الدورة

حيث كلما إرتفعت هذه النسبة وإقتربت من الواحد دلت على أن المؤسسة تعتمد إستراتجية التكامل العمودي عن طريق زيادة الأنشطة التي تقوم بها بغرض تخفيض تكلفة الاستهلاكيات الوسيطية (استهلاكات الدورة، أو كما يسمي ذلك أدبيات المحاسبة الوطنية الاستهلاكيات الإنتاجية) بينما إنخفاض هذه النسبة دليل على أن المؤسسة تعتمد على سياسة التركيب.

ب. **الإنتاجية:** يمكن إستعمال القيمة المضافة لاستغلال كمقياس لإنتاجية بعض العناصر مثلا القيمة المضافة للاستغلال المتعلقة باليد العاملة وتحسب بالعلاقة التالية.

الإنتاجية= القيمة المضافة للاستغلال/ أعباء المستخدمين

حاصل القسمة يدل على الوحدات النقية من القيمة المضافة التي تنتجها كل وحدة نقدية من أعباء المستخدمين.

ت. **عدد مرات تغطية الفوائد:** وتحسب بالعلاقة التالية.

عدد مرات تغطية الفوائد= الربح قبل الفوائد والضرائب/ فوائد القروض

تقيس هذه النسبة الدرجة التي يمكن لصافي الدخل أن ينخفض إليها دون أن يؤثر على مقدرة المؤسسة على دفع الفوائد السنوية، وحاصل القسمة المتحصل عليه يشير إلى عدد مرات تسديد الفوائد إعتمادا على الربح الإجمالي.

ث. **العائد على الاستثمار:** ويحسب بالعلاقة التالية.

العائد على الاستثمار= الربح قبل الضرائب/ مجموع الأصول

يقيس هذا العائد مدى فاعلية إستخدام مجموع الأصول فالهدف من إستخدام الأصول عموما هو تعظيم الأرباح.

ج. **ربح السهم:** ويحسب بالعلاقة التالية.

ربح السهم = النتيجة الصافية / عدد الأسهم

تعبر هذه النسبة عن نصيب السهم من الأرباح الصافية إن إرتفاع هذه النسبة يجعل المؤسسة جذابة لشركاء محتملين، هذه المعلومة مهمة خاصة لحملة الأسهم الذين يملكون النصيب الأكبر من الأسهم، تسمح هذه النسبة بتتبع نمو المؤسسة أما المساهمين الصغار فتهمهم النسبة التالية.

ربح السهم= الأرباح الموزعة على الشركاء / الأموال الخاصة

حيث تدل هذه النسبة على مردودية الأموال الموظفة.

3. مؤشرات جدول التدفقات النقدية للخزينة. من خلال قراءة البيانات والمعلومات التي يتضمنها جدول التدفقات النقدية للخزينة نجدها تجيب على مجموعة من التساؤلات، والتي غالبا ما تفشل القوائم المالية الأخرى في الإجابة عنها، وتعتبر معلومات التدفقات النقدية للخزينة للمؤسسة مفيدة في تزويد مستخدمين البيانات المالية بقدرة المؤسسة على توليد النقدية، واحتياجات المؤسسة في إستخدام هذه النقدية، وتوجد العديد من المؤشرات والنسب المالية التي يمكن إستخراجها من جدول التدفقات النقدية للخزينة بغرض التحليل، وتختلف هذه النسب والمؤشرات حسب أغراض المحللين الماليين لذلك يجب على المحلل المالي إختيار النسب المالية التي تخدم أهدافه، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه النسب والمؤشرات المالية والتي تم إستنتاجها من جدول التدفقات النقدية للخزينة يمكن توزيعها وتصنيفها إلى كتل متجانسة وذلك لقياس النقدية المتاحة، قياس جودة الأرباح، قياس السيولة، وقياس مؤشرات تقييم سياسات التمويل وهي كما يلي.[1]

1.3 مؤشر التدفق النقدي المتاح: ويحسب بالعلاقة التالية.

التدفق النقدي المتاح= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية– صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

إذا كان التدفق النقدي المتاح موجبا فهذا يشير إلى أن المؤسسة قد قابلت جميع إلتزاماتها النقدية المخططة ولديها نقدية متاحة لتخفيض الديون والتوسع في مشروعاتها، أما إذا كان التدفق المتاح سالبا فهذا يشير إلى أنه على المؤسسة سواء الاقتراض أو زيادة رأس المال العامل في الأجل القصير، وإذا ظل التدفق النقدي المتاح سالبا للعديد من السنوات فإن على المؤسسة البحث عن مصادر تمويل أخرى.

2.3 مؤشرات تقييم جودة الأرباح: ومن أهم النسب التي يمكن إشتقاقها من جدول التدفقات النقدية للخزينة وإستخدامها لتقييم ربحية المؤسسة ما يلي.

أ. نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي. وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية.

نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي = التدفقات النقدية الداخلة من النشاط التشغيلي/ الاحتياجات النقدية الأساسية

ويقصد بالاحتياجات النقدية الأساسية ما يلي:[2]

[1] شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS**، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014، ص ص 183- 191.

[2] محمد مطر، **مرجع سابق**، ص 162.

- التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية.
- مدفوعات أعباء الديون.
- الإنفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الإنتاجية.
- سداد الديون المستحقة خلال العام.

ب. **نسبة النقدية من النشاط التشغيلي:** وتحسب بالعلاقة التالية.

نسبة النقدية من النشاط التشغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي/ صافي الدخل

كما يمكن حساب هذه النسبة كما يلي.

نسبة النقدية من النشاط التشغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي / الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب

حيث أن صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب = صافي التدفق النقدي التشغيلي + الفوائد + الضرائب

وتوضح هذه النسبة مدى مقدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

ت. **نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات.** وتحسب بالعلاقة التالية.

نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات = إجمالي التدفقات النقدية الداخلة من النشاط التشغيلي /صافي المبيعات

وتعكس هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الإئتمان في تحصيل النقدية.

ث. **نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي.** وتحسب بالعلاقة التالية.

نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي/ مجموع الأصول

وتوضح هذه النسبة مدى مقدرة أصول المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

ج. **نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى حقوق الملكية:** وتحسب بالعلاقة التالية.

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى حقوق الملكية= صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/ حقوق الملكية

تبين هذه النسبة العائد على حقوق الملكية أو الأموال الخاصة من التدفقات النقدية وهذا يدل على مستوى الكفاءة لدى المؤسسة في توليد النقدية من خلال أموالها الخاصة.

3.3 مؤشرات تقييم جودة السيولة: ومن أهم النسب التي يمكن إشتقاقها من جدول التدفقات النقدية للخزينة وإستعمالها لتقييم سيولة المؤسسة ما يلي.

أ. **نسبة التغطية النقدية:** وتحسب بالعلاقة التالية.

نسبة التغطية النقدية = صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي / إجمالي التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

ومن الأمثلة على التدفقات النقدية الخارجة الضرورية للأنشطة التمويلية والاستثمارية ما يلي.[1]

- الديون والقروض المستحقة الدفع.
- الدفعات الإيجارية لعقود الإيجار الرأسمالية.
- المبالغ المدفوعة في شراء الأصول الثابتة.
- توزيعات الأرباح.

وتشير هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تنتج نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها ومدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الاقتراض أو بواسطة أدوات الملكية.

ب. **نسبة كفاية التدفق النقدي:** وتحسب بالعلاقة التالية.

نسبة كفاية التدفق النقدي = صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي / الالتزامات المتداولة

توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية إلتزاماتها المتداولة من خلال التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية.

ت. **نسبة التدفق النقدي الحر:** وتحسب بالعلاقة التالية.

نسبة التدفق النقدي الحر = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية – (الإنفاق الرأس مالي + توزيعات الأرباح)

حيث أن:

- الإنفاق الرأس مالي= المسحوبات عن إقتناء تثبيتات عينية أو معنوية + المسحوبات عن إقتناء تثبيتات مالية.
- توزيعات الأرباح = الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها.

حيث أن هذا المقياس يبين مدى المرونة المالية وقدرة المؤسسة على سداد التوزيعات وشراء الاستثمارات دون الرجوع إلى مصادر خارجية.

[1] محمد مطر، **مرجع سابق**، ص 164.

4.3 مؤشرات تقييم سياسات التمويل: ومن أهم النسب التي يمكن إشتقاقها من جدول التدفقات النقدية للخزينة لتقييم سياسة التمويل في المؤسسة ما يلي.

أ. **نسبة تغطية التوزيعات النقدية:** وتحسب بالعلاقة التالية.

نسبة تغطية التوزيعات النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التوزيعات النقدية للمساهمين

وتعكس هذه النسبة سياسة توزيع الأرباح على المساهمين، ومدى قدرة التدفقات النقدية التي توفرها الأنشطة التشغيلية على مواجهة التزامات المؤسسة في توزيع الأرباح ومدى إستمرار وإستقرار هذه السياسة من فترة إلى أخرى.

ب. **نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات:** وتحسب بالعلاقة التالية.

نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات = التحصيلات المتأتية من القروض/ التدفقات النقدية التشغيلية الداخلية

تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية.

ت. **نسبة الإنفاق الرأسمالي:** وتحسب بالعلاقة التالية.

نسبة الإنفاق الرأسمالي = الإنفاق الرأس مالي الحقيقي (الزيادة في الأصول الثابتة)/ التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل وإصدارات الأسهم

تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل الإنفاق الرأسمالي المستثمر في حيازة الأصول الإنتاجية الثابتة، وتخدم هذه النسبة فئتي المستثمرون والمقرضين بتوفير مؤشرات لهم عن كيفية إستخدام أموالهم، كما تعكس أيضا مدى نجاح إدارة المؤسسة في إتباع سياسة موائمة في تمويل الأصول طويلة الأجل من مصادر تمويل طويلة الأجل.[1]

[1] محمد مطر، **مرجع سابق**، ص ص 165- 166.

4. **مؤشرات جدول تغير الأموال الخاصة.** ويمكن إيرادها في ما يلي.[1]

أ. **نسبة توزيع الأرباح:** وتحسب بالعلاقة التالية.

نسبة توزيع الأرباح = الأرباح الموزعة/ الأرباح الصافية

وتوضح هذه النسبة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح.

ب. **معامل سعر السهم إلى عائده أو مضاعف السعر للعائد:** ويحسب بالعلاقة التالية.

معامل سعر السهم إلى عائده أو مضاعف السعر للعائد = متوسط قيمة السهم السوقية / ربح السهم

تمثل نسبة سعر السهم في السوق إلى العائد الموزع والمحتجز على السهم أي مقارنة سعر السهم بربح السهم حيث كلما كان المستثمرون يتوقعون زيادة أرباح المؤسسة إزدادت هذه النسبة.

ت. **نسبة سعر السوق للسهم مقارنة بالقيمة المحاسبية:** وتحسب بالعلاقة التالية.

نسبة سعر السوق للسهم مقارنة بالقيمة المحاسبية = قيمة السهم السوقية / القيمة الدفترية للسهم

هذه النسبة تبين ما إذا كانت قيمة السهم في السوق متدنية أو مرتفعة عن القيمة المحاسبية بناءا على ما يملكه هذا السهم من حقوق لدى المؤسسة، وبالتالي فهو يوضح ما إذا كان المستثمرون في سوق المال يتوقعون زيادة في ربحية المؤسسة مستقبلا أم لا وهي قيمة السهم في السوق إلى قيمته الدفترية التي هي عبارة عن حقوق المساهمين على عدد الأسهم.

ث. **معدل دوران الأسهم:** ويحسب بالعلاقة التالية.

معدل دوران الأسهم = عدد الأسهم التي تم تداولها خلال الدورة المحاسبية / عدد الأسهم المكتتب بها في نهاية الدورة المحاسبية

يقاس من خلاله متوسط عدد مرات تداول السهم في الدورة المحاسبية.

[1] تبة سمية، **دور المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي بالمؤسسة دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء GCB**، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، جامعة بومرداس، الجزائر، المجلد 02، العدد 01، 2016، ص ص 181- 182.

ثانيا: مؤشرات تقييم الأداء المالي الحديثة. حيث أن المسيرين لم يقتنعوا بالمؤشرات المالية التقليدية كأدوات لقياس الأداء وحججهم في ذلك كثيرة، وإتجهوا إلى قياس الأداء وفق مؤشرات أكثر إستراتيجية، وقد شهدت السنوات الأخيرة ظهور مؤشرات أكثر موضوعية من التقليدية، إستعملتها العديد من المؤسسات الغربية تحت تسميات مختلفة، لكنها ذات معنى واحد، تقاس بها القيمة التي تخلقها المؤسسة للمساهمين، وفي دراستنا هذه لم نركز كثيرا على المؤشرات الحديثة لأن هذه المؤشرات تعتمد في حسابها على البعض من مخرجات نظام المعلومات المحاسبية والبعض الأخر على مخرجات الأسواق المالية، و لعل أشهرها ما يلي.

1. **القيمة الاقتصادية المضافة Economica Value Added (EVA):** عرفت شركة الإستشارة الأمريكية (Stern Stewart) القيمة الاقتصادية المضافة على أنها مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي، حيث إرتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت، وهو الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المقترض والمملوك، وعرفها الباحثون بأنها القيمة المضافة من قبل المؤسسة أثناء ممارسة النشاط برأس مالها، أي أنها الربح الاقتصادي بعد سداد تكلفة رأس المال.[1]

ويستخدم هذا المؤشر كمرجع أساسي للمؤسسات الأوربية الكبرى، تقيس بواسطته مدى مساهمتها في خلق القيمة، كما أنه يسمح للمساهمين بتقييم عمل المسيرين، ويحسب مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة بالعلاقة التالية:

القيمة الاقتصادية المضافة = الربح العملي– (تكلفة رأس المال × رأس المال)

فإذا كان هذا الفرق موجبا فهذا يدل على أن المؤسسة تخلق قيمة اقتصادية و إذا كان الفرق سالبا، فهو يدل على أن المؤسسة تهدم القيمة الاقتصادية.[2]

إعتبرت القيمة المضافة بمثابة مؤشر أساسي لقياس أداء المؤسسة، و تمثل الفرق بين الإنتاج و الإستهلاكات الوسيطية، فكلما تحسن هذا الفرق دل ذلك على تحسن أداء المؤسسة.[3]

2. **القيمة السوقية المضافة Market Value Added (MVA):** يستخدم مؤشر القيمة السوقية المضافة للحكم على الأداء المالي الداخلي للمؤسسة، من خلال تحفيز المسيرين لاتخاذ القرارات التي من شأنها أن تؤثر على قيمة المؤسسة المسعرة في البورصة، ويتجلى ذلك من خلال القيمة السوقية المضافة والتي تحسب على مجموعة من السنوات وذلك حسب العلاقة التالية. [4]

---

[1] شنين عبد النور، زرقون محمد ، **مرجع سابق** ، ص 245.

[2] محمد زرقون، الحاج عرابة، **مرجع سابق**، ص 128.

[3] Marmuse, Christian, **Politique générale** , Languages, modèles et choix stratégique, editions economica, Paris, 1992, p 03.

[4] شنين عبد النور، زرقون محمد ، **مرجع سابق** ، ص 245.

$$MVA = \sum_{t=1} \frac{(EVA_t)}{(1+k)^t}$$

حيث أن:

- EVA = القيمة الاقتصادية المضافة.
- MVA = القيمة السوقية المضافة.
- K = التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال.
- t = الفترة.

3. مؤشر عائد التدفق النقدي على الاستثمار Cash Flow Return on Investment Index (CFROI):

يعتبر من أهم المؤشرات لخلق القيمة، حيث يستخدم في تقييم المؤسسة ككل، أو اختيار وتقييم المشروع المراد تمويله، ويتم مقارنة هذا المؤشر مع تكلفة رأس المال، فإذا كان هذا المؤشر أكبر من تكلفة التمويل فهناك إنشاء للقيمة، أما إذا كان العكس فنقول هناك تدمير للقيمة، ويحسب من خلال قسمة فائض التدفق النقدي التشغيلي على الأصل الإجمالي. [1]

[1] علي بن الضب، سيدي أمحمد عيادة، **تكلفة رأس المال وإنشاء القيمة**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 2، 2012، ص 114.

ثالثا: محددات إستخدام المؤشرات المالية التقليدية والحديثة في التحليل المالي. هناك قصور في إستخدام المؤشرات المالية سواء التقليدية أو الحديثة في زوايا عديدة تتمثل في الأتي.[1]

1. **إختيار الأساس السليم للمقارنة:** حيث لا توجد وحدات قياس محددة تستخدم في عملية المقارنة (كوحدات قياس المتر أو الكيلو أو العدد الخ)
2. **إختلاف ظروف المقارنة:** حيث تتم المقارنة عبر الزمن أو مع مؤسسات أخرى، ولكن هناك عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة تؤثر على نشاط المؤسسة مما يجعل من الصعب الاعتماد على نتائج المقارنة.
3. **التغير في القوة الشرائية للنقد:** لعدم صحة فرض **(ثبات وحدة النقد)** نظرا لظروف التضخم السائدة في العالم، حيث يؤثر تغير القوة الشرائية للنقد على دقة وصدق الصورة التي تفرضها هذه النسب.
4. **الاختلاف في المصطلحات والمفاهيم المحاسبية:** فقد تختلف المؤسسات في أسس تصنيف العناصر، وأسس الإعتراف بالأصول والخصوم ومعالجة الإيرادات والمصروفات والمبادئ والسياسات المحاسبية المتبعة.
5. **مشكلة تغير المعطيات في الأجل القصير:** فعناصر القوائم المالية وخاصة قائمة المركز المالي تعبر عن الوضع في المؤسسة في لحظة ما هي لحظة إعدادها وبالتالي فإن القيام بأي إجراء سيؤثر على عناصر الميزانية وبالتالي على المؤشرات المالية وهذا التغير السريع يؤثر على مصداقيتها كأداة للتخطيط والرقابة المستقبلية.

وتجدر بنا الإشارة في نهاية هذا المطلب أن المؤشرات المالية التقليدية والحديثة تعتبر الخطوة الأولى في التحليل المالي ولا يجب أن ينظر إلى هذه المؤشرات على أنها عبارة عن أرقام صماء ينحصر دور المحلل المالي في الحصول عيها دون أخطاء، ولكن وكما سنرى في الفصل الموالي فإن الهدف الأساسي هو إستقراء نتائج تحليل المؤشرات المالية التي يمكن الوصول إليها من خلال مقارنة تلك المؤشرات بكل من المؤشرات المستهدفة أو المؤشرات التاريخية والمعيارية أو المؤشرات المنطقية والعلمية أو مؤشرات المنافسين وفي الأخير يجب أن نشير أيضا إلى أهمية المقارنة مع النظراء حيث قد تكون النتائج قاصرة في التعبير ما لم تكن مصحوبة بتحليل مقارن مع النظراء لتحديد النظرة إلى النتائج وتقيمها موضوعيا.

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم، **مرجع سابق**، ص ص 156-157.

المبحث الرابع: دور نظام المعلومات المحاسبية في تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. يعتبر نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية أحد أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات التي يعتمد عليها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ومن ثم اتخاذ القرارات الإدارية والمالية، وذلك بعد الوقوف على نقاط القوة والضعف في الأداء واتخاذ الإجراءات والتدابير التصحيحية ومنه الوصول إلى ترشيد القرارات الاقتصادية التي بدورها تؤدي إلى تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وسيتم تناول هذا المبحث كما يلي.

المطلب الأول: دور المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي: وذلك من خلال ما يلي.

يعتمد تقييم الأداء المالي أساسا على القوائم المالية التي تعد وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فتوفر معلومات ذات جودة يساعد في تحليل وضعية المؤسسة والتنبؤ بالوضعية المستقبلية والتقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة، هذا ما يجعلها ذات أهمية فهي تساعد الإدارة على اتخاذ القرارات خاصة القرارات المالية سواء كانت تشغيلية، استثمارية وتمويلية ما يؤثر على رفع الأداء وزيادة القيمة التنافسية ومن تم تعظيم ثروة المساهمين وبالتالي الاستمرار في السوق.[1]

والتحليل المالي للقوائم المالية يساعد المؤسسة على تحليل نتائجها وتقييم أدائها بالإضافة إلى المساعدة على التخطيط السليم، فتحليل الميزانية يساهم في تقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير وذلك عند تحليل سيولتها، إذ أنه يمكن قياس قدرة المؤسسة على مقابلة إلتزاماتها قصيرة الأجل عند إستحقاقها من خلال التدفقات النقدية العادية الناتجة عن المبيعات وتحصيل الذمم بالدرجة الأولى، كما توفر الميزانية معلومات حول الهيكل المالي للمؤسسة والتعرف على مختلف مصادر التمويل التي إعتمدت عليها المؤسسة لتمويل أصولها، ويساهم جدول حسابات النتائج في توفير معلومات حول ربحية المؤسسة والقدرة على توليد الأرباح فضلا عن توفير معلومات حول كيفية تشكيل النتيجة، بالإضافة إلى القائمتين السابقتين هناك جدول التدفقات النقدية للخزينة والذي يعد من القوائم التي ألزم النظام المحاسبي المالي المؤسسات بها وذلك نظرا للأهمية التي تميزها، فهي تعطي صورة أوضح عن مختلف التدفقات النقدية الداخلة والخارجة الخاصة بالمؤسسة، بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من قائمة التغير في الأموال الخاصة والملاحق ومختلف التقارير الأخرى، وحتى تتمكن المؤسسة من التقييم الفعال لأدائها المالي وإستخلاص المؤشرات المالية التي تعطي صورة جيدة عن وضعية

[1] بزقراري حياة، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المطاحن الكبري للجنوب بسكرة**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة بسكرة، الجزائر، غير منشورة، 2011، ص 82.

المؤسسة لابد من الاعتماد على مختلف القوائم المالية المنتجة من نظام المعلومات المحاسبية دون التركيز على قائمة بعينها كما يمكن الاعتماد على معلومات خارجية كمؤشرات المؤسسات المنافسة ضمانا للتقييم الموضوعي.[1]

وتجدر بنا الإشارة في نهاية هذا المطلب أن نشير إلى أنه على الرغم من تعدد مخرجات نظام المعلومات المحاسبية والمتمثلة أساسا في القوائم المالية الختامية فإن هناك ترابط وتكامل بين هذه القوائم المالية، ولهذا نجد مثلا في حالة إعتماد طريقة قياس معينة في بند من بنود هذه القوائم فإن القياس لهذا البند ينتقل بين جميع القوائم المالية التي يظهر فيها هذا البند وهذا ما يطلق عليه بترابط القوائم المالية حيث نجد أن هذا المبدأ ضروري الالتزام به في القوائم المالية الأساسية في حين أن القوائم المالية الإضافية قد لا تعتمد هذا المبدأ في إخراجها، إلى جانب كون القوائم المالية الأساسية مترابطة فإنها تتميز أيضا بأنها مكملة لبعضها البعض، حيث أن القوائم المالية تترجم معلومات مختلفة عن نفس الأحداث الاقتصادية التي قامت بها المؤسسة، وتوفر كل قائمة من القوائم المالية نوع محددا من المعلومات تفيد في اتخاذ قرارت محددة ويسمح تحليل كل قائمة من تلك القوائم بإستنتاج معلومات تسمح بتقييم أداء المؤسسة ولا يمكن لأي منها بمفردها مقابلة كافة الاحتياجات من المعلومات، بل لابد من الربط بين المعلومات الواردة في كافة القوائم المالية لتكوين الرأي واتخاذ القرارات السليمة وهذا ما يطلق عليه بتكامل القوائم المالية، وعليه فان القوائم المالية التي تتميز بخاصيتي الترابط والتكامل فيما بينها تكون أضمن من غيرها من القوائم في الاعتماد عليها.[2]

المطلب الثاني: دور المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرارات. إن اتخاذ القرارات في مختلف المجالات و الميادين يعد من أهم وأصعب الأعمال التي يقوم بها الأشخاص في المحيط أو البيئة التي ينتمون إليها، لأن بقاء المؤسسة واستمراريتها في النشاط والمنافسة يتوقف على مدى جودة المعلومات المتحصل عليها من النظم المعلوماتية الموجودة بحوزتها في اتخاذ قرارات صائبة وللإلمام بجميع جوانب هذا المطلب وجب التطرق إلى العناصر التالية.

1. **تعريف القرار وعملية اتخاذ القرار:** و قبل التطرق إلى مفهوم اتخاذ القرار تجدر بنا الإشارة إلى تعريف القرار الإداري و ذلك من خلال المفاهيم التي وضعها له علماء الإدارة.

أ. فالقرار الإداري يعني الاختيار الحذر و الدقيق لأحد البدائل من بين إثنين أو أكثر من مجموعات البدائل السلوكية. [3]

[1] عجيلة حنان، **فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية حالة مؤسسة الأنابيب ALFA PIPE وحدة غرداية للفترة 2011/2008**، رسالة ماجستير، تخصص أنظمة المعلومات ومراقبة التسيير، قسم علو التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، غير منشورة، 2013، ص ص 106- 107.

[2] مداحي عثمان، **القوائم المالية محدداتها ومميزاتها**، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، المجلد 02 العدد 01، 2012، ص ص 225- 226.

[3] نواف كنعان، **اتخاذ القرارات الإدارية**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص83 .

ب. أما عملية اتخاذ القرار فتعددت تعاريفها حيث تعرف على أنها " اختيار أفضل البدائل (الخيارات) المتاحة من خلال تقييم سليم للمعلومات المتعلقة بهذه البدائل وآثارها، وهذا يبنى على توفر قدر كاف من المعلومات والدقة المطلوبة، لذلك فدرجة الرشد في القرارات المتخذة تتناسب مع درجة الوفرة والكفاية والدقة في المعلومات ومدى تمثيلها للحقائق الممثلة للظاهرة المدروسة.[1]

ت. كما تعرف أيضا " بأنها مجموعة خطوات شاملة و متسلسلة تهدف في النهاية إلى إيجاد حل لمشكلة معينة أو لمواجهة حالات طارئة أو مواقف معينة محتملة الوقوع أو لتحقيق أهداف مرسومة ".[2]

وعموما يمكن تعريف عملية اتخاذ القرار بأنها جوهر العملية الإدارية ومحور نشاطها، فهذه العملية منظمة و رشيدة، مبنية على الدارسة والتفكير الموضوعي للوصول إلى قرار مرضي أو مناسب، وهي عملية تقوم على مواجهة المواقف والمشكلات أثناء العمل عن طريق توفير المعلومات اللازمة والكافية وإختيار البديل الأكثر ملائمة من بينها في سبيل تحقيق الهدف المرغوب.

2. عناصر عملية اتخاذ القرار: من خلال تعريف القرار الإداري وعملية اتخاذ القرار نجد أن لكي يكون القرار المتخذ سليما هناك مجموعة من العناصر التي يجب أن تتوفر فيه. [3]

أ. الاختيار: ويقصد بهي إختيار هذا القرار دون غيره من القرارات.

ب. البدائل: ويقصد بها توفر مجموعة من البدائل التي يستطيع متخذ القرار أن يختار من بينها البديل المناسب.

ت. الأهداف و الحوافز: أي أن لكل قررا مزايا وأهداف دون غيره من القرارات الأخرى.

ث. الوقت: ويقصد بهي مراعاة وقت اتخاذ القرار حيث ما هو مناسب الأن قد يكون غير مناسب بعد فترة معينة.

ج. الموارد المادية والبشرية المتوافرة للمؤسسة: ويقصد بها أدوات تنفيذ القرار من طرف المؤسسة.

ح. البيئة الداخلية للمؤسسة (مناخ العمل): ويقصد بها المحددات الداخلية التي تساعد على اتخاذ هذا القرار وأثار تطبيقه دون غيره من القرارات.

خ. البيئة الخارجية بما تحتويه من متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية: ويقصد بها المحددات الخارجية التي تؤثر على القرار قبل وبعد اتخاذه.

---

[1] إبراهيم نائب، إنعام باقية، **نظرية القرارات نماذج وأساليب كمية محسوبة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001، ص 36.

[2] مؤيد الفضل، **الأساليب الكمية و النوعية في دعم القرارات المنظمة**، الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007 ، ص 48.

[3] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **أساسيات تنظيم و إدارة الأعمال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 132.

3. **خطوات ومراحل عملية اتخاذ القرار:** لاتخاذ قرار بشأن حل مشكلة ما يجب على متخذ القرار المرور، بمجموعة من المراحل والخطوات، إختلف الباحثون في حصرها لأنها قد لا توجد فواصل زمنية بين مرحلة معينة وأخرى وقد نجد في الكثير من الأحيان أن خطوتين أو أكثر قد تندمجان معا في خطوة واحدة دون أن يشعر متخذ القرار بذلك وهذه المراحل هي. [1]

أ. **تحديد المشكلة:** تعرف المشكلة على أنها انحراف عن الأداء المخطط و يرى البعض أن التحديد الدقيق للمشكلة يمثل نصف الطريق إلى الحل كما أن التحديد الخاطئ لها يجعل جميع الجهود التالية تضيع سدى.

ب. **تحديد البدائل:** تقوم هذه المرحلة على تحديد كل الطرق والمسارات التي يمكن أن تسير فيها للوصول إلى حل للمشكلة التي سبق تحديدها.

ت. **إختيار البديل المناسب:** تقوم هذه المرحلة على إختيار البديل المناسب لحل المشكلة ويجب أن يتمتع البديل المختار بأكثر المزايا وأقل العيوب مقارنة مع بدائل أخرى.

ث. **تطبيق القرار ومتابعته:** تنطوي هذه المرحلة على وضع القرار موضوع التنفيذ ومتابعة التطبيق العلمي لمضمون القرار من خلال الحصول على المعلومات المرتدة من القائمين على عملية التنفيذ حتى يمكن تدعيم الجوانب الإيجابية و تصحيح الانحرافات التي تحدث.

المطلب الثالث: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية. ويعتبر القرار المالي على مستوى المؤسسة الاقتصادية من أهم القرارات الإدارية، والمحدد لمستقبلها لذا تسعى كل مؤسسة إلى التأكد من سلامة قراراتها المالية، من خلال إعتمادها على جودة المعلومات المالية والمحاسبية المتحصل عليها من نظام المعلومات المحاسبية والتي تقود متخذ القرار إلى المفاضلة بين مصادر التمويل وإختيار الأحسن وكيف يتم توظيفها وفي ما يلي سنتطرق إليها بشي من التفصيل.

1. **تعريف القرارات المالية:** تعرف القرارات المالية على أنها اختيار البديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية والذي يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، حيث يقوم المحلل المالي بتحليل القوائم والتقارير المالية والبحث عن المعلومات المحاسبية والمالية وتحليلها وتعديلها لتساعده في اتخاذ جميع القرارات المالية.[2]

[1] محمد إسماعيل بلال، **نظم المعلومات الإدارية**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص ص 188-191.

[2] عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 207.

2. أنواع القرارات المالية: ويمكن التميز بين أربعة أنواع من القرارات المالية وهي كالأتي.

1.2 قرارات الاستثمار: تعتبر هذه القرارات من أهم القرارات الإدارية المالية والغالب في هذه القرارات أن الإدارة المالية تسعى لاستخدام أموالها الاستثمارية إما في خلق أصول مالية مثل النقد والاستثمار قصير الأجل أو في خلق استثمارات عينية مثل المخزون السلعي، الآلات، المعدات وهذا يعني أن القرارات الاستثمارية سوف تنحصر في اختيار نوع الموجودات التي يجب أن تستخدم من قبل إدارة المؤسسة لتحقيق عوائد مستقبلية مصاحبة للاستثمار.[1]

ويمكن تصنيف قرارات الاستثمار على النحو التالي: [2]

أ. **قرارات استثمارية قصيرة الأجل:** تدور هذه المجموعة من القرارات حول الاستثمار في الموجودات المتداولة التي تشكل جزء مهما من حركة الاستثمار الداخلي في المؤسسة مثل النقد والاستثمار المؤقتة والذمم المدينة والمخزون السلعي لارتباط هذا الجزء بقدرة المؤسسة على تحقيق وتعظيم عوائدها وفي تحديد وضمان السيولة المطلوبة فالقرار المالي السليم هو القرار الذي يتضمن الحجم الاقتصادي الأمثل لحجم الاستثمارات في الموجودات المتداولة.

ب. **قرارات استثمارية طويلة الأجل:** تهتم هذه المجموعة من القرارات بالإنفاق الاستثماري طويل الأجل والمتمثل بالاستثمار في الموجودات الثابتة والمعروف عن هذا النوع من القرارات المالية أنها أصعب القرارات المالية لارتباطها بنوع من الاستثمار يتصف بكبر المبالغ التي يحتويها ويتضمن عوائد سنوية لفترات طويلة في المستقبل إضافة إلى أن هذا النوع من الاستثمار يرسم حدود العملية الإنتاجية في المؤسسات الاقتصادية.

ت. **القرارات الاستثمارية الإستراتيجية:** تهتم هذه المجموعة من القرارات بالتخطيط الاستراتيجي للمؤسسة وفي الاتساع والنمو والثبات وفي سيطرتها على الأسواق المحلية أو التفكير في الأسواق العالمية.

2.2 قرارات التمويل: وتدور هذه المجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات وحول تحديد المزيج الأمثل من مصادر تمويل الاستثمارات أي تحديد تشكيلة التمويل من مصادر التمويل المتاحة أي أن هذه القرارات تهتم بالمصادر التمويلية المناسبة ومبالغها وكيفية الحصول عليها. [3]

3.2 قرارات توزيع الأرباح: وهي القرارات المالية المتعلقة بتوزيع الأرباح وتتضمن هذه المجموعة كافة القرارات التي تهتم بتحديد النسبة المئوية للأرباح النقدية التي توزع على المساهمين وزمن توزيع الأرباح وهذا يعني تحديد نسبة التوزيع وتقدير العوائد الواجب الاحتفاظ بها داخل المؤسسة بشكل أرباح احتياطية والذي يعتبر مصدرا مهما من مصادر التمويل الذاتي، وإن هذه القرارات هي من القرارات المالية المهمة نظرا للرغبات المتعارضة فيما بين المستثمرين الذين يرغبون بزيادة

[1] سيد سالم عرفة، **إدارة المخاطر الاستثمارية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص16.

[2] حمزة الشمحي، **الإدارة المالية الحديثة منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات**، مطبوعات جامعة الإسراء، عمان، الأردن، 1998، ص ص 18- 19 .

[3] عبد الغفار حنفي، **الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص15- 16.

مكاسبهم النقدية السريعة من خلال توزيع نسبة أكبر من الأرباح وبين رغبة الإدارة بزيادة الجزء المحتجز وبكميات أكبر من الأرباح الموزعة. [1]

4.2 قرارات التحليل والتخطيط: تدخل عملية التحليل والتخطيط كوظيفة رئيسية للإدارة المالية في منهج اتخاذ القرارات حيث يوفر التحليل والتخطيط الحدود المشتركة في قرارات الاستثمار وقرارات التمويل، فالتحليل هو عملية ضبط وتنظيم الأداء الحالي للمؤسسات الاقتصادية وبواسطته تستطيع الوظيفة المالية أن تكشف وتقوم المشاكل المالية الرئيسية داخل المؤسسة أي إستخدام نتائج التحليل لعمليات اتخاذ القرارات أما التخطيط فيشير إلى قدرة الوظيفة المالية في تقييم الفرص الرئيسية التي تقابلها بالإضافة إلى قدرتها في مواجهة التهديدات التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية وبإختصار فالتخطيط هو عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمستقبل ومواجهة الظروف غير المؤكدة التي تواجه نشاط المؤسسات الاقتصادية. [2]

3. العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار المالي: يمكن عرض مجموعة منها وهي كتالي.[3]

أ. **تأثير البيئة الخارجية:** بما أن المؤسسة تمثل خلية من خلايا المجتمع فإن قراراتها تأثر على هذا المجتمع سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومن العوامل البيئية الخارجية التي تأثر في اتخاذ القرار المالي هي الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع والمنافسة الموجودة في السوق وتكتلات النقابات والمستهلكين والتشريعات والقواعد الحكومية والتغيرات والتطورات التقنية والرأي العام والسياسة العامة للدولة.

ب. **تأثير البيئة الداخلية:** يتأثر القرار المالي بالعوامل البيئية الداخلية في المؤسسة من حيث حجم المؤسسة والموارد المالية المتاحة وكذلك الهيكل التنظيمي وطرق الاتصال والتنظيم الرسمي والغير الرسمي وطبيعة العلاقات السائدة وتوافر مستلزمات التنفيذ المادية والمعنوية والفنية.

ت. **تأثير متخذ القرار:** تتصل عملية اتخاذ القرار المالي بشكل وثيق بالصفات النفسية للفرد أو للأفراد المشاركة في عملية اتخاذ القرار ويمكن تصنيف سلوك متخذي القرارات فيما يتعلق باتخاذ القرار بإحدى الصفات التالية (المجازفة، الحذر، التسرع، التهور) ويقع متخذ القرار تحت تأثر هذه العوامل مما يؤدى إلى أراء وإنطباعات خاصة وظاهرة سلوكية معينة، كذلك فإن مستوى ذكاء متخذ القرار وما إكتسبه من خبرات ومهارات وما يملك من ميول وإنفعالات تؤثر تأثرا مباشرة في عملية اتخاذ القرار.

ث. **تأثير أهمية القرار:** إن اتخاذ القرار المالي لتحقيق أهداف محددة أو لإيجاد حلول للمشاكل القائمة يتطلب من المدير المالي إدراك المشكلة من جميع أبعادها والتعميق في دراستها حتى يستطيع الوصول إلى القرار الذي يمثل الحل

[1] حمزة الشمحي، **مرجع سابق**، ص ص 20-21.

[2] محمد يوسف الحفناوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001 ، ص 197.

[3] جمال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللحاح، **الإدارة المالية مدخل إتخاذ القرارات**، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص 45.

الجذري لها ويمنع حدوثها في المستقبل، وكلما إزدادت أهمية المشكلة إزدادت أهمية القرار المناسب لحلها وإزدادت ضرورة جمع الحقائق والمعلومات اللازمة لتأمين الفهم الكامل لها والقدرة على رسم الحلول المناسبة.

ج. **تأثير عنصر الزمن:** يعد توقيت القرار المالي من الأمور الهامة بالنسبة للمدير ومساعديه والأفراد الذين ينفذوه لما له من أثر فعال على المؤسسة ككل، وعلى الرغم من عدم وجود معايير تحكم التوقيت المناسب لاتخاذ القرار في مختلف الحالات، إلا أن القرار المتأخر لن يفيد في حل المشكلة إذا كانت ذات صفة مستعجلة كما أن اتخاذ القرار المالي بصورة مبكرة عن الوقت المطلوب يجعل هذا القرار متجمد حتى يحين موعد تنفيذه، وبالتالي فإن اختيار الوقت الملائم يعتمد على قدرة المدير المالي في إستقراء الحوادث والتنبؤ بالمستقبل والأخذ بعين الاعتبار المؤثرات الداخلية والخارجية في المؤسسة ومدى إرتباط هذا القرار بالقرارات الأخرى داخل المؤسسة وخارجها.

المطلب الرابع: دور نظام المعلومات المحاسبية في تطوير الأداء المالي. وسيتم تناول هذا المطلب في فرعين هما كما يلي.

الفرع الأول: دور نظام المعلومات المحاسبية في تطوير عملية اتخاذ القرارات: تعتمد إدارة المؤسسات على المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية و حتى يمكن الحصول على معلومات محاسبية مناسبة يجب أن يكون لدى المؤسسة نظام معلومات محاسبية سليم تستطيع الإدارة الاعتماد عليه في الحصول على هذه المعلومات، ويمكن تفصيل ذلك في النقاط التالية.

1. **دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين عملية اتخاذ القرارات:** حيث أن المعلومات المحاسبية هي الوحيدة التي نستطيع أن نقول عليها بأنها المحدد الرئيسي الذي من خلاله يمكن التحكم في عملية اتخاذ القرار وتطويرها إلى الأفضل، حيث تكمن أهمية نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في مدى أهمية وقيمة وجودة المعلومات المالية والمحاسبية التي هي مخرجات نظام المعلومات المحاسبية ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية. [1]

1.1 **جودة المعلومات:** إن جودة المعلومات تتحدد بطريقة إستخدمها بواسطة متخذ القرارات، بمعنى آخر وفي المقابل فإن المعلومات ذات الجودة لها القدرة على جعل الفرد متخذ القرار يصل إلى قرارات أكثر فعالية، وهناك ثلاثة عوامل تحدد درجة وجودة المعلومات وذلك من قبل من يستخدم هذه المعلومات وهذه العوامل الثلاثة هي منفعة المعلومات لمتخذ القرار، درجة الرضا عن المعلومات من قبل متخذ القرار، الأخطاء والتحيز.

أ. **منفعة المعلومات:** تتمثل هذه المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومات، وسهولة إستخدامها.

[1] هلايلي إسلام، أحمد قايد نور الدين، **مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين عملية إتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية**، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد11، العدد02، 2019، ص ص 386-387.

ب.درجة الرضا عن المعلومات: عادة ما يكون من الصعب أن نحكم على المدى الذي ساهمة به المعلومة في تطوير القرار المتخذ ومن هنا فان البديل لقياس كفاءة المعلومات هو إستخدام مقياس الرضا عن هذه المعلومات من قبل من يتخذ القرار ويمكن معرفة الرضا أو عدمه من خلال متخذ القرار.

ت.الأخطاء والتحيز: كثير من المديرين يفضلون جودة المعلومات على كمية المعلومات المتاحة فالجودة أهم من كم المعلومات ولا شك أن جودة المعلومات تتفاوت بإختلاف الأخطاء والتحيز الموجود في هذه المعلومات.

2.1 قيمة المعلومات في اتخاذ القرارات: إن الهدف من إنتاج المعلومات هو خدمة متخذ القرار ومن ثم فإن قيمة المعلومات تتمثل فيما تضيفه إلى المستخدم بحيث تؤدي إلى تحسين القرار وبالتالي زيادة العائد وتخفيض التكاليف، ومن ناحية أخرى فالمعلومات لا تعد مجانية وإنما لها تكلفة لذلك فإن أي قرار يتعلق بالحصول على معلومات إضافية لا بد أن يستند إلى تحليل المنافع على تكلفة ذلك القرار.

2.خصائص المعلومات المحاسبية المتعلقة باتخاذ القرارات: مع تزايد أهمية المعلومات التي تقدمها المحاسبة على مختلف المستويات الإدارية لكافة المؤسسات يجب أن تتصف هذه المعلومات والتقارير المالية بالصفات النوعية التالية.[1]

أ. معلومات مناسبة للقيام بعملية الرقابة من حيث مقارنة تنفيذ العمل حسب الخطط المرسومة ومقارنة النتائج بالخطط.

ب.معلومات مناسبة لاتخاذ قرارات التقييم.

ت. معلومات مناسبة لاتخاذ قرارات التطوير.

ث. أن تكون وثيقة الصلة بالموضوع ومناسبة بحيث يكون لها المقدرة على التأثير على القرارات المختلفة.

ج. تساعد صانع القرارات على التنبؤ بالمستقبل واتخاذ القرارات المناسبة بناءا على ذلك.

ح. تساعد صانعي القرارات من التأكد من صحة القرارات السابقة أو تصحيح التقديرات السابقة.

خ.جعل المعلومات متاحة للإدارة في الوقت المناسب، بحيث تساعد في اتخاذ القرارات وقبل أن تفقد قدرتها في التأثير على تلك القرارات.

د. يجب أن تكون المعلومات المقدمة صحيحة وموثوقة ويمكن الاعتماد عليها.

ذ. يجب أن تكون صحيحة وتعكس الواقع.

ر. يجب أن تكون محايدة وبعيدة عن أي تحيز.

ز. معدة بطريقة بحيث يمكن مقارنتها مع السنوات سابقة أو مع مؤسسات مشابهة في النشاط.

[1] محمد يوسف الحفناوي، **مرجع سابق**، ص ص 223- 224.

س. معدة بطريقة فعالة بحيث تراعي أن تكون المنفعة أكثر من الكلفة.

ش. يجب أن تكون المعلومات المقدمة مفهومة وواضحة من قبل مختلف المستويات الإدارية.

3. **التوجهات المستقبلية للمعلومات المحاسبي:** تبذل الجهات المهنية في الوقت الحاضر جهودا حثيثة ومستمرة لتحسين جودة المعلومات المحاسبية بهدف تقييم الأداء المالي بشكل فعال ومن تم تحسينه وتطويره فقد قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (APICOL) عام 1991 بتأسيس لجنة خاصة بالقوائم المالية يرأسها (Jankins Edmond) وقد كلفت هذه اللجة بما يلي. [1]

أ. تحديد طبيعة ونطاق المعلومات التي يجب أن تفصح عنها الإدارة للآخرين.

ب. نطاق التوجه للمدقق الخارجي الذي يتوجب عليه التقرير عنه بشأن البنود المتنوعة للمعلومات.

وفي عام 1995 أصدرت اللجنة تقريرها تحت عنوان الحاجات المعلوماتية للمستثمرين والدائنين والتي أوصى فيها أن تتضمن القوائم المالية خمسة فئات واسعة للمستخدمين في المستقبل هي.

أ. البيانات المالية وغير المالية: وهذه الفئة تتضمن القوائم المالية والافصاحات المحاسبية ذات الصلة ببيانات نشاط الإدارة العليا وقياس الأداء الذي تقوم به تلك الإدارة لإدارة المؤسسة.

ب. تحليلات الإدارة: وتتضمن أسباب التغييرات في البيانات المتعلقة بالجوانب المالية وتقييم الأداء.

ت. معلومات مستقبلية: وفيها يتم توضيح الفرص المتاحة والمخاطر المحتملة وتقييم الأداء الفعلي للمؤسسة بالمتنبأ به سابقا، بالإضافة إلى خطط الإدارة.

ث. معلومات عن الإدارة: وتتضمن معلومات حول الإدارة وتفويضها وغالبية المساهمين حول الصفقات والعلاقات مع الأطراف المقربة ذات العلاقة.

ج. خلفية عن المؤسسة: وفيها يتم تحديد الأهداف الإستراتيجية العامة للمؤسسة وتحديد نطاق العمل ووصف نشاط المؤسسة وخصائصها.

[1] ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، دراسة حالة مؤسسة اقتصادية**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، غير منشورة، 2009، ص 121.

4. **دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين مراحل عملية اتخاذ القرار.** الهدف الأساسي من نظم المعلومات المحاسبية هو خدمة عمليات اتخاذ القرار في المؤسسات ولتوضيح ذلك سنتطرق إلى الدور الذي يمكن أن يساهم به نظام المعلومات المحاسبية في كل مرحلة من مراحل عملية اتخاذ القرار السابق ذكرها.[1]

أ. **دور نظام المعلومات المحاسبية في حل المشكلة** يساهم نظام المعلومات المحاسبية مساهمة بسيطة في حل المشكلة و يكون هذه معللا لسببين هما.

- ينتج نظام المعلومات المحاسبية بعض المعلومات كمخرجات في صورة تقارير محاسبية نمطية وتكون في بعض الأحيان هذه التقارير هامة جدا لدى مستويات الإدارة العليا.
- يوفر نظام المعلومات المحاسبية الكثير من المدخلات لنظم الفرعية لنظام المعلومات المعتمد على الحاسب خاصة نظام المعلومات الإدارية و نظم دعم القرار، كما يوفر مدخلات بصورة أقل لنظم المعتمدة على المعرفة أيضا.

ب. **دور نظام المعلومات المحاسبية في تحديد البدائل:** و يفترض أثناء مرحلة تحديد البدائل (التصميم) توافر البيانات اللازمة لإجراء المزيد من التحليل، وبالتالي فمن المتوقع أن يشتمل نظام المعلومات الذي يساند هذه المرحلة على نماذج لتخطيط والتنبؤ التي تستمد مدخلاتها من مخرجات نظام المعلومات المحاسبية ومن ثم فإن نظم دعم القرار يمكن أن توفر العديد من النماذج الرياضية و الكمية التي تساعد في التعرف على بدائل الحلول المختلفة وتقييمها.

ت. **دور نظام المعلومات المحاسبية في مرحلة الاختيار:** يمكن أن يساهم هذا النظام في هذه المرحلة (مرحلة الاختيار) عن طريق إجراء عمليات التقييم الكمي للبدائل وأيضا من خلال إجراء تحليل الحساسية وتقديم الإجابات السليمة بشأن أسئلة ماذا لو ومن ثم يمكن تحديد الحلول البديلة لحل المشكلة.

ث. **دور نظام المعلومات المحاسبية في مرحلة تطبيق القرار ومتابعته:** في هذه المرحلة يتم تنفيذ القرار والذي يتطلب إقناع للأطراف المشاركة وتلك التي سوف تقوم بالتنفيذ فإن الأمر يحتاج إلى عمليات إتصال بين العديد من الأطراف المعنية بالقرار ومن ثم يمكن إستخدام نظام المعلومات المحاسبية في تطبيق القرار ومتابعة التنفيذ.

[1] هلايلي إسلام، أحمد قايد نور الدين، **مرجع سابق**، ص ص 387- 388.

وللإطلاع أكثر راجع: إسمهان خلفي، سليمة عبد الله، **نظم المعلومات وفعالية اتخاذ القرار دراسة حالة مؤسسة نقاوس للمصبرات باتنة**، مجلة العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 11، العدد01، 2018، ص ص 7- 8.

الفرع الثاني: دور نظام المعلومات المحاسبية في تحقيق جودة التقارير المالية: تتمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في التقارير المالية التي تحتوي المعلومات المحاسبية ذات الاستخدامات المتعددة من الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالمؤسسة الاقتصادية، وبالتالي فإن من الأهمية بمكان أن يتم إعداد المعلومات المحاسبية والمالية المحتواة في القوائم والتقارير المالية بمستوى شامل من الجودة، بما يسمح لها بالاعتماد عليها، وفي ذات الوقت تعكس ثقة الأطراف الأخرى في المؤسسة الاقتصادية وإدارتها، وللإلمام بجميع عناصر هذا الفرع وجب التطرق إلى الأتي.

1. **مفهوم الجودة في التقارير المالية** " الجودة تعني مصداقية المعلومات المحاسبية والمالية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من إستخدامها". [1]

وتعتبر الجودة في هذا المجال بأنها توصيل المعلومات المالية الملائمة إلى الأطراف الداخلية والخارجية لاتخاذ القرارات وذلك بعد التجميع والتبويب والمعالجة والتحليل، ونظام المعلومات المحاسبية الكفء والفعال بمكوناته وأجزاءه ونظمه الفرعية المترابطة يعمل على تحقيق الأهداف التي ترجو المؤسسات الاقتصادية بلوغها ومنه تقديم التقارير المالية بجودة عالية لمتخذي القرارات.[2]

وعليه نعتبر جودة المعلومات المحاسبية والمالية معيار يمكن على أساسه الحكم علي مدى تحقيق المعلومات المحاسبية والمالية لأهدافها وهي إخراج قوائم مالية ذات جودة ومنه الوقوف على التقييم الموضوعي للأداء المالي وهو ما يقود إلى تطوير الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

2. **معايير جودة التقارير المالية:** إن المؤسسات جميعها دون إستثناء تعمل على تحقيق جودة التقارير المالية وجودة التقارير المالية تتحقق من خلال جودة المعلومات المحاسبية ويكون ذلك من خلال التقيد بالمعايير التالية.[3]

أ. **معايير قانونية:** تسعى العديد من الهيئات والمجالس المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير جودة التقارير المالية عن طريق فرض تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة، تلتزم بها المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال، يقوم بضبط جوانب الأداء في المؤسسات بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تجبر المؤسسات بالإفصاح الكافي عن أدائها.

ب. **معايير رقابية:** من بين مكونات العملية الإدارية عنصر الرقابة، التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ونجاح هذا العنصر يتوقف على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحكومة بواسطة أجهزة رقابية بهدف التأكد من تنفيذ سياساتها وإجراءاتها بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية، مع

[1] محمد أحمد إبراهيم خليل، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، مصر، العدد 01، 2005، ص 26.

[2] زبيدي البشير، **مرجع سابق**، ص 94.

[3] نفس المرجع السابق، ص ص 94 – 95 .

توفير تغذية عكسية مستمرة وتحليل للعمليات وتقييم للمخاطر والأداء الإداري ومدى تطبيق القواعد والقوانين المطبقة، والمعايير الرقابية تلعب دورا مهما في فحص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلى التطوير في الأداء المالي وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، مما ينعكس أثره على تدعيم الدور الإيجابي للرقابة.

ت. **معايير مهنية:** تتأثر جودة و نوعية المعلومات المالية بالممارسات المحاسبية المتبعة والتي يتم تحديدها من خلال إختيار معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، وبالتالي فإن تلبية احتياجات معينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية والمالية يتطلب إختيار معايير محاسبية تؤدي هذا العرض، مما تبرز مسؤولية الإدارة إتجاه الملاك لطمأنتهم على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

ث. **معايير فنية:** تؤدي المعايير الفنية إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما ينعكس على جودة التقارير المالية والتقليل من حالة عدم التأكد لمختلف مستعملي المعلومة المحاسبية والمالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالمؤسسة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

ومما سبق يتضح أن توفر معايير لضبط جودة التقارير المالية يكون له أثر كبير في تطوير وتحسين الأداء المالي للمؤسسة من خلال وضع هياكل لتنظيم العملية الإدارية وفرض قوانين التي تنظم عمل المؤسسات وتحافظ على حقوق المساهمين وإبراز أهمية الرقابة بجميع أنواعها.

3. **محددات جودة التقارير المالية:** كما أشرنا سابق بأن التقارير المالية هي منتجا لنظام المعلومات المحاسبية وتعتبر مصدرا هام ورئيسيا للمعلومات وذلك بالنسبة لمتخذ القرارات، إلا أن هذه التقارير عرضة للمحددات التي تحد من فائدتها مما يجب على مستخدمي التقارير المالية أخذ الحذر عند قراءة أو استخدام معلوماتها في عملية اتخاذ القرار وفي ما يلي أهم هذه المحددات.[1]

أ. **إفتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد:** تعد القوائم المالية وفقا لمبدأ إفتراض ثبات وحدة النقد إلا أنه في الحقيقة نجدها متغيرة بمرور الوقت بسبب تغير الأسعار، وقد أجريت العديد من الدراسات والأبحاث لمحاولة قياس أثر التغيرات في مستوى الأسعار على القوائم المالية إلا أنه إلى حد الآن لم تصل إلى قبول أي طريقة لتعديل القوائم المالية المعدة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ب. **التسجيل التاريخي:** تعد القوائم المالية وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية لتسجيل أحداث العمليات التي تحدث خلال الفترة المالية.

[1] ناصر محمد علي المجهلي، **مرجع سابق**، ص ص 119- 120.

ت. **قدرة الإدارة في التأثير على محتوى ومضمون القوائم المالية:** إن الإدارة قادرة في التأثير على محتوى القوائم المالية في حدود معينة وذلك يمكن من خلال صفقات أو مزاولة أنشطة معينة قبل بداية الفترة التي يتم إعداد القوائم عنها والذي يؤثر على بعض البنود والعناصر الواردة في التقارير المالية لذا وجب أخدها بعين الاعتبار.

ث. **الحكم والتقدير الشخصي:** للتوصل إلى الدقة الكاملة في إستخراج نتيجة أي مشروع من ربح أو خسارة فإن الأمر يتطلب الانتظار حتى بداية المشروع لذلك تقوم المحاسبة على إفتراض إمكانية تقسيم المشروعات إلى فترات مالية معينة عادة سنة وعلى الرغم من الدقة الظاهرة في القوائم المالية إلا أنها بطبيعة الحال مؤقتة وغير نهائية وتتطلب المزيد من الحكم والتقدير الشخصي.

ج. **مرونة إختيار الطرق والأساليب المحاسبية:** أثناء المعالجة المحاسبية للمشاكل المحاسبية يواجه المحاسب العديد من الطرق والأساليب والبدائل التي تلغي القبول العام سواء من الناحية العلمية والعملية والتي يختار من بينها ما يناسب الظروف والأوضاع الاقتصادية التي تمر بها المؤسسة، و ينجر عن هذه المفاضلة في عملية الاختيار أثار مختلفة على القوائم المالية التي يتم اتخاذها من قبل الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة.

ح. **البنود التي يصعب التسجيل المحاسبي لها:** لا يمكن للنظام المحاسبي تسجيل جميع مظاهر نشاط المؤسسة والتي يمكن أن تمثل أحد أهم العوامل لنجاح المؤسسة وتعد الموارد البشرية من تلك العوامل الهامة لنجاح المؤسسة ولكن القوائم المالية تنحصر في التسجيل المحاسبي للعناصر الكمية التي يمكن قياسها وفقا لمتطلبات المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ولهذا ينظر إلى القوائم المالية بإعتبارها تمثل جزء وليس كل المعلومات والعوامل المؤثرة على نشاط المؤسسة.

إن هذه القيود والمحددات سالفة الذكر ينجر عنها آثار على جودة القوائم المالية ومن أجل التغلب على هذه المحددات تبذل المنظمات المهنية في الوقت الحاضر جهودا مستمرة بهدف تحسين جودة القوائم المالية والتقليل من أثارها السلبية ومن ثم زيادة فاعليتها في تقييم الأداء المالي للوصول إلى تطويره.

خلاصة الفصل:

توصلنا بأن الأداء هو أساس وجود المؤسسات بما فيه الأداء المالي، ولتقييم الأداء المالي للمؤسسة لابد من اشتقاق مجموعة من المؤشرات المالية التي تستمد من القوائم المالية الناتجة من نظام المعلومات المحاسبية، من طرف مستخدمين المعلومات المحاسبية بالاعتماد على أدوات التحليل المالي لقياس مستوى الأداء وتحديد درجة الكفاءة والفعالية، لتتعرف المؤسسة على فجوات الأداء المالي وتكشف عن مواطن القوة والضعف في الأداء، وبالتالي نستنتج بأن كلما كانت مخرجات نظام المعلومات المحاسبية ذات جودة كلما ساهم ذلك في الحصول على مؤشرات مالية معبرة وتساعد على تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ مختلف القرارات بهدف تطوره.

الفصل الثالث: واقع نظام المعلومات المحاسبية بمؤسسة التسيير السياحي بسكرة (E.G.T.B) ودوره في تطوير أدائها المالي.

تمهيد:

بعد عرض الجانب النظري وبعد الدراسة المفصلة التي قمنا بها حول متغييري الدراسة وهما دور نظام المعلومات المحاسبية في تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، والذي تطرقنا من خلاله إلى الأطر النظرية، سنقوم في هذا الفصل بربط أهم نقاط الجانب النظري بالجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة مؤسسة التسيير السياحي بسكرة (E.G.T.B) والتي تعد من أهم المؤسسات الجزائرية وهي تابعة لقطاع الفندقة والسياحة، وعليه سنقوم في هذا الفصل بالتطرق للمؤسسة بشكل عام ثم إلى نظام المعلومات المحاسبية في البيئة الجزائرية مرورا بواقع نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة محل الدراسة من كل ذلك ووصولا إلى دارسة أداءها المالي خلال أربعة سنوات متتالية للفترة 2018/2015، وذلك من خلال عرض مخرجات نظام المعلومات المحاسبية لفترة الدراسة ودراسة المؤشرات المالية المشتقة منها وتحليلها وإظهار دور نظام المعلومات المحاسبية في تطوير الأداء المالي للمؤسسة.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كتالي.

- **المبحث الأول: نظرة عامة حول مؤسسة التسيير السياحي بسكرة (E.G.T.B).**
- **المبحث الثاني: بيئة نظام المعلومات المحاسبية بالجزائر وواقعه لدى مؤسسة التسيير السياحي بسكرة (E.G.T.B) .**
- **المبحث الثالث: دور مخرجات نظام المعلومات المحاسبية لمؤسسة التسيير السياحي بسكرة (E.G.T.B) في تطوير الأداء المالي للمؤسسة.**

المبحث الأول: نظرة عامة حول مؤسسة التسيير السياحي بسكرة(E.G.T.B) *: في هذا المبحث سنحاول تقديم مؤسسة التسيير السياحي بسكرة (E.G.T.B) في ثلاثة مطالب وذلك بالتحدث عن نشأة المؤسسة ورأس مالها ثم التحدث عن إمكانياتها ونشاطها وصولا إلى هيكلها التنظيمي مع التطرق إلى هيكل مديرية المالية والمحاسبة بشيء من التفصيل لإعتبار أن دراستنا تتمحور حول نشاط هذه المديرية.

المطلب الأول: نشأة المؤسسة وتغير رأس مالها الاجتماعي. في هذا المطلب سنتطرق إلى نشأة المؤسسة ومختلف المراحل التي مرت بها، وصولا إلى أهم التغيرات التي حصلت على رأس مالها الاجتماعي.

الفرع الأول: نشأة المؤسسة. مؤسسة التسيير السياحي بسكرة (بإختصار: E.G.T.Biskra)، المنشأة بالمرسوم رقم 83/216 الصادر في 26 مارس 1983، إنبثقت عن عملية إعادة هيكلة قطاع السياحة، والتي مست الشركات الوطنية (ALTOUR وSONATHERM)، وفي المرحلة الأولى ورثة المؤسسة الوحدات التالية نتيجة إعادة الجدولة.

1. مركب حمام الصالحين بسكرة.

2. فندق الزيبان بسكرة.

3. فندق سوف الوادي.

وفي خطوة ثانية تقررا إعادة تطوير المؤسسة تجسد بالمرسوم رقم 85/48 بتاريخ 2 مارس 1985، الأخيرة ركزت على نقل جزء من التراث سابقا، تديرها مؤسسة التسيير السياحي للشرق (E.G.T.Est) * إلى مؤسسة التسيير السياحي بسكرة، متمثلا في الوحدات التالية.

1. فندق الواحة تقرت.

2. فندق لوس الوادي.

3. فندق القلعة المسيلة.

الفرع الثاني: مراحل تغير رأس المال الاجتماعي للمؤسسة: كجزء من تنفيذ القانون 88/01 المؤرخ في 12 يناير 1988 الخاص بتوجيه المؤسسات العامة الاقتصادية، تحولت مؤسسة التسيير السياحي (E.G.T.Biskra)، بقانون التوثيق رقم 90/483 مؤرخة 21 مارس 1990، إلى شركة ذات أسهم، و قد حدد رأس المال الأولي بـ 20.000.000 دينار جزائري مقسمة إلى 200 سهم بقيمة 100000 دينار جزائري للسهم، المساهمات موزعة كما يلي.

* **(E.G.T.B): Entreprises de gestion du tourisme Biskra.**

* **(E.G.T.E st) : Entreprises de gestion du tourisme Est.**

1.صندوق المساهمات الخدماتية 40%.

2.صندوق مساهمات البناءات 30%.

3.صندوق مساهمات الصناعات المختلفة 30%.

وفي عام 1992 إستفادت المؤسسة من إجراءات التوحيد المالية التي سمحت لها بالزيادة في رأس مالها بمقدار حوالي 89 مليون دينار جزائري، ليصبح رأس مال المؤسسة مقدرا بـ 109.000.000 دينار جزائري.

وقد إشتركت هذه الزيادة في رأس المال بالكامل من قبل صندوق الخدمات الذي أصبح المساهم الأكبر بـ 89 ٪ ، وفي عام 1994 تم نقل الأسهم بين صندوق مختلف الصناعات والخدمات لصالح هذه الأخيرة لي يكون رأس المال في ذلك الوقت، على النحو التالي.

1.صندوق المساهمات الخدمية 1030 سهم بنسبة 94,5% من رأس المال.

2.صندوق مساهمات مختلف الصناعات 60 سهم بنسبة 05,5% من رأس المال.

وفي سنة 1995 عرف رأس المال زيادة بمقدار 91 مليون دينار جزائري ليصبح قيمته 200.000.000 دج ناتجة عن إرتفاع قيمة حصة السهم من 100000 دينار جزائري إلى 183486 دينار جزائري، مع إعادة تنظيم الشركة القابضة حيث أصبحت مملوكة بالكامل للخدمات العامة القابضة سنة 1996، ثم لشركات تسيير مساهمات الدولة سنة 2000، نتيجة لإنشاء شركات تسيير مساهمات الدولة.

وتم تعزيز قاعدة رأس المال للمؤسسة في عام 2007 بزيادة، وإرتفع هذا الأخير من 200.000.000 دج إلى قيمة 782.000.000 دج، حيث تم الاكتتاب بشكل كامل بواسطة مؤسسة تسيير مساهمة الدولة (SGP – GESTOUR) وفي30 مارس 2013 تم زيادة رأسمال إلى 000 .400 .835 دج بواسطة إدماج رصيد الحسابات الجارية للشركاء.

المطلب الثاني: طبيعة عمل المؤسسة وإمكانياتها. في هذا المطلب سنتطرق إلى طبيعة عمل المؤسسة المبين في نشاطها الأساسي وصولا إلى إمكانيات المؤسسة.

الفرع الأول: طبيعة عمل المؤسسة: تتمثل مهمة المؤسسة في الترويج للسياحة، فهي مسئولة عن تطوير وإدارة وتنظيم وتسويق أي منشأة سياحية في الصحراء، نشاطها يتعلق أساسا بالفنادق والمنتجعات والمركبات السياحية، واستثمرت المؤسسة كنشاط ثانوي منذ عام 1996 في المطاعم وإعداد الموظفين.

وتدار المؤسسة من قبل مجلس إدارة يتألف من ستة أعضاء، بوجود عضوين يمثلان حقوق العمال، وحاليا تدار من طرف مدير عام، ووظائف المؤسسة الرئيسية مراقبة من المديرية العامة، وتتمثل هذه الوظائف في.

1. مديرية الوسائل والإدارة.

2. مديرية المالية والمحاسبة.

3. مديرية العمليات والتسويق والمرافق.

4. خلية التدقيق.

الفرع الثاني: إمكانيات المؤسسة. وتتجلي إمكانيات المؤسسة في سعة استيعاب النزلاء ومساحتها وما تحتويه من موارد بشرية.

1. قدرات الاستقبال: الجدول التالي يبين قدرة المؤسسة على الاستقبال وفق الهيكلة الجديدة، في مختلف الفنادق التي تقوم بتسييرها إضافة إلى مركب حمام الصالحين.

الجدول رقم (03-06): قدرات الاستقبال في مؤسسة التسيير السياحي بسكرة.

وحدة	تاريخ بداية الاستغلال	السعة الحالية					
		غرف	شالي	سرير	غطاء	معالجة	حمام
حمام الصالحين - بسكرة	1976	110	72	398	300	1550	600
فندق الزيبان- بسكرة	1971	98	/	196	150	/	/
فندق سوف - الوادي	1971	89	/	182	100	/	/
فندق الواحة - تقرت	1972	69	/	138	150	/	/
فندق القلعة - مسيلة	1995	147	/	296	130	/	/
فندق لوس- الوادي	1997	96	/	192	150	/	/
	المجموع	**609**	**72**	**1402**	**980**	**1550**	**600**

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام وثائق المؤسسة.

2. المساحة: فيما يتعلق بالمساحة، فبعد انتهاء المؤسسة من الاستحواذ على جميع الوحدات الموجودة على تراثها، أصبح وضع المؤسسة كالتالي الجدول في الصفحة الموالية.

الجدول رقم (03-07): مساحة كل وحدة وقيمتها بالدينار.

الوحدة	مساحة الوحدات			القيمة بـ د.ج
	م الإجمالية	م المبنية	م غ المبنية	
حمام الصالحين – بسكرة-	27 هك و141 م^2	26.014 م^2	24 هك و4127 م^2	4.538.368,80
فندق الزيبان – بسكرة-	20.272 م^2	5.272 م^2	15.000 م^2	504.865,92
فندق لوس – الوادي-	30.615 م^2	8.844 م^2	21.772 م^2	3.100.000,00
فندق الواحة – تقرت-	16.992 م^2	5.500 م^2	11.492 م^2	1.882.156,00
فندق القلعة – مسيلة-	22.978 م^2	10.200 م^2	12.778 م^2	4.500.471,00
فندق سوف – الوادي-	13.593 م^2	6.000 م^2	7.593 م^2	1.749.419,10

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام وثائق المؤسسة.

3. الموارد البشرية: بتاريخ 2018/12/31، المؤسسة وظفت مجموع 419 موظف، من بينهم 83 متعاقد، حسب الفئات المهنية، كما يلي.

الجدول رقم (03-08): توزيع العمال في المؤسسة.

	الدائمين	المتعاقدين	المجموع
إطار	13	09	22
الأعوان التطبيقيين	92	15	107
العمال	231	59	290
المجموع	336	83	419

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام وثائق المؤسسة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة التسيير السياحي بسكرة (E.G.T.B): سنتطرق في هذا المطلب لكل من الهيكل التنظيمي للمؤسسة، بالإضافة لهيكل مديرية المالية والمحاسبة، وذلك كما يلي.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة. بهدف التسيير الحسن في المؤسسة لمختلف الإدارات والمصالح لجأت المؤسسة إلى التوزيع الأمثل للوظائف من أجل تنظيم أعمالها من خلال وضع هيكل تنظيمي يرأسه المدير العام ويتكون هذا الهيكل من أربعة وظائف أساسية هي.

1. مديرية المالية والمحاسبة.

2. مديرية الوسائل والإدارة.

3. مديرية العمليات والتسويق والمرافق.

4. خلية التدقيق.

ويظهر الهيكل التنظيمي العام في الشكل التالي في الصفحة الموالية.

الشكل رقم (03-20): الهيكل الإداري للمؤسسة.

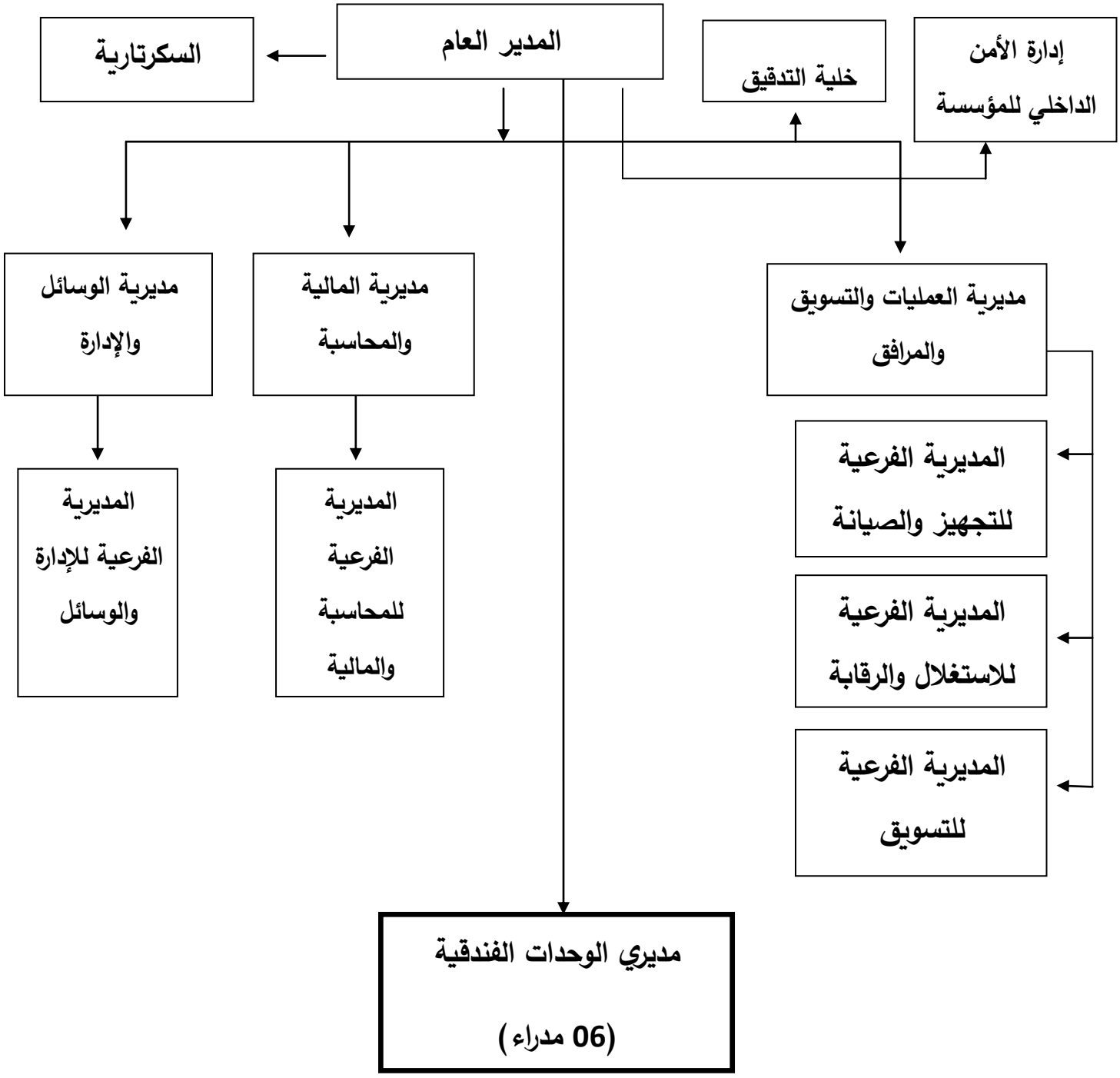

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مقابلة مع مدير المالية والمحاسبة.

الفرع الثاني: هيكل مديرية المالية والمحاسبة للمؤسسة: مديرية المالية والمحاسبة مهمتها القيام بالدورة المحاسبية من خلال تسجيل العمليات المالية والمحاسبية ومعالجتها وإخراجها في شكل قوائم وتقارير مالية لإعطاء صورة واضحة عن الوضع المحاسبي والمالي للمؤسسة، وتشتمل أربعة مصالح في كل وحدة، ويظهر هيكل مديرية المالية والمحاسبة بشكل عام في الشكل التالي.

الشكل رقم (03-21): هيكل مديرية المالية والمحاسبة.

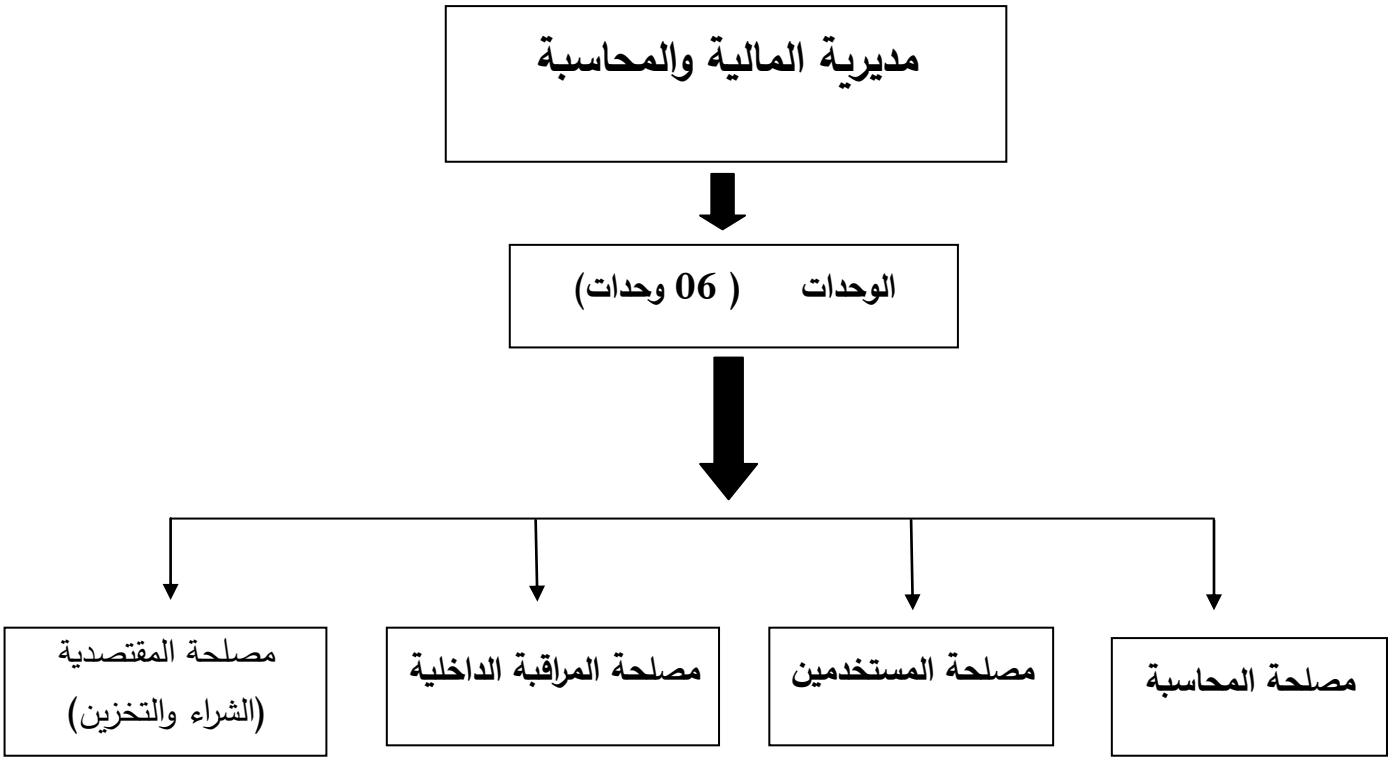

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مقابلة مع مدير المالية والمحاسبة.

حيث توظف المؤسسة موظفين حسب حاجة كل مصلحة من المستخدمين لضمان السير الحسن لذات المصلحة، وإذا تحدثنا عن مصلحة المحاسبة فنجد أنها يشرف عليها مسؤول المصلحة وعدد من المحاسبين حسب حاجة كل مصلحة في كل وحدة، أما مصلحة المستخدمين فنجد أن المؤسسة تضع مسؤول للمصلحة وموظفين إداريين لضمان حسن سيرها وحسب حاجة كل مصلحة في كل وحدة، أما بخصوم مصلحة المراقبة الداخلية يشرف عليها مسؤول مصلحة المراقبة وهو المراقب ومساعدين اثنين، أما مصلحة المقتصدية يشرف عليها مسؤول المصلحة وعدد من الموظفين الإداريين حسب حاجة كل مصلحة في كل وحدة، وتتكون من قسمين هما قسم الشراء وقسم التخزين، ويهتم القسم الأول أساسا بالشراء، أما قسم التخزين يختص باستلام وتخزين جميع المواد بكل أنواعها ومراقبة المخزونات وتسيرها وفق شروط التخزين الحسن.

المبحث الثاني: بيئة نظام المعلومات المحاسبية بالجزائر وواقعه لدى مؤسسة التسيير السياحي بسكرة (E.G.T.B).

في هذا المبحث سنحاول التطرق إلى البيئة الجزائرية التي شرعت ونظمت وطبقة نظام المعلومات المحاسبية بالجزائر وصولا إلى واقعه لدى مؤسسة التسيير السياحي بسكرة.

المطلب الأول: الإطار القانوني الذي ينظم عملية مسك المحاسبة آليا بالجزائر. تعتبر الجزائر من بين البلدان التي إنتهجت نهج الإصلاح في الجانب المحاسبي من خلال الانتقال من نظام المعلومات المحاسبية اليدوي الذي يقوم على المقومات التقليدية إلى نظام المعلومات المحاسبية الآلي الذي يعتمد على المقومات الحديثة، والذي ينص عليه المرسوم التنفيذي رقم 09/110 المؤرخ في 2009/04/07 المحدد لشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، هذا المرسوم جاء نتيجة لانتقال الجزائر من تطبيق المخطط المحاسبي الوطني (PCN)* الذي نص عليه الأمر رقم75/35 المؤرخ في29 أفريل 1975، إلى تطبق النظام المحاسبي المالي (SCF)* الذي نص عليه القانون رقم07/11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والذي يدخل حيز التطبيق بموجب هذا القانون بداية من 01 جانفي 2010.

وعليه يجب التطرق إلى المرسوم التنفيذي09/110 المؤرخ في2009/04/07 الذي يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي من خلال المواد التي جاء بها وهو ما سنحاول إثرائه في ما يلي.[1]

1. تطبيقا للأحكام المنصوص عليها في المادة 24 من القانون رقم07/11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد شروط و كيفيات مسك المحاسبة المالية عن طريقة أنظمة الإعلام الآلي.
2. تطبق أحكام هذا المرسوم على كل الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق القانون رقم07/11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمذكور أعلاه عندما تكون محاسبتها ممسوكة بواسطة أنظمة إعلام آلي، وعندما تساهم هذه الأنظمة في إثبات تسجيل محاسبي بصفة مباشرة أو غير مباشرة.
3. يعتبر نظام إعلام الآلي في مفهوم المرسوم ربط بين موارد مادية وبرامج إعلام آلي يمكن من خلاله.

أ. الحصول على معلومات في شكل تعاقدي أو تنظيمي.

ب. معالجة هذه المعلومات.

ت. بلورة المعطيات أو النتائج في أشكال مغايرة.

---

* **(PCN): Plan comptable national.**

* **(SCF): Système de comptabilité financière.**

[1] **للاطلاع أكثر راجع:** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **العدد21**، الصادر في 12 ربيع الثاني عام 1430 الموافق لي 08 أفريل سنة 2009، المتضمن للمرسوم التنفيذي رقم 09/110 المؤرخ في2009/04/07، المواد من 01 إلى 26، ص ص 4-7.

4. يجب أن يستجيب مسك المحاسبة عن طريق أنظمة الإعلام الآلي لمجمل الالتزامات والمبادئ المحاسبية المعمول بها وأحكام هذا المرسوم.
5. يجب أن يحدد كل تسجيل محاسبي مصدر ومحتوي كل المعلومات وكذا مراجع الوثيقة الثبوتية التي يستند عليها، ويجب أن تعرف إصدارات نظام الإعلام الآلي وترقم وتؤرخ عند إنشائها بواسطة وسائل توفر كل الضمانات في مجال الإثبات.
6. يطبق طابع عدم شطب أو تصحيح التسجيلات المفروض في المحاسبات اليدوية، في المحاسبة الممسوكة عن طريق نظام الإعلام الآلي في شكل إجراء تصديق لكل الفترة المحاسبية، الذي يمنع كل تعديل أو حذف لتسجيل مصادق عليه.
7. يجب على الكيان إعداد ملف يبين الإجراءات والتنظيم المحاسبي بشكل يسمح بفهم نظام المعالجة ومراقبته ويحفظ هذا الملف مع كل التحيينات التي تطرأ لمدة توافق تلك التي يتطلبها عرض الوثائق المحاسبية التي يستند عليها.
8. يجب أن يحتوي البرنامج المعلوماتي للمحاسبة المستعمل، على ملف يصف الشكل والخاصيات التي يمكن طبعها أو توفيرها على شكل إلكتروني، ويجب أن يسير البرنامج المعلوماتي للمحاسبة بشكل يطابق ما هو موجود في ملفه وأن يكون هذا التطابق انعكاسيا بينهما، ويجب أن يطابق البرنامج المعلوماتي للمحاسبة أهدافه الموضحة ولا يمكنه أن يحتوي أي وظيفة أخرى غير مدرجة في الملف.
9. يجب علي الكيان المستعمل للبرنامج المعلوماتي أن يكون لديه تعهد من طرف معد البرنامج المعلوماتي ينص على مطابقة البرنامج المعلوماتي للتعليمات المقررة في هذا المرسوم.
10. يجب أن يسمح البرنامج المعلوماتي بإعداد كل الكشوف التي يجب على المؤسسة إعدادها تطبيقا للأحكام القانونية التنظيمية وذلك بشكل آلي والتي تركز على المعطيات التي تم إدخالها في البرنامج المعلوماتي للمحاسبة.
11. يجب أن يتطابق كل كشف يتم إعداده من طرف البرنامج المعلوماتي بدقة مع الأحكام القانونية أو التنظيمية التي تسيره.
12. يجب أن يضمن البرنامج المعلوماتي للمحاسبة احترام التوازنات الأساسية لمحاسبة القيد المزدوج سواء من خلال المراقبة المسبقة أو اللاحقة وذلك لاسيما عن طريق.

أ. المساواة بين الجانب المدين والجانب الدائن لكل تسجيل محاسبي.

ب. المساواة بين الجانب المدين والجانب الدائن لكل يومية في كل فترة.

ت. المساواة بين مجاميع مجموع الوثائق المسجلة ومجموع اليوميات المساعدة في كل فترة.

ث. المساواة بين مجموع حركات الجانب المدين وحركات الجانب الدائن لميزان الحسابات.

ج. المساواة بين مجاميع حركات الجانب المدين ومجاميع حركات الجانب الدائن لدفتر الأستاذ للحسابات.

ح. المساواة بين مجاميع اليوميات المساعدة ومجاميع دفاتر الأستاذ.

خ. المساواة بين مجموع أرصدة دفتر الأستاذ ومجموع أرصدة الميزان.

د. المساواة بين مجاميع حركات وأرصدة الحسابات الفردية زبائن موردين مع مجاميع حركات وأرصدة الحسابات الجماعية.

ذ. المساواة بين مجاميع مدينة / دائنة للحسابات.

ر. مجاميع الأصناف.

ويجب أن ينتج البرنامج المعلوماتي للمحاسبة شهريا على الأقل يومية ممركزة تجمع من خلال اليومية المستعملة، مجاميع كل العمليات المسجلة خلال الشهر، ويجب أن تظهر عملية التمركز مجمل مجاميع اليوميات المحاسبية.

13. يجب أن لا يسمح البرنامج المعلوماتي للمحاسبة بعد التصديق على التسجيلات المحاسبية لكل فترة محاسبية بأي تعديل أو حذف لعملية.

يجب على البرنامج المعلوماتي للمحاسبة قبل إقفال السنة المالية، التذكير بوجوب التصديق على مجاميع التسجيلات المسجلة.

بعد الإقفال يجب على وظائف البرنامج المعلوماتي أن لا تسمح إلا بفحص التسجيلات أو طبع الكشوف المحاسبية أو إعادة طبعها.

14. تطبيقا لمبدأ عدم الشطب في الميزانيات يجب أن يتضمن البرنامج المعلوماتي للمحاسبة إجراء يسمح بإعادة فتح آلية لحسابات الأصول والخصوم والتي يجب أن توافق حسابات ميزانية قفل السنة المالية السابقة مع تفصيل التسجيلات المكونة للرصيد.

15. يجب أن يضمن البرنامج المعلوماتي للمحاسبة على وظيفة تمكن من إرسال بطاقة التسجيلات المحاسبية لفائدة الغير في شكل قابل للاستغلال بسهولة.

16. يجب أن يظهر كل كشف ينتجه البرنامج المعلوماتي للمحاسبة المعلومات الخاصة بتعريف الكيان وتاريخ طبعه ورقم الصفحة والتفصيل والمراجع الخاصة بالعملية، ويظهر أيضا أن الكشف متعلق بطبع مؤقت أو نهائي.

17. يحب أن يسبق كل استعمال للبرنامج المعلوماتي للمحاسبة إجراء تعريفي للمستعمل، متبوع بالتأكد من صفته وموثق بالمؤهلات الممنوحة له.

يجب أن يمتلك البرنامج المعلوماتي المحاسبي آليات مراقبة الدخول تسمح بتحديد استعمال كل وظيفة للبرنامج المعلوماتي بحيث يكون هذا الدخول مخصصا للأشخاص المرخص لهم فقط.

يجب أن تكون إمكانية الدخول الخارجي لبطاقيات قواعد المعطيات مخصصة للأشخاص المؤهلين فقط.

18. يجب أن يسجل البرنامج المعلوماتي للمحاسبة يوميا كل عملية منجزة بواسطة هذا البرنامج في بطاقة تسمي يومية الكترونية للأحداث والتي يجب أن تتضمن التعريف بمنجز العملية نوع العملية المنجزة والمعطيات أو الثوابت المدخلة.

19. يجب أن يتضمن البرنامج المعلوماتي للمحاسبة إجراء للأرشفة يسمح بتحويل مجموع التسجيلات والمعطيات المحاسبية للفترات المحاسبية المقفلة أو غير المقفلة نحو دعائم التخزين القابلة للنقل دون إمكانية التعديل.

ويجب أن يسمح هذا الإجراء بتصحيح التسجيلات والمعطيات المؤرشفة في بطاقات محاسبية انطلاقا من دعائم قابلة للنقل.

وفي حالة تغيير نسخة البرنامج المعلوماتي للمحاسبة يجب أن تتضمن النسخة الجديدة الآليات الضرورية بغرض إعادة قراءة أو تحويل التسجيلات المؤرشفة معها أو مع النسخ السابقة ويجب أن يحمل إجراء الأرشفة تاريخ سابق لطلب الأرشفة مقارنة بتاريخ الإقفال الدوري الأخير.

20. يجب أن يتضمن البرنامج المعلوماتي للمحاسبة إجراء يسمح بحفظ كل البطاقات الضرورية من أجل القيام بإصلاح كامل للنظام المحاسبي وتكون مرجعا بعد الإصلاح، وفي حالة التبادل يجب أن يتضمن إجراء يسمح بحفظ ونقل كامل للمعلومات من للنظام القديم إلى الجديد.

21. في حالة معالجة يدوية يمكن أن تؤدي إلى خطر فقدان أو فساد المعطيات يجب أن يوجد إجراء يطبق آليا الحفظ المسبق للمعطيات، وإذا تعذر ذلك يقترح على المستعمل إجراء هذا الحفظ المسبق.

يتضمن إجراء الحفظ كل الآليات الضرورية من أجل ضمان مصداقية العناصر المحفوظة، لاسيما إغلاق كل العمليات القابلة لتحيين المعطيات المحاسبية خلال الحفظ وإعادة قراءة الحفظ بعد التسجيل مع المقارنة بين البطاقة المحفوظة والبطاقة الأصلية.

يجب أن ينفذ إجراء الحفظ اليومي آليا بنفس الطريقة التي ينفذ بها إجراء الحفظ الجزئي الذي يتم بشكل دوري.

22. يجب أن يتضمن البرنامج المعلوماتي للمحاسبة آلية تسمح بالتأكيد من أنه دائما يعمل بشكل جيد ويجب أن يحفظ البرنامج المعلوماتي أثر تحييناته في بطاقة تظهر التحيينات ومحتواها على التوالي.

يجب أن يتضمن البرنامج المعلوماتي وظيفة تطبع آليا القيمة الحالية والقيمة المحتملة لكل الثوابت التي لها قيمة تبتعد عن القيمة المحتملة.

23. يجب أن تحترم المحاسبة الممسوكة عن طريق أنظمة الإعلام الآلي الإجراءات الجبائية المعمول بها، ويجب أن يتم مراقبة هذه المحاسبة من طرف الإدارة الجبائية طبقا للمادة 40 من القانون رقم 01/21 المؤرخ في 22 ديسمبر سنة

2001، وتشمل هذه المراقبة مجموع المعلومات والمعطيات والمعالجات المعلوماتية الآلية التي تساهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تكوين نتائج محاسبية أو جبائية وكذا في إعداد التصريحات الإجبارية التي يفرضها التشريع الجبائي، إضافة إلى الملف المتعلق بالتحاليل والبرمجة وتنفيذ المعالجات.

24. يجب أن تسمح المحاسبة الممسوكة عن طريق نظام الإعلام الآلي بإعادة تكوين عناصر الحسابات والكشوف والمعلومات على أساس الوثائق الثبوتية التي تدعم المعطيات المدخلة.

وعليه ومما سبق نتوصل إلى أنه يجب أن يكون نظام المعلومات المحاسبية الآلي على مستوى المؤسسات الاقتصادية يراعي المرجعية المحاسبية الوطنية المستمدة من النظام المحاسبي المالي والتي تفرض عليه جملة من الشروط لي يكون نظام المعلومات المحاسبية ذو كفاءة و فعالية، وهذا بغية تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها.

1. تمكين النظام من إنتاج معلومات محاسبية مميزة وذات جودة عالية، وذلك من خلال ضمان الخصائص التي تضمن جودة المعلومات المحاسبية.
2. تحسين جودة المعلومة المالية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية، و إعداد قوائم مالية موحدة وشفافة، مما يشجع على الانفتاح وزيادة الاستثمارات إقليميا ودوليا، وهذا ما يعكس الجانب الايجابي لنظام المعلومات المحاسبية وما يقدمه إلى المعلومات المحاسبية بصفة خاصة مما يسمح لها من أن تكون بجود عالية.
3. إن اعتماد نظام المعلومات المحاسبية من طرف المؤسسة الاقتصادية لهو من الإيجابيات التي تتجلي في متطلبات العصرنة والإفصاح وبالتالي إمكانية استقطاب رؤوس أموال خارجية ودخول المؤسسات الوطنية إلى أسواق المال المحلية والعالمية.

وعليه فإن كلما كان نظام المعلومات المحاسبية فعال وكفئ و تتوفر فيه الخصائص سالفة الذكر في المؤسسة الاقتصادية فإنه يوفر معلومات بخصائص ذات جودة عالية لمستخدمي المعلومات المحاسبية مما يسمح لهم بإتخاذ القرارات المناسبة والعكس صحيح هذا من جهة، أما من الجهة الأخرى فيجب أن تكون إدارة المؤسسة عن دراية بأهمية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبية لأن الإفصاح هو حلقة الوصل بين المعلومات المحاسبية ومستخدميها بحيث يجب أن يكون نوع الإفصاح ملائم مثله مثل حجم المعلومات المحاسبية وبنفس جودة المعلومات المحاسبية الصادرة من نظام المعلومات المحاسبية ولهذا يجب على المؤسسات الاقتصادية أن تتأقلم ومتطلبات الإفصاح لكي تصل المعلومات المحاسبية بجودتها إلى مستخدميها وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب الثالث من هذا المبحث.

المطلب الثاني: الإطار القانوني الذي ينظم عملية التصريح الجبائي الإلكتروني لمخرجات نظام المعلومات المحاسبية بالجزائر. تطلب التنظيم الجيد للمديرية العامة للضرائب اللجوء إلى إجراءات عصرية لمعالجة جميع المعطيات المتعلقة بفرض الضرائب على المكلفين بالضريبة وتحصيل مختلف الضرائب والرسوم وكل ما يترتب عنه من عمليات ملحقة تتعلق بمهام الرقابة الجبائية تسوية القضايا النزاعية وتقديم معلومات تلخيصية عن مؤشرات التسيير والنجاعة، هذا ما دعي الإدارة الضريبة إلى تبني نظام معلوماتي ينظم عملها وهو ما سنتطرق إليه في الأتي. [1]

منذ إطلاق مشروع العصرنة الرقمية للحكومة " الجزائر الالكترونية " 2013 ، لم تدخر الجزائر أي جهد في سبيل رقمنة الإجراءات الإدارية، وتهدف هذه الإستراتجية إلى تطوير قطاع التكنولوجيات الجديدة وتبنيها في جميع القطاعات الحكومية بهدف تعزيز الثقة لدى المواطنين من خلال الشفافية والتبادل الحر للمعطيات، لم تكن الإدارة الجبائية بمنأى من هذه المتطلبات الجديدة وبذلك تم توجيه التفكير نحو إدراج نظام معلوماتي عصري وهي بوابة التصريح الجبائي الالكتروني عبر الانترنيت **(بوابة جبايتك)** وتقدم هذه البوابة مجموعة من الخدمات على الانترنيت منها إكتتاب التصريحات الجبائية وتصفح الرزنامة الجبائية والحساب الجبائي للمكلف بالضريبة.

لهذا الغرض وكمرحلة أولى، تم توظيف والاستعانة بمكتب استشارة أجنبي قصد مساعدة المديرية العامة للضرائب في إطلاق هذا المشروع، من خلال إعداد دفتر شروط يستجيب للاحتياجات الخاصة والمتطلبات التقنية المرتبطة من جهة بالمهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب، ومن جهة أخرى إعداد مشروع العقد، بناءا على هذا المسعى نجم عن المساعي الإدارية والتقنية التي قامت بها المديرية العامة للضرائب إلى توظيف متعامل إسباني (Indrasistemas إندرا سيستماس) قصد اقتناء ووضع نظام معلوماتي جبائي، يتشكل هذا المشروع من 23 حصة، تبدأ من مرحلة التأطير وتنتهي بمرحلة الصيانة والضمان التي تم منحها للشركة المعلوماتية الألمانية (سابا) " المانح الحلول"، وعليه فإن النظام المعلوماتي المقترح من طرف المتعامل الاسباني يرتكز على حل معلوماتي من نوع (ERP)* نظام تخطيط موارد المؤسسة، يتشكل من عدة وحدات مدمجة تستجيب في جميع الحالات لمتطلبات المهام الحرفية لإدارة الجبائية.

---

[1] **للإطلاع أكثر راجع:** الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، **نشرية حول النظام المعلوماتي كركيزة أساسية لعصرنة المديرية العامة للضرائب**، النشرية الشهرية رقم 81، 2015.

و الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، **نشرية حول إطلاق النظام المعلوماتي الجديد للمديرية العامة للضرائب جبايتك تسيير أكثر شفافية للضريبة**، النشرية الشهرية رقم 85، 2017.

* **Entreprise Ressource Planning (ERP)** نظام تخطيط موارد المؤسسة: هو برنامج تسيير مدمج يجمع مجموعة من تطبيقات الإعلام الآلي مشكلة ومتناسقة مع بعضها بهدف دمج و تحسين عمليات التسيير واضعا مرجعا وحيدا (قاعدة بيانات وحيدة).

ويمكن تلخيص إمتيازات نظام المعلوماتية جبايتك في ما يوفره للإدارة الجبائية في ما يلي.

1. التشغيل الآلي الكلي لجميع الإجراءات الإدارية بدءا من استقبال المكلف بالضريبة وصولا إلى الوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي.
2. التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومع مختلف المصالح المؤسساتية.
3. رقمنة عمليات تسيير المادة الضريبية.
4. التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة سواء عمليات الخزينة، توزيع الرسم على النشاط المهني والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي لتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة.
5. رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع إعطاء للمحققين إمكانية القيام بعملية مقاربة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض.
6. الحصول على الجداول في الوقت المناسب والتي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب و قطاع النشاط.
7. تقديم معطيات تلخيصية موثوقة للدراسات الاستشرافية والتحليلية واتخاذ القرارات.
8. تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية.

وفي ذات السياق أي في إطار رقمنة الخدمة العمومية الضريبية تم الانتهاء من وضع النظام المعلوماتي جبايتك سنة 2018 أي بعد 5 سنوات من إنطلاقه والذي كان في طور التجسيد، منذ سنة 2013 وعرفت مرحلة إنجازه نوعا من التأخر بسبب الكثير من التعقيدات، ويرتبط ولوج هذه البوابة الانخراط الطوعي، وعليه يتعين على المكلفين بالضريبة الراغبين في الاستفادة من هذه الخدمات عبر الأنترنيت أن يقدموا طلبات انخراط في البوابة لدى مراكز الضرائب التابعين لهم، وبعدها يسلم لهم رمز سري، وسخرة المديرية العامة للضرائب عبر موقعها الرسمي دليل التصريح الالكتروني الذي يضمن جميع المعلومات والإجراءات حول مراحل إتمام هذا الإجراء، وتضع كذلك تحت تصرف المكلفين بالضرائب عنوان الكتروني من أجل الاستفسار حول أي سؤال يتعلق بإجراء الانخراط في بوابة **جبايتك** وبكيفيات التصريح عبر الأنترنيت.

وعليه أنهة المديرية العامة للضرائب إلى علم المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب و المنخرطين في قاعدة النظام المعلوماتي **جبايتك** أنه بإمكانهم من الآن فصاعدا اكتتاب تصريحاتهم الجبائية عبر الانترانت من خلال بوابة التصريح الالكتروني التي تعتبر فضاء خاص ومؤمن ويقدم للمكلفين بالضريبة مجموعة من الخدمات منها.

1. إجراء العمليات من المقر مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية.
2. الولوج إلى الإدارة الجبائية 24/24 سا خلال كامل أيام الأسبوع.
3. تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحينة مع التزاماته الجبائية.

4. الولوج إلى استماراته التصريحية المودعة والاطلاع عليها.
5. الدفع عن طريق الأنترنت لضرائبه ورسومه.
6. الاطلاع على دينه الجبائي الكلي.
7. طلب الشهادات الجبائية وطبعها.
8. تقديم طعون (طعون ولائية، تخفيض مشرروط وغيرها).
9. طلب امتيازات جبائية.

ويعد إنشاء نظام المعلوماتية للمديرية العامة للضرائب **جبايتك** خطوة هامة بالنسبة للإدارة الجبائية، فنجد إنشاءه هو من الأهمية بمكان وقد تم تحقيقة بفضل تعزيز القاعدة التكنولوجية وترقية الخدمات عن بعد وتحسين ظروف المؤسسات وتعزيز التحضر الجبائي، وقد تم أولا اقتراح خدمات بوابة جبايتك على المؤسسات التابعة لمركز الضرائب الجزائر شرق موقع نموذجي طوعيا سنة 2018 سيتم تعميمه تدريجيا ليشمل مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب الأخرى وكذا مديرية كبريات المؤسسات.

ونرى بأن التأخر في تطبيق وإلزام جميع المكلفين بالضريبة بالتصريح الجبائي الالكتروني سيساهم في تأخير المردود من وراء تبني النظام المعلوماتي الجبائي لفترة طويلة بعض الشيء، رغم إنتهاء المديرية العامة للضرائب من وضع النظام الجبائي الالكتروني وجاهزيته، وما نراه في هذا الباب هو أنه يجب أن نقول بأن تعميم تطبيق النظام الجبائي الالكتروني يتطلب تضافر جهود جميع المستويات الإدارية وليس المديرية العامة للضرائب فقط، وهو ما نراه مثلا من جهود تبذله وزارة التجارة من خلال إلزامية الحصول على السجل التجاري الالكتروني لجميع المكلفين بالضريبة وغيرها من الإصلاحات على المستوى الوطني في هذا الباب من أجل الوصول إلى الجاهزية التامة لفرض وإلزامية التصريح الجبائي الالكتروني لمخرجات نظام المعلومات المحاسبية لجميع المكلفين بالضريبة على المستوي الوطني.

المطلب الثالث: الإطار القانوني الذي ينظم عملية نشر مخرجات نظام المعلومات المحاسبية بالجزائر.

في هذا المطلب نتطرق إلى الإطار القانوني الذي ينظم عملية نشر الكشوف المالية بما فيه كيفية الإيداع القانوني للكشوف المالية والهدف منه والمؤسسات المعنية بإيداع الكشوف المالية والقوائم الواجب توفرها ووصولا إلى الجهات المختصة بمسك الكشوف المالية وأجال إيداعها. [1]

أولا: كيفية الإيداع القانوني للكشوف المالية والهدف منه: ونوضح ذلك من خلال ما يلي.

طبقا للمادة 12 من القانون رقم 04/08 المؤرخ في 14 أوت 2004 يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية يقصد بالإشهار القانوني الإجباري بالنسبة للأشخاص الاعتبارين هو اطلاع الغير، هيئات مالي وإدارية ومتعاملين اقتصاديين تجار (بمضمون الحسابات الاجتماعية والتي يمكن من خلالها الحصول على صورة حقيقة للصحة المالية للشركات التجارية).

وطبقا لأحكام القانون التجاري لاسيما المادة 717 الفقرة 01 " فإن الحسابات الاجتماعية عبارة عن سلسلة من 3 جداول محاسبية وهي جدول النتائج وجدول الأصول وجدول الخصوم" ، الحسابات المذكورة أنفا تبين من خلال المعطيات التي تحتويها بالإضافة إلى محضر الجمعية العامة الذي تفصل فيه حسابات السنة المالية المعبرة عن الوضعية المالية الحقيقة للشركات التجارية.

حيث أن إيداع الحسابات الاجتماعية يكون على مستوي المركز الوطني للسجل التجاري ويدخل في إطار الاشهارات القانونية الإجبارية وذلك طبقا للمادة 717 الفقرة 03 " تودع حسابات الشركة المذكورة في المقطع الأول في المركز الوطني للسجل التجاري خلال الشهر الذي يلي مصادقة الجمعية العامة عليها ويعد الإيداع بمثابة إشهارها".

ويجب إيداع الحسابات الاجتماعية كل سنة طبقا للمادة 676 من القانون التجاري التي تنص على " تجتمع الجمعية العامة العادية مرة على الأقل في السنة خلال الستة أشهر التي تلي قفل السنة المالية و يمدد هذا الأجل بناء على طلب مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالة بأمر من الجهة القضائية المختصة التي تبت في ذلك بناء على عريضة.

ويمكن حصر أهداف الإيداع القانوني للكشوف المالية في النقاط التالية.

1. عرض الكشوف المالية للمستثمرين بصورة خالية من التضليل.
2. سرد كل المعلومات التي تجب أن تتضمنها الكشوف المالية للمؤسسة بشكل يفيد مستخدميها.
3. توفير معلومات لمساعدة المستثمرين لتقييم المخاطر المحتملة.
4. تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي المعلومات المالية بإجراء المقارنات بين السنوات.
5. تقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية والحالية.

[1] **للاطلاع أكثر راجع:** الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التجارة، **ميثاق إيداع الحسابات الاجتماعية**، الجزائر،2011.

6. مساعدة المستثمرين في تقييم العائد على استثماراتهم.

ثانيا: الجهات المعنية بإيداع الكشوف المالية والقوائم الواجب توفرها: ونوضح ذلك من خلال مايلي.

1. الجهات المعنية بإيداع الكشوف المالية: كل شركات الأشخاص والأموال الاعتبارين ملزمة بنشر حساباتها الاجتماعية عند نهاية كل سنة مالية ويخص الأمر.

أ. الشركات ذات الأسهم.

ب. المؤسسات ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة.

ت. شركات التضامن.

ث. شركات ذات التوصية البسيطة.

2. الكشوف المالية المطلوب تقديمها: الكشوف المالية المطلوب تقديمها بالنسبة للشركات التجارية فإنها ملازمة بتقديم ما يلي.

أ. نسخة واحدة 01 من جدول أصول الميزانية باللغة الوطنية وترجمتها باللغة الفرنسية.

ب. نسخة واحدة 01 من جدول خصوم الميزانية باللغة العربية وترجمتها بالغة الفرنسية.

ت. نسخة واحدة 01 من جدول النتائج باللغة العربية وترجمتها باللغة الفرنسية.

ث. محضر الجمعية العامة الذي تفصل في الحسابات الاجتماعية موقع من طرف الشركاء أو الممثلين القانونين للشركة (ويتضمن عبارة المصادقة أو الموافقة على الحسابات) نسخة بالغة العربية ونسخة باللغة الفرنسية.

ملاحظة: يتم إعداد الكشوف المالية وفق النظام المحاسبي المالي، ونشير إلى أن محضر الجمعية العامة المذكور أعلاه يتضمن كل المعلومات الخاصة بتسمية الشركة عنوانها الكامل ورقم سجلها التجاري ويجب أن تتضمن الجداول المحاسبية المذكورة أعلاه ختم الشركة أو الهيئة المحاسبية المختصة.

ثالثا:الجهات المختصة بمسك الكشوف المالية وأجال إيداعها: ونوضح ذلك وفق التالي.

1. الجهات المخول لها مسك الكشوف المالية: على كل شركة إيداع حساباتها الاجتماعية حسب مكان تواجدها على مستوي الفروع المحلية للمركز الوطني للسجل التجاري المتواجدة على مستوي 48 ولاية.

2. أجال إيداع الكشوف المالية: بالنسبة للشركات التجارية طبقا لأحكام القانون التجاري يتم إيداع الحسابات الاجتماعية في أجل شهر واحد01 بعد تاريخ انعقاد الجمعية العامة التي تفصل في الحسابات الاجتماعية للسنة المالية المعتبرة المادة 717 الفقرة 03 من القانون التجاري، كما يجب أن يعقد اجتماع الجمعية العامة التي تفصل في الحسابات الاجتماعية خلال الفترة التي تمتد من الفاتح جانفي من السنة التي تلي قفل السنة المالية المعنية وذلك إلى غاية 30 من جوان من نفس السنة يبقي تاريخ 30 من جوان أخر أجل لانعقاد الجمعية أيضا من الضروري الأخذ بالحسبان

أن الشركات مقيدة بشهر واحد انطلاقا من تاريخ انعقاد الجمعية العامة للقيام بالإيداع على مستوي المركز الوطني للسجل التجاري، وللعلم فإنه بالإمكان تمديد أجل انعقاد الجمعية العامة بالنسبة للشركات التجارية بموجب أمر صادر عن المحكمة المختصة إقليما المادة 676 من القانون التجاري،

ملاحظة: الكشوف المالية يتول نشرها المركز الوطني للسجل التجاري في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية للحسابات الاجتماعية في العدد الذي يلي تاريخ إيداع تلك الكشوف.

وبناء على ما سبق يمكن الوقوف على بعض النقاط التي من شأنها أن تقودنا إلى عدم الاهتمام بنظام المعلومات المحاسبية في بعض جوانبه أثناء قيام المؤسسة الاقتصادية بعملية نشر كشوفها المالية وما هي الطرق الكفيلة برد الاعتبار لهذا النظام ومنها ما يلي.

1. المؤسسات التجارية في الجزائر تفصح عن قائمة الميزانية وقائمة حسابات النتائج ومحضر الجمعية العامة فقط وهذا ما ينعكس بالسلب على قراءة تلك الكشوف وصورة المؤسسة ككل ويؤدي ذلك إلى عدم الاهتمام بمخرجات نظام المعلومات المحاسبية الأخرى.
2. العمل على زيادة مستوي الإفصاح المحاسبي بالنسبة للمؤسسات التجارية وذلك بمراجعة التشريع القائم وإدراج الكشوف المالية الأخرى في عملية النشر وإتاحتها لجميع الأطراف ذات المصالح، لإعطاء صورة صادقة عن وضعية المؤسسة.
3. العمل علي توفير معلومات أكثر عن وضعية المؤسسة في قرار الجمعية العامة، بدلا من معالجة تخصيص النتيجة فقط والاحتفاظ بالتفصيلات الأخرى، وينتج ذلك نتيجة تجنب تكاليف تسجيل المحضر وذلك بتقليص عدد أسطر محضر الجمعية العامة وتقليص محتواه مما يفقده أهميته.
4. العمل للوصول إلى الإفصاح الالكتروني أو الآلي لمخرجات نظام المعلومات المحاسبية لما له من أهمية كبيرة لأنه يعكس الجهود المبذولة من طرف المؤسسات الاقتصادية في تطبيق البرمجيات المحاسبية ومدى كفاءتها وفعاليتها في هذا الجانب بدل من الاعتماد على الإفصاح ونشر الكشوف المالية في نسخها الورقية.
5. العمل على تفعيل بورصة الجزائر وجعل عملية الإفصاح في الجزائر مطابقة لما جاءت به المعايير المحاسبية الدولية.

وفي نهاية حديثنا عن عملية نشر الكشوف المالية لا يسعنا إلا أن نوضح النقطة التالية وهي أن الجهات المسؤولة عن وضع معايير وطرق الإفصاح تختلف بإختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المتبني بكل دولة، فالدول التي تتبع المدخل القانوني للتنظيم المحاسبي مثل الجزائر تعتبر خطة المحاسبة الوطنية لديها المصدر الأساسي لوضع معايير وطرق الإفصاح، وهي تدار بواسطة قوانين وتشريعات الحكومة، في حين الدول التي تتبع مدخل التنظيم الذاتي فتلعب بها المنظمات المهنية وهيئات تبادل الأوراق المالية دورا مهما في تحديد طرق ودرجة الإفصاح ومعاييره.

المطلب الرابع: واقع نظام المعلومات المحاسبية بمؤسسة التسيير السياحي بسكرة (E.G.T.B). عند زيارتنا الميدانية لمؤسسة التسيير السياحي بسكرة (E.G.T.B) وجدنا أن المؤسسة لديها نظام معلومات محاسبية يسمي (PC COMPTA) تتعامل به ويتعامل به جميع الإطارات ومستخدمين هذه المؤسسة وفروعها وهو برنامج موحد بينهم، حيث يقوم هذا النظام بتسهيل ودقة وسرعة العمليات التي يقوم به مستخدمي هذا البرنامج، وكذلك يقوم بربط الملفات على مستوى أقسام كل المؤسسة كل حسب وظيفته، وتعتمد عليه المؤسسة في إخراج قوائمها المالية، وفي ما يلي سنحاول التطرق إلى النظام وصانعه وصولا إلى كيفية تطبيقه في المؤسسة محل الدراسة.

أولا: نظام المعلومات المحاسبية المستخدم من طرف المؤسسة وصانعه. مؤسسة **(Sarl DLG)** *هي مؤسسة وطنية تقع بالجزائر ومقرها بومرداس مختصة بصناعة مجموعة من الأنظمة المعلوماتية والمحاسبية التي تستخدم سواء في مسك المحاسبة أو تسيير مختلف أنشطة المؤسسة حيث بدأت المؤسسة في صناعة الأنظمة المعلوماتية وتسويقها محليا بداية من سنة 2009 إي بعدا تبني الجزائر نهج الإصلاح المحاسبي والمسك الآلي للمحاسبة سنة 2009 ودخولها ميدان المعلوماتية، كانت المؤسسة ولا تزال الرائد المحلي في صناعة هذه الأنظمة المحاسبية، وتقوم مؤسسة (DLG) بإنتاج مجموعة من الأنظمة محلية الصنع وهي كتالي.

1. **PC COMPTA: Windows Comptabilité Générale / Analytique.**
2. **PC PAIE: logiciel de paie.**
3. **PC STOCK: Gestion Stocks et Commerciale.**
4. **PC PATRI: Gestion de l'Inventaire et du Patrimoine.**

وبإعتبار أن مؤسسة التسيير السياحي بسكرة (E.G.T.B) تستخدم نظام المعلومات المحاسبية (PC COMPTA) المنتج من طرف (DLG) سنحاول التطرق إلى (PC COMPTA) بشي من التفصيل وذلك بتعريفه وذكر خصائصه قبل التطرق إلى كيفية تشغيله من طرف مؤسسة التسيير السياحي بسكرة (E.G.T.B).

برنامج (PC COMPTA) هو برنامج صنع جزائري تستعمله العديد من المؤسسات ومكاتب المحاسبين المعتمدين في الجزائر ويستخدم لمسك المحاسبة العامة وهو مساعد تحليلي وميزاني يحتوي على إدارة الأصول وهو متعدد الملفات والممارسات وحجم المعطيات فيه غير محدود إلا بحجم القرص الصلب المثبت عليه ويعني هذا أنه لا يحتوي على قاعدة بيانات إذ يخزن كل الملفات على مستوى الجهاز المثبت عليه حيث يتطلب تشغيله كومبيوتر يعمل على نظام تشغيل ونداوز وطباعة تستعمل لطباعة مختلف المخرجات.

* **(DLG) : DEVELOPPEMENT LOGICIELS DE GESTION.**

ويتميز البرنامج المحاسبي (PC COMPTA) بالخصائص التالية.

1. **اليوميات:** تتميز اليوميات بما يلي.

أ. عدد اليوميات غير محدود.

ب. معد على 14 رقم.

ت. معدد على 30 حرف أبجدي.

ث. ويحوي على يوميات تتعلق بالمشتريات والمبيعات والخزينة الخ، يأخذ بعين الاعتبار طبيعة الحسابات لي يموقع كل حساب حسب طبيعته بطريقة محاسبية صحيحة.

2. **الحسابات:** وتتميز بما يلي.

أ. يعد وفق مخطط عام للحسابات ويصدر به، يمكن للمؤسسة دمج ملفاتها السابقة قبل تطبيقها عليه ليأخذ كل حساب موقعه، ويعطي إمكانية الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي.

ب. يأخذ بعين الحساب الأرصدة السابقة لجميع الحسابات عند بداية كل دورة محاسبية بما يحافظ على توازن الميزانية.

ت. يسمح بتقسيم الحسابات الرئيسية إلى حسابات فرعية أكثر تفصيل لتبرير كل العمليات.

ث. يساعد في الوصول إلى الاختصارات التي تتعلق بالحسابات الرئيسية لتسريع وتسهيل وتبسيط العمل حيث بمجرد كتابة الرقم الأول للمجموعة يظهر لنا جميع التفصيلات والفروع المتعلقة بها لاختيار الحساب المناسب.

ج. يسمح بحفظ جميع تفاصيل الاتصال الكاملة بالعملاء أو الموردين والمستخدمين أو أي متعامل أخر كالعنوان، الرقم الضريبي، رقم النشاط، الهاتف ويسمح للمستخدم بالفرز أو البحث لحساب معين عن طريق الرمز أو العنوان.

ح. يمكن فتح البرنامج والعمل عليه من مختلف الأجهزة المثبت عليها.

3. **الاستثمارات:** وتتميز بما يلي.

عند تسجيل أي استثمار قامت بإقتنائه المؤسسة يعطي لنا النظام إمكانية تسجيل جميع المعلومات المتعلقة به مثل رقم حساب الاستثمار ورقم جرده، وقيمته الأصلية وتاريخ حيازته وتاريخ دخوله النشاط وطريقة تقييمه واهتلاكه وإعادة تقييمه وفروق إعادة تقييمه، ويسمح لنا النظام بمتابعة الإستثمارات بعد إدخال جميع المعلومات الخاصة بها بصفة آلية إلى غاية التنازل عنه.

4. **التسجيلات المحاسبية:** وتتميز بما يلي.

أ. التسجيلات المحاسبية في اليومية غير محدودة الكم والعدد بل يمكن ترتيبها شهريا لتسهيل العمل فقط في أخر الدورة.

ب. يمكنك تصحيح التسجيلات المحاسبية في اليومية من خلال ثلاث طرق وهي أولا العودة إلى الكتابة وتعديلها بالتبريرات، وثانيا عن طريق إدخال مقدار سلبي أو إستخدام طريقة المتمم الصفري.

ت. يقوم النظام بنقل تسجيلات بداية الدورة أرصدة بداية الدورة إنطلاقا من الأرصدة المقفلة من الدورة السابقة بصفة منفصلة كل حساب على حدى مما يسمح للمستخدمين من تحليل الأرصدة بدلا من إدخال رصيد واحد يضم جميع الحسابات.

ث. يمكن أن يصل مبلغ الكتابة إلى 99،999،999،999،99 DA، ويجب ألا يتجاوز المبلغ التراكمي لجميع حركات العملية القيمة 9.999.999.999.999.999.999 DA.

5. الوظائف التي يوفرها النظام أثناء التسجيلات المحاسبية. ويوفر ما يلي

أ. القدرة على التسجيل التلقائي للعمليات المحاسبية في الحسابات واليومية انطلاقا من مساعد تلقائي للحسابات يقوم بنقل جميع العمليات إلى الحسابات الخاصة بها أثناء إدخال البيانات.

ب. أرصدة اليوميات ودفتر الأستاذ العام، وغيرها من الدفاتر المحاسبية تكون تسجيلات فيها مكتملات بمجرد إدخال البيانات والقيام بالتسجيل المحاسبي أي هناك مساعد تلقائي يقوم بالعمليات ونقل الأرصدة آليا داخل النظام.

ت. بمجرد تسجيل عملية إقتناء أي استثمار يقوم النظام بفتح ملف آليا خاص بذلك الاستثمار للمتابعة مع نقل كل المعلومات المتعلقة بالاستثمار إلى الملف.

ث. الإنشاء التلقائي للورقة التي تحتوي على المستحقات التي تدفع الحسابات المدينة والحسابات المستحقة القبض بواسطة الحسابات 40 و50 و588.

ج. التسجيل التلقائي للأقساط السنوية للاهتلاك في الحسابات الخاصة بها في الحالة العادية.

ح. إمكانية إستيراد وإدخال للنظام التسجيلات المحاسبية التي تم إنشاؤها بواسطة برامج أخرى مثل كشوف المرتبات، المبيعات ،المخزونات الخ.

خ. الإدخال الموازي يمكنك نسخ / لصق الإدخالات بين المجلدات.

د. يمكن إدخال العمليات يدوية أو آليا المتعلقة بالزبائن أو الموردين.

ذ. عند القيام بالتحضير للتسوية البنكية يمكن من خلال النظام إظهار جميع العمليات المتعلقة بالبنك.

6. الإصدارات: وتتميز بما يلي.

أ. جميع الإصدارات تكون متاحة خلال السنة المالية ويمكن الاطلاع عليها في أي وقت بالطباعة أو القراءة من الشاشة.

ب. يعطي النظام إمكانية التوضيح من خلال الرسوم البيانية التحليلية للحسابات والميزانية.

ت. يعطي النظام إمكانية طلب اليوميات المركزية العادية أو العامة للحسابات.

ث. يعطي النظام إمكانية القيام بالمقاربات ببين الحسابات بصفة عامة أو بصفة فردية.

ج. يعطي النظام إمكانية القيام بالمقاربات والتسويات البنكية.

ح. إمكانية الطباعة المباشرة على الأوراق المطبوعة مسبقا المقدمة من قبل السلطات الضريبية.

7. توحيد السجلات المحاسبية: وتتميز بما يلي.

أ. يعطي النظام إمكانية إصدار قائمة الدخل والميزانية في نموذج شكلي يضم كل الوحدات قبل نهاية الدورة.

ب. يعطي النظام إمكانية دمج عدد غير محدد من السجلات المحاسبية مع بعضها البعض لتكون قابلة للاستخدام في شكل المناسب.

ت. يعطي النظام إمكانية معرفة الرصيد الضريبي لجميع الوحدات بناء على التوحيد في اليوميات والتسجيلات.

ث. إضافة لإمكانيات التحليل التي يوفرها النظام يمكنك بسهولة إجراء عمليات التسويات بين الوحدات.

8. إغلاق التمرين: أي ختام الدورة المحاسبية وتتميز بما يلي.

أ. يمكنك بدء تمرين جديد، دون الاضطرار إلى إنهاء التمرين القديم.

ب. إنشاء مجلد جديد، ونقل مخطط الحسابات من المجلد القديم.

ت. العمل بالتوازي على كلا المجلدين.

ث. بمجرد إكتمال التمرين القديم، ينقل تلقائيا أرصدة الحسابات إلى السنة الجديدة.

9. أمن البيانات: وتتميز بما يلي.

أ. التحكم في الوصول إلى البرنامج.

ب. التحكم في الوصول إلى البرنامج يديره المشرف على البرنامج.

ت. يمكن وضع جدول المستخدمين لهذا البرنامج يحدد حقوق الوصول للملفات لكل مستخدم.

ث. كما يمكن تحديد حقوق المستخدمين من له حق الاطلاع على الحسابات فقط ومن له حق التسجيل المحاسبي فقط ومن له حق إنشاء الحسابات واليوميات والتسجيل ومن له حق توحيد الحسابات كل حسب صلاحياته المعد وفقها البرنامج.

ج. إعطاء كلمة مرور(كلمة السر) وإسم المستخدم لكل متعامل.

10.حفظ البيانات: وتتميز بما يلي.

أ. يعطي النظام إمكانية حماية البيانات من جميع الأخطار بالحفظ التلقائي على القرص الصلب للجهاز المثبت عليه.

ب. يعطي كذلك البرنامج إمكانية حفظ البيانات على وسائط خارجية.

11.شبكة البرنامج. وتتميز بما يلي.

أ. يعمل البرنامج على حفظ العمل الآلي على مستوى الأجهزة الموصلة بالبرنامج مع بعضها البعض ويمكن بداية عمل في جهاز ما بناء على العمل المنتهي في الجهاز الأخر.

ب. إمكانية إدارة 9 طابعات متصلة بالشبكة.

ثانيا: واقع المؤسسة في تطبيق نظام المعلومات المحاسبية. مؤسسة التسيير السياحي بسكرة إنتقلت من النظام المحاسبي اليدوي إلى نظام المعلومات المحاسبي الآلي سنة 2010 وبهذا تكون المؤسسة إستجابة للتشريع الجزائري الذي ينص على استعمال الأنظمة الآلية في مسك المحاسبة الصادر سنة 2009، ذاك التشريع الذي كان وليد الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، وتحصلت المؤسسة على نظام المعلومات المحاسبية (pc compta) من طرف مؤسسة (DLG) التي تعتبر الرائد في الجزائر في تصنيع الأنظمة حيث تحصلت المؤسسة على النسخة المحاسبية فقط على غرار الأنظمة المعلوماتية الأخرى التي توفرها مؤسسة (DLG) ومنذ سنة 2010 والمؤسسة تقوم بالتحديث الدوري للبرنامج من المؤسسة الصانعة وواكبت جميع إصدارات البرنامج ونسخه وهذا ما يدل على أن المؤسسة تواكب التكنولوجيا وبالحديث عن تطبيق البرنامج نجد أن لمؤسسة التسيير السياحي 6 فروع بالإضافة إلى المديرية والمديرية العامة حيث أن كل فرع يستخدم النظام بشكل فردي وفي نهاية السنة تقوم المديرية بتجميع الميزانيات المعدة وفق النظام وإخراج الميزانية المجمعة وفي ما يلي سنحاول شرح الدورة المحاسبية للمؤسسة من بداية تشغيل النظام إلى غاية الوصول إلى مخرجاته وذلك كما يلي.

1. وكمرحلة أولى تقوم المؤسسة فور حيازة البرنامج وتثبته على الجهاز المستخدم وبعد تشغيله وفتح ملف محاسبي للمؤسسة بتسجيل جميع المعلومات الخاصة بها كما نص عليه قانون 2009 ووافقه فيه هذا النظام المعلوماتي المستخدم من إسم المؤسسة وعنوانها ورأسمالها ورقم تعريفها الجبائي وجميع المعلومات الأساسية التي تظهر في رأس كل وثيقة يصدرها البرنامج، وتقوم المؤسسة بتجديد هذه العملية عند بداية كل دورة محاسبية ويمكننا الإستعانة بالشكل التالي في الصفحة الموالية لتوضيح هذه المرحلة.

الشكل رقم (03-22): يوضح نافذة إدخال معلومات المؤسسة في البرنامج.

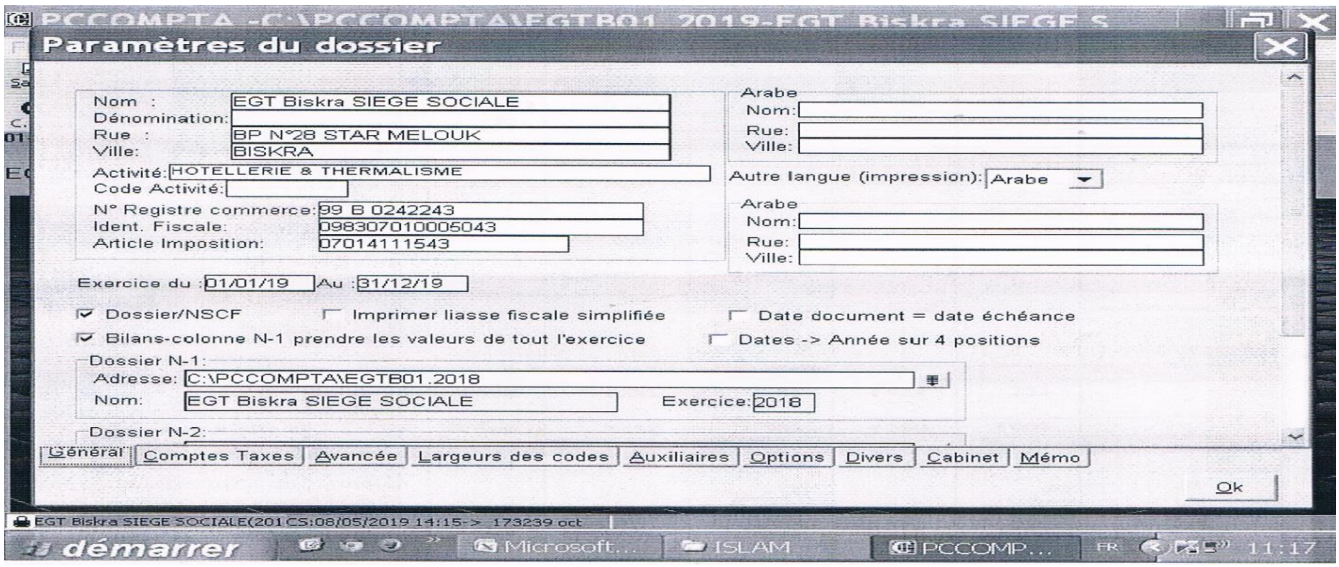

المصدر: اعتماد على مخرجات البرنامج.

2. وكمرحلة ثانية تقوم المؤسسة بإنشاء ملفات مساعدة خاصة بكل وحدة تابعة للمؤسسة بغية تسهيل ومراقبة العمل حيث تقوم المؤسسة بإعطاء نسخ من البرنامج للفروع على وسائط حفظ بغية تثبيتها لدى الفروع حيث بعد تثبيت البرنامج لدى الفرع يتم تشغيله للقيام بعمله ويشرف على هذه العملية إطارات البرمجة والمحاسبين، ويكمن توضيح ذلك وفق الشكل التالي.

الشكل رقم (03-23): يوضح نافذة إنشاء ملفات مساعدة لفروع المؤسسة.

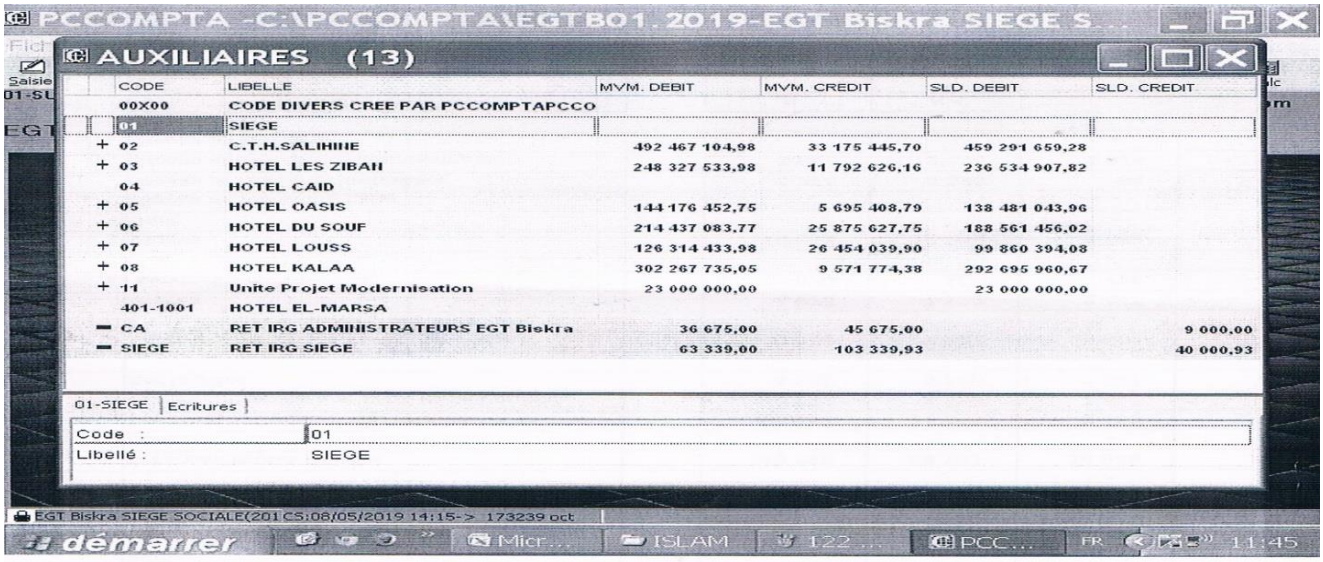

المصدر: اعتماد على مخرجات البرنامج.

3. وكمرحلة ثالثة تقوم المؤسسة وجميع فروعها بتسجيل العمليات المحاسبية التي تقوم بها خلال الدورة في اليوميات المعدة وفق حاجة المؤسسة ويمكن توضيح عدد اليوميات المستعملة وتقسيماتها من خلال الشكل التالي.

الشكل رقم (03-24): يوضح نافذة إنشاء يوميات خاصة بنشاط المؤسسة.

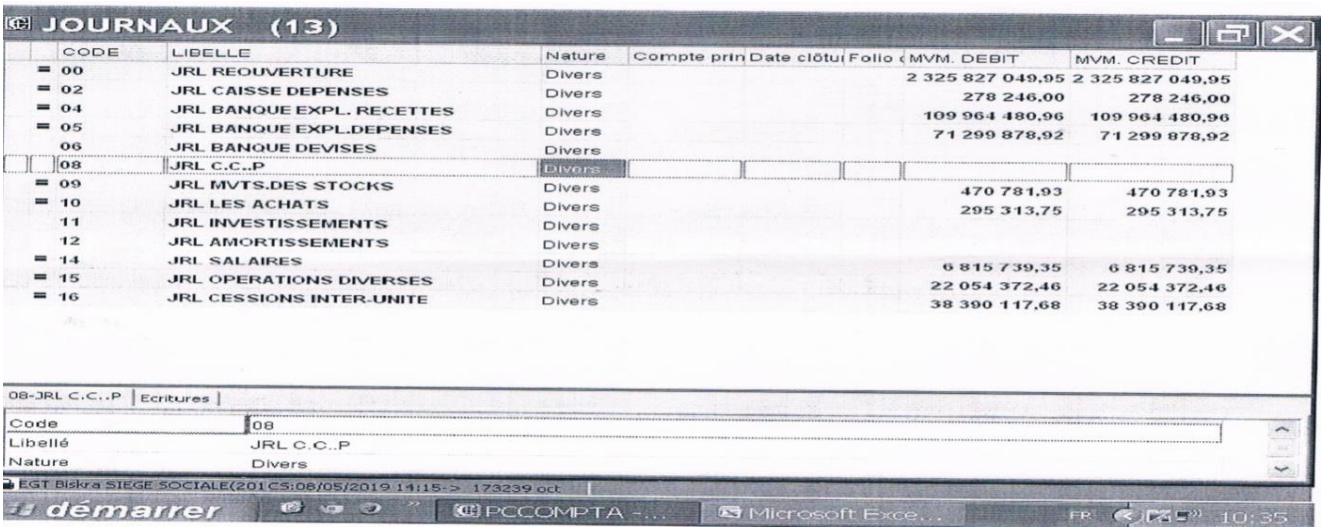

المصدر: اعتماد على مخرجات البرنامج.

4. وكمرحلة رابعة يتم نقل جميع الحسابات في نهاية السنة لجميع الفروع على وسائط تخزين للمديرية من أجل المصادقة على الحسابات الخاصة بتلك الدورة لكل فرع وبعد المصادقة على الحسابات يتم إدخال جميع المعلومات المحاسبية الخاصة بالفروع لنظام المعلومات المحاسبية للمجمع من أجل إعداد القوائم المالية المجمعة للمؤسسة، ويكمن توضيح ذلك وفق الشكل التالي.

الشكل رقم (03-25): يوضح نافذة توحيد النتائج المحاسبية لكل فروع المؤسسة.

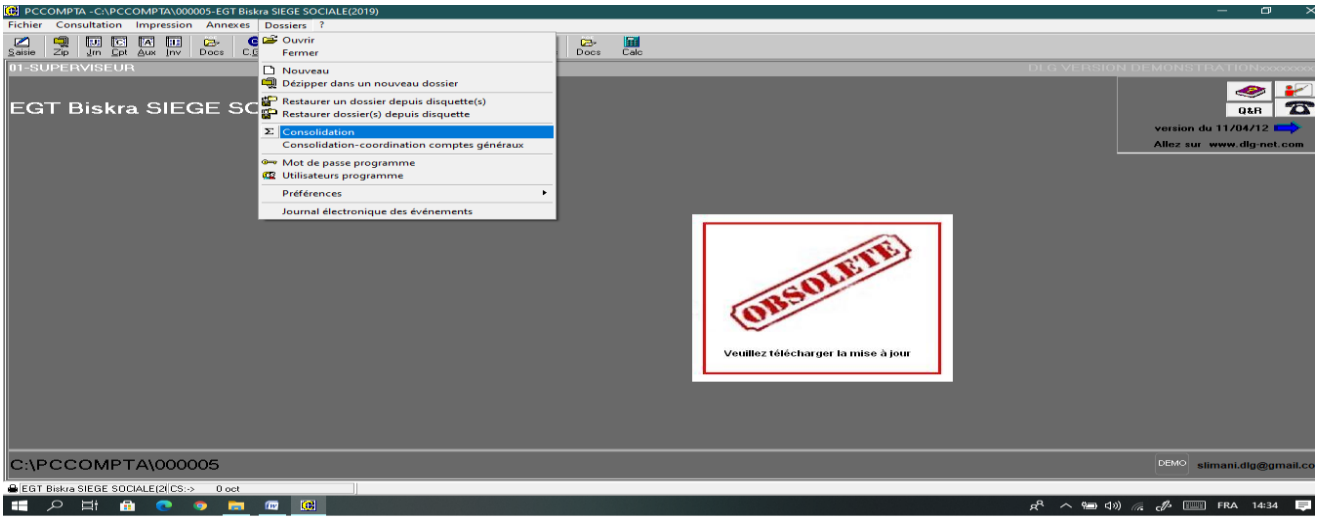

المصدر: اعتماد على مخرجات البرنامج.

5. وكمرحلة أخيرة تكون مخرجات نظام المعلومات المحاسبية الخاص بالمؤسسة والمتمثلة في القوائم المالية المنصوص عليها من خلال النظام المحاسبي المالي قابلة للطباعة والسحب هي ومجموعة من المخرجات الأخرى، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكلين التاليين.

الشكل رقم (03-26): يوضح نافذة مختلف مخرجات نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة التي يمكن طابعتها.

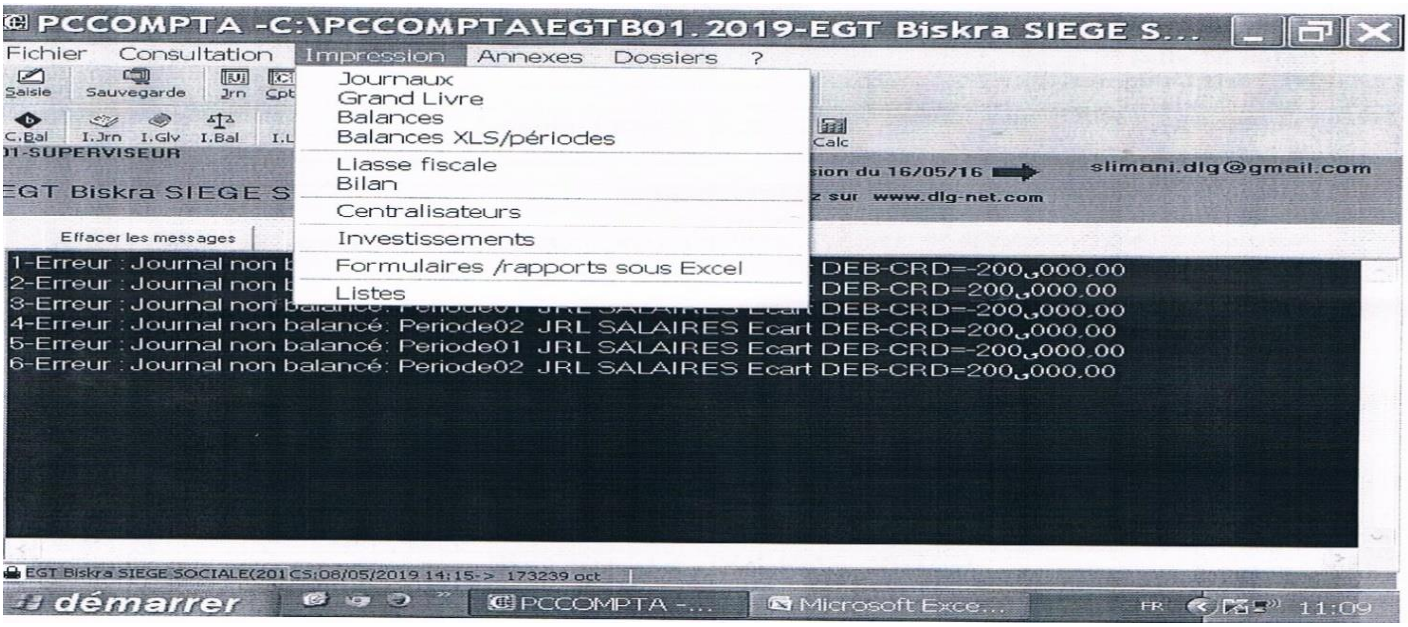

المصدر: اعتماد على مخرجات البرنامج.

الشكل رقم (03-27): يوضح نافذة مخرجات نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة التي نص عليها (SCF).

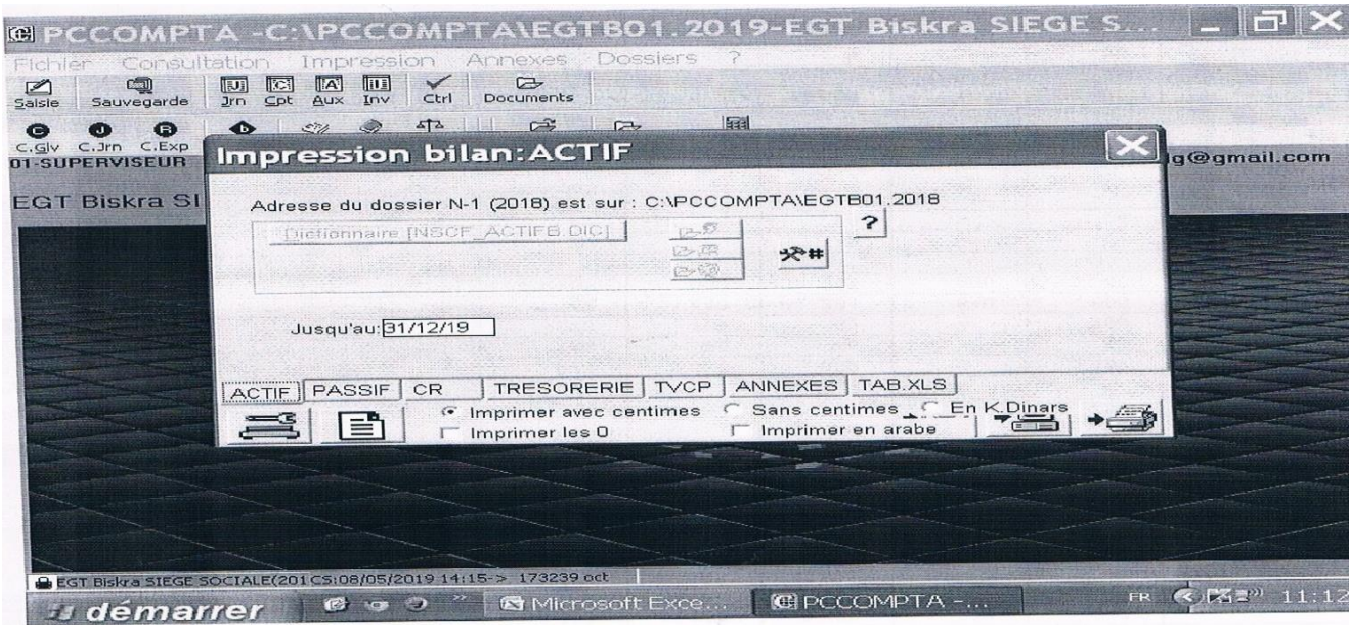

المصدر: اعتماد على مخرجات البرنامج.

وبعد زيارتنا الميدانية لمؤسسة التسيير السياحي بسكرة وإطلاعنا على نظام معلوماتها المحاسبية وشرحه نجد أن هناك مجموعة من الايجابية في المؤسسة هذه الايجابيات ظهرت كنتيجة لاستخدام المؤسسة لنظام معلومات محاسبية وهو ما يقود المؤسسة إلى ضبط العمل المحاسبي من جميع جوانبه سواء المادية أو المعنوية أي ما تعلق بالوقت والجهد والتكاليف وتسهيل الأعمال هذا كله لا يمنع من وجود سلبيات لوحظت من طرفنا حول تطبيق المؤسسة لنظام معلوماتها المحاسبية في حد ذاته أو في ما يتعلق بالنظام ككل ويمكن إجمال الايجابيات والسلبيات في النقاط التالية.

أولا: الايجابيات. هناك العديد من الايجابيات نذكر منها ما يلي.

1. تقليل الوقت والجهد والتكاليف في الأعمال المحاسبية سواء في إجراء العمليات ومتابعتها أو التسجيلات وإستخراج التقارير هذا كله نتيجة إستخدام نظام معلومات لمسك المحاسبة.
2. تنظيم العمل والقدرة على الرقابة لجميع فروع المؤسسة.
3. إمكانية القيام بالمقارنات للفترات المحاسبية المختلفة.

ثانيا: السلبيات. وهناك العديد من السلبيات نستطيع إيجاز منها الأتي.

1. نرى أنه لا يوجد للمؤسسة شبكة خاصة بنظامها المعلوماتي حيث أنها تقوم بنقل جميع المعلومات المحاسبية من الفروع إلى المجمع ومن المجمع إلى الفروع بواسطة وسائط التخزين ثم إدراجها في النظام المعلوماتي المحاسبي الخاص بالمجمع أو الفرع وهذا ما يؤثر على عملية الرقابة المستمرة ويجعلها دورية فقط.
2. نظام المعلومات المحاسبية المطبق من طرف المؤسسة يتماشى أكثر مع المؤسسة الإنتاجية على عكس مؤسسة الدراسة الخدمية لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار النشاط الخدمي الذي التسجيل المحاسبي فيه يكون منذ بداية الخدمة مباشرة مثل كراء غرفة في نزل تابع للمؤسسة لا يسجل هذا القيد الخاص بالخدمة إلا بعد أن يأتي مسؤول مصلحة المحاسبة لذلك الفرع ليسجله في البرنامج على عكس البرامج المحاسبية التي تستجيب للأنشطة الخدمية وذلك بأن يكون تسجل العملية المحاسبية في مكاتب الاستقبال ثم يأتي بعد ذلك المحاسب ويصادق عليها فقط.

المبحث الثالث: دور مخرجات نظام المعلومات المحاسبية لمؤسسة التسيير السياحي بسكرة (E.G.T.B) في تطوير الأداء المالي لمؤسسة. تمثل القوائم المالية النتائج النهائي من تشغيل نظام المعلومات المحاسبية وعلى أساسها يتم اتخاذ أهم القرارات المتعلقة بنشاط المؤسسة، وإن الاعتماد على القوائم المالية في تقييم أداء المؤسسة وتشخيص وضعيتها المالية مازال معمولا به بفضل بروز معايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإقرار المالي التي طورت الكشوف المالية بما يتناسب مع المحيط الجديد، والتحليل المالي مازال معتمدا كوسيلة تسمح بالاستغلال الأمثل للقوائم المالية التي تعطينا تقريرا ماليا عن إنجازات مجلس إدارة المؤسسة، وعليه سنعتمد في حساب وتحليل المؤشرات المالية المستخلصة من القوائم المالية للمؤسسة على مبدأ المقارنة لنفس المؤسسة لأكثر من فترة لأنه الأقرب والأنسب لدراستنا هذه، وفي هذا الجانب نميز بين طريقتين للمقارنة وهما المقارنة بتثبيت سنة الأساس ومقارنة بقية السنوات اعتمادا عليها وذلك بالرجوع إلى سنة الأساس في كل مقارنة، أو جعل سنة الأساس متغيرة حسب سنة المقارنة وتعتمد على السنة التي تسبقها أي غير ثابت وهي طريقة توضح لنا التغير في القوائم المالية لمجموعة السنوات كسلاسلة بين عدد من السنوات وهي التي تعطي علاقة منطقية بين السنوات، حيث عند تثبيت سنة واحدة نجد أن التغير يكون ذا فرق بين السنوات أما لما تكون التغيرات متسلسلة تكون أكثر موضوعية وتدريجا وهو ما يعطينا مؤشر أوضح في التحليل.

المطلب الأول: عرض قائمة الميزانية للفترة 2018/2015 ودراسة مؤشراتها المالية. و تمثل الميزانية أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، والتي يمكن على أساسها اشتقاق مختلف المؤشرات المالية المساعدة على اتخاذ القرارات المالية، وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى عرض الميزانية الإجمالية لسنوات الدراسة بناء على الميزانيات الخاصة بكل سنة وذلك بغية الوصول إلى إعداد الميزانيات المختصرة ومن ثم دراستها من خلال مؤشراتها لنصل إلى الصورة الحقيقة لوضعية المؤسسة.

أولا: إعداد الميزانية المالية لسنوات الدراسة: في هذا الجزء سنقوم بإعداد الميزانية الإجمالية للميزانيات الخاصة بكل سنة في جدولين جدول يضمن مجموع الأصول لسنوات الدارسة وجدول يضمن مجموع الخصوم لسنوات الدراسة وذالك كما يلي.

1. جانب الأصول لميزانيات سنوات الدراسة موضح في الجدول التالي.

الجدول رقم (03-09): تطور قائمة الميزانية لجانب الأصول للفترة 2018/2015. (وحدة القياس د ج).

جانب الأصول				
اسم الحساب	2015	2016	2017	2018
أصول غير جارية				
تثبيتات معنوية	3390993.34	2287260.01	116250.03	0
شهرة المحل	3390993.34	2287260.01	116250.03	0
التثبيتات العينية	1362288836,37	1311791986,78	1494595736,18	1527246807,29
أراضي	598192368.80	598192368.80	598192368.80	598192368.80
مباني	381983108.53	358702125.00	442856689.98	422345692.01
تثبيتات عينية أخرى	342293792.34	305748992.86	229719773.09	212130707.37
تثبيتات ممنوح امتيازها	0	0	0	0
تثبيتات قيد الإنجاز	39819566.70	49148500.12	223826904.31	294578039.11
تثبيتات مالية	613218894,48	672023383,93	443175217,74	584284104,04
السندات الموضوعة موضع معادلة المؤسسات المشاركة	0	0	0	0
المساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة الملحقة	0	0	0	0
السندات الأخرى المثبتة	0	0	0	0
القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية	579892379.56	640156737.16	410156737.16	552156737.16
ضرائب مؤجلة على الأصول	33326514.92	31866646.77	33018480.58	32127366.88
مجموع الأصول غير الجارية	**1978898724.19**	**1986102630.72**	**1937887203.95**	**2111530911.33**
أصول جارية				
قيم الاستغلال	**30489476.91**	**33133518.06**	**35006517.24**	**27230350.34**
مخزونات و منتجات قيد الصنع	30489476.91	33133518.06	35006517.24	27230350.34
القيم القابلة للتحقيق	**160208768,03**	**147734283,44**	**468981387,95**	**446525142,28**
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة	0	0	0	0
الزبائن	144952697.70	117227147.86	120846626.13	89512658.62
المدينون الآخرون	13321372.37	28123621.89	333971968.40	337261289.59
الضرائب وما شابهها	1934697.96	2383513.69	14162793.42	19751194.07
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة	0	0	0	0
الموجودات و ما شابهها	0	0	0	**0**
استثمارات وأصول مالية أخرى جارية	0	0	0	0
خزينة الأصول	**252806914.44**	**253964372.54**	**366173108.43**	**229024415.08**
أموال الخزينة	252806914.44	253964372.54	366173108.43	229024415.08
مجموع الأصول الجارية	**443505159.38**	**434832174.04**	**870161013.62**	**702779907.70**
المجموع العام للأصول	**2422403883.57**	**2420934804.76**	**2808048217.57**	**2814310819.03**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم 12 و13 و14 و15.

2. جانب الخصوم لميزانيات سنوات الدراسة موضح في الجدول التالي.

الجدول رقم (03-10): تطور قائمة الميزانية لجانب الخصوم للفترة 2018/2015. (وحدة القياس د ج)

جانب الخصوم				
اسم الحساب	2015	2016	2017	2018
الأموال الدائمة				
الأموال الخاصة1	**2055170298.73**	**2059992080.80**	**2087667520.98**	**2017478940.60**
رأس المال الصادر	835400000.00	835400000.00	835400000.00	835400000.00
رأس مال غير مطلوب	0	0	0	0
علاوات واحتياطات- احتياطات مدمجة *	1059710562.23	1116620298.73	1146832080.80	1162131231.17
فارق إعادة التقييم	0	0	0	0
فارق المعادلة *	0	0	0	0
نتيجة صافية-نتيجة صافية حصة المجمع*	160059736.50	107971782.07	55299150.37	-30693236.90
رؤوس أموال خاصة أخرى- ترحيل من جديد	0	0	50136289.81	50640946.33
حصة الأقلية *	0	0	0	0
حصة الشركة المدمجة *	0	0	0	0
الخصوم غير الجارية 2	**242837287.73**	**245736016.32**	**597029494.30**	**613826930.08**
قروض وديون مالية	123706596.43	135905363.43	491099366.98	504158741.98
ضرائب (مؤجلة و مجمعة)	2184041.66	2973980.11	2480628.76	2179250.00
ديون أخرى غير جارية	0	0	0	0
المؤونات والمنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا	116946649.64	106856672.78	103449498.56	107488938.10
مجموع الأموال الدائمة 2+1	**2298007586,46**	**2305728097,12**	**2684697015,28**	**2631305870,68**
الخصوم الجارية				
موردون وحسابات ملحقة	36215166.21	39444851.98	36764112.02	95729436.70
ضرائب	37874854.93	32665722.28	27201147.50	34625474.81
ديون أخرى	50306275.97	43096133.38	59385942.77	52650036.84
خزينة الخصوم	0	0	0	0
مجموع الخصوم الجارية 3	**124396297.11**	**115206707.64**	**123351202.29**	**183004948.35**
المجموع عام للخصوم3+2+1	**2422403883.57**	**2420934804.76**	**2808048217.57**	**2814310819.03**

(*) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم 16 و17 و18 و19.

ثانيا: إعداد الميزانيات المالية المختصرة وتمثيلها بيانيا: من خلال هذا الجزء سنقوم بعرض الميزانيات المالية المختصرة خلال سنوات الدراسة الأربعة 2018/2015، حيث يجدر بنا أن نشير بأن الميزانية المختصرة هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المرتبة حسب مبدأ الاستحقاق للخصوم ومبدأ السيولة للأصول، ويراعي في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة وتستعمل هذه المجاميع في عملية التحليل المالي الذي يقودنا إلى تقييم الواقع الاقتصادي والمالي للمؤسسة إنطلاقا من الوثائق المحاسبية.

وتجدر بنا الإشارة أيضا إلى أن نورد الجدول التالي الذي يعتمد عليه في توضيح المصطلاحات.

جانب الأصول	جانب الخصوم
الأصول الثابتة = الأصول الغير جارية	الديون قصيرة الأجل = الخصوم الجارية ما عدى السحب على
الأصول المتداولة = الأصول الجارية	المكشوف= الالتزامات المتداولة
قيم جاهزة = خزية الأصول	السلفات المصرفية = خزينة الخصوم= السحب على المكشوف
قيم الاستغلال = مخزونات	الديون طويلة الأجل = الخصوم الغير جارية

من إعداد الطالب.

وبغية تسهيل قراءت الميزانية المالية للمؤسسة نتوجه إلى جبر وحدة القياس بمليون دينار جزائري، ومن أجل جعل معطيات الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة أكثر وضوح وسهولة نقوم بتمثيلها بيانيا بالاعتماد على طريقة الدوائر النسبية.

1. عرض الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2015 وتمثيلها البياني.

1.1 عرض الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2015.

الجدول رقم (03-11): الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2015 (الوحدة: مليون دج)

الاصول	المبالغ	النسبة %	الخصوم	المبالغ	النسبة
الأصول الثابة	1979	% 81.7	**الاموال الدائمة**	2298	%94.88
التثبيتات المعنوية	3	% 0.12	الأموال الخاصة	2055	% 84.84
التثبيات المادية	1363	% 56.27	ديون طويلة الاجل	243	% 10.03
التثبيتات المالية	613	% 25.3	**ديون قصيرة الأجل**	124	% 5.12
الاصول المتدولة	443	% 18.3			
قيم الاستغلال	30	% 1.23			
قيم قابلة للتحقيق	160	% 6.60			
قيم جاهزة	253	% 10.44			
مجموع الاصول	2422	% 100	مجموع الخصوم	2422	% 100

المصدر: من الميزانية المالية.

2.1 التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2015.

الشكل رقم (03-28): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2015.

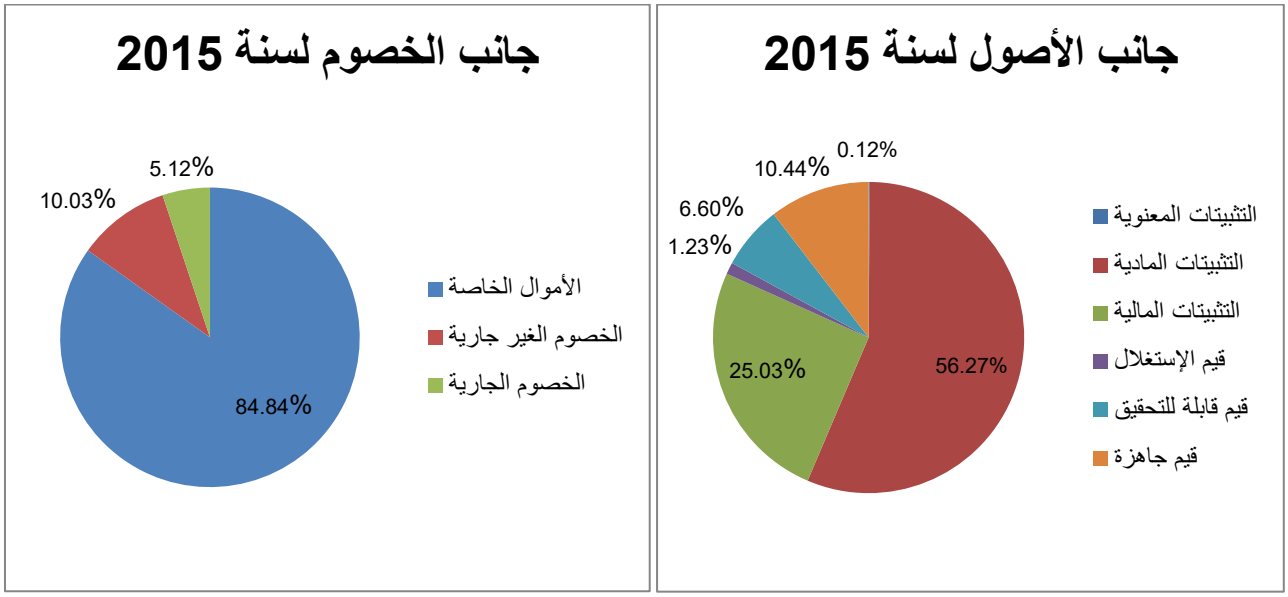

المصدر: من الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2015.

التعليق: من خلال الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2015 ومن خلال التمثيل البياني لها نلاحظ وبشكل عام أن أصول المؤسسة الغير الجارية تمثل نسبة 81.7 % من مجموع الأصول ونسبة أصولها الجارية تمثل 18.03 % من مجموع الأصول وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على أصولها غير الجارية، أما في ما يخص خصومها فإن نسبة أموالها الخاصة تمثل 84.84 % من مجموع الخصوم وهي تعتمد عليها في تمويل أصولها ونجد أن نسبة الديون طويلة الأجل تمثل 10.03% من مجموع الخصوم ونسبة الديون قصيرة الأجل تمثل 5.12 %من مجموع الخصوم.

2.عرض الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2016 وتمثيلها البياني.

1.2 عرض الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2016.

الجدول رقم (03-12): الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2016 (الوحدة: مليون دج)

الاصول	المبالغ	النسبة	الخصوم	المبالغ	النسبة
الأصول الثابتة	1986	% 82	**الاموال الدائمة**	2306	% 95.25
التثبيتات المعنوية	2	% 0.08	**الأموال الخاصة**	2060	% 85.09
التثبيات المادية	1312	% 54.19	**ديون طويلة الاجل**	246	% 10.16
التثبيتات المالية	672	% 27.75	**ديون قصيرة الأجل**	115	% 4.75
الاصول المتدولة	435	% 18			
قيم الاستغلال	33	% 1.4			
قيم قابلة للتحقيق	148	% 6.11			
قيم جاهزة	254	% 10.49			
مجموع الاصول	2421	% 100	**مجموع الخصوم**	2421	% 100

المصدر: من الميزانية المالية.

2.2 التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2016.

الشكل رقم (03-29): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2016.

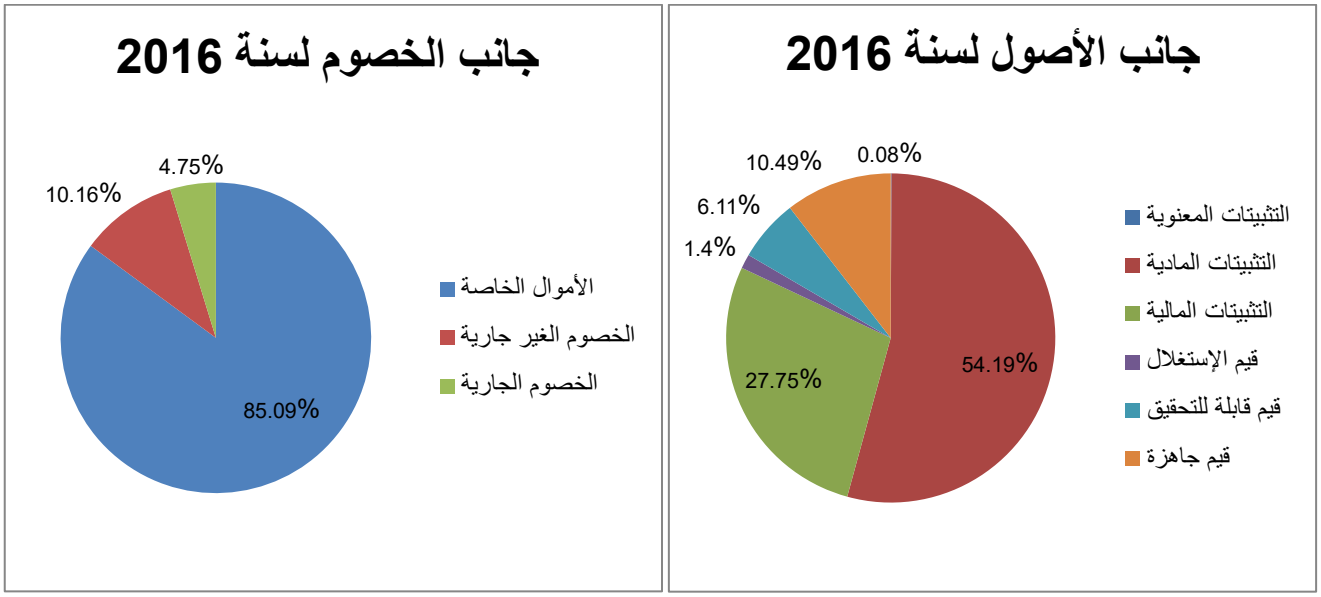

المصدر: من الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2016.

التعليق: من خلال الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2016 ومن خلال التمثيل البياني لها نلاحظ وبشكل عام أن إعتماد المؤسسة بشكل كبير يبقي دائما على أصولها غير الجارية حيث تمثل 82 % من مجموع الأصول، وقيمة الأصول الغير جارية سجلت هذه السنة زيادة طفيفة مقارنة بسنة 2015 ناتجة عن زيادة في قيمة التثبيتات المالية، ونجد أن قيمة الأصول الجارية إنخفضة إنخفاض طفيف مقارنة بالسنة الماضية وتمثل نسبة 18 % من مجموع الأصول وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على أصولها غير الجارية، أما في ما يخص خصومها فإن نسبة الأموال الخاصة تمثل 85.09 % من مجموع الخصوم والتي عرفة تحسننا نسبيا مقارنة مع السنة الماضية وهي تعتمد عليها في تمويل أصولها، ونجد أن نسبة الديون طويلة الأجل إرتفعت إرتفاع طفيف مقارنة مع السنة الماضية حيث سجلت نسبة 10.16 % من مجموع الخصوم ونسبة الديون قصيرة الأجل إنخفضت إنخفاض طفيف مقارنة بالسنة الماضية حيث سجلت نسبت 4.75 % من مجموع الخصوم.

3. عرض الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2017 وتمثيلها بيانيا.

1.3 عرض الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2017.

الجدول رقم (03-13): الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2017 (الوحدة: مليون دج)

الاصول	المبالغ	النسبة	الخصوم	المبالغ	النسبة
الأصول الثابتة	1938	% 69.02	الاموال الدائمة	2685	% 95.62
التثبيتات المعنوية	–	–	الأموال الخاصة	2088	% 74.35
التثبيات المادية	1495	% 53.24	ديون طويلة الاجل	597	% 21.27
التثبيتات المالية	443	% 15.78	ديون قصيرة الأجل	123	% 4.38
الاصول المتدولة	870	% 30.98			
قيم الاستغلال	35	% 1.25			
قيم قابلة للتحقيق	469	% 16.70			
قيم جاهزة	366	% 13.03			
مجموع الاصول	2808	% 100	مجموع الخصوم	2808	% 100

المصدر: من الميزانية المالية.

2.3 التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2017.

الشكل رقم (03-30): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2017.

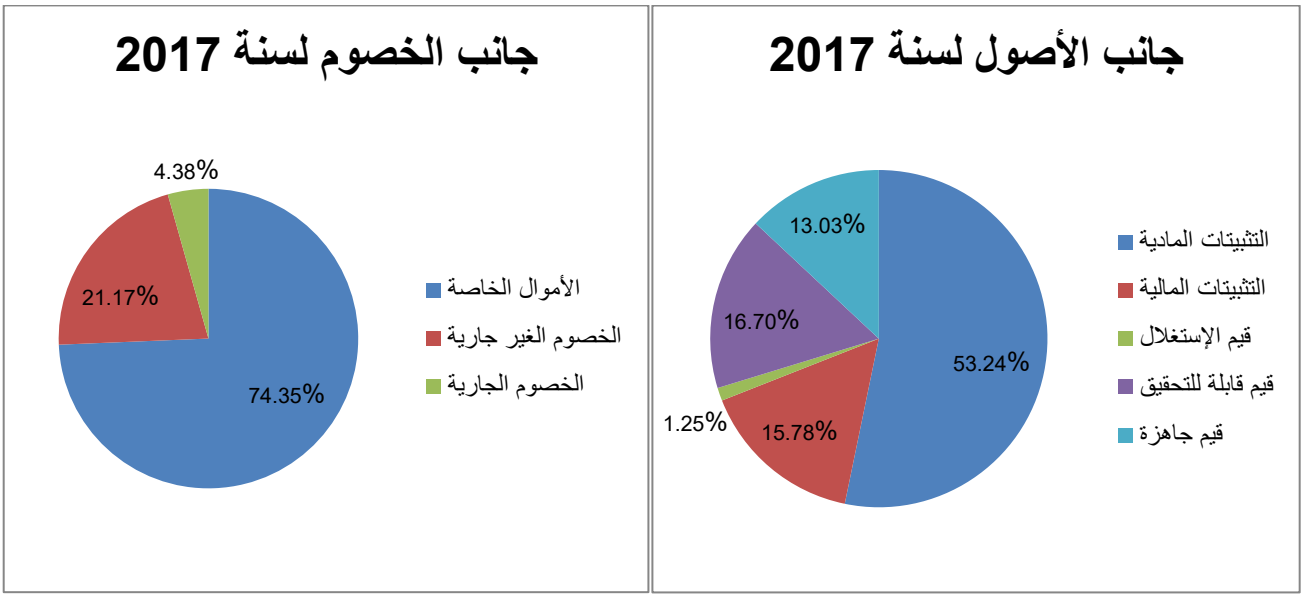

المصدر: من الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2017.

التعليق: من خلال الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2017 ومن خلال التمثيل البياني لها نلاحظ وبشكل عام أن إعتماد المؤسسة بشكل كبير يبقي دائما على أصولها غير الجارية حيث تمثل 69.02 % من مجموع الأصول، وقد سجلت قيمة الأصول الغير جارية هذه السنة إنخفاض ملحوظ مقارنة بسنة 2016 حيث بلغ قيمة هذا الإنخفاض 48 مليون وهو ناتج عن إنخفاض في قيمة التثبيتات المالية بشكل أول، ونجد أيضا أن قيمة الأصول الجارية تغيرت هيا الأخرى تغير ملحوظ بالزيادة مقارنة بالسنة الماضية وتمثل نسبة 30.98 % من مجموع الأصول وهذا التغير كان نتيجة الزيادة في قيمة القيم القابلة للتحقيق بشكل أول والزيادة في قيمة القيم الجاهزة، وهذا لا يغير من كون المؤسسة تعتمد على أصولها غير الجارية، أما في ما يخص خصومها فإن نسبة الأموال الخاصة تمثل 74.35 % من مجموع الخصوم والتي عرفة إنخفاظا نسبيا مقارنة مع السنة الماضية وهي تعتمد عليها في تمويل أصولها، ونجد أن نسبة الديون طويلة الأجل إرتفعت إرتفاع كبير مقارنة مع السنة الماضية حيث سجلت نسبة 21.27 % من مجموع الخصوم ونسبة الديون قصيرة الأجل إنخفضت إنخفاض طفيف مقارنة بالسنة الماضية حيث سجلت نسبت 4.38 % من مجموع الخصوم.

4. عرض الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2018 وتمثيلها بيانيا.

1.4 عرض الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2018.

الجدول رقم (03-14): الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2018 **(الوحدة: مليون دج)**

الاصول	المبالغ	النسبة	الخصوم	المبالغ	النسبة
الأصول الثابة	2111	% 75.02	**الاموال الدائمة**	2631	% 93.5
التثبيتات المعنوية	-	-	**الأموال الخاصة**	2017	% 71.68
التثبيات المادية	1527	% 54.26	**ديون طويلة الاجل**	614	% 21.82
التثبيات المالية	584	% 20.76	**ديون قصيرة الأجل**	183	% 6.50
الاصول المتدولة	703	% 24.98			
قيم الاستغلال	27	% 0.96			
قيم قابلة للتحقيق	447	% 15.88			
قيم جاهزة	229	% 8.14			
مجموع الاصول	2814	% 100	**مجموع الخصوم**	2814	% 100

المصدر: من الميزانية المالية.

2.4 التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2018.

الشكل رقم (03-31): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2018.

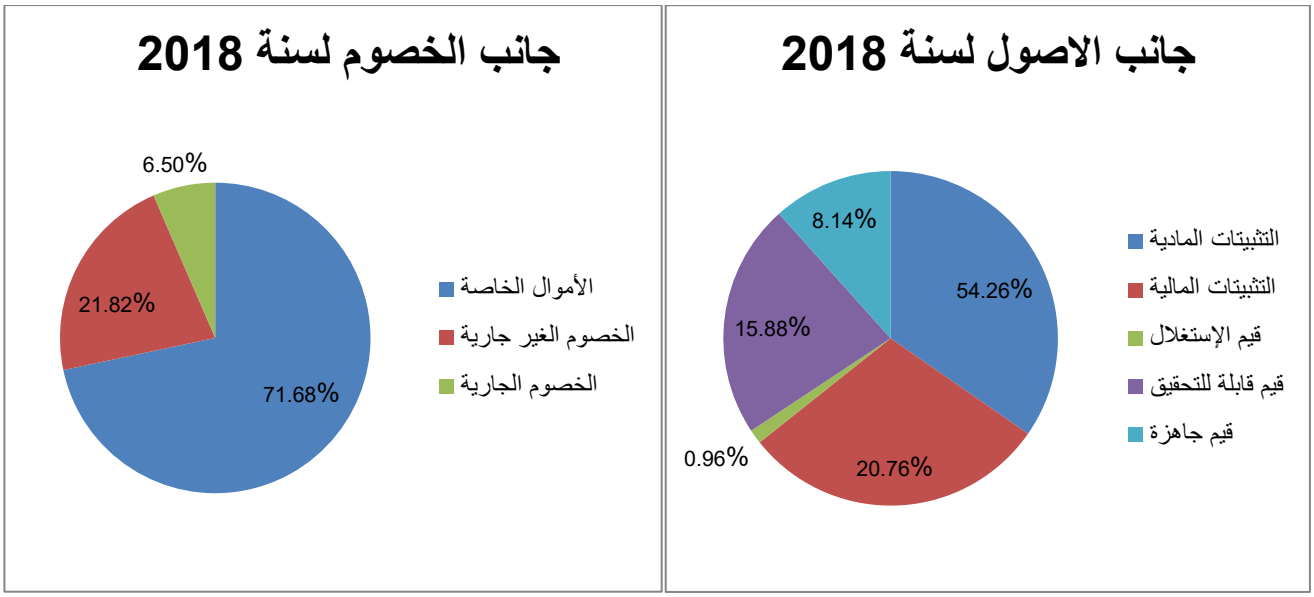

المصدر: من الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2018.

التعليق: من خلال الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2018 ومن خلال التمثيل البياني لها نلاحظ وبشكل عام أن إعتماد المؤسسة بشكل كبير يبقي دائما على أصولها غير الجارية حيث تمثل 75.02 % من مجموع الأصول، وقد سجلت قيمة الأصول الغير جارية ارتفاع ملحوظ مقارنة بسنة 2017 حيث بلغت قيمة هذه الزيادة 173 مليون وهذه الزيادة ناتجة عن زيادة في قيمة التثبيتات المالية بشكل أول، ونجد أيضا أن قيمة الأصول الجارية تغيرت هيا الأخرى تغير ملحوظ بالنقصان مقارنة بالسنة الماضية وتمثل نسبة 24.98 % من مجموع الأصول وهذا الإنخفاض كان نتيجة إنخفاض في قيمة القيم الجاهزة بشكل أول، وهذا لا يغير من كون المؤسسة تعتمد على أصولها غير الجارية، أما في ما يخص خصومها فإن نسبة الأموال الخاصة تمثل 71.68 % من مجموع الخصوم والتي عرفة إنخفاظا نسبيا مقارنة مع السنة الماضية وهي تعتمد عليها في تمويل أصولها ونجد أن نسبة الديون طويلة الأجل إرتفعت إرتفاع طفيف مقارنة مع السنة الماضية حيث سجلت نسبة 21.82 % من مجموع الخصوم ونسبة الديون قصيرة الأجل إرتفعت مقارنة بالسنة الماضية حيث سجلت نسبت 6.50 % من مجموع الخصوم.

5.عرض الميزانيات المالية المختصرة للمؤسسة جانب الأصول والخصوم معا لسنوات الدراسة.

1.5 عرض الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة جانب الأصول لسنوات الدراسة.

الجدول رقم (03-15): الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول للمؤسسة لسنوات 2018/2015 (الوحدة: مليون دج)

الخصوم	2015		2016		2017		2018	
	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة
الأصول الثابة	1979	% 81.7	1986	% 82	1938	% 69.02	2111	% 75.02
التثبيتات المعنوية	3	% 0.12	2	% 0.08	–	–	–	–
التثبيات المادية	1363	% 56.27	1312	% 54.19	1495	% 53.24	1527	% 54.26
التثبيتات المالية	613	% 25.3	672	% 27.75	443	% 15.78	584	% 20.76
الاصول المتدولة	443	% 18.3	435	18%	870	% 30.98	703	% 24.98
قيم الاستغلال	30	% 1.23	33	% 1.4	35	% 1.25	27	% 0.96
قيم قابلة للتحقيق	160	% 6.60	148	% 6.11	469	% 16.70	447	% 15.88
قيم جاهزة	253	% 10.44	254	% 10.49	366	% 13.03	229	% 8.14
المجموع	2422	% 100	2421	% 100	2808	% 100	2814	% 100

المصدر: من الميزانيات المالية المختصرة لسنوات الدراسة.

2.5 عرض الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة جانب الخصوم لسنوات الدراسة.

الجدول رقم (03-16): الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم للمؤسسة لسنوات 2018/2015 (الوحدة: مليون دج)

الخصوم	2015		2016		2017		2018	
	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة
الاموال الدائمة	2298	%94.88	2306	% 95.25	2685	% 95.62	2631	% 93.5
الأموال الخاصة	2055	% 84.84	2060	% 85.09	2088	% 74.35	2017	% 71.68
ديون طويلة الاجل	243	% 10.03	246	% 10.16	597	% 21.27	614	% 21.82
ديون قصيرة الاجل ما عدي السحب على المكشوف	124	% 5.12	115	% 4.75	123	% 4.38	183	% 6.50
السحب على المكشوف								
المجموع	2422	% 100	2421	% 100	2808	% 100	2814	% 100

المصدر: من الميزانيات المالية المختصرة لسنوات الدراسة.

ثالثا: تحليل قائمة الميزانية من خلال أهم المؤشرات المالية المشتقة منها. وذلك وفق ما يلي.

1.تحليل قائمة الميزانية بواسطة مؤشرات التوازن المالي. وهنا سنقوم بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة وذلك بإستعمال أهم مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في رأس المال العامل وإحياجات رأس المال العامل ورصيد الخزينة وذلك كما يلي.

1.1رأس المال العامل: في ما يلي سنتطرق لأنواع رأس المال العامل وهم على التوالي رأس المال العامل الإجمالي ورأس المال العامل الصافي ورأس المال العامل الخاص ورأس المال العامل الأجنبي.

أ. رأس المال العامل الاجمالي: ويمكننا تلخيص تطور رأس المال العامل الاجمالي للمؤسسة لسنوات الدراسة الأربعة من 2015 إلى 2018 في الجدول التالي.

الجدول رقم (03-17): تطور رأس المال العامل الإجمالي.

(الوحدة: مليون د ج)

المؤشر المالي	قانون الحساب	2015		2016		2017		2018	
		المبالغ	نسبة التغير	المبالغ	نسبة التغير	المبالغ	نسبة التغير	المبالغ	نسبة التغير
ر م ع إجمالي	مجموع الأصول المتداولة	443	-	435	% - 1.80	870	% 100	703	%-19.19

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة.

التحليل: نلاحظ من الجدول أن رأس المال العامل الإجمالي قد إنخفض سنة 2016 مقارنة مع سنة 2015 إنخفاض طفيف بحولي 1.80 % وهذا بسبب إنخفاض قيمة الزبائن وبما أن المؤسسة خدمية فإن تفسر ذلك يعني عزوف بعض الزبائن عن النزول لدى المؤسسة وبالطبع إنخفاض رقم الأعمال، أم بالنسبة لسنة 2017 فنجده قد إرتفع بنسبة 100 % وهو إرتفاع كبير مقارنة بسنة 2016 وهذا راجع إلى حصول المؤسسة على أموال من المدينين الآخرين وإلى زيادة الأموال لدى الخزينة وهو مؤشر إيجابي على تحصيل الديون، أما بالنسبة لسنة 2018 فنجده قد إنخفض بنسبة 19.19 % مقارنة بسنة 2017 وتفسير ذلك يرجع إلى إنخفاض في قيم الإستغلال وإنخفاض في القيم القابلة للتحقيق كزبائن والخزينة.

ب. رأس المال العامل الصافي: ويمكننا تلخيص تطور رأس المال العامل الصافي للمؤسسة لسنوات الدراسة الأربعة من 2015 إلى 2018 في الجدول التالي، وذلك من أجل معرفة وضعية المؤسسة هل هي متوازنا ماليا أم لا.

الجدول رقم (03-18): تطور رأس المال العامل الصافي بطريقة أعلى الميزانية.

(الوحدة: مليون د ج)

المؤشر المالي	قانون الحساب	2015		2016		2017		2018	
		المبالغ	نسبة التغير	المبالغ	نسبة التغير	المبالغ	نسبة التغير	*المبالغ*	نسبة التغير
رأس مال العامل صافي	أموال دائمة – أصول ثابتة	319	–	320	% 0.31	747	% 133.43	*520*	% -30.38

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة.

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن راس المال العامل الصافي موجب خلال سنوات الدراسة الأربعة وهذا مؤشر إيجابي يدل على أن الأموال الدائمة كافية لتغطية الأصول الغير جارية أي وجود فائض في دورة الاستثمار يعتبر هذا الفائض هامش أمان تستخدمه المؤسسة في تمويل إختلالات (عجز) دورة الاستغلال الناتجة عن كون الخصوم الجارية (الديون قصيرة الأجل) غير كافية لتغطية الأصول الجارية، ونجده يتغير من سنة إلى أخرى حيث أنه بين سنة 2015 و2016 سجل تغير طفيف بنسبة 0.31 %، ثم ليواجه تغير ملحوظ سنة 2017 ليبلغ نسبة تغير أو زيادة وصلت إلى 133.43 % ليصل بذلك إلى قيمة 747 م وهو تغير هام على مستوى الميزانية ويعني الكثير للمؤسسة وهذا نتيجة حصول المؤسسة على ديون طويلة الأجل مما جعلها تسجل هذا التغير وهي بذالك تضمن هامش أمان معتبر، لي يليها إنخافض في سنة 2018 بنسبة 30.38 % مما جعل رأس المال العامل الصافي ينخفض إلى قيمة 520 م وهو إنخفاض ملحوظ ويبقي دائم موجب.

ت. رأس المال العامل الخاص: ويمكننا تلخيص تطور رأس المال العامل الخاص للمؤسسة لسنوات الدراسة الأربعة من 2015 إلى 2018 في الجدول التالي.

الجدول رقم (03-19): تطور رأس المال العامل الخاص.

(الوحدة: مليون د ج)

المؤشر المالي	قانون الحساب	2015		2016		2017		2018	
		المبالغ	نسبة التغير	المبالغ	نسبة التغير	المبالغ	نسبة التغير	المبالغ	نسبة التغير
رأس المال العامل خاص	أموال خاصة – أصول ثابتة	76	–	74	% - 2.63	150	% 102.70	- 94	% -162.66

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة.

التحليل: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص خلال سنوات الدراسة سجل تغيرات ملحوظة حيث بلغ سنة 2015 قيمة 76 م وهي قيمة موجبة تدل على أن الأصول الثابت ممول فقط بالأموال الخاصة وهي وضعية جيدة بالنسبة للمؤسسة، لتتغير هذه القيمة سنة 2016 بإنخفاض قيمته 2.63 % لتبلغ بذلك قيمة 74 م وهي قيمة موجبة، ثم للتغير هذه القيمة سنة 2017 بنسبة زايدة تساوي 102.70 % وهو تغير ملحوظ، ليلية إنخاض سنة 2018 بقيمة 162.66 % مما جعل رأس المال العامل الخاص يسجل قيمة سالبة تساوي 94 م وهذا ما يدل على أن الأموال الخاصة غير كافية لتمويل الأصول الغير جارية أي الثابت والمؤسسة تعتمد على الديون الطويلة الأجل في تمويل الأصول الثابت لأن رأس المال العامل الصافي موجب.

وفي هذه الحالة نجد أن المؤسسة سجلت رأس مال عمال خاص سالب بقيمة 94 م وسجلت لنفس الفترة راس مال عامل صافي موجب بقيمة 520 م وهي وضعية خطيرة للمؤسسة تدل على أن جزء من الأصول الثابت ممولة بالديون طويلة الأجل لأنه بالرجوع إلى الميزانية نجد أن المؤسسة تحصلت على مباني وهذه المباني مدة اهتلاكها أطول من مدة إستحقاق الديون الطويلة الأجل أي أن وقت تحويل الأصول الثابتة إلى سيولة يكون أطول من الفترة المتاحة لتسدبد الديون الطويلة الأجل فيخلق عجز في تسديد الديون الطويلة الأجل على المدى البعيد.

ث. رأس المال العامل الأجنبي: ويمكننا تلخيص تطور رأس المال العامل الأجنبي للمؤسسة لسنوات الدراسة الأربعة من 2015 إلى 2018 في الجدول التالي.

الجدول رقم (03-20): تطور رأس المال العامل الأجنبي. (الوحدة: مليون د ج)

المؤشر المالي	قانون الحساب	2015		2016		2017		2018	
		المبالغ	نسبة التغير	المبالغ	نسبة التغير	المبالغ	نسبة التغير	المبالغ	نسبة التغير
رم ع أجنبي	مجموع الديون أو (رأس مال عامل إجمالي 1 – رأس مال عامل خاص 2)	367	–	361	% – 1.63	720	% 99.44	797	% 10.69

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة.

التحليل: من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي سجل تطورات ملحوظة خلال مدة الدراسة حيث نجده ببين سنة 2015 وسنة 2016 سجل إنخفاض بنسة 1.63 % وهو مؤشر إيجابي يدل على أن المؤسسة قامة بتخفيض قيمة ديونها، ليسجل بعد ذلك أي في سنة 2017 تطورا ملحوظا بلغت نسبته 99.44 % مقارنة بسنة 2016 وهو معدل مرتفع جدا يدل على أن المؤسسة لجئت إلى الاقتراض لتمويل استثماراتها ونلاحظ كذلك في سنة 2018 استمرار المؤسسة في الاقتراض لأن النسبة سجلت إرتفاع كذلك بمقدار 10.69 % وهو ماجعل قيمة الديون تبلغ 797 وهذا يدل على أن

للمؤسسة صمعة جيدة مما جعل مؤسسات الاقراض تمنحها قروض لفترات متتالية وهي كذلك وضعية غير مريحة لمسييري للمؤسسة من جانب الالتزام بتسديد الديون.

2.1 احتياجات رأس المال العامل: ويمكننا تلخيص تطور احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة لسنوات الدراسة الأربعة من 2015 إلى 2018 في الجدول التالي.

الجدول رقم (03-21): تطور احتياجات رأس المال العامل.

(الوحدة: مليون د ج)

المؤشر المالي	قانون الحساب	2015		2016		2017		2018	
		المبالغ	نسبة التغير	المبالغ	نسبة التغير	المبالغ	نسبة التغير	المبالغ	نسبة التغير
احتياجات راس المال العامل	احتياجات التمويل 1 – موارد التمويل2 1= الأصول الجارية- خزينة الأصول 2= الخصوم الجارية- خزينة الخصوم	66	–	66	–	381	% 477.27	291	% -23.62

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة.

التحليل: من خلال الجدول نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل خلال سنوات الدراسة موجب وهذا مايدل على أن احيتاجات التمويل الدورية تفوق موارد التمويل الدورية مما يعني وجود عجز في تمويل دورة الاستغلال ولكن هذا العجز يختلف من سنة إلى أخرى حيث تميز بالثبات خلال سنة 2015 وسنة 2016 بقيمة 66 م وهي قيمة ثابت خلال هاته السنتين وليتغير بعد بذلك في سنة 2017 بمقدار 477.27 % وهي نسبة كبيرة جدا مما جعلت قيمتة ترتفع إلى 381 م ليليه بعد ذلك في سنة 2018 إنخفاض بنسبة 23.62 % مما جعل قيمتة تنخفض إلى 291 م وفي جميع الاحوال نقول عن المؤسسة أنها في وضعية لابأس بها لأن رأس المال العامل الصافي يستطيع تغطية قيمة العجز بأكمله خلال سنوات الدراسة وهو ما يدل على أن المؤسسة تستطيع الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

3.1 الخزينة: ويمكننا تلخيص تطور خزينة المؤسسة لسنوات الدراسة الأربعة من 2015 إلى 2018 في الجدول التالي، من أجل معرفة جميع التطورات الحاصلة عليها.

الجدول رقم (03-22): تطور الخزينة. **(الوحدة: مليون د ج)**

المؤشر المالي	قانون الحساب	2015		2016		2017		2018	
		المبالغ	نسبة التغير	المبالغ	نسبة التغير	المبالغ	نسبة التغير	المبالغ	نسبة التغير
الخزينة	راس مال العامل صافي – إحتياجات راس المال العامل او حزينة الأصول – خزينة الخصوم	253	–	254	% 0.39	366	% 44.09	229	% -37.43

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة.

التحليل: من خلال الجدول نلاحظ أن الخزينة موجبة وهذا يعني أنه يوجد فائض على المؤسسة أن تحسن استغلاله إعتمادا على مشاريعها التنموية المستقبلية وفترات إستحقاق الديون وتحصيل الحقوق وهذا الفائض يتغير من سنة إلى أخرى حيث سجل تغير طفيف بزيادة بنسبة 0.39 % من سنة 2015 إلى سنة 2016 ثم ليبلغ سنة 2017 مقدار 366 وبنسبة تغير 44.09 % مقارنة بسنة 2016 ثم لينخفض بنسبة 37.43% سنة 2018 مقارنة بسنة 2017.

وبعد دراسة مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة خلال الفترة 2015 إلى 2018 وتحليلها وتفسيرها نضع الجدول التالي الذي يشمل جميع مؤشرات التوازن المالي المدروسة ونسب نموها وتطورها كما يلي.

الجدول رقم (03-23) تطور مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة للفترة2018/2015.

(الوحدة: مليون د ج)

المؤشر المالي	قانون الحساب	2015		2016		2017		2018	
		المبالغ	نسبة التغير	المبالغ	نسبة التغير	المبالغ	نسبة التغير	المبالغ	نسبة التغير
ر م ع إجمالي 1	مجموع الاصول المتداولة	443	–	435	% - 1.80	870	% 100	703	%-19.19
ر م ع خاص 2	اموال خاصة – اصول ثابت	76	–	74	% - 2.63	150	% 102.70	- 94	% -162.66
رم ع اجنبي	مجموع الديون او (1 – 2)	367	–	361	% - 1.63	720	% 99.44	797	% 10.69
ر م ع صافي 3	اموال دائمة – اصول ثابتة	319	–	320	% 0.31	747	% 133.43	520	% 30.38
إحتياجات ر م ع 4	احتياجات التمويل 1– موارد التمويل2 1= الاصول الجارية– خزينة الاصول 2= الخصوم الجارية– خزينة الخصوم	66	–	66	–	381	% 477.27	291	% -23.62
الخزينة	رم ع ص 3 - ا ر م ع 4	253	–	254	% 0.39	366	% 44.09	229	% -37.43

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جداول مؤشرات التوازن المالي.

2.تحليل قائمة الميزانية بواسطة النسب المالية: بعد أن قمنا بتحليل الميزانية المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي سنقوم في هذا الجزء بالتحليل بواسطة النسب المالية كما يلي.

1.2 حساب نسب التمويل والاستقلالية المالية وتحليلها: نتطرق من خلال الجدول التالي لأهم نسب التمويل والاستقلالية المالية للمؤسسة لسنوات الدراسة الأربعة من 2015 إلى 2018، من أجل معرفة جميع التطورات الحاصلة عليها.

الجدول رقم (03-24): تطور نسب التمويل والاستقلالية المالية للمؤسسة للفترة2018/2015.

البيان	قانون الحساب	2015	2016	2017	2018
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابت	1.16	1.16	1.38	1.24
نسبة التمويل الخاص	الأموال خاصة / الأصول الثابت	1.038	1.037	1.07	0.95
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الخصوم	0.84	0.85	0.74	0.71
نسبة قابلية السداد	مجموع الديون/ مجموع الأصول	0.151	0.149	0.25	0.39

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة.

تحليل نسب التمويل والاستقلالية المالية للمؤسسة خلال الفترة المدروسة 2018/2015.

أ. نلاحظ أن نسب التمويل الدائم أكبر من الواحد هذا دليل على أن الحد الأدنى للتوازن محقق ما يدل على أن الأصول الثابت التي تمتلكها المؤسسة تقوم بتمويلها كلها عن طريق الأموال الدائمة مع جود هامش أمان يعبر عن فائض تغطية الأصول الثابت تمول به الأصول المتداولة للمؤسسة وقد عرفة هذه النسبة ثابت نسبي خلال سنتين الأولتين للدراسة ثم لتعرف تغير موجب طفيف خلال سنة 2017 بمقدار 0.22 ثم لتنخفض سنة 2018 بمقدار 0.14 مقارنة بسنة 2017.

ب. أما في ما يخص نسبة التمويل الخاص للمؤسسة فهي أكبر من الواحد خلال الثلاث سنوات الأولى ما يعني أن المؤسسة طوال هذه المدة تعتمد على الأموال الخاصة لتمويل أصولها الثابت ثم لي تسجل نسبة أقل من الواحد في سنة 2018 ما يعني لجوء المؤسسة إلى الديون طويلة الأجل لتمويل أصولها الثابت.

ت. بالنسبة للإستقلالية المالية للمؤسسة خلال سنوات الدراسة نجدها أكبر من النسبة المعيارية 0.5 طول مدة الدراسة وهذا يدل على أن المؤسسة في وضعية جيدة وتتمتع بإستقلالية مالية مقبولة وتفسير ذلك أنها تعتمد في تمويل استثماراتها على أموالها الخاصة بالدرجة الأكبر.

ث. نسبة قابلية السداد وهي تعبر عن الضمان الذي تمنحه المؤسسة لدائنيها بما يزيد من ثقتهم بها، فكلما كانت النسبة صغيرة زاد إرتياح الدائنين إتجاه المؤسسة، والمؤسسة في وضعية جيدة لأنها حققت نسب أقل من النسبة المعيارية 0.5 وهي نسب صغيرة إلا أنها سجلت تغيرات خلال سنوات الدراسة ولكن هذه التغيرات لم تتجاوز النسبة المعيارية.

2.2 حساب نسب الهيكل التمويلي واليسر المالي وتحليلها: نتطرق من خلال الجدول التالي لأهم نسب الهيكل التمويلي واليسر المالي للمؤسسة لسنوات الدراسة الأربعة من 2015 إلى 2018، من أجل معرفة جميع التطورات الحاصلة عليها.

الجدول رقم (03-25): تطور نسب الهيكل التمويلي واليسر المالي للمؤسسة للفترة2018/2015.

البيان	قانون الحساب	2015	2016	2017	2018
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
نسبة المديونية العامة	مجموع الديون / الأموال الخاصة	0.178	0.175	0.34	0.39
نسبة المديونية طويلة أو متوسطة الأجل إلى الأموال الخاصة	ديون طويلة أو متوسطة الأجل/ الأموال الخاصة	0.118	0.119	0.280	0.30
نسبة المديونية قصيرة الأجل إلى الأموال الخاصة	ديون قصيرة الأجل / الأموال الخاصة	0.06	0.055	0.058	0.090

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة.

تحليل نسب الهيكل التمويلي واليسر المالي للمؤسسة خلال الفترة المدروسة 2018/2015.

أ. نسب المديونية تعبر عن مدى ضمان ديون الغير وكلما كانت أقل من 0.5 كلما كان أحسن ونلاحظ أن المؤسسة خلال سنوات الدراسة حققت نسب أقل من النسبة المعيارية وهذا يدل على أن المؤسسة في وضعية سليمة وتسمح لها بطلب قروض جديدة لأن الدائنين يثقون في قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.

ومن أجل التدقيق أكثر في تركيبة ديون المؤسسة قمنا بدراسة كل من نسبة المديونية طويلة الأجل إلى الأموال الخاصة وكذلك نسبة المديونية قصيرة الأجل إلى الأموال الخاصة.

ب. بالنسبة للمديونية طويلة أو متوسطة الأجل إلى الأموال الخاصة من خلال حساب هذه النسب نجدها حققت نتائج منخفضت طوال سنوات الدراسة وهذا لإرتفاع قيمة الأموال الخاصة مقارنة بالديون طويلة الأجل.

ت. بالنسبة للمديونية قصيرة الأجل إلى الأموال الخاصة وتستعمل هذه النسبة للتفصيل أكثر في تركيبة المديونية العامة للمؤسسة حيث أنها سجلت نسب صغيرة جدا خلال سنوات الدراسة الأربعة وهذا ما يعني أن الديون قصيرة الأجل خلال فترة الدراسة لا تساهم في إرتفاع نسبة المديونية العامة للمؤسسة.

3.2 حساب نسب الهيكلة للأصول وتحليلها: بعد دراسة نسب هيكلة خصوم المؤسسة نتطرق من خلال الجدول التالي لأهم نسب هيكلة أصول المؤسسة لسنوات الدراسة الأربعة من 2015 إلى 2018، من أجل معرفة الكيفية التي تم وفقها إستخدام أصول المؤسسة ومعرفة جميع التطورات الحاصلة عليها.

الجدول رقم (03-26): تطور نسب هيكلة الأصول للمؤسسة للفترة 2018/2015.

البيان	قانون الحساب	2015	2016	2017	2018
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
نسبة الأصول الثابت	الأصول الثابت/ مجموع الأصول	0.817	0.821	0.691	0.751
نسبة الأصول المتداولة	الأصول المتداولة / مجموع الأصول	0.183	0.179	0.309	0.249
نسبة المتاحات	المتاحات (القيم الجاهزة) / مجموع الأصول	0.104	0.105	0.130	0.081

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة.

تحليل نسب هيكلة الأصول للمؤسسة خلال الفترة المدروسة 2018/2015.

نلاحظ من الجدول أن نسبة الأصول الثابت مرتفعة عن نسبة الأصول المتداولة خلال سنوات الدراسة الأربعة وهذا راجع إلى أن المؤسسة حولت السيولة إلى استثمارات وراجع كذلك إلى طبيعة نشاط المؤسسة الخدمي، أما بالنسبة للمتاحات فنجدها حققت نسب ضعيفة خلال سنوات الدراسة الأربعة وهو ما يؤكد أن المؤسسة تقوم بإستخدامها في تسديد الديون، ولتجنب العجز في هذا المؤشر يجب على المؤسسة أن تعجل في تحصيل قيم الزبائن الدائنين للتخفيف من نقص السيولة.

4.2 حساب نسب السيولة وتحليلها: نتطرق من خلال الجدول التالي لأهم نسب سيولة المؤسسة لسنوات الدراسة الأربعة من 2015 إلى 2018، من أجل معرفة جميع التطورات الحاصلة عليها.

الجدول رقم (03-27): تطور نسب السيولة للمؤسسة للفترة2018/2015.

البيان	قانون الحساب	2015	2016	2017	2018
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة/ ديون قصيرة الأجل	3.57	3.78	7.07	3.84
نسبة السيولة المختصرة	(الأصول المتداولة – المخزونات)/ ديون قصيرة الأجل	3.33	3.49	6.78	3.69
نسبة السيولة السريعة	القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل	2.04	2.20	2.97	1.25

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة.

تحليل نسب السيولة للمؤسسة خلال الفترة المدروسة 2018/2015.

أ. حيث نلاحظ أن نسب السيولة العامة أكبر من الواحد خلال الفترة مما يعني أن الأصول المتداولة تغطي مجموع الديون قصيرة الأجل وهذا ما يشير إلى وجود رأس مال عامل موجب.

ب. نسب السيولة المختصرة تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل في الأجل بواسطة أصولها المتداولة ونلاحظ أن هذه النسب تفوق الواحد وهذا لصالح المؤسسة وتعني أيضا أن المخزونات غير ممول عن طريق الديون قصيرة الأجل.

ت. أما بالنسبة للسيولة السريعة التي تعني مدى قدرة المؤسسة على تغطية ديونها القصيرة الأجل بقيمها الجاهزة أي أن المؤسسة قادرة على مواجهة صعوباتها المالية لأن جميع النسب المسجلة في الجدول تفوق الواحد.

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج للفترة 2018/2015 ودراسة مؤشراته المالية. حيث يمثل جدول النتائج هو الأخر أحد مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، والتي يمكن على أساسها إستخراج مختلف المؤشرات المالية المساعدة على اتخاذ القرارات المالية، وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى عرض ودراسة جدول النتائج للمؤسسة المعد بالطريقة المباشرة والذي تصنف فيه الأعباء والإيرادات حسب طبيعتها مما يسمح من حساب مجاميع التسيير الرئيسية وهي بمثابة أرصدة وسيطية تسمح في النهاية بحساب النتيجة الصافية للدورة المالية، وذلك لفترة أربع سنوات متتالية من أجل معرفة جميع التطورات الحاصلة عليه.

1.إعداد جدول حسابات النتائج لسنوات الدراسة: وفي دراستنا هذه سنحاول إعداد جدول حسابات النتائج الذي تجتمع فيه مختلف عناصر الأعباء والإيرادات التي تساهم في تحقيق نتيجة الدورة لكل سنة وذلك لفترة أربع سنوات متتالية من أجل معرفة جميع التطورات الحاصلة عليه وذلك وفق الجدول التالي.

الجدول رقم (03-28): تطور جدول حسابات النتائج للمؤسسة للفترة 2018/2015

(وحدة القياس: د ج.)

رقم الحساب	البيان	2015	2016	2017	2018
70	المبيعات والمنتجات الملحقة	811549710.99	718971296.65	595651868.99	545743679.02
72	تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع	0	0	0	0
73	الإنتاج المثبت	2227506.42	0	0	0
74	إعانات الاستغلال	0	0	0	0
	السلع والخدمات المتبادلة بين فروع المؤسسة (منتجات)	30559797.72	23813587.29	43047359.01	55515800.58
	1- إنتاج السنة المالية	**844337015.13**	**742784883.94**	**638699228.00**	**601259479.60**
60	المشتريات المستهلكة	-201377638.79	-178720011.03	-157141372.48	-159064444.62
61	الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى	-23846907.37	-21025930.84	-31264809.78	-29468313.72
	السلع والخدمات المتبادلة بين فروع المؤسسة (أعباء)	-30559797.72	-23813587.29	-43047359.01	-55515800.58
	2- استهلاك السنة المالية	**-255784343.88**	**-223559529.16**	**-231453541.27**	**-244048558.92**
	3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	**588552671.25**	**519225354.78**	**407245686.73**	**357210920.68**
63	أعباء المستخدمين	-294335515.97	-298316710.20	-276435486.41	-284447411.48
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	-29984306.34	-28412660.45	-22770305.75	-21019977.49
	4- إجمالي فائض الاستغلال	**264232848.94**	**192495984.13**	**108039894.57**	**51743531.71**
75	المنتجات العمليات الأخرى	4146212.67	964024.02	1188623.43	2807590.16
65	الأعباء العملياتية الأخرى	-6269212.17	-6639406.60	-4307761.56	-4428501.30
68	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة	-87604855.54	-84319856.79	-80351367.82	-105895473.10
78	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	14836831.25	20395509.31	10688935.16	15719390.27
	5- النتيجة العملياتية	**189341825.15**	**122895954.07**	**35258323.78**	**-40053462.26**
76	المنتوجات المالية	11676633.60	12930348.30	10785342.45	9972222.22
66	الأعباء المالية	0	0	0	-12261.92
	6- النتيجة المالية	**11676633.60**	**12930348.30**	**10785342.45**	**9959960.30**
	7- النتيجة العادية قبل الضريبة (5+6)	**201018458.75**	**135826302.37**	**46043666.23**	**-30093501.96**
695	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-39695596.70	-25604713.70	-7344696.68	-10000.00
692	الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية	-1263125.55	-2249806.60	-16600180.82	-589734.94
	مجموع منتجات الأنشطة العادية	**874996692.65**	**777074465.57**	**661362129.04**	**629758682.25**
	مجموع أعباء الأنشطة العادية	**-714936956.15**	**-669102683.50**	**-606062978.67**	**-660451919.15**
	8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**160059736.50**	**107971782.07**	**55299150.37**	**-30693236.90**
77	عناصر غير عادية(منتجات) (يجب تبيانها)	0	0	0	0
67	عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها)	**0**	0	0	0
	9 -النتيجة غير عادية	**0**	0	0	0
	10-صافي نتيجة السنة المالية	**160059736.50**	**107971782.07**	**55299150.37**	**-30693236.90**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم 20 و21 و22 و23.

ومن أجل تحليل المحتوي المعلوماتي لجدول تطور حسابات النتائج لسنوات الدراسة يجب تحليل الأرصدة الرئيسية التي توردها هذه القائمة، ومن ثم نقوم بإستخدام التحليل عن طريق المؤشرات المالية المشتقة من هذه القائمة للحصول على صورة أوضح عن تطورات نتائج المؤسسة.

2.تحليل الأرصدة الرئيسية لقائمة حسابات النتائج للفترة المدروسة 2018/2015: وذلك كالأتي.

أ. من الجدول السابق نلاحظ أن القيمة المضافة للاستغلال المسجلة خلال سنوات الدراسة في إنخفاض مستمر من سنة إلى أخرى حيث سجلت إنخفاض سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 وسجلت إنخفاض سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 ليليه إنخفاض أخر سنة 2018 حيث أن القيمة المضافة لاستغلال تعتبر مؤشر مهم في التحليل المالي لأنها تقودنا إلى قياس الأداء الصافي للمؤسسة من خلال إظهار الفرق بين مردودية الأموال المستثمرة وتكلفتها أي تقييم الحجم الاقتصادي للمؤسسة وهي وضعية غير مريحة للمؤسسة يجب عليها تداركها وهي ناتجة عن إنخفاض معتبر في رقم أعمال المؤسسة.

ب.ومن الجدول السابق نلاحظ أن الفائض الخام للاستغلال هو الأخر في إنخفاض مستمر حيث سجل إنخفاض سنة 2016 مقارنة مع سنة 2015 ليليه إنخفاض أخر سنة 2017 ولي يلهما إنخفاض في سنة 2018، حيث يختص الفائض الخام للاستغلال بقياس الأداء الكلي الاقتصادي للمؤسسة عن طريق إستغلال مواردها البشرية والمادية وهو يمثل الفائض الناتج عن عملية الاستغلال وهو يحدد المردودية الحقيقية للاستغلال وهو يمثل مدى مساهمة دورة الاستغلال في خلق الثروة ويجب على المؤسسة مراجعته واتخاذ ما تراه مناسبا من أجل جعل هذا الفائض يساهم مساهمة فعالة في خلق ثروة المؤسسة.

ت.ومن الجدول السابق نلاحظ أن النتيجة العملياتية في تدهور مستمر حيث سجلت إنخفاض خطير خلال سنوات الدراسة بنسب مختلفة حيث سجلة إنخفاض سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 ثم إنخفاض سنة 2017 ثم إنخفاض سنة 2018 لتسجل به قيمة سالبة، وتدل النتيجة العملياتية عن مدى مساهمة دورة الاستغلال ودورة الاستثمار معا في خلق ثروة المؤسسة حيث أن التثبيتات لا تدخل مباشرة في خلق الثروة لكن يتم استغلالها لهذا الغرض وعليه في حساب النتائج لا تظهر التثبيتات ولكن يظهر أثر إستخدامها وهو تدهور قيمتها بالقدر الذي تحملته الدورة وعليه نجد بأن مردودية الأموال المستثمرة لا تتناسب مع تكلفتها وبذلك سيساهم ذلك في تهديم القيمة الاقتصادية المحققة من خلال دورة الاستغلال.

ث.ومن الجدول السابق نلاحظ أن النتيجة المالية هي الآخرة سجلت إنخفاض خلال سنوات الدراسة حيث إنخفضت سنة 2016 مقارنة مع سنة 2015 ثم إنخفضت سنة 2017 وسنة 2018، وتعبر النتيجة المالية عن النشاط المالي للمؤسسة في تكوين ثروة المؤسسة ويمكن الاعتماد على النتيجة المالية في تقييم أداء المؤسسة في خلق الثروة

بمقارنتها مع مؤسسة في نفس النشاط ولها نشاط مالي هي الآخرة، وأما إذا كانت المؤسسة ليس لها نشاط مالي فلا يمكن مقارنتهما، وتجدر الإشارة هنا إلى أن النشاط المالي في المؤسسة لا يساهم بشكل كبير في خلق الثروة.

ج. ومن الجدول السابق نلاحظ أن النتيجة العادية قبل الضرائب سجلت إنخفاض مستمر خلال سنوات الدراسة حيث سجلت إنخفاض سنة 2016 ثم إنخفاض سنة 2017 ثم إنخفاض سنة 2018 لتسجل به قيمة سالبة وهي تعبر عن النتيجة الإجمالية للمؤسسة من ممارستها نشاطها وهي نتيجة غير مريحة للمؤسسة ستؤدي بها إلى مواجهة مشاكل في المستقبل.

ح. ومن الجدول السابق نلاحظ أن النتيجة الصافية للسنة المالية المحققة من طرف المؤسسة خلال سنوات الدراسة في إنخفاض مستمر حيث سجلت إنخفاض سنة 2016 ثم إنخفاض أخر سنة 2017 ثم إنخفاض سنة 2018 سجلت من خلاله نتيجة سالبة، وهو ما يجعل المؤسسة في وضعية صعبة يجب إستدراكها بإعتبار أن المؤسسة تشغل نشاط مهم في قطاع أكثر أهمية وفي منطقة مهمة أيضا.

3. تحليل جدول حسابات النتائج من خلال أهم المؤشرات المالية المشتقة منه: وإنطلاقا من المعلومات التي ينتجها حساب النتائج حسب الطبيعة وفقا للنظام المحاسبي المالي يمكن إستخراج النسب التالية التي تعتبر كمؤشرات مالية لقياس الأداء أي إعتمادها كمعيار كمي لتقييم الكفاءة والفعالية وهي كتالي.

1.3 نسب المردودية: وهي كما يلي.

أ. المردودية التجارية: وتحسب وفق الجدول التالي.

الجدول رقم (03-29): المرودية التجارية.

المؤشر المالي	قانون الحساب	2015	2016	2017	2018
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
المردودية التجارية	النتيجة العادية / رقم الأعمال	0.24	0.18	0.07	-0.05

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول تطور حسابات النتائج.

التحليل: من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن نسبة المردودية التجارية خلال سنوات الدراسة منخفضة بعض الشيئ وأنه خلال السنتين الأخيرتين سجلت إنخفاض ملحوظ وهذا يدل على أن المؤسسة لا تتحكم جيدا في التكاليف وهذا ما سيؤدي بالمؤسسة إلى أن تكون ضعيفة الكفاءة وعليه يجب على المؤسسة أن تهتم وتراجع هذه النسبة.

ب. المردودية الاقتصادية: وتحسب وفق الجدول التالي.

الجدول رقم (03-30): تطور المرودية الاقتصادية.

المؤشر المالي	قانون الحساب	2015	2016	2017	2018
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
المردودية الاقتصادية	النتيجة العملية / مجموع الأصول	0.078	0.05	0.012	-0.014

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول تطور حسابات النتائج.

✓ **مجموع الأصول من الميزانية المالية.**

التحليل: وتشير هذه النسبة إلى الفعالية الاقتصادية في إستخدام الأصول المتاحة للمؤسسة أي تقيس قدرة الأصول على تحقيق فوائض في إطار النشاط الاستغلالي، ومن الجدول نجد أن هذه النسبة منخفضة خلال سنوات الدراسة حيث سجلت إنخفاض سنة 2016 مقارنة مع سنة 2015 وبعدها سجلت إنخفاض أخر سنة2017 ثم يليه إنخفاض أخر سنة 2018 حقق به هذا المؤشر قيمة سالبة ويدل ذلك على أن المردودية الاقتصادية أي مدى تحقيق رأس المال الاقتصادي أي مجموع الأصول للفائض النقدي معدومة بل وساهم في زيادة أعباء المؤسسة وهي وضعية حرجة يجب تداركها في أقرب وقت ممكن.

ت. المردودية المالية: وتحسب وفق الجدول التالي.

الجدول رقم (03-31): المرودية المالية.

المؤشر المالي	قانون الحساب	2015	2016	2017	2018
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	0.077	0.052	0.026	-0.015

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول تطور حسابات النتائج.

✓ **الأموال الخاصة من الميزانية المالية.**

التحليل: وتشير هذه النسبة إلى مساهمة الأموال الخاصة في خلق النتيجة الصافية حيث نجد هذه النسبة منخفضة جدا خلال سنوات الدراسة حيث سجلت قيمة سالبة في سنة 2018 وهذا ما يدل على أن المؤسسة تعتمد على التمويل الخارجي بدل من التمويل الداخلي في تكوين النتيجة الصافية وهي سياسة غير رشيدة قد تؤدي بالمؤسسة إلى مخاطر.

2.3المؤشرات المختلفة: وهي كتالي.

أ. **درجة التكامل العمودي:** وتحسب وفق الجدول التالي.

الجدول رقم (03-32): تطور التكامل العمودي.

المؤشر المالي	قانون الحساب	2015	2016	2017	2018
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
التكامل العمودي	القيمة المضافة للاستغلال / رقم الأعمال	0.72	0.72	0.68	0.65

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول تطور حسابات النتائج.

التحليل: نلاحظ من الجدول السابق أن نسبة التكامل خلال سنوات الدراسة الأربعة قريبة من الواحد رغم إختلاف النسبة خلال السنتين الأخيرتين إلا أن التغير يعتبر طفيف وتدل جميع النسب المسجلة على أن المؤسسة تعتمد إستراتجية التكامل العمودي عن طريق زيادة الأنشطة التي تقوم بها بغرض تخفيض تكلفة الاستهلاكيات الوسيطية نعني بها استهلاكيات الدورة.

ب.الإنتاجية: حيث يمكننا هنا إستعمال القيمة المضافة للاستغلال كمقياس لإنتاجية بعض العناصر مثل اليد العاملة وذلك وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (03-33): تطور الإنتاجية.

المؤشر المالي	قانون الحساب	2015	2016	2017	2018
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
الانتاجية	القيمة المضافة للاستغلال / أعباء المستخدمين	1.99	1.74	1.47	1.25

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول تطور حسابات النتائج.

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول أن حاصل القسمة لهذا المؤشر في إنخفاظ مستمر خلال سنوات الدراسة وهو ما يعكس إنخافض في مردود اليد العاملة، حيث تفسر هذه النسبة مقدار كل وحدة نقدية من اليد العاملة في إنتاج القيمة المضافة.

ت. العائد على الاستثمار: ويحسب وفق الجدول التالي.

الجدول رقم (03-34): تطور العائد على الاستثمار.

المؤشر المالي	قانون الحساب	2015	2016	2017	2018
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
العائد على الاستثمار	الربح قبل الضرائب / مجموع الأصول	0.08	0.06	0.02	-0.011

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول تطور حسابات النتائج.

✓ **مجموع الأصول من الميزانية المالية.**

التحليل: حيث يقيس هذا العائد مدى فاعلية إستخدام مجموع الأصول حيث أن الهدف من إستخدام الأصول عموما هو تعظيم الأرباح ومن الجدول نجد أن النسب المسجلة خلال سنوات الدراسة هي نسبة منخفضة إلا أنه سجلت قيمة سالبة سنة 2018 وهي وضعية غير مريحة للمؤسسة تفسيرها هو أن أصول المؤسسة لا تخلق الثروة لها.

ث. ربح السهم: ويحسب وفق الجدول التالي.

الجدول رقم (03-35): تطور أرباح الأسهم.

المؤشر المالي	قانون الحساب	2015	2016	2017	2018
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
ربح السهم	النتيجة الصافية/ عدد الأسهم	146.84	99.05	50.73	-28.15

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول تطور حسابات النتائج.

✓ **عدد الأسهم = 1090.**

التحليل: من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن هذه النسبة في إنخفاض مستمر إلى أن بلغت قيمة سالبة في السنة الأخيرة من الدراسة وهذه القيمة ستؤثر لا محالة على وضعية المؤسسة إتجاه المستثمرين الجدد حيث تعبر عن نصيب السهم من الأرباح الصافية وإن إرتفاع هذه النسبة يجعل المؤسسة جذابة لشركاء محتملين.

ومما سبق نجد أن جدول حساب النتائج يعبر عن الثروة المحققة من طرف المؤسسة أو التي إكتسبتها المؤسسة خلال السنة المالية دون الأخذ بعين الاعتبار هل تم تحصيل الإيرادات وتسديد الأعباء، مما يجعل جدول حساب النتائج وحده لا يكفي لتقييم والحكم عن الأداء الكلي للمؤسسة لذا يجب دراسة القوائم الأخرى.

المطلب الثالث: عرض جدول التدفقات النقدية للخزينة للفترة 2018/2015 ودراسة مؤشراته المالية.

وبما أن جدول التدفقات النقدية للخزينة يمثل هو الأخر أحد مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، والذي يمكن على أساسه اشتقاق مختلف المؤشرات المالية المساعدة على اتخاذ القرارات المالية، على إعتبار أن هناك العديد من البيانات والمعلومات المحاسبية واحتياجات مستخدمي القوائم المالية لا توفرها القوائم السابقة، كون قائمة التدفقات النقدية للخزينة تبين الأثر النقدي لكافة النشاطات التي قامت بها المؤسسة خلال الفترة المالية مع بيان طبيعة هذا الأثر وهو ما يزود مستخدمي القوائم المالية بقدرة المؤسسة على توليد النقدية واحتياجات المؤسسة من هذه النقدية وإستخداماتها.

1.إعداد جدول التدفقات النقدية للخزينة لسنوات الدراسة: وفي دراستنا هذه سنحاول إعداد جدول التدفقات النقدية للخزينة المعد بالطريقة المباشرة وفق النظام المحاسبي المالي وذلك لفترة أربع سنوات المتتالية من أجل معرفة جميع التطورات الحاصلة عليه وذلك وفق الجدول التالي في الصفحة الموالية.

الجدول رقم (03-36): تطور جدول التدفقات النقدية للخزينة للمؤسسة للفترة2015/2018.

(وحدة القياس: د ج)

البيان	2015	2016	2017	2018
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية				
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	871534443.11	821116199.30	981601820.75	791718807.28
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	678068642.70	668888279.74	1206686042.79	748561805.74
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	0	0	0	0
الضرائب عن النتائج المدفوعة	44281902.00	23128779.00	16053019.00	5551694.00
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير عادية	**149183898.41**	**129099140.56**	**-241137241.04**	37605307.54
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)	0	0	0	-41163.60
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (1)	**149183898.41**	**129099140.56**	**-241137241.04**	**37564143.94**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار				
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية	50474599.19	31565131.09	205608869.07	38610213.97
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية	3456955.00	524000.00	0	1319394.00
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية	232200000.00	340000000.00	170000000.00	384500000.00
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات المالية	160000000.00	270000000.00	400000000.00	240000000.00
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية	11147466.95	10900681.63	13760842.45	9047222.22
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة	0	0	0	0
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(2)	**-108070177.24**	**-90140449.46**	**38151973.38**	**172743597.75**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويل				
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم	0	0	0	0
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	42000000.00	50000000.00	40000000.00	15000000.00
التحصيلات المتأتية من القروض	11376696.37	12198767.00	355194003.55	13982058.23
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	0	0	0	24381.20
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويل(3)	**-30623303.63**	**-37801233.00**	**315194003.55**	**-1042322.97**
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات	0	0	0	0
تغير أموال الخزينة في الفترة(1+2+3)	**10490417.54**	**1157458.10**	**112208735.89**	**-136221776.78**
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية	**242316496.90**	**252806914.44**	**253964372.54**	**366173108.43**
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية	**252806914.44**	**253964372.54**	**366173108.43**	**229024415.08**
تغير أموال الخزينة خلال الفترة	**10490417.54**	**1157458.10**	**112208735.89**	**-137148693.35**
المقاربة مع النتيجة المحاسبية قبل الضرائب	**-190528041.21**	**-134668844.27**	**66165069.66**	**-107055191.39**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم 24 و25 و26 و27.

ومن أجل تحليل المحتوى المعلوماتي لجدول تطور التدفقات النقدية للخزينة لسنوات الدراسة يجب تحليل الأرصدة الرئيسية التي يوردها هذا الجدول، ومن ثم نقوم بإستخدام التحليل عن طريق المؤشرات المالية المشتقة من هذا الجدول للحصول على صورة أوضح عن تطورات نقدية المؤسسة.

2.تحليل الأرصدة الرئيسية لجدول التدفقات النقدية للخزينة للفترة المدروسة 2018/2015: وذلك كالأتي.

أ. نلاحظ من الجدول أعلاه أنه بالنسبة لسنة 2015 نجد أن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية موجبة وهذا مؤشر إيجابي وهو يعني أن النقد الداخل من الأنشطة التشغيلية أكبر من النقد الخارج وهي ناتجة عن الأنشطة الأساسية وهذا يدل على سياسة المؤسسة الرشيدة، أما بالنسبة للتدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية نجدها سالبة هذا يعني أن التدفقات الاستثمارية الخارجة أكبر من الداخلة وهذا مؤشر على أن المؤسسة تقوم بالاستثمار من خلال شراء أصول ثابت والاستثمار في المؤسسات التابعة، ونجد كذلك أن الأنشطة التمويلية سالبة وهذا بسبب سداد القروض وتوزيعات الشركاء وهو يدل على أن المؤسسة تسدد التزاماتها ولديها القدرة المالية لتسديد، وظهور نتيجة سالبة كان نتيجة تسجيل قيمة مرتفعة وسالبة للأنشطة الاستثمارية ولتأكد من صحة وسلامة هذا العمل يجب دراسة جدوى تظهر وتبين مدى المنفعة والحاجة والعائد من شراء تلك الأصول والاستثمارات وهل سوف يصب في صالح المؤسسة أم لا، وكذلك سببه تسجيل قيمة سالبة في الأنشطة التمويلية ولتأكد من صحة وسلامة هذا العمل يجب دراسة جدوى تظهر وتبين مدى جدوى القروض من خلال معرفة تكلفتها والعائد منها وهل المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها إتجاه القروض، بمعني هل سيكون ذلك في صالح المؤسسة في المستقبل.

ب. ونلاحظ من الجدول أعلاه أنه بالنسبة لسنة 2016 نجدها تتطابق في جميع تفسيراتها مع سنة 2015 كونها سجلت قيمة مماثلة للقيم المسجل سنة 2015 إلا أنه يوجد بعض الاختلافات في المبالغ مما أدى إلى تسجيل نتيجة سالبة وبقيمة أقل من سنة 2015.

ت.بالنسبة لسنة 2017 نلاحظ أن التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية سالبة يعني هذا أن النقد الخارج من الأنشطة التشغيلية أكبر من النقد الداخل يدل هذا على أن المؤسسة تراجع خططها واستراتجياتها أو لديها مرافق غير منتجة يجب التصرف معها بإعادة تهيئتها بما يسمح بجلب التدفقات النقدية إذا كان هذا في المدى القصير أما على المدى البعيد يمكن للمؤسسة أن تتنازل عن بعض استثماراتها، أما تدفقات الأنشطة الاستثمارية نجدها موجبة مقارنة بالسنة السابقة هذا يعني أن التدفقات الاستثمارية الداخلة أكبر من التدفقات الاستثمارية الخارجة و يدل هذا على أن المؤسسة قامت ببعض التحصيلات عن عمليات التنازل عن بعض الاستثمارات، أما تدفقات الأنشطة التمويلية الموجبة تعني أن النقدية الواردة أعلى من النقدية الخارجة وهذا بسبب حصول المؤسسة على قروض من البنوك وهذا ما نتج عنه زيادة في النقدية الواردة وهذا ما سيحمل المؤسسة أعباء مالية مستقبلا ولكي تواجه المؤسسة هذه الأعباء يجب أن تكون العوائد من هذا القروض مرتفع أعلى من التكلفة ولهذا يجب أن تدرس المؤسسة هذه الحالات جيدا للتأكد من أن العائد من الاقتراض أعلى من تكلفة الاقتراض، ونتيجة الجدول موجبة وتفسيرها أن النشاط الاستثماري والتمويلي موجب وأعلى من التشغيلي وهو سبب ظهور هذه النتيجة بهذا الشكل.

ث.بالنسبة لسنة 2018 نلاحظ أن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية موجبة وهذا مؤشر إيجابي وهو يعني أن النقد الداخل من الأنشطة التشغيلية أكبر من النقد الخارج وهي ناتجة عن الأنشطة الأساسية وهذا يدل على تدارك المؤسسة للوضعية السابقة، مع ملاحظة وجود بعض العناصر غير العادية إلا أنه ذات مبالغ غير مؤثر في النشاط التشغيلي، أما تدفقات الأنشطة الاستثمارية نجدها مرتفعة جدا مقارنة بالسنة السابقة ويدل هذا على أن المؤسسة مستمرة في التنازل عن بعض الأصول، وهنا يتطلب الأمر دراسة جدوى لمعرفة لماذا لم تستغل الأصول ولماذا لم تنشي تدفقات نقدية ولمعرفة مدى خطورة الوضع، أما الأنشطة التمويلية سالبة هذا يدل على أن المؤسسة تسدد قيمة القروض، والنتيجة السالبة للجدول لسنة 2018 تفسيرها أن النشاط التمويلي أعلى من التشغيلي والاستثماري وهو سبب ظهور هذه النتيجة بهذا الشكل وهذا بسبب سداد القروض.

3.تحليل جدول التدفقات النقدية للخزينة من خلال أهم المؤشرات المالية المشتقة منه: وبعد تحليل الأرصدة الرئيسية لجدول تدفقات النقدية للخزينة نقوم بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة بإستخدام المؤشرات المالية المشتقة من الجدول، حيث أن المعلومات التي يتضمنها يمكن إستخدامها في اشتقاق مجموعة من النسب المالية التي يمكن أن تكون أداة مهمة في قياس النقدية المتاحة وتقييم جودة الربحية والسيولة ومتطلبات التمويل للمؤسسة وسيتم التطرق إليها وفق ما يلي.

1.3مؤشر التدفق النقدي المتاح: ويحسب وفق الجدول التالي.

الجدول رقم (03-37): تطور مؤشر التدفق النقدي المتاح.

المؤشر المالي	قانون الحساب	2015 النسبة	2016 النسبة	2017 النسبة	2018 النسبة
التدفق النقدي المتاح	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية – صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية	257254075.06	219239590	-279289214.4	-135179453.8

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول تطور التدفقات النقدية للخزينة.

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول بأن التدفق النقدي المتاح لمؤسسة التسيير السياحي بسكرة موجب في السنتين الأولتين وفيه إنخفاض ملحوظ سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 وكل هذا يدل على أن المؤسسة قد قابلت جميع التزاماتها النقدية المخططة ولديها نقدية متاحة لتخفيض الديون والتوسع في مشروعاتها إلا أن هذه الحالة تغيرت خلال السنتين الأخيرتين ليسجل هذا المؤشر قيمتين سالبتين على التوالي سنتي 2017 و2018 وهذا يدل على أن المؤسسة في وضعية حرجة وليست لها المقدرة لتغطية جميع التزاماتها وعلى المؤسسة تدارك الوضع في أقرب أجل من خلال إيجاد مصادر تمويل أخرى.

2.3 مؤشرات تقييم السيولة: وفي ما يلي سيتم تناول أهم مؤشرات جودة السيولة.

أ. **نسبة التغطية النقدية:** وتحسب وفق الجدول التالي.

الجدول رقم (03-38): تطور نسبة التغطية النقدية.

المؤشر المالي	قانون الحساب	2015	2016	2017	2018
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
نسبة تغطية النقدية	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الإستثمارية والتمويلية	0.52	0.34	- 0.64	0.08

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول تطور التدفقات النقدية للخزينة.

✓ التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الإستثمارية والتمويلية = المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية + المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية.

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول أن السنتين الأولتين حققتا نسبة تغطية نقدية موجبة وأقل من الواحد وهذا يعني أن النقدية المتولدة من النشاط التشغيلي تساهم في تغطية جزء مهم من الالتزامات الاستثمارية والتمويلية وهي وضعية مقبولة نسبيا، وخلال سنة 2017 سجلت المؤسسة نسبة تغطية نقدية سالبة وهذا يعني أن النقدية المتولدة من النشاط التشغيلي لم تساهم في تغطية الالتزامات الاستثمارية والتمويلية بل لم تكن كافية حتى لتغطية الالتزامات التشغيلية وهو ما يؤكد أن السيولة المتوفرة لدى المؤسسة هي نقدية عاطلة وليست متولدة خلال الدورة من النشاط الرئيسي للمؤسسة، ثم لي يسجل هذا المؤشر قيمة موجبة سنة 2018 إلا أنه اقل من الواحد بكثير وهي وضعية غير صحيحة على المدى البعيد للمؤسسة.

ب. **نسبة كفاية التدفق النقدي:** وتحسب وفق الجدول التالي.

الجدول رقم (03-39): تطور نسبة كفاية التدفق النقدي.

المؤشر المالي	قانون الحساب	2015	2016	2017	2018
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
نسبة كفاية التدفق النقدي	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / الالتزامات المتداولة	1.20	1.12	-1.95	0.20

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول تطور التدفقات النقدية للخزينة.

✓ الالتزامات المتداولة = الخصوم الجارية تستخرج من الميزانية.

التحليل: حيث تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل، ونلاحظ من الجدول أنه خلال السنتين الأولتين من الدراسة سجل هذا المؤشر قيم موجبة أكبر من الواحد وهذا يدل على أن للمؤسسة قدرة على تحقيق تدفقات نقدية كافية من أنشطتها التشغيلية لتغطية التزاماتها المتداولة وهذا يعني أن سيولتها جيدة، بينما في سنة 2017 سجل

المؤشر قيمة سالبة وهو ما يعكس وضعية المؤسسة بعدم قدرتها على تحقيق تدفقات نقدية كافية من أنشطتها التشغيلية لتغطية التزاماتها المتداولة خلال هذه السنة وهذا ما يدل على أن سيولتها سيئة خلال سنة 2017 وهو ما يعني أن المؤسسة غير قادرة على تغطية التزاماتها في الآجال المحددة ورغم تغير الوضعية خلال سنة 2018 وتسجيل قيمة موجبة لهذا المؤشر إلا أنها تبقي وضعية ضعيفة لأنها قيمة المؤشر أقل من الواحد.

ت. التدفق النقدي الحر: ويحسب وفق الجدول التالي.

الجدول رقم (03-40): تطور التدفق النقدي الحر.

المؤشر المالي	قانون الحساب	2015	2016	2017	2018
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
التدفق النقدي الحر	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية – (الإنفاق الرأس مالي + توزيعات الأرباح)	-175490700.08	-292465990.6	-656746110	-400546070

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول تطور التدفقات النقدية للخزينة.

- ✓ **الإنفاق الرأس مالي= المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية + المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية.**
- ✓ **توزيعات الأرباح = الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها.**

التحليل: حيث أن هذا المقياس يبين مدى المرونة المالية وقدرة المؤسسة على سداد التوزيعات دون الرجوع إلى مصادر خارجية وبعد حسابنا لهذا المؤشر نلاحظ أنه حقق قيمة سالبة خلال سنوات الدراسة بقيم متفاوتة مما يشير إلى أن المؤسسة لم تغطي التزاماتها النقدية المخطط لها وليس لديها النقدية الكافية للتوسع في حجم أصولها بأموالها الخاصة الأمر الذي يعني أن مرونة المؤسسة منخفضة وهذا يشكل خطر على المؤسسة، في حالة إستمرار الوضع على حالة قد تضطر المؤسسة إلى الاقتراض أو بيع استثماراتها.

3.3 مؤشرات تقييم جودة الأرباح: نقوم بحساب أهم مؤشرات الربحية للمؤسسة كما يلي.

أ. نسبية كفاية التدفقات النقدية التشغيلية: وتحسب وفق الجدول التالي.

الجدول رقم (03-41): تطور نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية.

المؤشر المالي	قانون الحساب	2015	2016	2017	2018
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية	التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية/ الاحتياجات النقدية الأساسية	0.86	0.77	0.61	0.67

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول تطور التدفقات النقدية للخزينة.

- ✓ **الاحتياجات النقدية الأساسية = التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية + الإنفاق الرأسمالي.**

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية المحصل عليها خلال جميع سنوات الدراسة لم تصل إلى الواحد الصحيح حتى تضمن المؤسسة تغطية كافة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية بنسبة 100% وعرفت هذه النسبة تغيرات طفيفة خلال سنوات الدراسة بين إنخفاض وإرتفاع حيث سجلت إنخفاض متتالي سنة 2016 و2017 مقارنة بسنة 2015 التي كانت قريبة بعض الشيء من الواحد الصحيح ثم لتسجل إرتفاع سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 وهو ما ينبئ بأن المؤسسة بدأت في تدارك الأمر من أجل الرفع من القدرة على تلبية هذه الاحتياجات النقدية.

ب. مؤشر النقدية التشغيلية: ويحسب وفق الجدول التالي.

الجدول رقم (03-42): تطور مؤشر النقدية التشغيلية.

المؤشر المالي	قانون الحساب	2015	2016	2017	2018
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
مؤشر النقدية التشغيلية	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/ صافي الدخل	0.93	1.19	-4.36	-1.22

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول تطور التدفقات النقدية للخزينة.

- ✓ **صافي الدخل يتم استخراجه من جدول حساب النتائج.**

التحليل: حيث يبين هذا المؤشر نسبة الأرباح النقدية من أصل صافي الأرباح السنوية المحتسبة على أساس الاستحقاق وحققت المؤسسة مؤشرا منخفضا سنة 2015 ثم لتسجل بعد ذلك مؤشر أكبر من الواحد وهي نسبة جيدة تعكس إرتفاع جودة الربحية خلال سنة 2016 ثم لي يسجل في السنتين الأخيرتين من الدراسة قيمة سالبة وهو ما يعكس إنخفاض جودة الربحية خلال سنوات الأخيرة من الدراسة.

ت. العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي: ويحسب وفق الجدول التالي.

الجدول رقم (03-43): تطور العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي.

المؤشر المالي	قانون الحساب	2015	2016	2017	2018
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي	التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية/ صافي المبيعات	1.07	1.14	1.64	1.45

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول تطور التدفقات النقدية للخزينة.

- ✓ **صافي المبيعات يتم استخراجه من جدول حساب النتائج.**

التحليل: حيث تمثل النسب المتحصل عليها في الجدول أعلاه الائتمان حيث نجد أن إئتمان المؤسسة خلال سنوات الدارسة موجب ومسجل لتغيرات متفاوت من سنة إلى أخرى وتعكس هذه النسب مدى كفاءة سياسات الائتمان التي تتبعها المؤسسة في تحصيل النقدية.

ث.نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي: ويحسب وفق الجدول التالي.

الجدول رقم (03-44): تطور نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي.

المؤشر المالي	قانون الحساب	2015	2016	2017	2018
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/ إجمالي الأصول	0.06	0.05	-0.08	0.01

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول تطور التدفقات النقدية للخزينة.

- ✓ **إجمالي الأصول من الميزانيات المالية.**

التحليل: وتبين هذه النسبة مدى قدرة الموجودات على توليد التدفق النقدي التشغيلي أي مساهمة الموجودات في توليد النقدية، حيث خلال سنوات الدراسة الأولتين سجلت نتيجة موجبة وضعيفة مقارنة بحجم الموجودات لدى المؤسسة، لتسجل بعد ذلك نتيجة سالبة سنة 2017 نتيجة تحقيق صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لنتيجة سالبة وهو ما ينعكس على تسجيل هذا المؤشر لقيمة سالبة ثم ليسجل هذا المؤشر قيمة موجبة سنة 2018 إلا أنها ضعيفة جدا.

ج. نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلي حقوق الملكية: ويحسب وفق الجدول التالي.

الجدول رقم (03-45): تطور نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلي حقوق الملكية.

المؤشر المالي	قانون الحساب	2015	2016	2017	2018
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى حقوق الملكية	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/ حقوق الملكية	0.07	0.06	-0.11	0.01

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول تطور التدفقات النقدية للخزينة.

- ✓ **من الميزانيات المالية حقوق الملكية = مجموع الأموال الخاصة.**

التحليل: تبين هذه النسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية ونلاحظ من خلال الجدول أن هذه النسبة منخفضة خلال سنوات الدراسة حيث سجلت قيمة حولي 07% سنة 2015 ثم لتسجل سنة 2016 قيمة 6% كما

نلاحظ أن المؤسسة لم تستطيع رفع هذه النسبة بل إستمرت في الإنخفاض لتصل سنة 2017 قيمة 1.1- % وبعدها سجلت إرتفاع ضئيل في هذه النسبة سنة 2018 بنسبة 1 % وهذا يدل على إنخفاض مستوى الكفاءة لدى المؤسسة في توليد النقدية وإنخفاض جودة أرباحها.

4.3 مؤشرات تقييم السياسة المالية للمؤسسة: في ما يلي سنقوم بحساب أهم مؤشرات تقييم السياسة المالية للمؤسسة.

أ. نسبة تغطية التوزيعات النقدية: ويحسب وفق الجدول التالي.

الجدول رقم (03-46): تطور نسبة تغطية التوزيعات النقدية.

المؤشر المالي	قانون الحساب	2015	2016	2017	2018
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
نسبة تغطية التوزيعات النقدية	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/ التوزيعات النقدية للمساهمين	3.5	2.58	-6.02	2.5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول تطور التدفقات النقدية للخزينة.

التحليل: وتعكس هذه النسبة سياسة توزيع الأرباح على المساهمين ومدى قدرة التدفقات النقدية التي توفرها الأنشطة التشغيلية على مواجهة التزامات المؤسسة في توزيع الأرباح وإستقرارها حيث سجل خلال سنوات الدراسة نسب لا بأس بها إلا أنه سنة 2017 سجلت قيمة سالبة وهي تدل على أن الأنشطة التشغيلية لا تضمن توزيع الأرباح لتحقيقها قيمة سالبة خلال تلك السنة.

ب. نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات: ويحسب وفق الجدول التالي.

الجدول رقم (03-47): تطور نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات.

المؤشر المالي	قانون الحساب	2015	2016	2017	2018
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات	التحصيلات المتأتية من القروض/ التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية	0.013	0.014	0.36	0.017

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول تطور التدفقات النقدية للخزينة.

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات ضعيفة جدا عموما خلال السنتين الأولتين من الدراسة وهذا ما يعكس فشل المؤسسة في تحصيل عوائد جيدة من جراء استثمار أموالها في النشاط التشغيلي ثم سجل هذا المؤشر نسبة 36 % خلال سنة 2017 ويدل على التحصيل الجيد لإستمرار المؤسسة في استثمار أموالها في نشاطها التشغيلي ثم لي تسجل المؤسسة سنة 2018 نسبة 1.7 % وهو ما يفند ماسبق وتبقى المؤسسة في وضعية صعبة.

المطلب الرابع: عرض جدول التغير في الأموال الخاصة للفترة 2018/2015 ودراسة مؤشراته المالية.

ويمثل هو الأخر أحد مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، ويشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة خلال السنة المالية ويقدم جدول تغيرات الأموال الخاصة حالة تحليلية لحركة رأس المال خلال الدورة المحاسبية من خلال أهم العناصر التي يتضمنها هذا الجدول.

1. إعداد جدول تغيرات الأموال الخاصة لسنوات الدراسة: وفي دراستنا هذه سنحاول إعداد جدول تغيرات الأموال الخاصة وذلك للفترة أربع سنوات المتتالية من أجل معرفة جميع التطورات الحاصلة عليه وذلك وفق الجدول التالي.

الجدول رقم (03-48): تطور جدول تغيرات الأموال الخاصة للمؤسسة للفترة2018/2015.

(وحدة القياس: د ج)

	الملاحظات	الراس مال الاجتماعي	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 2014/12/31 (n-4)		835400000			1154560562.23	1989960562.23
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الاخطاء الهامة						
اعادة تقييم التثبيتات						
الارباح والخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
أرباح الأسهم المدفوعة					42000000	
توزيعات أخرى للربح للعمال					52850000	
زيادة راس المال						
صافي نتيجة السنة المالية					160059736.5	
الرصيد في 2015/12/31 (n-3)		835400000			1219770298.73	2055170298.73
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الاخطاء الهامة						
اعادة تقييم التثبيتات						
الارباح والخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
أرباح الأسهم المدفوعة					50000000	
توزيعات أخرى للربح للعمال					53150000	
زيادة راس المال						
صافي نتيجة السنة المالية					107971782.07	
الرصيد في 2016/12/31 (n-2)		835400000			1224592080.80	2059992080.80
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الاخطاء الهامة					50136289.81	
اعادة تقييم التثبيتات						
الارباح والخسائر غير المدرجة في						

الحسابات في حساب النتائج						
أرباح الأسهم المدفوعة					40000000	
توزيعات أخرى للربح للعمال					37760000	
زيادة راس المال						
صافي نتيجة السنة المالية					55299150.37	
الرصيد في 2017/12/31 (n-1)		8354000000			1252267520.98	2087667520.98
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الاخطاء الهامة					504656.52	
اعادة تقييم التثبيتات						
الارباح والخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
أرباح الأسهم المدفوعة					15000000	
توزيعات أخرى للربح للعمال					25000000	
زيادة راس المال						
صافي نتيجة السنة المالية					30693236.9	
الرصيد في 2018/12/31 (n)		8354000000			1182078940.6	2017478940.6

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم 28 و29 و30 و31.

ومن أجل تحليل المحتوى المعلوماتي لجدول تغير الأموال الخاصة لسنوات الدراسة يجب تحليل الأرصدة الرئيسية التي يوردها هذا الجدول للحصول على صورة أوضح عن تطورات أموال المؤسسة.

2.تحليل الأرصدة الرئيسة لجدول تغير الأموال الخاصة للفترة المدروسة 2018/2015: وذلك كالأتي.

من خلال جدول تغيرات الأموال الخاصة نلاحظ ثبات رأس مال المؤسسة في سنوات الدراسة وتغير بند الاحتياطات والنتائج بالنقصان بين سنوات الدراسة، ويعود هذا التغير إلى توزيع هذا البند إلى المساهمين والمسيرين والعمال، ونلاحظ كذلك أنه في السنتين الأخيرتين ظهر البند المتعلق بتصحيح الأخطاء الهامة وقد أظهر قيم موجبة ومعتبرة خلال السنتين 2017 و2018 وهو ما يدل على أن المؤسسة خلال سنة 2016 وقعت في أخطاء محاسبية ترتب عليها زيادة في الأعباء بقيمة 50136289.81 دج وهو مبلغ بعد إستبعاد الضريبة وهو ما أدى إلى تخفيض ربح سنة 2016 بذات القيمة وهو ما يقود أيضا إلى التأثير على الأرباح المحتجزة لسنة 2017 بنفس القيمة وعليه من خلال هذا الجدول نستطيع إعادة إدراج هذه الأرباح من جديد في رصيد أرباح السنوات اللحقة وإعادة توزيعها ونلاحظ أيضا أنه في سنة 2017 كان هناك رصيد موجب ظهر في بند المتعلق بتصحيح الأخطاء الهامة بقيمة 504656.52 دج وهذا بعد إستبعاد الضريبة وهو ما يدل على أن المؤسسة خلال سنة 2017 وقعت أيضا في أخطاء محاسبية ترتب عليها زيادة في الأعباء ولكن بقيمة أقل من القيمة التي ظهرت سنة 2016 وهو ما يدل على أن المؤسسة قامت بتدارك نسبة من الأخصاء التي

وقعت فيها سنة 2016 وقللت منها سنة 2017 هذا هو تفسيير هذا الإنخفاض وهو ما أدى إلى تخفيض ربح سنة 2017 بذات القيمة وهو ما يقود أيضا إلى التأثير على رصيد الأرباح المحتجزة لسنة 2018 بنفس القيمة وعليه من خلال هذا الجدول نستطيع إعادة إدراج هذه الأرباح من جديد في رصيد أرباح السنوات اللاحقة وإعادة توزيعها وهو ما يؤدى إلى زيادة قيمة الأرباح المتبقات أو المحتجزة ويؤدى كذلك إلى زيادة نسبية في حصص المساهمين من الأرباح.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل التطبيقي حاولنا تسليط الضوء على واقع تطبيق نظام المعلومات المحاسبية في مؤسسة التسيير السياحي بسكرة ودوره في تطوير الأداء المالي للمؤسسة وهذا بالاعتماد على مخرجات النظام والمتمثلة أساسا في القوائم المالية لأربعة سنوات 2018/2015 واشتقاق مختلف المؤشرات المالية منها، التي تقودنا بدورها إلى قياس الأداء المالي وتقييمه ومن خلاله توصلنا أن نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة فعال بالرغم من بعض النقائص التي تشوبه، وهذا من خلال ما يوفره من معلومات مالية ومحاسبية ذات جودة وتعمل على تقييم الأداء المالي للمؤسسة بإستمرار.

خاتمة

خاتمة:

لنظام المعلومات المحاسبية مكانة هامة في المؤسسات الاقتصادية لما له من مزايا تعود بالنفع على المؤسسات وتدفعها للاستمرارية والتطور والنمو وذلك من خلال إنتاج معلومات محاسبية ضمن التقارير والقوائم المالية تتميز بخصائص نوعية، تلك المخرجات تلعب دورا هاما في اتخاذ القرارات الإدارية بصفة عامة والمالية بصفة خاصة وهذا بعد دراستها وتحليلها وتقييمها من قبل المحلل المالي والتي تساهم بدورها في تقييم الأداء المالي والوقوف على نقاط الضعف وتصحيحها ونقاط القوة وتثمينها وهو ما يقودنا إلى تطوير الأداء المالي للمؤسسة في المستقبل.

1. **إختبار الفرضيات:** من خلال هذه الدراسة تبين لنا ما يلي.

- بالنسبة للفرضية الأولى" **يعتبر نظام المعلومات المحاسبية المصدر الأساسي في توفير المعلومات المحاسبية والمالية للمؤسسة**"، تم التوصل إلى صحة هذا الافتراض من خلال الدراسة، حيث توصلنا إلى أن نظام المعلومات المحاسبية هو المسؤول عن توفير جميع المعلومات المالية الخاصة بكل الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة.
- بالنسبة للفرضية الثانية " **الأداء المالي هو الذي يعكس وضعية المؤسسة** "، تم التوصل إلى صحة هذا الافتراض من خلال الدراسة، حيث وجدنا بأن الأداء المالي هو المحدد الرئيسي والوحيد لوضعية المؤسسة وذلك فيما يخص جميع جوانب ذلك الأداء سواء ما تعلق بوظائفها التشغيلية أو الاستثمارية والتمويلية.
- بالنسبة للفرضية الثالثة " **تقييم الأداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة ومعرفة مواطن القوة وتعزيزها، ومواطن الضعف ووضع الحلول**"، تم التوصل إلى صحة هذا الافتراض من خلال الدراسة، حيث توصلنا إلى أن عملية التقييم هي عملية قياس للأداء بواسطة مؤشرات مالية تساعد في التشخيص وإقتراح الحلول لبلوغ أهداف المؤسسة.
- بالنسبة للفرضية الرابعة " **يساهم نظام المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة**" ، تم التوصل إلى صحة هذا الافتراض من خلال الدراسة، حيث وجدنا أن نظام المعلومات المحاسبية يشكل حلقة وصل بين الأنظمة المختلفة للمؤسسة، لإعتباره المصدر الأساسي لتوفير المعلومات اللازمة التي تعمل على مساعدة الإدارة في القيام بوظائفها وكلما كان النظام في المستوى المطلوب كلما كانت عميلة التقييم معبرة.
- بالنسبة للفرضية الخامسة " **تبنى القرارات المالية في المؤسسة على أساس مخرجات نظام المعلومات المحاسبية** "، تم التوصل إلى صحت هذا الافتراض من خلال الدراسة، حيث أن مختلف القوائم والتقارير المالية التي يقدمها هذا النظام هي التي تبين مركز المؤسسة ووضعيتها المالية وكل ما يتعلق بنشاطها، وعلى هذا الأساس تبنى القرارات المالية في المؤسسة.

- بالنسبة للفرضية السادسة " **إن نظام المعلومات المحاسبية في مؤسسة التسيير السياحي بسكرة يعمل على إنتاج معلومات محاسبية تساعد على تطوير الأداء المالي للمؤسسة**"، تم التوصل إلى صحة هذا الافتراض من خلال الدراسة، حيث توصلنا إلى أن نظام المعلومات المستخدم من طرف المؤسسة ينتج قوائم مالية تحتوي معلومات محاسبية تساعد على تقييم الأداء المالي من خلال إجراء عمليات القياس بواسطة المؤشرات المالية المناسبة للوقوف على نقاط القوة والضعف في الأداء واتخاذ الإجراءات المناسبة في سبيل تعزيز نقاط القوة وتصحيح نقاط الضعف في الأداء المالي للمؤسسة وهو ما يؤدي إلى تطوير الأداء المالي للمؤسسة ومنه الأداء الكلي.

2. **النتائج:** بناءا على هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج نذكرها على النحو التالي.

أ. **النتائج النظرية:** ويمكن إيجازها في ما يلي.

- يعتبر نظام المعلومات المحاسبية نقطة إلتقاء مختلف أنظمة المعلومات في المؤسسة وهو أهم مصدر للمعلومات.
- تمثل البيانات المالية الناتجة عن الأحداث الاقتصادية المدخلات الأولية لنظام المعلومات المحاسبية الذي بدوره يقوم بمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات محاسبية.
- يجب أن تتميز المعلومات المحاسبية بالخصائص النوعية لكي تؤدى الدور المنوط بها.
- إن مخرجات نظام المعلومات المحاسبية تمثل مدخلات الوظيفة المالية التي تساهم في قياس الأداء المالي.
- إن كفاءة مخرجات نظام المعلومات المحاسبية تعتمد على كفاءة المدخلات وعمليات المعالجة.
- تعتبر القوائم المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي أهم مصدر للمعلومات لتقييم الأداء المالي للمؤسسة بالإضافة إلى معلومات أخرى.
- يعتمد مستخدمو المعلومات المحاسبية على التحليل المالي وأدواته لقياس مستوى الأداء المالي.
- لتقييم الأداء المالي للمؤسسة بشكل فعال يجب الاعتماد على المؤشرات المالية المناسبة.
- تساهم المعلومات المحاسبية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية في تقييم الأداء المالي.
- كلما كانت مخرجات نظام المعلومات المحاسبية ذات جودة كلما ساهم ذلك في الحصول على مؤشرات مالية معبرة وتساعد على التقييم الموضوعي للأداء المالي للمؤسسة واتخاذ مختلف القرارات بهدف تحسينه وتطويره.

ب. **النتائج التطبيقية:** أهم النتائج المتوصل إليها من الدراسة التطبيقية يمكن إيجازها في ما يلي.

- المؤسسة واكبت التشريع 09/110 الذي ينص على مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي من خلال حيازتها على نظام المعلومات المحاسبية (Pc comtpa) من المؤسسة الصانعة (Sarl DLG) التي بدورها قامة بتصنيع النظام وفق ذلك التشريع في كل جوانبه.

- بدأت المؤسسة في تطبيق نظام المعلومات المحاسبية (Pc comtpa) سنة 2010 وواكبت جميع نسخه وإصداراته إلى غاية كتابة هذه الأسطر.
- تستعمل المؤسسة نظام معلوماتها المحاسبية في مجاله الضيق أي في مجال إستخراج القوائم المالية فقط دون إستخدام خصائصه الأخرى الخاصة بالتحليل والتفسير لبعض المعطيات وبعض المخرجات الأخرى المهمة التي تساعد في فهم أكثر لوضعية المؤسسة ومركزها المالي.
- لايوجد شبكة للبرنامج المحاسبي تربط المؤسسة بفروعها هذا ما يزيد من صعوبة تبادل المعلومات بينهما وبين فروعها.
- تستعمل المؤسسة وسائط تخزين لنقل المعلومات المحاسبية بين المؤسسة وفروعها.
- لم تصل المؤسسة لمستوى التصريح الجبائي الالكتروني والإفصاح والنشر الالكتروني لمخرجات نظام معلوماتها المحاسبية، بل تكتفي بإستخدام مخرجات نظامها في شكلها الورقي للقيام بمختلف التصريحات والإفصاحات، وهو مالا يعكس الجهود التي بذلتها المؤسسة في مجال تألية العمل المحاسبي، رغم جاهزيتها للقيام بالتصريح والإفصاح الالكتروني، إلا أن سبب عدم بلوغ ذلك يرجع عدم إلزاميته من طرف الجهات المعنية المختصة.
- تطبق المؤسسة نظام معلومات محاسبية لا يتوافق مع نشاطها مما يؤدى بها إلى تضييع الكثير من الفرص.
- تعمل المؤسسة على تقييم أدائها المالي إعتمادا على قوائمها المالية بطريقة يدوية، ينتج عنها العديد من التقارير التي تلخص وضعيتها المالية.
- أغلب المؤشرات التي قمنا بحسابها إعتمادا على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية كانت نتائجها مقبولة عموما، إلا أنها في بعض الحالات لا تخدم المؤسسة خاصة نتائج سنة 2017 و2018 مما يدل على أن المؤسسة بها مجموعة من نقاط الضعف مما يتوجب عليها إعادة النظر في هذه النقاط ووضع حلول عاجلة لها.

3. **التوصيات:** إنطلاقا من النتائج السابقة يمكن إقتراح التوصيات التالية.

- يجب إعطاء قدر كبير من الإهتمام من قبل المؤسسات الاقتصادية بنظام المعلومات المحاسبية لما لهو من دور في توفير معلومات محاسبية بجودة عالية.
- ضرورة تكوين إطارات المؤسسة على نظام المعلومات المحاسبية الخاص بالمؤسسة من أجل الاستفادة من جميع خصائصه وذلك بما يخدم أهداف المؤسسة.
- التأكيد على أهمية نظام المعلومات المحاسبية كعنصر مهم لعملية اتخاذ القرارات لاسيما قرارات التمويل والاستثمار من خلال توفيره لمعلومات محاسبية ذات جودة بشأنها.

- يجب على المؤسسة أن تعمل على تقييم أدائها المالي وبشكل مستمر بالاعتماد على المؤشرات المالية المناسبة للمؤسسة والتي تعطي صورة واضحة عن مركزها المالي.
- ضرورة التفكير في إحلال نظام معلومات محاسبية أخر بدل نظام المعلومات المحاسبية المطبق بما يتماشى مع نشاط المؤسسة الخدمي لما له من أثر كبير في الوقوف على الأداء الفعلي للمؤسسة وتوجيهه نحوا بلوغ الأهداف الإستراتجية.
- ونأمل بأن يعتمد على نموذج المؤشرات المالية التي تطرقنا إليها في دراستنا وذلك بإدخالها على البرمجيات المحاسبية المعتمدة في مسك محاسبة المؤسسات الاقتصادية بهدف الوصول إلى قياس وتقييم الأداء المالي بطريقة ألية ومستمرة، وهو ما يقود لا محالة إلى الرفع من الأداء المالي للمؤسسة وبلوغ مستوى تطويرة.
- ضرورة دخول المؤسسة إلى مجال تطبيق قواعد البيانات بإستخدام نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP وذلك لطبيعة نشاط المؤسسة وفروعها لما له من أثر إيجابي في التحكم في المعلومات والعمليات أي وصول المؤسسة لمستوى أتتمت المعلومات والعمليات.
- يجب على المؤسسة أن تختار نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP المناسب الذي يتلاءم مع نشاطها لكي تستفيد من المزايا التي يوفرها لها حيث أن إختيار النظام الخاطئ وتنفيذه يؤدى بالمؤسسة إلى تكبد خسائر.
- يجب مراعاة تكلفة الحصول وتطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP من قبل المؤسسات على العائد المحتمل من التطبيق لهذا النظام.

4. **أفاق البحث:** وفي الأخير نأمل من خلال هذه الدراسة أن تكون منطلقا لبحوث أخرى في المستقبل مثل.

- ما مدى إدخال معايير المحاسبة الدولية على نظم المعلومات المحاسبية في الجزائر.
- ما مدى إدخال المؤشرات المالية المختصة بقياس وتقييم الأداء المالي على البرمجيات المحاسبية المستخدمة في مسك محاسبة المؤسسات الاقتصادية.
- دور نظم تخطيط موارد المؤسسة ERP في تحسين نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية.
- أثار وانعكاسات المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي على التحليل المالي.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية.

I.الـــكـــــتب:

1. إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
2. إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
3. إبراهيم سلطان، **نظم المعلومات الإدارية مدخل النظم**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
4. إبراهيم نائب، إنعام باقية، **نظرية القرارات نماذج وأساليب كمية محسوبة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001.
5. أحمد السيد على حسين، **نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
6. أحمد حلمي جمعة، وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.
7. أحمد زكريا زكي عصيمي، **نظم المعلومات المحاسبية مدخل معاصر**، دار المريخ للنشر، السعودية، 2011.
8. أحمد طرطار، **الترشيد الاقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
9. أحمد فوزي ملوخية، **نظم المعلومات الإدارية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.
10. أسامة عبد الخالق الأنصاري، **الإدارة المالية**، كتب عربية للنشر والتوزيع الإلكتروني، الإسكندرية، مصر، 2006.
11. أسعد حميد العلي، **الإدارة المالية**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2012.
12. إسماعيل عرباجي، **اقتصاد المؤسسة أهمية التنظيم ديناميكية الهياكل**، دار المحمدية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1996.
13. إيمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزعبي، **نظم المعلومات الإدارية**، درا صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004
14. أيمن الشنطي،عامر شقر، **مقدمة في الإدارة والتحليل المالي**، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.
15. أيمن محمد الشنطي، عامر عبد الله شقر، **مقدمة في الإدارة والتحليل المالي**، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2007.
16. ثناء علي القباني، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002/2003.
17. جمال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللحاح، **الإدارة المالية مدخل إتخاذ القرارات**، الدار الجامعية، مصر، 2010.
18. جمال الدين محمد المرسى، **الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية**، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر،2003 .

19.جميل أحمد توفيق، **الإدارة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986 .

20.حسن إبراهيم بلوط، **المبادئ والاتجاهات الحديثة في إدارة المؤسسات**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان ،2005.

21.حمدي أبو النور السيد عويس، **نظم المعلومات ودورها في صنع القرار الإداري**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2011.

22.حمزة الشمحي، **الإدارة المالية الحديثة منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات** ، مطبوعات جامعة الإسراء، عمان، الأردن، 1998.

23.خالد محمد بن حمدان، وائل محمد صبحي إدريس، **الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي**، دار اليازوري، الأردن،2007.

24.خري عبد الناصر، **نظام المعلومات التسويقية**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

25.زياد رمضان، **أساسيات الإدارة المالية**، دار صفاء للنشر، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن، 1996.

26.ستيفن موسكوف، مارك جسكمين، ترجمة كمال الدين سعيد ومراجعة أحمد أحمد حامد حجاج، **تصميم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات**، دار المريخ ، السعودية، 2002.

27.سعاد نائف برنوطي، **إدارة الأعمال الصغيرة**، دار وائل لنشر، عمان، الأردن، 2005.

28.السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال (والتحديات الراهنة)**، دار المريخ للنشر، السعودية، 2000.

29.سليم الحسنة، **نظم المعلومات الإدارية** ، دار الوراق، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2006.

30.سمير كمال عيسسي، شحاتة السيد شحاتة، **نظم المعلومات المحاسبية في بيئة تكنولوجيا المعلومات مدخل تحليل وتصميم النظم**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013.

31.سيد سالم عرفة، **إدارة المخاطر الاستثمارية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

32.السيد عبد المقصود دبيان، محمد الفيومي محمد، **في تصميم نظام المعلومات المحاسبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1994.

33.السيد عبد المقصود دبيان، ناصر نور الدين عبد الطيف، **مدخل تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية نظم تخطيط موارد المشروع**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015.

34.السيد عبد المقصود دبيان، ناصر نور الدين عبد اللطيف، **نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.

35.السيد عبد المقصود دبيان، وآخرون، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، بدون دار نشر، الإسكندرية، مصر، 2005.

36.شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS**، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014.

37.صالح مهدي محسن العامري، **إدارة الأعمال**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

38.صمويل عبود، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1982.

39.طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

40.عبد الحليم كراجه وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي أسس مفاهيم تطبيقات**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000.

41.عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

42.عبد الغفار حنفي، **الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات**، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، مصر، 2007.

43.عبد الغفار حنفي، **تقييم الأداء ودراسات الجدوى**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

44.عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **أساسيات تنظيم و إدارة الأعمال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.

45.عدنان تايه النعيمي وآخرون، **أساسيات في الإدارة المالية**، دار الميسرة للنشر، عمان، الأردن، 2007.

46.علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **حوكمة المؤسسة والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.

47.علي الشرقاوي، **المشتريات وإدارة المخازن**، الدار الجامعية ، بيروت، لبنان،1995.

48.عمر ضخري، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2006.

49.غول فرحات، **الوجيز في اقتصاد المؤسسة**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008.

50.فريد فهمي زيارة، **المقدمة في تحليل وتصميم النظم**، دار اليازوري، الأردن، 2010.

51.فلاح حسن الحسني، **إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2013.

52.كمال الدين مصطفي الدهراوي، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر، 2005.

53.كمال الدين مصطفي الدهراوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002/2003.

54.كمال الدين مصطفى الدهراوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 2005.

55.كمال المغربي وآخرون، **أساسيات في الإدارة**، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1995.

56.لبوز نوح، **مخطط النظام المحاسبي المالي الجديد المستمد من المعايير الدولية للمحاسبة**، مؤسسة الفنون المطبعية والمكتبية لولاية بسكرة، الجزء الأول، الجزائر، 2009.

57.مجيد الكرخي، **تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية بإستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن، 2014.

58.مجيد جعفر الكرخي، **تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

59.محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008.

60.محمد إسماعيل بلال، **نظم المعلومات الإدارية**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.

61.محمد عبد العليم صابر، **نظم المعلومات الإدارية**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 2007.

62.محمد عبد حسين آل فرج الطائي، **المدخل إلي نظم المعلومات الإدارية**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2005.

63.محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات** ، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.

64.محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني الأساليب و الأدوات والاستخدامات العلمية**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006.

65.محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000.

66.محمد يوسف الحفناوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001 .

67.محمد إسماعيل بلال، **نظم المعلومات الإدارية**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.

68.منير شاكر محمد، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.

69.منير نوري، **نظام المعلومات المطبق في التسيير**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

70.مهدي مأمون الحسين، **نظم المعلومات المحاسبية والإدارية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013.

71.مؤيد الفضل، **الأساليب الكمية والنوعية في دعم القرارات المنظمة**، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.

72.نادر أحمد أبو شيخه، **الكفاية الإنتاجية ووسائل تحسينها في المؤسسات العامة**، المنظمة العربية، الجزائر، 1982.

73.ناصر دادي عدون، **الإدارة والتخطيط الاستراتيجي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2009.

74.نظال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم الذيبة، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.

75.نظال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم الذيبة، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار المسيرة، الطبعة الأولى، الأردن، 2014.

76.نواف كنعان، **اتخاذ القرارات الإدارية** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006.

77.هشام أحمد عطية، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

78.هشام عمر حمودي عبد، **استخدام نظام المعلومات المحاسبية وفقا للمنهج المحاسبي الشرعي في صندوق الزكاة لمحافظة نينوي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2016.

79.هيثم محمد الزعبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000.

80.وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، **سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.

81.إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي للإدارة المالية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2006 .

82.يمن محمد حافظ الحماقي، **مفهوم المؤشرات وأنواعها ومعايير وخطوات إعدادها**، بدون دار نشر، عين شمس، مصر، 2015.

83.يوسف بومدين، فاتح ساحل، **تيسير التسيير المالي للمؤسسة**، دار بلقيس، الطبعة الأولى، الجزائر، 2016.

II. الرسـائل والأطروحـــات:

1. أحلام مخبي، **تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك**، رسالة ماجستير، تخصص البنوك والتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، غير منشورة، 2007.

2. أفراح حمد النبيل الطيب، **دور التحليل المالي في تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني 2009**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان، غير منشورة، 2010.

3. بركات نعيمة، **دور تقييم الأداء في تحسين الخدمات العمومية**، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، غير منشورة، 2005 .

4. بزقراري حياة، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المطاحن الكبري للجنوب بسكرة**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة بسكرة، الجزائر، غير منشورة، 2011.

5. بن خروف جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرار دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجاز القنوات KANAGHAZ 2008/2005**، رسالة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، غير منشورة، 2009.

6. حامدي علي، **أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة مطاحن الأوراس باتنة الوحدة الإنتاجية التجارية أريس**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، غير منشورة، 2011.

7. دريدي أحلام، **دور استخدام بحوث العمليات في تحسين أداء المؤسسات الجزائرية دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، تخصص الأساليب الكمية في التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، غير منشورة، 2018.

8. زبيدي البشير، **دور التقارير المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة ميدانية مجمع صيدال،** رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 01، الجزائر، غير منشورة، 2011.

9. سيد محمد علي، **تصميم نظام لتقويم الأداء بالمصارف التجارية في ضوء مخرجات نظم المعلومات المحاسبية،** رسالة ماجستير، تخصص الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، غير منشورة، 2009.

10. صابر عباسي، **أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية دراسة تحليلية قياسية لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة الجزائر،** رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وجباية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، غير منشورة، 2012.

11. عبد المليك مزهودة، **دور و أهمية التسيير في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية،** رسالة ماجستير، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، غير منشورة، 1998.

12. عجيلة حنان، **فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية حالة مؤسسة الأنابيب ALFA PIPE وحدة غرداية للفترة 2011/2008،** رسالة ماجستير، تخصص أنظمة المعلومات ومراقبة التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، غير منشورة، 2013.

13. عريف عبد الرزاق، **أهمية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية،** رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، غير منشورة، 2008.

14. عطاء الله عمر، **تكنولوجيا شبكة الانترنت والتجارة الالكترونية وتأثيرها على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية دراسة حالة الجزائر،** أطروحة دكتوراه، قسم المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، غير منشورة، 2017.

15. لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي،** رسالة ماجستير، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، غير منشورة، 2012.

16. ماجد ماهر فهيم سابا، **مدى قابلية معايير إعداد القوائم المالية الدولية للتطبيق في فلسطين،** رسالة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، جامعة غزة، فلسطين، غير منشورة، 2008.

17. مجنح عتيقة، **دور التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية،** رسالة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، غير منشورة، 2006.

18. محمد أحمد محمد أبو قمر، **تقويم أداء بنك فلسطين المحدود باستخدام بطاقة قياس الأداء،** رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، غير منشورة، 2009.

19. محمد سليماني، **الابتكار التسويقي وأثره على تحسين أداء المؤسسة– دراسة حالة ملبنة الحضنة بالمسيلة**، رسالة ماجستير، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، غير منشورة، 2007.

20. ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، دراسة حالة مؤسسة اقتصادية**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، غير منشورة، 2009.

21. وليد احمد صالح العطاس، **دور السياسات الصناعية في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة مسمكة لتعليب الأسماك، الجمهورية اليمنية خلال الفترة2004 /2008** رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، غير منشورة، 2010.

III. المجـــلات والـدوريـــات:

1. أحمد العماري، **طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 01، نوفمبر ،2001.

2. أحمد محمد موسي، **استخدام النسب البسيطة والمركبة في تقييم الأداء على مستوى الوحدة الاقتصادية**، مجلة التكاليف، العدد 03، المجلد 02، 1993.

3. إسمهان خلفي، سليمة عبد الله، **نظم المعلومات وفعالية اتخاذ القرار دراسة حالة مؤسسة نقاوس للمصبرات باتنة**، مجلة العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 11، العدد01، 2018.

4. بحري علي، **تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة تطبيقية في مؤسسة مطاحن الحضنة للفترة 2016/2011**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 17، العدد الاقتصادي35 /01.

5. بلقاسم كحولي أحلام، معطي الله خير الدين، **دور التدقيق الداخلي في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية دراسة حالة المؤسسة المينائية سكيكدة**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، الجزائر، المجلد 06، العدد 9، 2018.

6. بوخمخم عبد الفتاح، **تحليل وتقييم الأداء الاجتماعي في المنشآت الصناعية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، المجلد 13، العدد02، 2002.

7. تبة سمية، **دور المعايير المحاسبية و معايير الإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي بالمؤسسة دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية و البناء GCB**، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، جامعة بومرداس، الجزائر، المجلد 02، العدد 01، 2016.

8. جمال معتوق، **تحليل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي scf دراسة حالة المؤسسة العمومية لإنتاج الحليب ومشتقاته مجمع CIPLAIT وحدة ملبنة التل مزلوق سطيف للفترة 2014-2015**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة قسنطينة ، الجزائر، العدد 48 ديسمبر 2017.

9. حطاب دلال، نور الدين زعيبط، **تقييم الأداء المالي باستخدام نسب النقدية المشتقة من جدول تدفقات الخزينة دراسة حالة مؤسسة أريسلور ميتال عنابة مركب الحديد والصلب 2014/2012**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، جوان 2017.

10. خنفري خيضر، بورنيسة مريم، **تحليل الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية البترولية سونطراك**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 02، الجزائر، المجلد 09، العدد 02، 2018.

11. زبيدي البشير، **تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة دراسة حالة مجمع صيدال 2015/2012**، مجلة الدرسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 10، الجزء 03، 2017.

12. سارة عزايزية، **مدخل إستراتيجي لتقييم الأداء في عصر المعلومات**، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، جامعة تبسة، الجزائر، العدد 01، 2018.

13. سبتي إسماعيل، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ضل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF دراسة حالة مؤسسة ملبنة التل بسطيف للفترة 2014 /2016**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة ، الجزائر، العدد الاقتصادي 34 .

14. شعوبي محمد فوزي، التيجاني إلهام، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2011/2005**، مجلة أبحاث إقصادية وإدارية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 17 جوان، 2015.

15. شنين عبد النور، زرقون محمد، **دراسة قدرة المؤشرات التقليدية والحديثة على تفسير الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة دراسة حالة بورصة الجزائر للفترة 2013/2000**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 01 ، 2015.

16. الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد ،07، 2010.

17. صيودة إيناس، **دور تحليل جدول التدفقات النقدية للخزينة في تقييم الأداء والوضعية المالية للمؤسسة تحليل جدول تدفقات الخزينة للجزائرية للمياه بومرداس**، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، المجلد 07، العدد01.

18. عبد الرحمان محمد رشوان، محمد عبد الله أبو رحمة، **تحليل العلاقة بين الهندسة المالية والتحليل المالي وأثرها على ترشيد قرارات المستثمرين**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة 02، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2018.

19. عبد الرحمان محمد سليمان رشوان، **دور استخدام نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي الجزائر، العدد 10، 2018.

20. عريوة محاد، **إشكالية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن sbsc في القطاع العمومي المحلي لقياس وتقييم الأداء المستدام دراسة عينة من المجالس الشعبية البلدية في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 15، 2016.

21. علي بن الضب، سيدي أمحمد عيادة، **تكلفة رأس المال وإنشاء القيمة**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 2، 2012.

22. عمار زيتوني، **مصادر تمويل المؤسسات مع دراسة للتمويل البنكي**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 09 ، مارس 2006.

23. عمامرة ياسمينة، خديجة بلحياني، **أهمية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي scf دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير وحدة المدية**، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، جامعة تبسة الجزائر، المجلد 01، العدد01، 2018.

24. غالمي العالية، **التحليل المالي وأدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة**، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد 01، مارس 2018 .

25. فوائد عبد المنعم الجميعي، **تقويم دور المؤسسة النوعية في العراق**، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، بغداد، العراق، العدد10، 1984.

26. قبايلي محمد، **نظام المعلومات المحاسبية كمحدد لميكانيزمات قياس الأداء على مستوي المؤسسة**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة 02، الجزائر، العدد 19، 2018.

27. محمد أحمد إبراهيم خليل، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، مصر، العدد 01، 2005.

28. محمد زرقون، الحاج عرابة، **أثر إدارة المعرفة على الأداء في المؤسسة الاقتصادية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 01، 2014.

29. محمد فيصل مايده، أحمد الصالح سباع، **دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي وتعظيم قيمة المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة سوف للدقيق**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 03، ديسمبر 2017.

30. مداحي عثمان، **القوائم المالية محدداتها ومميزاتها**، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، المجلد 02 العدد 01، 2012.

31. مداحي عثمان، **أهداف القوائم المالية**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد 07، 2012.

32. هلايلي إسلام، أحمد قايد نور الدين، **مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين عملية إتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية**، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد11، العدد02، 2019.

IV. الملتــقيات والنـــدوات:

1. عبد الغاني دادان، عبد الوهاب دادان، **المنظور المالي للنظام المحاسبي المالي حسب المعيار المحاسبي الدولي 32 و39 وحول الصنف 1 و5** ، الملتقي العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، 2011.

2. هلايلي إسلام، بلولة محمد أكرم، **دور نظم تخطيط موارد المؤسسة Entreprise Ressource Planning (ERP) في تحسين نظام المعلومات المحاسبي**، الملتقي الوطني الأول حول المحاسبة والتدقيق كدعامة لتحسين الاستثمار بالمؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر،12/02/ 2017.

V. المطبوعات الجـــامعية:

1. العيد صوفان، **مطبوعة بعنوان محاضرات في التحليل المالي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2018.

VI. القوانين و المراسيم والنشريات:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية **العدد 77**، الصادرة في 30 رمضان عام 1422 الموافق لي 15 ديسمبر سنة 2001، المتضمن القانون رقم 18/1 المؤرخ في 2001/12/12.

2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **العدد 19**، الصادر في 28 ربيع الأول عام 1430الموافق لي 25 مارس سنة 2009.

3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **العدد27**، الصادر في 22 جمادي الأول عام 1429 الموافق لي 28 ماي سنة 2008.

4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التجارة، **ميثاق إيداع الحسابات الاجتماعية**، الجزائر،2011.

5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، **نشرية حول النظام المعلوماتي كركيزة أساسية لعصرنة المديرية العامة للضرائب**، النشرية الشهرية رقم 81، 2015.

6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، **نشرية حول إطلاق النظام المعلوماتي الجديد للمديرية العامة للضرائب جبايتك تسيير أكثر شفافية للضريبة**، النشرية الشهرية رقم 85، 2017.

7. القانون التجاري الجزائري، **الكتاب الخامس في الشركات التجارية**، الفصل التمهيدي، 2007.

8. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **العدد21**، الصادر في 12 ربيع الثاني عام 1430 الموافق لي 08 أفريل سنة 2009، المتضمن للمرسوم التنفيذي رقم 09/110 المؤرخ في2009/04/07.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.

1. Alain Marion, **Analyse Financière concepts et méthodes**, 4 éme, édition dunod, France, 2007.
2. B. Dervaux, A . Coulaud, **dictionnaires du management et de contrôle de gestion**, 2 éme, édition dunod, Paris, 1999.
3. Claudalazar Salimsepari, **contrôle de gestion**, 5 éme, édition Dunod, France, 2001.
4. **Dictionnaire Larousse de la langue Français**, 2001.
5. Gilles bressy et Christian kontuyt , **Economie d'entreprise**, 7 éme, édition Dalloz, France , 2004 .
6. J. Barraux, **l'entreprise et performance globale outils, évaluation et pilotage**, édition economica, France, 2000.
7. Jean pierre lahille , **Analyse financière**, 3 éme , édition dunod, paris , France, 2007.
8. Marmuse Christian, **Politique générale** , Languages, modèles et choix stratégique, éditions economica, Paris, 1992.
9. Peter Drucker, **L'avenir du management selon drucker**, edition irllage mondial, Paris, 1999.
10. Vincent plauchet, **mesure et amélioration des performances industrielles**, tome 2 UPMF, France, 2006.

الملاحق

الملحق رقم (01): نموذج الميزانية جانب الأصول

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N - 1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء – المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضٍ					
مبانٍ					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب و ما شابهها					
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة					
الموجودات و ما شابهها					
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

الملحق رقم (02): نموذج الميزانية لجانب الخصوم

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الخصوم	ملاحظة	N	N -1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية			
قروض و ديون مالية			
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون و حسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الملحق رقم (03): نموذج لمحتوى الميزانية لجانب الأصول

محتوى فصول الميزانية
ميزانية الأصول
السنة المالية المقفلة في .....

الأصول المالية	N إجمالي	N اهتلاكات / أرصدة
الأصول المثبتة (غير الجارية)		
فارق الشراء (ou goodwill)	207	2807 و 2907
التثبيتات المعنوية	20 (خارج 207)	280 (خارج 2807)
		290 (خارج 2907)
التثبيتات العينية	21 و 22 (خارج 229)	281 و282 و291 و292
التثبيتات الجاري إنجازها	23	293
التثبيتات المالية		
السندات الموضوعة موضع المعادلة – المؤسسات المشاركة	265	
المساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة الملحقة	26 (خارج 265 و269)	
السندات الأخرى المثبتة	271 و272 و273	
القروض و الأصول المالية الأخرى غير الجارية	274 و275 و276	
مجموع الأصول غير الجارية		
الأصول الجارية		
المخزونات و المنتجات قيد الصنع	30 إلى 38	39
الحسابات الدائنة – الاستخدامات المماثلة		
الزبائن	41 (خارج 419)	491
المدينون الآخرون	409 مـــــدين [42 و43 و 44 (خارج 444 إلى 448) 45 و46 و 486 و489]	495 و496
الضرائب	444 و 445 و447	
الأصول الأخرى الجارية	مدين 48	
الموجودات وما يماثلها		
توظيفات و أصول مالية جارية	50 (خارج 509)	
أموال الخزينة	519 وغيرها من المدينين(51 و 52 و53 و 54)	59
مجموع الأصول الجارية		
المجموع العام للأصول		

الملحق رقم (04): نموذج لمحتوى الميزانية لجانب الخصوم

محتوى فصول الميزانية
ميزانية الخصوم
السنة المالية المقفلة في .....

الخصوم	N
رؤوس الأموال الخاصة	
رأس المال الصادر (أو حساب المستغل)	101 و108
رأس المال غير المطلوب	109
العلاوات و الاحتياطات (الاحتياطات المدمجة) (1)	104 و 106
فارق إعادة التقييم	105
فارق المعادلة (1)	107
النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع) (1)	12
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد	11
حصة الشركة المدمجة (1)	
حصة ذوي الأقلية (1)	
المجموع 1	
الخصوم غير الجارية	
القروض و الديون المالية	16 و 17
الضرائب (المؤجلة و المرصود لها)	134 و 155
الديون الأخرى غير الجارية	229
المؤونات و المنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا	15 (خارج 155) 131 و 132
مجموع الخصوم غير الجارية (2)	
الخصوم الجارية	
الموردون و الحسابات الملحقة	40 (خارج 409)
الضرائب	دائن 444 و 445 و 447
الديون الأخرى	419 و 509 دائن [42 و43 و44 (خارج 444 إلى 447) 45 و46 و48]
خزينة الخصوم	519 و غيرها من الديون 51 و 52
مجموع الخصوم الجارية (3)	
المجموع العام للخصوم	

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

الملحق رقم (05): نموذج لجدول حساب النتائج حسب الطبيعة

حسـاب النتائج
حسب الطبيعة
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1 – إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى			
2 – استهلاك السنة المالية			
3 – القيمة المضافة للاستغلال (1 – 2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة			
4 – الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			
5 – النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6 – النتيجة المالية			
7 – النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8 – النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)			
9 – النتيجة غير العادية			
10 – النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11 – النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
و منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الملحق رقم (06): نموذج لجدول حساب النتائج حسب الوظيفة

حساب النتائج (حسب الوظيفة)
الفترة من ..... إلى.....

مثلا

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير عادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الملحق رقم (07):نموذج لمحتوى جدول حساب النتائج حسب الطبيعة

محتوى فصول حساب النتائج
حساب النتائج (حسب الطبيعة)
الفترة من ..... إلى.....

	N
المبيعات و المنتوجات الملحقة	70
تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع	72
الإنتاج المثبت	73
إعانات الاستغلال	74
1 - إنتاج السنة المالية	
المشتريات المستهلكة	60
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى	61 و 62
2 - استهلاك السنة المالية	
3 - القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)	
أعباء المستخدمين	63
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	64
4 - إجمالي فائض الاستغلال	
المنتجات العملياتية الأخرى	75
الأعباء العملياتية الأخرى	65
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة	68
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات	78
5 - النتيجة العملياتية	
المنتوجات المالية	76
الأعباء المالية	66
6 - النتيجة المالية	
7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)	
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	695 و 698
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	692 و 693
مجموع منتجات الأنشطة العادية	
مجموع أعباء الأنشطة العادية	
8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية	
عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها)	77
عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها)	67
9 - النتيجة غير العادية	
10 - صافي نتيجة السنة المالية	
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1)	
11 - صافي نتيجة المجموع المدمج (1)	
و منها حصة ذوي الأقلية (1)	
حصة المجمع (1)	

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

الملحق رقم (08): نموذج لجدول التدفقات النقدية للخزينة حسب الطريقة المباشرة

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (جـ)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

الملحق رقم (09): نموذج لجدول التدفقات النقدية للخزينة حسب الطريقة الغير مباشرة

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة غير المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل :			
- الاهتلاكات و الأرصدة			
-تغير الضرائب المؤجلة			
-تغير المخزونات			
- تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى			
-تغير الموردين و الديون الأخرى			
-نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (جـ)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الاقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

الملحق رقم (10): نموذج لجدول تغير الأموال الخاصة

جدول تغير الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N - 2						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N - 1						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

الملحق رقم (11): نماذج لجداول يمكن إدراجها في الملحق

نماذج لجداول يمكن إيرادها في الملحق

تطور التثبيتات وأصول مالية غير الجارية

الفصول والأقسام	ملاحظات	القيمة الاجمالية عند افتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	انخفاضات السنة المالية	القيمة الاجمالية عند إقفال السنة المالية
التثبيتات المعنوية					
التثبيتات العينية					
المساهمات					
الأصول المالية الأخرى غير الجارية					

ملاحظة 1 – يجب أن يفصل كل فصل حسب مدونة الأقسام الواردة في الميزانية على الأقل.

ملاحظة 2 – يسمح عمود "ملاحظة" بيان المعلومات التكميلية المذكورة في الملحق عن طريق الإحالة إليها والتي تخص : عنوان (تغيرات ناتجة عن تجميع مؤسسات، طريقة التقييم ...)

ملاحظة 3 – يجزأ عمود الارتفاع (الزيادة) عند الضرورة إلى "اقتناءات، إسهامات"، " إنشاءات".

ملاحظة 4 – يجزأ عمود الانخفاض عند اللزوم إلى " عمليات بيع"، "عمليات انفصال "، " عمليات الوضع خارج الخدمة "

جدول الاهتلاكات

الفصول والأقسام	ملاحظات	اهتلاكات مجمعة في بداية السنة المالية	زيادات في مخصصات السنة المالية	انخفاضات في عناصر الخارجية	اهتلاكات مجمعة في أخر السنة المالية
Good will					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
مساهمات					
أصول مالية أخرى غير جارية					

ملاحظة 1 – يجب كل فصل على الأقل حسب مدونة الأقسام الواردة في الميزانية.

ملاحظة 2 – يسمح عمود "ملاحظات" بأن تبين عن طريق الإحالة، المعلومات المكملة المذكورة في الملحق والتي تخص : عنوان مدة دوام المنفعة أو نسبة الاهتلاك المستعملة، تعديل نسب الاهتلاك ...).

جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية

الفصول والأقسام	ملاحظات	خسائر القيمة المجمعة في بداية السنة المالية	ارتفاعات خسائر القيمة خلال السنة المالية	استرجاعات في خسائر القيمة	خسائر القيمة المجمعة في نهاية السنة المالية
Good will					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
مساهمات					
أصول مالية أخرى غير جارية					

جدول المساهمات (فروع وكيانات مشاركة)

الفروع والكيانات المشاركة	ملاحظات	رؤوس الأموال الخاصة	ومنها رأس المال	قسط رأس المال المحتاز (%)	نتيجة السنة المالية الأخيرة	القروض والتسبيقات الممنوحة	الحصص المقبوضة	القيمة المحاسبية للسندات المحتازة
الفروع								
الكيان أ								
الكيان ب								
الكيانات المشاركة								
الكيان 1								
الكيان 2								

جدول المؤونات

الفصول والأقسام	ملاحظات	أرصدة مجمعة في بداية السنة المالية	مخصصات السنة المالية	استرجاعات السنة المالية	أرصدة مجمعة في نهاية السنة المالية
مؤونات خصوم مالية غير جارية.					
مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة					
مؤونات للضرائب					
مؤونات للنزاعات					
المجموع					
مؤونات خصوم مالية جارية.					
مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة					
مؤونات أخرى ترتبط بالمستخدمين					
مؤونات الضرائب					
المجموع					

كشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية

الفصول والأقسام	ملاحظات	لمدة عام على الأكثر	مدة أكثر من عام و5 أعوام على الأكثر	لأكثر من 5 أعوام	المجموع
الحسابات الدائنة					
القروض					
الزبائن					
الضرائب					
المدينون الآخرون					
المجموع					
الديون					
الاقتراضات					
ديون أخرى					
الموردون					
الضرائب					
الدائنون الآخرون					
المجموع					

الملحق رقم (12): ميزانية مؤسسة التسيير السياحي بسكرة جانب الأصول لسنة 2015

EGT-Biskra-Exercice-2015
BP N°28 STAR MELOUK KISKRA
N° D'IDENTIFICATION:098307010005043001

EDITION_DU:18/03/2019 14:40
EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2015			2014
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		5 764 000,00	2 373 006,66	3 390 993,34	3 326 643,33
Immobilisations corporelles					
Terrains		598 192 368,80		598 192 368,80	598 192 368,80
Bâtiments		814 459 762,03	432 476 653,50	381 983 108,53	400 597 461,06
Autres immobilisations corporelles		999 850 092,72	657 556 300,38	342 293 792,34	368 573 905,48
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		39 819 566,70		39 819 566,70	34 172 396,50
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		628 191 352,33	48 298 972,77	579 892 379,56	507 683 274,08
Impôts différés actif		33 326 514,92		33 326 514,92	34 467 932,15
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		**3 119 603 657,50**	1 140 704 933,31	**1 978 898 724,19**	**1 947 013 981,40**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		30 489 476,91		30 489 476,91	33 035 814,57
Créances et emplois assimilés					
Clients		152 892 342,37	7 939 644,67	144 952 697,70	125 819 078,36
Autres débiteurs		13 321 372,37		13 321 372,37	12 312 551,16
Impôts et assimilés		1 934 697,96		1 934 697,96	3 546 226,62
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		252 806 914,44		252 806 914,44	242 316 496,90
TOTAL ACTIF COURANT		**451 444 804,05**	7 939 644,67	**443 505 159,38**	**417 030 167,61**
TOTAL GENERAL ACTIF		**3 571 048 461,55**	1 148 644 577,98	**2 422 403 883,57**	**2 364 044 149,01**

الملحق رقم (13): ميزانية مؤسسة التسيير السياحى بسكرة جانب الأصول لسنة 2016

EGT.Biskra-Exercice-2016

BP 28 START MELOUK BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:098307010005043001

EDITION_DU:18/03/2019 14:38

EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2016			2015
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		5 764 000,00	3 476 739,99	2 287 260,01	3 390 993,34
Immobilisations corporelles					
Terrains		598 192 368,80		598 192 368,80	598 192 368,80
Bâtiments		814 905 714,85	456 203 589,85	358 702 125,00	381 983 108,53
Autres immobilisations corporelles		1 008 170 891,07	702 421 898,21	305 748 992,86	342 293 792,34
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		49 148 500,12		49 148 500,12	39 819 566,70
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		685 945 253,07	45 788 515,91	640 156 737,16	579 892 379,56
Impôts différés actif		31 866 646,77		31 866 646,77	33 326 514,92
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		**3 193 993 374,68**	**1 207 890 743,96**	**1 986 102 630,72**	**1 978 898 724,19**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		33 133 518,06		33 133 518,06	30 489 476,91
Créances et emplois assimilés					
Clients		124 756 122,79	7 528 974,93	117 227 147,86	144 952 697,70
Autres débiteurs		28 123 621,89		28 123 621,89	13 321 372,37
Impôts et assimilés		2 383 513,69		2 383 513,69	1 934 697,96
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		253 964 372,54		253 964 372,54	252 806 914,44
TOTAL ACTIF COURANT		**442 361 148,97**	**7 528 974,93**	**434 832 174,04**	**443 505 159,38**
TOTAL GENERAL ACTIF		**3 636 354 523,65**	**1 215 419 718,89**	**2 420 934 804,76**	**2 422 403 883,57**

الملحق رقم (14): ميزانية مؤسسة التسيير السياحي بسكرة جانب الأصول لسنة 2017

EGT.Biskra-Exercice-2017

BISKRA

N° D'IDENTIFICATION 098307010005043001

EDITION_DU:18/03/2019 14:34

EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2017			2016
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		5 764 000,00	5 647 749,97	116 250,03	2 287 260,01
Immobilisations corporelles					
Terrains		598 192 368,80		598 192 368,80	598 192 368,80
Bâtiments		814 905 714,85	372 049 024,87	442 856 689,98	358 702 125,00
Autres immobilisations corporelles		1 013 665 918,38	783 946 145,29	229 719 773,09	305 748 992,86
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		223 826 904,31		223 826 904,31	49 148 500,12
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		410 156 737,16		410 156 737,16	640 156 737,16
Impôts différés actif		33 018 480,58		33 018 480,58	31 866 646,77
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		**3 099 530 124,08**	1 161 642 920,13	**1 937 887 203,95**	**1 986 102 630,72**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		35 006 517,24		35 006 517,24	33 133 518,06
Créances et emplois assimilés					
Clients		136 566 016,40	15 719 390,27	120 846 626,13	117 227 147,86
Autres débiteurs		379 760 484,31	45 788 515,91	333 971 968,40	28 123 621,89
Impôts et assimilés		14 162 793,42		14 162 793,42	2 383 513,69
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		366 173 108,43		366 173 108,43	253 964 372,54
TOTAL ACTIF COURANT		**931 668 919,80**	61 507 906,18	**870 161 013,62**	**434 832 174,04**
TOTAL GENERAL ACTIF		**4 031 199 043,88**	1 223 150 826,31	**2 808 048 217,57**	**2 420 934 804,76**

الملحق رقم (15):ميزانية مؤسسة التسيير السياحي بسكرة جانب الأصول لسنة 2018

EGT.Biskra-Exercice-2018

Complexe Hammam Salihine BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:098307010005043001

EDITION_DU:12/05/2019 14:25

EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2018			2017
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		5 764 000,00	5 764 000,00		116 250,03
Immobilisations corporelles					
Terrains		598 192 368,80		598 192 368,80	598 192 368,80
Bâtiments		814 297 707,97	391 952 015,96	422 345 692,01	442 856 689,98
Autres immobilisations corporelles		1 024 621 155,03	812 490 447,66	212 130 707,37	229 719 773,09
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		294 578 039,11		294 578 039,11	223 826 904,31
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		552 156 737,16		552 156 737,16	410 156 737,16
Impôts différés actif		32 127 366,88		32 127 366,88	33 018 480,58
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		**3 321 737 374,95**	1 210 206 463,62	**2 111 530 911,33**	**1 937 887 203,95**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		31 946 924,65	4 716 574,31	27 230 350,34	35 006 517,24
Créances et emplois assimilés					
Clients		124 900 548,90	35 387 890,28	89 512 658,62	120 846 626,13
Autres débiteurs		383 049 805,50	45 788 515,91	337 261 289,59	333 971 968,40
Impôts et assimilés		19 751 194,07		19 751 194,07	14 162 793,42
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		229 390 275,86	365 860,78	229 024 415,08	366 173 108,43
TOTAL ACTIF COURANT		**789 038 748,98**	**86 258 841,28**	**702 779 907,70**	**870 161 013,62**
TOTAL GENERAL ACTIF		**4 110 776 123,93**	1 296 465 304,90	**2 814 310 819,03**	**2 808 048 217,57**

الملحق رقم (16): ميزانية مؤسسة التسيير السياحي بسكرة جانب الخصوم لسنة 2015

EGT-Biskra-Exercice-2015

BP N°28 STAR MELOUK KISKRA

N° D'IDENTIFICATION:098307010005043001

EDITION_DU:18/03/2019 14:40

EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

-copie provisoire

	NOTE	2015	2014
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		835 400 000,00	835 400 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		1 059 710 562,23	986 467 572,12
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		160 059 736,50	168 021 673,03
Autres capitaux propores - Report à nouveau			71 317,08
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**2 055 170 298,73**	**1 989 960 562,23**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		123 706 596,43	112 329 900,06
Impôts (différés et provisionnés)		2 184 041,66	2 062 333,34
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		116 946 649,64	121 153 624,46
TOTAL II		**242 837 287,73**	**235 545 857,86**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		36 215 166,21	45 782 512,52
Impôts		37 874 854,93	39 747 920,85
Autres dettes		50 306 275,97	52 141 389,24
Trésorerie passif			865 906,31
TOTAL III		**124 396 297,11**	**138 537 728,92**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**2 422 403 883,57**	**2 364 044 149,01**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

الملحق رقم (17):ميزانية مؤسسة التسيير السياحي بسكرة جانب الخصوم لسنة 2016

EGT.Biskra-Exercice-2016

BP 28 START MELOUK BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:098307010005043001

EDITION_DU:18/03/2019 14:39

EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16

-copie provisoire

	NOTE	2016	2015
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		835 400 000,00	835 400 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		1 116 620 298,73	1 059 710 562,23
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		107 971 782,07	160 059 736,50
Autres capitaux propores - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**2 059 992 080,80**	**2 055 170 298,73**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		135 905 363,43	123 706 596,43
Impôts (différés et provisionnés)		2 973 980,11	2 184 041,66
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		106 856 672,78	116 946 649,64
TOTAL II		**245 736 016,32**	**242 837 287,73**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		39 444 851,98	36 215 166,21
Impôts		32 665 722,28	37 874 854,93
Autres dettes		43 096 133,38	50 306 275,97
Trésorerie passif			
TOTAL III		**115 206 707,64**	**124 396 297,11**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**2 420 934 804,76**	**2 422 403 883,57**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

الملحق رقم (18): ميزانية مؤسسة التسيير السياحي بسكرة جانب الخصوم لسنة 2017

EGT.Biskra-Exercice-2017

BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:098307010005043001

EDITION_DU:18/03/2019 14:35

EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

-copie provisoire

	NOTE	2017	2016
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		835 400 000,00	835 400 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		1 146 832 080,80	1 116 620 298,73
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		55 299 150,37	107 971 782,07
Autres capitaux propores - Report à nouveau		50 136 289,81	
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**2 087 667 520,98**	**2 059 992 080,80**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		491 099 366,98	135 905 363,43
Impôts (différés et provisionnés)		2 480 628,76	2 973 980,11
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		103 449 498,56	106 856 672,78
TOTAL II		**597 029 494,30**	**245 736 016,32**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		36 764 112,02	39 444 851,98
Impôts		27 201 147,50	32 665 722,28
Autres dettes		59 385 942,77	43 096 133,38
Trésorerie passif			
TOTAL III		**123 351 202,29**	**115 206 707,64**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**2 808 048 217,57**	**2 420 934 804,76**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

الملحق رقم (19): ميزانية مؤسسة التسيير السياحي بسكرة جانب الخصوم لسنة 2018

EGT.Biskra-Exercice-2018

Complexe Hammam Salihine BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:098307010005043001

EDITION_DU:12/05/2019 14:25

EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

-copie provisoire

	NOTE	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		835 400 000,00	835 400 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		1 162 131 231,17	1 146 832 080,80
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		-30 693 236,90	55 299 150,37
Autres capitaux propores - Report à nouveau		50 640 946,33	50 136 289,81
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**2 017 478 940,60**	**2 087 667 520,98**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		504 158 741,98	491 099 366,98
Impôts (différés et provisionnés)		2 179 250,00	2 480 628,76
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		107 488 938,10	103 449 498,56
TOTAL II		**613 826 930,08**	**597 029 494,30**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		95 729 436,70	36 764 112,02
Impôts		34 625 474,81	27 201 147,50
Autres dettes		52 650 036,84	59 385 942,77
Trésorerie passif			
TOTAL III		**183 004 948,35**	**123 351 202,29**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**2 814 310 819,03**	**2 808 048 217,57**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

الملحق رقم (20): جدول حسابات النتائج لمؤسسة التسيير السياحي بسكرة لسنة 2015

EGT-Biskra-Exercice-2015

BP N°28 STAR MELOUK KISKRA

N° D'IDENTIFICATION:098307010005043001

EDITION_DU:18/03/2019 14:40

EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

-copie provisoire

	NOTE	2015	2014
Ventes et produits annexes		811 549 710,99	804 347 613,13
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée		2 227 506,42	4 367 673,00
Subventions d'exploitation			
Biens et prestations de services échangés entre établissements (produits)		30 559 797,72	36 710 526,11
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**844 337 015,13**	**845 425 812,24**
Achats consommés		-201 377 638,79	-200 007 293,00
Services extérieurs et autres consommations		-23 846 907,37	-26 891 860,03
Biens et prestations de services échangés entre établissements (charges)		-30 559 797,72	-36 710 526,11
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-255 784 343,88**	**-263 609 679,14**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**588 552 671,25**	**581 816 133,10**
Charges de personnel		-294 335 515,97	-304 579 575,37
Impôts, taxes et versements assimilés		-29 984 306,34	-29 441 942,93
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**264 232 848,94**	**247 794 614,80**
Autres produits opérationnels		4 146 212,67	17 095 664,78
Autres charges opérationnelles		-6 269 212,17	-4 151 152,57
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-87 604 855,54	-87 561 579,83
Reprise sur pertes de valeur et provisions		14 836 831,25	14 606 317,23
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**189 341 825,15**	**187 783 864,41**
Produits financiers		11 676 633,60	16 087 500,68
Charges financières			-866 253,12
VI-RESULTAT FINANCIER		**11 676 633,60**	**15 221 247,56**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**201 018 458,75**	**203 005 111,97**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-39 695 596,70	-45 802 110,57
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-1 263 125,55	10 818 671,63
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**874 996 692,65**	**893 215 294,93**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-714 936 956,15**	**-725 193 621,90**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**160 059 736,50**	**168 021 673,03**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**160 059 736,50**	**168 021 673,03**

الملحق رقم (21): جدول حسابات النتائج لمؤسسة التسيير السياحي بسكرة لسنة 2016

EGT.Biskra-Exercice-2016

BP 28 START MELOUK BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:098307010005043001

EDITION_DU:18/03/2019 14:39

EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16

-copie provisoire

	NOTE	2016	2015
Ventes et produits annexes		718 971 296,65	811 549 710,99
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			2 227 506,42
Subventions d'exploitation			
Biens et prestations de services échangés entre établissements (produits)		23 813 587,29	30 559 797,72
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**742 784 883,94**	**844 337 015,13**
Achats consommés		-178 720 011,03	-201 377 638,79
Services extérieurs et autres consommations		-21 025 930,84	-23 846 907,37
Biens et prestations de services échangés entre établissements (charges)		-23 813 587,29	-30 559 797,72
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-223 559 529,16**	**-255 784 343,88**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**519 225 354,78**	**588 552 671,25**
Charges de personnel		-298 316 710,20	-294 335 515,97
Impôts, taxes et versements assimilés		-28 412 660,45	-29 984 306,34
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**192 495 984,13**	**264 232 848,94**
Autres produits opérationnels		964 024,02	4 146 212,67
Autres charges opérationnelles		-6 639 406,60	-6 269 212,17
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-84 319 856,79	-87 604 855,54
Reprise sur pertes de valeur et provisions		20 395 209,31	14 836 831,25
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**122 895 954,07**	**189 341 825,15**
Produits financiers		12 930 348,30	11 676 633,60
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		**12 930 348,30**	**11 676 633,60**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**135 826 302,37**	**201 018 458,75**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-25 604 713,70	-39 695 596,70
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-2 249 806,60	-1 263 125,55
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**777 074 465,57**	**874 996 692,65**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-669 102 683,50**	**-714 936 956,15**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**107 971 782,07**	**160 059 736,50**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**107 971 782,07**	**160 059 736,50**

الملحق رقم (22): جدول حسابات النتائج لمؤسسة التسيير السياحي بسكرة لسنة 2017

EGT.Biskra-Exercice-2017

BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:098307010005043001

EDITION_DU:18/03/2019 14:35

EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

-copie provisoire

	NOTE	2017	2016
Ventes et produits annexes		595 651 868,99	718 971 296,65
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
Biens et prestations de services échangés entre établissements (produits)		43 047 359,01	23 813 587,29
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**638 699 228,00**	**742 784 883,94**
Achats consommés		-157 141 372,48	-178 720 011,03
Services extérieurs et autres consommations		-31 264 809,78	-21 025 930,84
Biens et prestations de services échangés entre établissements (charges)		-43 047 359,01	-23 813 587,29
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-231 453 541,27**	**-223 559 529,16**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**407 245 686,73**	**519 225 354,78**
Charges de personnel		-276 435 486,41	-298 316 710,20
Impôts, taxes et versements assimilés		-22 770 305,75	-28 412 660,45
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**108 039 894,57**	**192 495 984,13**
Autres produits opérationnels		1 188 623,43	964 024,02
Autres charges opérationnelles		-4 307 761,56	-6 639 406,60
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-80 351 367,82	-84 319 856,79
Reprise sur pertes de valeur et provisions		10 688 935,16	20 395 209,31
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**35 258 323,78**	**122 895 954,07**
Produits financiers		10 785 342,45	12 930 348,30
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		**10 785 342,45**	**12 930 348,30**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**46 043 666,23**	**135 826 302,37**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-7 344 696,68	-25 604 713,70
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		16 600 180,82	-2 249 806,60
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**661 362 129,04**	**777 074 465,57**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-606 062 978,67**	**-669 102 683,50**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**55 299 150,37**	**107 971 782,07**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**55 299 150,37**	**107 971 782,07**

الملحق رقم (23): جدول حسابات النتائج لمؤسسة التسيير السياحي بسكرة لسنة 2018

EGT.Biskra-Exercice-2018

Complexe Hammam Salihine BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:098307010005043001

EDITION_DU:12/05/2019 14:25

EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

-copie provisoire

	NOTE	2018	2017
Ventes et produits annexes		545 743 679,02	595 651 868,99
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
Biens et prestations de services échangés entre établissements (produits)		55 515 800,58	43 047 359,01
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**601 259 479,60**	**638 699 228,00**
Achats consommés		-159 064 444,62	-157 141 372,48
Services extérieurs et autres consommations		-29 468 313,72	-31 264 809,78
Biens et prestations de services échangés entre établissements (charges)		-55 515 800,58	-43 047 359,01
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-244 048 558,92**	**-231 453 541,27**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**357 210 920,68**	**407 245 686,73**
Charges de personnel		-284 447 411,48	-276 435 486,41
Impôts, taxes et versements assimilés		-21 019 977,49	-22 770 305,75
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**51 743 531,71**	**108 039 894,57**
Autres produits opérationnels		2 807 590,16	1 188 623,43
Autres charges opérationnelles		-4 428 501,30	-4 307 761,56
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-105 895 473,10	-80 351 367,82
Reprise sur pertes de valeur et provisions		15 719 390,27	10 688 935,16
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**-40 053 462,26**	**35 258 323,78**
Produits financiers		9 972 222,22	10 785 342,45
Charges financières		-12 261,92	
VI-RESULTAT FINANCIER		**9 959 960,30**	**10 785 342,45**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**-30 093 501,96**	**46 043 666,23**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-10 000,00	-7 344 696,68
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-589 734,94	16 600 180,82
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**629 758 682,25**	**661 362 129,04**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-660 451 919,15**	**-606 062 978,67**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-30 693 236,90**	**55 299 150,37**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**-30 693 236,90**	**55 299 150,37**

الملحق رقم (24): جدول التدفقات النقدية للخزينة لمؤسسة التسيير السياحي بسكرة لسنة 2015

GROUPE - "H -T- T"
EPE / E.G.T BISKRA
SPA AU CAPITAL DE 835.400.000 DA

CONSOLIDE ENTREPRISE

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE
(Méthode directe)
Période du 01/01/2015 au 31/12/2015

	Note	(N) 2015	(N) 2014
Flux de trésorerie liés aux activités opérationnelles:			
Encaissements reçus des clients		871 534 443,11	876 394 432,17
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		678 068 642,70	703 632 127,91
Intérêts et autes frais financiers payés		-	-
Impôts sur les résultats payés		44 281 902,00	43 271 523,89
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		**149 183 898,41**	**129 490 780,37**
Flux de trésorerie liés à des éléments extraordinaires (à préciser)		-	-
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	**29**	**149 183 898,41**	**129 490 780,37**
Flux de trésorerie liés aux activités d'investissement:			
Décaissements sur acquisition d'immobilisation corporelles ou incorp.		50 474 599,19	96 899 785,71
Encaissements sur cession d'immobilisations corporelles ou incorp.		3 456 955,00	8 088 883,00
Décaissements sur acquisition d'immobilisation financières		232 200 000,00	240 000 000,00
Encaissements sur cession d'immobilisations financières		160 000 000,00	190 000 000,00
Intérêts encaissés sur placements financiers		11 147 466,95	11 050 000,00
Dividendes et quote-part de résultat reçus		-	-
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)	**30**	**- 108 070 177,24**	**- 127 760 902,71**
Flux de trésorerie liés aux activités de financement			
Encaissement suite à l'émission d'actions		-	-
Dividendes et autres distributions effectués		42 000 000,00	66 000 000,00
Encaissements provenant d'emprunts		11 376 696,37	-
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-	-
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)	**31**	**- 30 623 303,63**	**- 66 000 000,00**
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidités		-	-
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		**10 490 417,54**	**- 64 270 122,34**
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		242 316 496,90	306 586 619,24
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		252 806 914,44	242 316 496,90
Variation de trésorerie de la période	**32**	**10 490 417,54**	**- 64 270 122,34**
Rapprochement avec le résultat comptable avant Impôts		**- 190 528 041,21**	**- 267 275 234,31**

الملحق رقم (25): جدول التدفقات النقدية للخزينة لمؤسسة التسيير السياحي بسكرة لسنة 2016

GROUPE - "H -T- T"
EPE / E.G.T BISKRA
SPA AU CAPITAL DE 835.400.000 DA

CONSOLIDE ENTREPRISE

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE
(Méthode directe)
Période du 01/01/2016 au 31/12/2016

	Note	(N) 2016	(N) 2015
Flux de trésorerie liés aux activités opérationnelles:			
Encaissements reçus des clients		821 116 199,30	871 534 443,11
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		668 888 279,74	678 068 642,70
Intérêts et autes frais financiers payés		-	-
Impôts sur les résultats payés		23 128 779,00	44 281 902,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		**129 099 140,56**	**149 183 898,41**
Flux de trésorerie liés à des éléments extraordinaires (à préciser)		-	-
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	**29**	**129 099 140,56**	**149 183 898,41**
Flux de trésorerie liés aux activités d'investissement:			
Décaissements sur acquisition d'immobilisation corporelles ou incorp.		31 565 131,09	50 474 599,19
Encaissements sur cession d'immobilisations corporelles ou incorp.		524 000,00	3 456 955,00
Décaissements sur acquisition d'immobilisation financières		340 000 000,00	232 200 000,00
Encaissements sur cession d'immobilisations financières		270 000 000,00	160 000 000,00
Intérêts encaissés sur placements financiers		10 900 681,63	11 147 466,95
Dividendes et quote-part de résultat reçus		-	-
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)	**30**	**- 90 140 449,46**	**- 108 070 177,24**
Flux de trésorerie liés aux activités de financement			
Encaissement suite à l'émission d'actions		-	-
Dividendes et autres distributions effectués		50 000 000,00	42 000 000,00
Encaissements provenant d'emprunts		12 198 767,00	11 376 696,37
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-	-
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)	**31**	**- 37 801 233,00**	**- 30 623 303,63**
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidités		-	-
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		**1 157 458,10**	**10 490 417,54**
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		252 806 914,44	242 316 496,90
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		253 964 372,54	252 806 914,44
Variation de trésorerie de la période	**32**	**1 157 458,10**	**10 490 417,54**
Rapprochement avec le résultat comptable avant Impôts		**- 134 668 844,27**	**- 190 528 041,21**

الملحق رقم (26): جدول التدفقات النقدية للخزينة لمؤسسة التسيير السياحي بسكرة لسنة 2017

GROUPE - "H -T- T"
EPE / E.G.T BISKRA
SPA AU CAPITAL DE 835.400.000 DA

CONSOLIDE ENTREPRISE

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE
(Méthode directe)
Période du 01/01/2017 au 31/12/2017

	Note	(N) 2017	(N) 2016
Flux de trésorerie liés aux activités opérationnelles:			
Encaissements reçus des clients		981 601 820,75	821 116 199,30
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		1 206 686 042,79	668 888 279,74
Intérêts et autes frais financiers payés		-	-
Impôts sur les résultats payés		16 053 019,00	23 128 779,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		- 241 137 241,04	129 099 140,56
Flux de trésorerie liés à des éléments extraordinaires (à préciser)		-	-
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	28	- 241 137 241,04	129 099 140,56
Flux de trésorerie liés aux activités d'investissement:			
Décaissements sur acquisition d'immobilisation corporelles ou incorp.		205 608 869,07	31 565 131,09
Encaissements sur cession d'immobilisations corporelles ou incorp.			524 000,00
Décaissements sur acquisition d'immobilisation financières		170 000 000,00	340 000 000,00
Encaissements sur cession d'immobilisations financières		400 000 000,00	270 000 000,00
Intérêts encaissés sur placements financiers		13 760 842,45	10 900 681,63
Dividendes et quote-part de résultat reçus		-	-
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)	29	38 151 973,38	- 90 140 449,46
Flux de trésorerie liés aux activités de financement			
Encaissement suite à l'émission d'actions		-	-
Dividendes et autres distributions effectués		40 000 000,00	50 000 000,00
Encaissements provenant d'emprunts		355 194 003,55	12 198 767,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-	-
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)	30	315 194 003,55	- 37 801 233,00
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidités		-	-
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		112 208 735,89	1 157 458,10
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		253 964 372,54	252 806 914,44
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		366 173 108,43	253 964 372,54
Variation de trésorerie de la période	31	112 208 735,89	1 157 458,10
Rapprochement avec le résultat comptable avant Impôts		66 165 069,66	- 106 814 323,97

الملحق رقم (27): جدول التدفقات النقدية للخزينة لمؤسسة التسيير السياحي بسكرة لسنة 2018

GROUPE - "H -T- T"
EPE / E.G.T BISKRA
SPA AU CAPITAL DE 835.400.000 DA

CONSOLIDE ENTREPRISE

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE
(Méthode directe)
Période du 01/01/2018 au 31/12/2018

	Note	(N) 2018	(N) 2017
Flux de trésorerie liés aux activités opérationnelles:			
Encaissements reçus des clients		791 718 807,28	981 601 820,75
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		748 561 805,74	1 206 686 042,79
Intérêts et autes frais financiers payés		-	-
Impôts sur les résultats payés		5 551 694,00	16 053 019,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		**37 605 307,54**	**- 241 137 241,04**
Flux de trésorerie liés à des éléments extraordinaires (à préciser)		- 41 163,60	-
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	28	**37 564 143,94**	**- 241 137 241,04**
Flux de trésorerie liés aux activités d'investissement:			
Décaissements sur acquisition d'immobilisation corporelles ou incorp.		38 610 213,97	205 608 869,07
Encaissements sur cession d'immobilisations corporelles ou incorp.		1 319 394,00	
Décaissements sur acquisition d'immobilisation financières		384 500 000,00	170 000 000,00
Encaissements sur cession d'immobilisations financières		240 000 000,00	400 000 000,00
Intérêts encaissés sur placements financiers		9 047 222,22	13 760 842,45
Dividendes et quote-part de résultat reçus		-	-
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)	29	**- 172 743 597,75**	**38 151 973,38**
Flux de trésorerie liés aux activités de financement			
Encaissement suite à l'émission d'actions		-	-
Dividendes et autres distributions effectués		15 000 000,00	40 000 000,00
Encaissements provenant d'emprunts		13 982 058,23	355 194 003,55
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		24 381,20	-
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)	30	**- 1 042 322,97**	**315 194 003,55**
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidités		-	-
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		**- 136 221 776,78**	**112 208 735,89**
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		366 173 108,43	253 964 372,54
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		229 024 415,08	366 173 108,43
Variation de trésorerie de la période	31	**- 137 148 693,35**	**112 208 735,89**
Rapprochement avec le résultat comptable avant Impôts		**- 107 055 191,39**	**66 165 069,66**

الملحق رقم (28): جدول تغير الأموال الخاصة لمؤسسة التسيير السياحي بسكرة لسنة 2015

GROUPE - "H -T- T"
EPE / E.G.T BISKRA
SPA AU CAPITAL DE 835.400.000 DA

ETAT DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

Arrêté au 31 / 12 / 2015

	Note	Capital social	Prime d'émission	Réserve de réévaluation	Réserves et résultats	Capitaux propres
Solde au 31/12/ 2013 (n-1)		**835 400 000,00**	-	8 583 032,01	**1 105 977 572,12**	**1 949 960 604,13**
Changement de méthode comptable		-	-	-	71 317,08	
Correction d'erreurs significatives		-	-	-	-	
Réévaluation des immobilisations		-	-		-	
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat		-	-	-	-	
Dividendes payés		-	-	-	- 66 000 000,00	
Autres distributions (tantièmes, part de de bénéfice aux travailleurs)		-	-	-	- 53 510 000,00	
Augmentation de capital		53 400 000,00	-	-		
Résultat net de l'exercice		-	-	-	168 021 673,03	
Solde au 31/12/ 2014 (n-1)	**Note 33**	**835 400 000,00**	-		**1 154 560 562,23**	**1 989 960 562,23**
Changement de méthode comptable		-	-	-		
Correction d'erreurs significatives		-	-	-	-	
Réévaluation des immobilisations		-	-		-	
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat		-	-	-	-	
Dividendes payés		-	-	-	- 42 000 000,00	
Autres distributions (tantièmes, part de de bénéfice aux travailleurs)		-	-	-	- 52 850 000,00	
Augmentation de capital			-	-		
Résultat net de l'exercice		-	-	-	160 059 736,50	
Solde au 31 / 12 / 2015 (n)	**Note 34**	**835 400 000,00**	-	-	**1 219 770 298,73**	**2 055 170 298,73**

الملحق رقم (29): جدول تغير الأموال الخاصة لمؤسسة التسيير السياحي بسكرة لسنة 2016

GROUPE - "H -T- T"
EPE / E.G.T BISKRA
SPA AU CAPITAL DE 835.400.000 DA

ETAT DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

Arrêté au 31 / 12 / 2016

	Note	Capital social	Prime d'émission	Réserve de réévaluation	Réserves et résultats	Capitaux propres
Solde au 31/12/ 2014 (n-1)		**835 400 000,00**	**-**		**1 154 560 562,23**	**1 989 960 562,23**
Changement de méthode comptable		-	-	-		
Correction d'erreurs significatives		-	-	-	-	
Réévaluation des immobilisations		-	-		-	
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat		-	-	-	-	
Dividendes payés		-	-	-	- 42 000 000,00	
Autres distributions (tantièmes, part de de bénéfice aux travailleurs)		-	-	-	- 52 850 000,00	
Augmentation de capital			-	-		
Résultat net de l'exercice		-	-	-	160 059 736,50	
Solde au 31/12/ 2015 (n-1)	**Note 33**	**835 400 000,00**	**-**	**-**	**1 219 770 298,73**	**1 989 960 562,23**
Changement de méthode comptable		-	-	-		
Correction d'erreurs significatives		-	-	-	-	
Réévaluation des immobilisations		-	-		-	
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat		-	-	-	-	
Dividendes payés		-	-	-	- 50 000 000,00	
Autres distributions (tantièmes, part de de bénéfice aux travailleurs)		-	-	-	- 53 150 000,00	
Augmentation de capital			-	-		
Résultat net de l'exercice		-	-	-	107 971 782,07	
Solde au 31 / 12 / 2016 (n)	**Note 34**	**835 400 000,00**	**-**	**-**	**1 224 592 080,80**	**2 059 992 080,80**

الملحق رقم (30): جدول تغير الأموال الخاصة لمؤسسة التسيير السياحي بسكرة لسنة 2017

GROUPE - "H -T- T"
EPE / E.G.T BISKRA
SPA AU CAPITAL DE 835.400.000 DA

ETAT DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

Arrêté au 31 / 12 / 2017

	Note	Capital social	Prime d'émission	Réserve de réévaluation	Réserves et résultats	Capitaux propres
Solde au 31/12/ 2015 (n-1)		**835 400 000,00**	**-**	**-**	**1 219 770 298,73**	**1 989 960 562,23**
Changement de méthode comptable		-	-	-		
Correction d'erreurs significatives		-	-	-	-	
Réévaluation des immobilisations		-	-		-	
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat		-	-	-	-	
Dividendes payés		-	-	-	- 50 000 000,00	
Autres distributions (tantièmes, part de de bénéfice aux travailleurs)		-	-	-	- 53 150 000,00	
Augmentation de capital			-	-		
Résultat net de l'exercice		-	-	-	107 971 782,07	
Solde au 31/12/ 2016 (n-1)	**Note 32**	**835 400 000,00**	**-**	**-**	**1 224 592 080,80**	**2 059 992 080,80**
Changement de méthode comptable		-	-	-		
Correction d'erreurs significatives		-	-	-	50 136 289,81	
Réévaluation des immobilisations		-	-		-	
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat		-	-	-	-	
Dividendes payés		-	-	-	- 40 000 000,00	
Autres distributions (tantièmes, part de de bénéfice aux travailleurs)		-	-	-	- 37 760 000,00	
Augmentation de capital			-	-		
Résultat net de l'exercice		-	-	-	55 299 150,37	
Solde au 31 / 12 / 2017 (n)	**Note 33**	**835 400 000,00**	**-**	**-**	**1 252 267 520,98**	**2 087 667 520,98**

الملحق رقم (31): جدول تغير الأموال الخاصة لمؤسسة التسيير السياحي بسكرة لسنة 2018

GROUPE - "H -T- T"
EPE / E.G.T BISKRA
SPA AU CAPITAL DE 835.400.000 DA

ETAT DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

Arrêté au 31 / 12 / 2018

	Note	Capital social	Prime d'émission	Réserve de réévaluation	Réserves et résultats	Capitaux propres
Solde au 31/12/ 2016 (n-1)		835 400 000,00	-	-	1 224 592 080,80	2 059 992 080,80
Changement de méthode comptable		-	-	-		
Correction d'erreurs significatives		-	-	-	50 136 289,81	
Réévaluation des immobilisations		-	-		-	
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat		-	-	-	-	
Dividendes payés		-	-	-	- 40 000 000,00	
Autres distributions (tantièmes, part de de bénéfice aux travailleurs)		-	-	-	- 37 760 000,00	
Augmentation de capital			-	-		
Résultat net de l'exercice		-	-	-	55 299 150,37	
Solde au 31/12/ 2017 (n-1)	**Note 32**	835 400 000,00	-	-	1 252 267 520,98	2 087 667 520,98
Changement de méthode comptable		-	-	-		
Correction d'erreurs significatives		-	-	-	504 656,52	
Réévaluation des immobilisations		-	-		-	
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat		-	-	-	-	
Dividendes payés		-	-	-	- 15 000 000,00	
Autres distributions (tantièmes, part de de bénéfice aux travailleurs)		-	-	-	- 25 000 000,00	
Augmentation de capital			-	-		
Résultat net de l'exercice		-	-	-	- 30 693 236,90	
Solde au 31 / 12 / 2018 (n)	**Note 33**	835 400 000,00	-	-	1 182 078 940,60	2 017 478 940,60